الأمم المتحدة

تقرير

مجلس الأمن

الى

الجمعية العامة

عن

المدة الواقعة بين ١٦ تموز (يوليه) ١٩٥٦ و١٥ تموز (يوليه) ١٩٥٧

الجمعية العامة

وثائق الدورة الثانية عشرة

الملحق رقم ٢ (ج ع/ ٣٦٤٨)

نيويورك ، ١٩٥٧

Digitized by UNOG Library

تقرير
مجلس الأمن
الى
الجمعية العامة
عن

المدة الواقعة بين ١٦ تموز (يوليه) ١٩٥٦ و ١٥ تموز (يوليه) ١٩٥٧

الجمعية العامة

وثائق الدورة الثانية عشرة

الملحق رقم ٢ (ج ع/ ٣٦٤٨)

نيويورك ١٩٥٧

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــــة

تتـألف رمـوز وثائق الأمـم المتحدة من حـــــروف
وأرقـام ويعني ايـراد هذه الرموز الاحالة الـــى
احدى وثائق الأمـــم المتحـــــــدة

Digitized by UNOG Library

الفهرســـت

الصفحة

مقد مـــــة ....

البــاب الأول

المسـائل التي نظر فيها مجلس الأمن بمقتضى مسئوليته
عن صيانة السلــم والأمـــن الد وليــــين ١

الفصل الأول ـ الموقف الناجم عن العمل المنفرد الذى أقدمت عليه الحكومة
المصرية ، بانهائها نظام الادارة الدولية لقناة السويـــس ،
الذى أقرته وأكملته اتفاقية قناة السويس المعقودة عـــام
١٨٨٨ .... ٢

الفصل الثاني ـ المسألـة الفلسطينيـة ٦٥

الفرع الاول ـ تقارير الأمين العام ورئيس المراقبين ، والرسائل الواردة
من الأطراف المعنيين ٦٥

الفرع الثاني ـ الرسالة المؤرخة في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦
والموجهة من ممثل الاردن الى رئيس مجلس الأمن
الرسالة المؤرخة في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦
والموجهة من ممثل اسرائيل ، الى رئيس مجلس الأمـــن
بشأن طلب نظر المجلس في شكوى اسرائيل الآتية :
استمرار الاردن في خرق اتفاقية الهدنة العامـــة ،
وخرق تعهدها للأمين العام في ٢٦ نيســـــان
(ابريل) ١٩٥٦ بوقف اطلاق النار ٦٩

Digitized by UNOG Library

الصفحـــة

الفرع الثالث ـ الخطوات الرامية الى وقف تدخل اسرائيل العسكرى في مصر فورا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٧٥

الفرع الرابع ـ الرسالة المؤرخة في ١٣ أيار (مايو) ١٩٥٧ والموجهة من ممثل سوريا الدائم في الأمم المتحدة ، الى رئيس مجلس الأمن ، بشأن اقامة جسر في المنطقة المجردة من السلاح المنصوص على ايجادها في اتفاقية الهدنة العامة بين اسرائيل وسوريا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٨٧

الفصل الثالث ـ الرسالة المؤرخة في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ والموجهة من الممثل المصرى الى رئيس مجلس الأمن ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٩٩

الفصل الرابع ـ الحالة القائمة في المجر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ١٠٨

الفصل الخامس ـ المسألة الهندية ـ الباكستانية ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ١٣٣

الفصل السادس ـ الرسالة المؤرخة في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ والموجهة من ممثل فرنسا الى الأمين العام ومعها شكوى بشأن المساعدة العسكرية المقدمة من الحكومة المصرية الى الثوار في الجزائر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٠٥

الباب الثاني

المسائل الأخرى التي نظر فيها المجلس ٢٠٧

الفصل السابع ـ قبول الاعضاء الجدد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٠٨

الفصل الثامن ـ انتخاب عضو للمقعد الشاغر في محكمة العدل الدولية ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢١٤

Digitized by UNOG Library

الصفحة

الباب الثالث

لجنة أركان الحرب ٢١٥

الفصل التاسع ـ اعمال لجنة أركان الحرب ٢١٦

الباب الرابع

المسائل التي عرضت على مجلس الأمن ورفض ادراجها في جدول أعماله ٢١٧

الفصل العاشر ـ برقية مؤرخة في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ وموجهة من وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الأمن بشأن «عدم التزام المملكة المتحدة وفرنسا واسرائيل قرار الجمعية العامة المتخذ في دورتها الاستثنائية الطارئة بتاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ ، واتخاذ التدابير الفورية لوقف عدوان الدول السالفة الذكر على مصر» ٢١٨

الباب الخامس

المسائل التي لفت نظر المجلس اليها ولم يناقشها ٢٢٣

الفصل الحادي عشر ـ تقريران عن اقليم جزر المحيط الهادي الاستراتيجي المشمول بالوصاية ٢٢٤

الفصل الثاني عشر ـ تقرير لجنة نزع السلاح ٢٢٤

الفصل الثالث عشر ـ رسالة من منظمة الدول الامريكية ٢٢٤

الفصل الرابع عشر ـ الرسائل المتعلقة بالحالة القائمة جنوبي شبه الجزيرة العربية ٢٢٥

Digitized by UNOG Library

صفحـــة

الفصل الخامس عشر ـ رسالة متعلقة بالمسألة الكورية ٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٢٦

الفصل السادس عشر ـ رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ وموجهة من ممثل سوريا الـــــى رئيس مجلس الأمن ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٢٦

الفصل السابع عشـر ـ الرسائل المتعلقة بخليج العقبـة ٠٠٠٠٠ ٢٢٧

تذييـلات

التذييل الاول ـ الممثلون والممثلون المساعدون والممثلون المناوبون والممثلون بالوكالة المعتمدون لدى مجلـــــس الأمـــــن ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٢٨

التذييل الثاني ـ رؤساء مجلس الأمـــن ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٣١

التذييل الثالث ـ جلسات مجلس الأمن خلال الفترة الممتدة مـــن ١٦ تموز (يوليه) ١٩٥٦ الى ١٥ تمـــــوز (يوليه) ١٩٥٧ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٣٣

Digitized by UNOG Library

مقـد مـــــــة

يرفع مجلس الامن تقريره هذا[1] الى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ والفقرة ١ من المادة ١٥ من الميثـــاق ٠

والتقرير في جوهره دليل موجز يبين الخطوط الكبرى للمناقشات التي دارت في المجلس، ولم يقصد من وضعه أن يقوم مقام محاضر جلسات المجلس٠ فهذه المحاضر تؤلف دون غيرها المرجع الشامل الموثوق لمداولات مجلس الامن ٠

ويجدر بنا أن نشير، فيما يتعلق بعضوية المجلس اثناء الفترة المستعرضة في هـــذا التقرير، الى أن الجمعية العامة قامت في جلستها العامة رقم ٦١٢ المنعقدة في ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦ بانتخاب الفيليبين لمدة سنة تحل فيها محل يوغوسلافيا التي كانت قد أعلنت انسحابها من عضوية المجلس ابتداء من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧، وفـــي جلستها العامة رقم ٦٢٧ المنعقدة في ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦ بانتخـــــاب كولومبيا والعراق والسويد لمدة سنتين تحل فيها محل بـــيرو وايران وبلجيكا كأعضـــاء غير دائمين في المجلس ابتداء من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ ٠

وقد خلف اولئك الاعضاء الجدد المنتخبون لعضوية مجلس الأمن الاعضاء الذين انتهت عضويتهم في لجنة نـزع السلاح أيضا، وهي اللجنة التي انشأتها الجمعية العامة وأخضعتها لاشراف مجلس الامن وفقا لقرارها رقم ٥٠٢ (دورة ٦) المتخذ في ١١ كانون الثانـــــي (يناير) ١٩٥٢، وكان غرض الجمعية من ذلك اضطلاع اللجنة المذكورة بالمهام التي كانـت ملقاة في الأصل على عاتق لجنة الطاقة الذرية ولجنة الاسلحة التقليديـة ٠

وتمتد الفترة المستعرضة في هذا التقرير من ١٦ تموز (يوليه) ١٩٥٦ الى ١٥ تمـــوز (يوليه) ١٩٥٧ ٠ وقد عقد المجلس اثناء تلك الفترة اثنتين وخمسين جلسة ٠

---

(١) تؤلف هذه الوثيقـة التقرير السنوي الثاني عشر الذي قدمـه مجلس الامن الى الجمعية العامة٠ وقد جرى تقديـم التقارير السابقة بالرموز التاليـة : ج ع/٩٣، ج ع/٣٦٦، ج ع/٦٢٠، ج ع/٩٤٥، ج ع/١٣٦١، ج ع/١٨٧٣، ج ع/٢١٦٧، ج ع/٢٤٣٧، ج ع/٢٧١٢، ج ع/٢٩٣٠، و ج ع/٣١٥٧ ٠

Digitized by UNOG Library

البـــــــاب الأول

المسائل التي نظر فيها مجلس الأمن بمقتضى مسئوليتـــــه عن صيانـــة السلـــم والأمـــن الدوليـــين

Digitized by UNOG Library

الفصـــــل الأول

الموقف الناجم عن العمل المنفرد الذى أقـدمت عليه الحكومـة المصرية ، بانهـائها نظام الادارة الدولية لقنـاة السويـــس، الذى أقرته وأكملته اتفاقيةقناة السويس المعقودة عام ١٨٨٨

— • —

الفـــرع الأول

الرسائل الواردة الى مجلـس الأمن قبل طلبي النظر في الموقف

١ــ أرسل ممثلا فرنسا والمملكة المتحدة الى رئيس مجلس الأمن ، بتاريخ ١٢ أيلـول (سبتمبر) ١٩٥٦ (م أ/ ٣٦٥٤) رسالة مشتركة ذكرا فيها ان العمل المنفرد الذى أقدمـت عليه الحكومة المصرية بمحاولة انهاء نظام الادارة الدولية لقناة السويس ، الذى أقرتـــــه وأكملته اتفاقية قناة السويس المعقودة عام ١٨٨٨ ، قد أوجد موقفا قد يؤدى الى تهديـــد حرية الملاحة والمرور في القناة • لذلك دعي الى عقد مؤتمر في لندن في ١٦ آب (اغسطس) ١٩٥٦ • وحضرت المؤتمر اثنتان وعشرون دولة ، قامت ثماني عشرة دولة منها ، تمثل مايربو على ٩٠ في المائة من مصالح المنتفعين بالقناة ، بتقديم بعض المقترحات الى مصر بشـــأن ادارة القناة في المستقبل • غير أن الحكومة المصرية رفضت التفاوض على أساس هـــــذه المقترحات التي رأت حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا انها قد أتت بوسيلة للتوصل الى حـــل عادل سليم • ورأت حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا في هذا الرفض عاملا علـــى تفاقـــم الموقف بشكل استمراره ، خطرا واضحا على السلم والأمن •

٢ــ وأرسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الأمين العام بتاريخ ، ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ (م أ/ ٣٦٤٩) رسالة أرفق بها بيانا من حكومته عن „ ضرورة ايجاد تسوية سلمية لمسألة السويس „ • وذكرت حكومة الاتحاد السوفياتي في بيانهـــــا هذا ان المملكة المتحدة وفرنسا ، بتهديدهما مصر باستخدام القوة ضدها ، قد خلقتـــــا موقفا يهدد السلام بالخطر • وبينت الحكومة السوفياتية انها تعد تأميم شركة قناة السويس الخاصة من شئون مصر الداخلية الداخلة في صميم حقوقها القانونية المشروعة ، وان هـــذا العمل لا يبرر على الاطلاق محاولات استخدام القوة المسلحة ضد مصر • وقالت ان الاستعدادات العسكرية الانجليزية الفرنسية التي تشف عن نية العدوان على مصر، تتنافـــى

Digitized by UNOG Library

وعضوية هاتين الدولتين في الأمم المتحدة ، لاسيما وهما عضوان دائمان في مجلس الأمن • وذكرت ان نشوب الأعمال العدائية في المنطقة قد يؤدى الى اصابة القناة بدمار كبير ، مما يلحق اضرارا هائلة ببلدان عديدة • هذا وانه من العبث التهديد باستخدام القوة في عصر الأسلحة الذرية والهيدروجينية •

٣ — وجاء في البيان ايضا ان حكومة الاتحاد السوفياتي مقتنعة بامكان ووجوب حل مسألة قناة السويس بالوسائل السلمية • وذكرت الحكومة انها هي ذاتها قد اتخذت عددا من الخطوات الكفيلة بايجاد حل عادل لمسألة السويس عن طريق المفاوضات • وبينت انه لا يسعها ، بوصفها دولة كبرى ، الا ان تبدى اهتمامها بالموقف ، خاصة وان أى خرق للسلام في الشرق الأدنى والأوسط يؤثر في أمنها لا محالة • وبينت ان الأمم المتحدة ، في رأيها، لا يسعها ان تتوانى عن التصدى للموقف الراهن وللتهديدات الموجهة الى مصر باستخدام القوة ضدها •

٤ — وأرسل ممثل مصر الى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ رسالة (م أ/ ٣٦٥٠) ، ادعى فيها ان الزعم الوارد في الرسالة الانجليزية الفرنسية المشتركة المؤرخة في ١٢ أيلول (سبتمبر) (م أ/ ٣٦٤٥) والقائل ان مصر قد حاولت انهاء نظام الادارة الدولية لقناة السويس ، خلو تماما من أى سند قانوني او تاريخي او اخلاقي • فالمادة ١٤ من اتفاقية قناة السويس المعقودة عام ١٨٨٨ قد نصت على ان الالتزامات الناشئة عن الاتفاقية غير موقوته بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس • وفضلا عن ذلك، فليس هناك ما يؤيد حجة الانجليز والفرنسيين ، لا في الظروف التاريخية التي سبقت تكوين الشركة وصاحبته ، ولا في صلة هذه الشركة بالاتفاقية ، فضلا عن استحالة تصور تمتع تلك الشركة بمركز مخلد •

٥ — أما فيما يتعلق بتأميم شركة قناة السويس ، فقد أبدت مصر استعدادها لتقديم تعويض عادل كامل لحملة الأسهم ، وانشأت هيئة مستقلة للقناة ، وأكدت من جديد عزمها على مواصلة ضمان حرية المرور في القناة • ان تصرف مصر لم يخرج ابدا عن حدود حقوق سيادتها ، ولم ينطو على أى تعد على حقوق أية دولة ، ورغم ذلك فقد عمدت فرنسا والمملكة المتحدة الى التهديد باستخدام القوة ، والى تعبئة قواتها المسلحة ونقلها ، واتخاذ الاجراءات الاقتصادية المعادية ضد مصر • وفضلا عن ذلك ، حاولت هاتان الدولتان عرقلة سير العمل في القناة بتحريض عدد كبير من مرشدى الشركة على مغادرة مصر •

Digitized by UNOG Library

٦ — وكانت الحكومة المصرية قد اعلنت في ١٢ آب (اغسطس) أنها لن تحضر مؤتمر لندن ، ما دام قد نظم دون أخذ رأى مصر ، ليبحث اقتراحا يتعلق باقليم مصر وسيادتها • وفي اليوم نفسه أعربت مصر نفسها عن رغبتها واستعدادها للاشتراك مع بقية الحكومات الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ في عقد مؤتمر لاعادة النظر في الاتفاقية • ولكن لم تجر حتى الآن أية مفاوضات كهذه • وبعد ان درست مصر الاقتراحات المقدمة من الدول الثماني عشرة في مؤتمر لندن ، أعربت في ١٠ أيلول (سبتمبر) عن اعتقادها بامكان ووجوب ايجاد حلول بالوسائل السلمية للمسائل المتعلقة بما يلي : (أ) حرية الملاحة وسلامتها في القناة ، (ب) تحسين القناة لتتمكن من مواجهة مقتضيات الملاحة في المستقبل ، (ج) تحديد تعريفة عادلة للرسوم والتكاليف • واقترحت مصر كخطوة أولى لتحقيق ذلك تكوين هيئة مفاوضة تمثل فيها مختلف وجهات نظر الدول المنتفعة بالقناة ، ويجوز ان يعهد اليها ايضا بمهمة اعادة النظر في اتفاقية عام ١٨٨٨ • واقترحت مصر اجراء مباحثات فورية لتسوية مسألة تكوين هذه الهيئة وتحديد مكان اجتماعها وزمانه ، وأعربت عن رأيها في وجوب تكوينها من ممثلين عن مصر ، وعن حوالي ثماني دول من الدول المنتفعة بالقناة ، ينعقد الاتفاق على اختيارها بالطرق الدبلوماسية • وقالت ان واحدة وعشرين دولة قد ابلغت اليها رسميا قبولها هذا الاقتراح •

٧ — وقد رأت مصر ان الاقتراح الخاص بانشاء „ جمعية للمنتفعين „ تعمل على تنظيم المرور في القناة واستيفاء رسومه هو اقتراح يتنافى مع كرامتها وحقوق سيادتها ، وينطوى على خرق صريح لميثاق الأمم المتحدة ولاتفاقية عام ١٨٨٨ • ثم ان الاقتراح لم يعد له ما يبرره ، وخاصة لأن حركة المرور في القناة ظلت تسير بانتظام وكفاءة رغم الصعوبات التي اثارتها فرنسا والمملكة المتحدة وشركة قناة السويس السابقة •

٨ — وانتهت الرسالة الى ان مصر عازمة على الا تدخر وسعا للوصول الى حل سلمي للمسألة على أساس الاعتراف بحقوقها المشروعة المطلقة ، ووفقا لأحكام الميثاق ، بحيث تواصل القناة ازدهارها وتقدمها لفائدة جميع الأمم • وتحقيقا لهذا الغرض ، ينبغي وضع حد للمحاولات التي تبذلها فرنسا والمملكة المتحدة بوجه خاص ، للاستيلاء الفعلي على قناة السويس والقضاء على استقلال مصر ذاته •

٩ — وأرسل ممثلو الاردن وسوريا ولبنان الى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٧ أيلول (سبتمبر) رسالتين (م أ/٣٦٤٨ و م أ/٣٦٥١) لفتوا نظره فيهما الى ارسال فرنسا

Digitized by UNOG Library

قوات مسلحة الى قبرص ، والى التصريحات الرسمية التي ورد فيها ان هذه الخطوة قد اتخذت نتيجة لحرص الحكومة الفرنسية على حماية مصالح رعاياها في شرق البحر الابيض المتوسط • ورأت الدول الثلاث ان استمرار الموقف الناشيء عن هذا العمل يشكل تهديدا مؤكدا لصيانة السلم والأمن الدوليين في المنطقة •

الفرع الثاني

الطلبان المقدمان الى مجلس الأمن بشأن النظر في الموقف

١٠ — أرسل ممثلا فرنسا والمملكة المتحدة الى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ رسالة مشتركة (م أ/٣٦٥٤) طلبا فيها ادراج البند التالي في جدول اعمال المجلس : „ الموقف الناجم عن العمل المنفرد الذى أقدمت عليه الحكومة المصرية بانهائها نظام الادارة الدولية لقناة السويس ، الذى أقرته وأكملته اتفاقية قناة السويس المعقودة عام ١٨٨٨ „ •

١١ — وأرسل ممثل مصر الى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ رسالة (م أ/٣٦٥٦) طلب فيها ادراج البند التالي في جدول أعمال المجلس : „ التدابير التي اتخذتها بعض الدول ، ولا سيما فرنسا والمملكة المتحدة ، ضد مصر ، والتي تهدد السلم والأمن الدوليين بالخطر ، وتعد خرقا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة „ •

الفرع الثالث

ادراج البندين في جدول الأعمال

١٢ — أدرج البند المقدم من فرنسا والمملكة المتحدة ، والبند المقدم من مصر ، في جدول الأعمال المؤقت للجلسة رقم ٧٣٤ التي عقدت في ٢٦ ايلول (سبتمبر) •

١٣ — وتكلم ممثلا المملكة المتحدة وفرنسا في هذه الجلسة.فذهبا الى أن البند المقدم من مصر ان هو الا مناورة غايتها صرف الأنظار عن المشكلة الحقيقية وتتضمن وصفا غير دقيق للوقائع • وذكرا أنهما يأملان من المجلس ، مهما كان قراره بشأن ادراج البند المقدم من مصر ، ان يبدأ ببحث البند المقدم منهما • واقترح ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اعطاء الأولوية للبند المقدم من مصر ، على أساس أنه يتعلق بموقف يتعين على

Digitized by UNOG Library

المجلس النظر فيه ، وان البند الآخر محاولة لتصوير تأميم شركة مصرية خاصة — وهو امر خاضع تماما لولاية مصر القومية — على انه تهديد للسلام • وسحب ممثل الاتحاد السوفياتي اقتراحه فيما بعد ، مؤيدا اقتراحا يوغوسلافيا بالنظر في البندين في آن واحد •

القراران المتخذان بشأن الادراج : قرر المجلس بالاجماع ادراج البند المقترح من فرنسا والمملكة المتحدة في جدول الأعمال • وقرر بأغلبية ٧ أصوات مقابل لاشيء ، وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت (هم استراليا وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة) ادراج البند المقترح من مصر في جدول الأعمال •

ورفض الاقتراح اليوغوسلافي بشأن النظر في البندين في آن واحد ، بأغلبية ٦ أصوات مقابل ٢ (الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا) وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت (ايران وبيرو والصين) •

١٤ — وصرح رئيس المجلس بأن البندين سيناقشان كل على حدة بترتيب ادراجهما في جدول الأعمال •

قرار آخر : قرر المجلس ايضا قبول اقتراح ممثل المملكة المتحدة الخاص بدعوة ممثل مصر الى الاشتراك في مناقشة المسألة ، وقرر ، بناء على اقتراح ممثل استراليا ، ان يرجيء الى الجلسة القادمة بحث الرسالة التي وردت من ممثل اسرائيل (م أ/٣٦٥٧) ، والتي يطلب فيها اعطاءه فرصة الاشتراك في مناقشة البند المقدم من فرنسا والمملكة المتحدة •

١٥ — وعقد المجلس بتاريخ ٥ تشرين الأول (اكتوبر) جلسته رقم ٧٣٥ • وكان معروضا عليه في هذه الجلسة التي بدأ يبحث فيها البند المقدم من فرنسا والمملكة المتحدة ، رسالة الممثل الاسرائيلي (م أ/٣٦٥٧) الخاصة بطلب الاشتراك في مناقشة ذلك البند ، ورسالة ثانية منه بتاريخ ٣ تشرين الاول (اكتوبر) (م أ/٣٦٦٣) أفصح فيها عن انتواء وفد بلاده تقدم تدخله في مناقشة المسألة على الناحية التي ترتبت على قرار المجلس المتخذ في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٥١ (م أ/ ٢٢٢٢) • وكان معروضا كذلك على المجلس في الجلسة ذاتها

Digitized by UNOG Library

رسالة مشتركة مؤرخة في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) (م أ/ ٣٦٦٤) قدمها ممثلو الاردن وسوريا والعراق ولبنان وليبيا والمملكة العربية السعودية واليمن ، يطلبون فيها السماح لهم بالاشتراك في مناقشة البندين المدرجين في جدول أعمال المجلس . وقبل المجلس اقتراحا قدمه ممثل يوغوسلافيا بارجاء اتخاذ قرار في هذين الطلبين .

الفرع الرابع

مشروع القرار المقدم من ممثلي فرنسا والمملكة المتحدة(م أ/ ٣٦٦٢)

١٦ ـ قام ممثلا فرنسا والمملكة المتحدة في ٥ تشرين الاول (اكتوبر) بتقديم مشروع القرار المشترك التالي (م أ/ ٣٦٦٦) :

" ان مجلس الأمن

" اذ يدرك أن العمل الذى أقدمت عليه الحكومة المصرية ، بالانفراد في انهاء نظام الادارة الدولية لقناة السويس الذى أقرته وأكملته اتفاقية قناة السويس المعقودة عام ١٨٨٨ ، قد أخل بالحقوق والضمانات التي يتمتع بها المنتفعون بالقناة بموجب ذلك النظام ، وأدى بذلك الى نشوء موقف يهدد حرية مرور السفن عبر القناة ، دون تمييز بينها بسبب رايتها ، كمقتضى نص الاتفاقية ،

" واذ يرى ان هذا العمل قد قصد منه ان يخضع وأخضع فعلا ادارة مرفق عام دولي انشيء لفائدة جميع الأمم ، لمصالح مصر القومية ، ولسيطرة مصر وحدها ،

" واذ يرى ان عمل الحكومة المصرية هذا مخالف لمبدأ احترام الالتزامات الدولية ومبدأ الترابط بين الأمم ،

" واذ يرى ان الموقف الناجم عن هذا العمل الذى أحدث زعزعة كبيرة في الثقة اللازمة لادارة مرفق دولي ، من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين بالخطر ،

" واذ يرى لهذه الأسباب أن حقوق المنتفعين بقناة السويس ومصالحهم لا يمكن أن تترك في أيدى منظمة قومية محض ،

" واذ يلاحظ انه قد عقد في لندن في ١٦ آب (اغسطس) ١٩٥٦ مؤتمر لمناقشة هذا الموقف ، وان هنالك بين الدول الاثنتين والعشرين التي حضرت ذلك المؤتمر ثماني

عشرة دولة يسهم مجموعها بأكثر من ٩٠ في المائة من حركة المرور عبر القناة ، قد تقدمت ببعض المقترحات الى الحكومة المصرية (١) ،

„ واذ يلاحظ بعين الأسف رفض الحكومة المصرية التفاوض على أساس هذه المقترحات ،

„ واذ يلاحظ أن مؤتمرا ثانيا عقد في لندن من ١٩ الى ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ ، قد قرر تكوين جمعية تهدف الى مساعدة اعضائها في ممارسة حقوقهم كمنتفعين بقناة السويس وفقا لاتفاقية ١٨٨٨ ومع المراعاة الحقة لحقوق مصر ،

„ واذ يلاحظ ان اقتراحات الدول الثمانية عشرة لا تزال في نظر الحكومات المشتركة في هذا المؤتمر تقدم أساسا صالحا لايجاد تسوية سلمية لمشكلة قناة السويس ، تراعي حقوق الدول المنتفعة ومصالحها ، وكذلك حقوق مصر ومصالحها ،

„ واذ يلاحظ أن جمعية المنتفعين بقناة السويس قد تأسست في ١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ ،

„ ١ — يعيد تأكيد مبدأ حرية الملاحة في قناة السويس وفقا لاتفاقية قناة السويس المعقود عام ١٨٨٨ ،

„ ٢ — ويرى ضرورة المحافظة على الحقوق التي كان يتمتع بها جميع المنتفعين بقناة السويس في ظل النظام الذى قامت عليه اتفاقية قناة السويس المعقودة عام ١٨٨٨ ، وضرورة اعادة الضمانات اللازمة ،

„ ٣ — ويؤيد اقتراحات الدول الثمانية عشرة بوصفها كفيلة بايجاد تسوية وحل لمسألة قناة السويس بالوسائل السلمية ، ووفقا لمبادىء العدالة ،

„ ٤ — ويوصي بأن تتعاون الحكومة المصرية، بالمفاوضة، على ايجاد نظام للادارة يطبق على قناة السويس ، ويكون مبنيا على هذه الاقتراحات ،

„ ٥ — ويوصي بأن تتعاون الحكومة المصرية مع جمعية المنتفعين بقناة السويس، ريثما تظهر نتيجة هذه المفاوضات . „

---

(١) قدم ممثل المملكة المتحدة نص الاقتراحات الى مجلس الأمن في رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ (م أ / ٣٦٦٥) .

Digitized by UNOG Library

الفـــرع الخامـــس

البيانات الافتتاحية التي ألقاها ممثلو المملكة المتحدة وفرنسا ومصـــر

١٧ ــ وعقد المجلس بتاريخ ٥ تشرين الأول (اكتوبر) جلسته رقم ٧٣٥ • وتكلم ممثل المملكة المتحدة في هذه الجلسة • فذكر ان الموقف المعروض على مجلس الأمن قد نجم عن العمل الذى قامت به الحكومة المصرية في ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٥٦ ، عند ما أصدرت قانونا ينص على تأميم الشركة العالمية لقناة السويس ، وعلى نقل جميع اموالها وحقوقها والتزاماتها الى الدولة المصرية • وقال ان المشكلة التي تواجه المجلس تتعلق بحقوق الدول المنتفعة بقناة السويس • وبين ان كون القناة جزءا من مصر من الناحية الجغرافية ، وكونها تخضع للسيادة المصرية ، لا يخول مصر حق هدر الحقوق الدولية القائمة •

١٨ ــ ومضى ممثل المملكة المتحدة في كلامه . فقال ان خديوى مصر كان قد منح فرديناند ديلسبس بين عامي ١٨٥٥ و ١٨٦٦ امتيازات لانشاء قناة وادارتها ، وذلك على أساس محدد هو ان يؤسس شركة „عالمية „ لقناة السويس • وذكر أن الشركة ، التي قامت بحق على أساس دولي من حيث معظم ملكيتها ، ومصادر رأسمالها ، وكبار موظفيها وادارتها وسير العمل فيها ، قد أمنت ادارة القناة بروح محايدة بعيدة عن السياسة ، وذلك على نحو ما كان ليمكن ضمانه اطلاقا في ظل ادارة تقوم على أساس قومي بحت • وأوضح أن الحكومة التركية ، التي كانت لها الولاية على مصر ، قد أصدرت تصريحا مرفقا بتقرير „ لجنة الحمولة الدولية ورسوم المرور عبر قناة السويس „ التي اجتمعت في القسطنطينية عام ١٨٧٣ • وقد تعهدت في هذا التصريح بعدم ادخال „ أى تغيير على شروط المرور عبر القناة „ فيما يتعلق بالرسوم المفروضة على الملاحة وارشاد السفن وقطرها ورسوها ، الخ ، „ الا برضا الباب العالي „ ، الذى لا يتخذ أى قرار „ دون التفاهم مقدما مع الدول التي يعنيها الأمر „ • وأكد أن الحكومة التركية بذلك قد اعترفت بمصالح الدول المنتفعة اعترافا واضحا ، لا فيما يتعلق بالمرور وحده ، بل في شروط ادارة القناة • وأوضح ان اتفاقية قناة السويس المعقودة عام ١٨٨٨ قد كانت كما يتضح من ديباجتها ، تكملة ، أكثر منها ايجادا ، لنظام قد انطوى في مجموعه على ضمان حقوق المرور عبر القناة • واستطرد يقول انه كان واضحا من ديباجة الاتفاقية ايضا ان النظام الذى نص عليه في اتفاقات منح الامتياز سيظل قائما على أية حال طوال مدة هذه الاتفاقات • وأضاف

Digitized by UNOG Library

ان تكرار تأكيد الاتفاقية لفكرة حرية المرور انما يشير الى وجود نظام يضمن التمتع بالحقوق ، وممارستها الفعلية في الميدان العملي .

١٩ — واستطرد ممثل المملكة المتحدة في كلمته فقال ان نظام الاتفاقية ، والامتيازات ، والبيان التركي الصادر عام ١٨٧٣ ، تكون تنظيما متوازنا يضمن مركز مصر على اساس ان القناة خاضعة للسيادة المصرية ، كما يكفل مصالح المنتفعين عن طريق الاتفاقية من ناحية ، ومن الناحية الأخرى عن طريق ادارة القناة بواسطة شركة كونت بحيث يمكنها مراعاة مصالح المنتفعين .

٢٠ — وأضاف ممثل المملكة المتحدة ان الحكومة المصرية ، بالعمل الذى أقدمت عليه في ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٥٦ ، قد اضاعت ذلك التوازن بالقضاء على احد الضمانات التي قدمها نظام الاتفاقية لمصالح المنتفعين ، وليس لها لذلك ان تطالب الدول المنتفعة بالاعتراف بنتائج عملها هذا ، أو بقبول هيئة مصرية خالصة لادارة القناة ، أو بدفع رسوم المرور الى تلك الهيئة . وأكد ان للدول المنتفعة الحق في تكوين جمعية خاصة بها لحماية حقوقها في المرور ، ولها الحق في مطالبة مصر باعادة الضمانات التي قضت عليها ، اما عن طريق اعادة الشركة ثانية ، أو بالاستعاضة عنها بهيئة للادارة ذات طابع دولي تؤدى الغرض نفسه .

٢١ — وواصل ممثل المملكة المتحدة بيانه . فقال ان مخاوف حكومة بلاده من المستقبل قد تضاعفت نتيجة للطريقة العملية التي تصرفت بها الحكومة المصرية اذ ألغت الامتياز بجرة قلم ولم تمض غير أسابيع قليلة على اعتراف الحكومة المصرية رسميا بصحته في اتفاق ١٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٦ الذى تعهدت الشركة بمقتضاه باستثمار مبالغ كبيرة من المال في مصر . وأضاف ان الأسباب التي تقدم بها رئيس جمهورية مصر كفيلة بزعزعة أية ثقة مقبلة في تعهدات تلك الحكومة أو أى ركون مقبل اليها . فقد بين رئيس الجمهورية المصرية ، ان تلك الخطوة قد اتخذت انتقاما من حكومة الولايات المتحدة لرفضها تقديم المساعدة لبناء السد العالي ، وان دخل القناة سوف يستخدم لهذا الغرض ، وبعبارة أخرى فقد أوضح ان العمل الذى أقدمت عليه مصر بشأن القناة انما أقدمت عليه لأسباب سياسية ، وأن أموال القناة سوف تستغل في المستقبل لمنفعة مصر وحدها . هذا الى أن قرار مصر قد اتخذ دون سابق انذار ، ودون أية مباحثة مع أية حكومة أو مع شركة القناة ذاتها . فقد دبر الامر على غرار الانقلابات ، اذ احتلت قوات مسلحة مرافق الشركة . وبالنظر

Digitized by UNOG Library

الى هذه الأحداث التي اضاعت الثقة في الحكومة المصرية ، رأت حكومةالمملكة المتحدة انه يجب في المستقبل ان يكون الوضوح والتحديد سمة ضمانات المنتفعين وطرق تحرى خرقها وآثار مثل هذا الخرق .

٢٢ — ومضى ممثل المملكة المتحدة في كلامه . فبين ان حكومة بلاده تعد الاستيلاء بالقوة على ممتلكات شركة قناة السويس في مصر أمرا مخالفا للقانون ، وترى فيه عملا من أعمال العنف ، وأنها ، رغم ذلك ، قد حرصت منذ البداية على محاولة ايجاد مبادىء أساسية وطرق عملية تضمن بها المحافظة في المستقبل على الطابع الدولي لنظام ادارة قناة السويس . وقال انها لذلك قد عمدت في ٢ آب (اغسطس) بدافع من هذه الروح وبالتشاور مع حكومتي فرنسا والولايات المتحدة ، بدعوة الدول المعنية اكثر من غيرها ، وضمنها مصر ، الى مناقشة المسألة في مؤتمر يعقد في لندن . وأسف لأن الحكومة المصرية ، قد رفضت حضور ذلك المؤتمر . وذكر أن ثماني عشرة دولة من الدول التي حضرت هذا المؤتمر ، تمثل الاغلبية العظمى من مصالح المنتفعين ، وتسهم بأكثر من ٩٠ في المائة من حركة المرور عبر القناة ، قد اشتركت في وضع اقتراحات معينة تنطوى على احترام لحقوق السيادة المصرية ، وتؤدى ، كما تنص اتفاقية ١٨٨٨ ، الى انشاء « نظام محدد يهدف الى ضمان حرية الانتفاع بقناة السويس البحرية في كل الاوقات لجميع الدول » . وبين ان تلك الاقتراحات قد قدمت الى القاهرة لتكون اساسا للبحث ، ولكن الحكومة المصرية رفضتها ، ولم تقدم أى اقتراح ردا عليها .

٢٣ — وتابع ممثل المملكة المتحدة كلامه . فقال ان كبار المنتفعين بالقناة قد قرروا اثر ذلك ، في مؤتمر لندن الثاني ، ان يعطوا جمعيتهم صورة الشركة حماية لحقوقهم . وأنكر أن يكون لهذه الجمعية اى طابع استفزازى ، وقال انه قد أوضح في المؤتمر لزوم تعاون الحكومة المصرية لاعمال حقوق المنتفعين المنصوص عليها في اتفاقية ١٨٨٨ . وبين ان قرارات مجلس الأمن قد تؤثر تأثيرها الحاسم في موقف الحكومة المصرية من الجمعية ، بل ومن سائر المسائل ايضا .

٢٤ — وأكد ممثل المملكة المتحدة بعد ذلك ، ان المسألة المعروضة على المجلس تنطوى على موقف حرج يهدد عددا لا حصر له من الأمم في صميم حياتها وقواها ، ويمس المستقبل الاقتصادى لعديد من الدول الواقعة شرق القناة وغربها . وأشار الى أن تمتع حكومة واحدة بالسيطرة على القناة ، سيزعزع الى حد كبير ثقة تلك الدول في امكان بقاء

Digitized by UNOG Library

الهيكل الحالي لتجارتها واقتصادياتها • وأوصى بأن لا يغرب عن البال ان مصر قد أغفلت اغفالا صارخا قرار مجلس الأمن المتخذ عام ١٩٥١ (م أ/٢٣٢٢) بشأن مرور السفن الاسرائيلية •

٢٥ — وتعرض ممثل المملكة المتحدة لمشروع القرار المشترك (م أ/٣٦٦٦) • فقال ان المشروع قد وضع للمفاوضة اسسا عادلة بالنسبة الى المنتفعين والى مصر ، وأن في اعتماد المجلس له نصرة للعدالة ولقداسة الالتزامات الدولية ، ومساهمة في ايجاد حل سلمي لذلك الموقف الخطير • وذكر ان المملكة المتحدة مصممة من جانبها على الدفاع عن حقوقها في حرية المرور عبر قناة السويس ، وأنها تسعى الى ايجاد حل سلمي بالمفاوضات •

٢٦ — وأنهى ممثل المملكة المتحدة كلامه بذكر الاجراء الذى ينبغي أن يسير عليه مجلس الأمن ، فاقترح ان ينتقل المجلس ، بعد اعطائه الفرصة لمن يرغب في ابداء آرائه في جلسة علنية ، الى عقد جلسات سرية ، حتى يتسنى له دراسة امكانيات ايجاد تسوية سلمية بأسرع وقت ممكن •

٢٧ — وتكلم رئيس المجلس في الجلسة ذاتها بوصفه ممثلا لفرنسا ، فوصف الموقف بانه خطير ، وبان من شأنه ، لو استمر ، ان يهدد السلم والأمن الدوليين •

٢٨ — وعارض دعوى مصر بأن الشركة العالمية لقناة السويس هي شركة مصرية قابلة للتأميم • فذكر ان الشركة على ما أكدته المحاكم المصرية نفسها هي شركة من نوع خاص ، وأنها شركة دولية اسست بموجب القانون الفرنسي ، ومقرها الادارى في باريس ، وأنها تخضع للتشريع المصرى في بعض الأحوال ، ولكنها تخضع للقانون الفرنسي الدولي في بعض الاحوال الأخرى • وبين ان طابعها الدولي لاينبثق من مركزها الخاص فحسب ، بل ينبثق ايضا من اتفاقية ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٨٨ ، التي أقرت بأن الشركة هي أحد العناصر الأساسية في نظام للضمانات وضع للمحافظة على حرية الملاحة عبر القناة • وأكد انه ، حتى قبل الاتفاقية ، كان المرور عبر القناة ، وفرض رسوم معتدلة دون تمييز ، وكذلك حفظ القناة وصيانتها ، كانت هذه كلها تعد امورا ينبغي ان يشرف عليها المجتمع الدولي • ونبه الى أن ديباجة الاتفاقية قد نصت بوضوح على ربط الاتفاقية بالشركة العالمية لقناة السويس ، والى ان الحكومة المصرية لا تملك قانونا تأميم

Digitized by UNOG Library

الشركة التي تتسم بطابع دولي صميم وتكون عنصرا أساسيا بين عناصر الضمانات المقررة في الاتفاقية .

٢٩ — واستطرد الممثل الفرنسي ، فقال ان على المرء لكي يصدر حكما موضوعيا في المسألة ، ان ينظر اليها من داخل الاطار السياسي الذى وضعها فيه رئيس الحكومة المصرية . وبين ان الأساليب المستخدمة في مرسوم التأميم ، والتهديدات المتضمنة فيه ، كفيلة كذلك باثارة القلق الشديد لدى حكومتي فرنسا والمملكة المتحدة . ومن هنا كانت التدابير العسكرية التي اتخذتها الحكومتان ، والتي أسفرت عن حصول بعض التنازل من جانب الحكومة المصرية .

٣٠ — ومضى الممثل الفرنسي في كلامه . فقال ان الحكومة الفرنسية لا تزال تعتقد ان المرور عبر القناة يجب ان تديره هيئة دولية ، وان المنتفعين بالقناة يجب أن يتأكدوا من ان يتم تنظيم المرور ، وتحديد الرسوم،وتعيين المرشدين ، وتنفيذ أعمال الصيانة والتحسين ، على أساس مراعاة مصالحهم المشروعة قبل كل شيء . وأوضح ان حركة التبادل التجارى بين اوروبا وآسيا لتتعرض كلها للخطر فيما لو أصبحت ظروف المرور غير مأمونة نتيجة لاتخاذ بعض التدابير المفاجئة المنبثقة من اعتبارات قومية بحت . وذكر ان الحكومة المصرية قد سارعت بتأثير الانفعال الذى أوجده عملها الى بذل طاقتها لطمأنة الرأى العام، الا انه ليس لها ان تتوقع من الغير ان يركنوا اليها وحدها في ضمان احترام الحقوق والمصالح التي خرقتها منذ وقت قصير . وأشار في هذا الصدد الى السابقة المؤسفة التي سجلتها الحكومة المصرية ، برفضها تنفيذ توصية مجلس الأمن بشأن استخدام القناة من جانب السفن التابعة لاسرائيل . ولهذه الاعتبارات قررت الحكومة الفرنسية ان تتمسك بمبدأ الادارة الدولية ، ما دام الاشراف الدولي لا يكفي لمواجهة مقتضيات الموقف .

٣١ — وقال الممثل الفرنسي ان الحكومة الفرنسية قد عمدت ، رغم الأساليب التي انتهجتها مصر، الى التمسك بأهداب الصبر ، وبذل عدة محاولات للتفاوض معها . وبين ان الموقف السلبي الثابت الذى اتخذته الحكومة المصرية قد أيد المخاوف التي ابداها كثير من المنتفعين بالقناة منذ ٢٦ تموز (يوليه) . وخلص الى أن على الأمم المتحدة ، أن تعترف بان السلام الحقيقي لا يمكن ان يستتب ما لم تصن العدالة والقانون الدولي ، وان تعمل بحزم لاسترجاع الثقة الدولية .

٣٢ — وعقد المجلس بتاريخ ٨ تشرين الاول (اكتوبر) جلسته رقم ٧٣٦ . وتكلم الممثل المصرى في هذه الجلسة،فقال ان مسألة قناة السويس المعروضة حاليا تمتد

Digitized by UNOG Library

جذورها الى أعماق الصراع بين السيطرة والحرية • وذكر أن مصر قد بذلت في بنـــاء قناة السويس تضحيات جمة منها عشرات الألوف من الأرواح ، وأنها قد حافظت بدقة علـى عهدها بابقاء القناة حرة على الدوام للملاحة الدولية ، بينما بددت شركة قناة السويـس كل العائدات تقريبا ، أو استأثرت بها دون ان تترك لمصر منها الا النذر اليسير • وأشار الى أن فرنسا والمملكة المتحدة وبعض عناصر الشركة السابقة قد عمدت عند تأميم الشركة الى تكوين « حلف ودى » جديد يعمل على ان يتم في آخر الامر اقتطاع القناة من مصـــر وفصلها عنها •

٣٣ — وواصل الممثل المصرى كلامه • فقال ان الحكومة المصرية كانت قد أعربت عن استعدادها لتعويض حملة أسهم شركة قناة السويس السابقة على أساس قيمة الأسهم فـي سوق الأوراق المالية بباريس في ٢٠ تموز (يوليه) ، أى في اليوم السابق على التأميم • وأبدى رغبته في أن يصرح ، باسم حكومته ، بأنها مستعدة أيضا لدفع التعويض علـى أساس متوسط قيمة الأسهم في السنوات الخمس السابقة للتأميم ، وأنها توافق على عـرض المسألة للتحكيم ان لم يتم التوصل الى اتفاق على هذا الأساس •

٣٤ — واستطرد الممثل المصرى فقـال انه قد سبق للحكومة المصريـة أن قدمت عدة عروض للتفاوض على ايجاد تسوية سلمية للنزاع • ففي ١٢ آب (اغسطس) أصدرت هذه الحكومة بيانا أعربت فيه عن استعدادها للاشتراك مع بقية الحكومات الموقعة علـى اتفاقية القسطنطينية المعقودة عام ١٨٨٨ ، في تنظيم مؤتمر الغرض منه اعادة النظـر في الاتفاقية وبحث مسألة عقد اتفاق يعيد تأكيد حرية الملاحة في قناة السويس ويضمنهـا • كما أعلنت في مذكرة أبلغتها الى الدول والى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٠ أيلـول (سبتمبر) ان المفاوضات السلمية كفيلة بايجاد حلول للمسائل المتعلقة بالملاحة في القناة، وذلك دون مساس بسيادة مصر أو كرامتها ، واقترحت المبادرة الى تأليف هيئة للمفاوضـة يمكن أن يعهد اليها أيضا بمهمة اعادة النظر في اتفاقية ١٨٨٨ •

٣٥ — ومضى الممـثل المصرى يقول ان الملاحة في القناة في هذه الأثناء ، ظلـت تسير بانتظام ودقة تامة ، رغم الاعمال التخريبية التي قامت بها فرنسا وبريطانيا واشتركت فيها بعض عناصر شركة قناة السويس السابقة ، ومن أمثلتها رفض دفع الرسوم للهيئة المصريـة المشرفة على ادارة قناة السويس ، وتحريض المرشدين الفرنسيين والانجليز على التخلـي عن أعمالهم فجأة •

Digitized by UNOG Library

٣٦ — وذكر أن حكومتي فرنسا والمملكة المتحدة قد عارضتا حق الحكومة المصرية في تأميم شركة قناة السويس „ من جانب واحد „ ، وكأن عملا هو من صميم أعمال السيادة كتأميم الحكومة المصرية لشركة مصرية ، يمكن ألا يكون عملا من جانب واحد . وقرر أنه قد أصبح من المبادئ المقررة في القانون الدولي حق كل دولة ذات سيادة في تأميم المؤسسات الموجودة في أراضيها لصالح اقتصادها القومي وتقدمها . وأضاف ان الجمعية العامة قد اعترفت بهذا المبدأ في قرارها رقم ٦٢٦ (دورة ٧) المتخذ في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢ . وبين أن الطابع القومي المصرى لشركة قناة السويس مقرر بوضوح في المادة ١٦ من الامتياز الذى منحته الحكومة المصرية عام ١٨٦٦ ، اذ نصت تلك المادة على أنها شركة مصرية ، تخضع لقوانين البلاد وعرفها . وقال ان المحاكم المختلطة في مصر قد اعترفت بهذا في القضايا التي عرضت عليها في أعوام ١٩٢٥ و ١٩٣١ و ١٩٤٢ ، وفي المذكرة التي قدمها وكيل الحكومة البريطانية الى محكمة الاستئناف المختلطة في الاسكندرية عام ١٩٣٩ . وأوضح ان لفظ „ العالمية „ الوارد في الشركة انما يدل على الطابع الذى تتسم به أعمالها ، وليس له أى أثر في مركزها القانوني .

٣٧ — وانتقل الممثل المصرى الى الكلام عن دعوى فرنسا والمملكة المتحدة ان الامتيازات الممنوحة للشركة قد „ أكملتها „ اتفاقية ١٨٨٨ ، وأنها متضمنة في صلب هذه الاتفاقية . فأكد أن هذا الادعاء مخالف للواقع التاريخي وللمبادئ التشريعية معا ، وقال ان الذى „ أكملته „ الاتفاقية هو نظام الملاحة المقرر في اعلان الحكومة المصرية الوارد في فرمان ١٩ آذار (مارس) ١٨٦٦ ، ومؤداه ان القناة ستظل على الدوام مفتوحة بوصفها ممرا محايدا لأية سفينة تجارية دون تمييز ، مقابل دفع الرسوم ومراعاة النظم . وبين أن اتفاقية ١٨٨٨ قد أكملت هذا النظام ، اذ نصت على أن القناة ستكون مفتوحة في زمن الحرب كما في زمن السلم لكل سفينة تجارية أو حربية ، وفرضت بعض الالتزامات على الأطراف المتعاقدين . وقرر أن تلك الاتفاقية قد جبت النظام القائم قبل عام ١٨٨٨ ، ووضعت نظاما تعاهديا محددا بدلا من التصريح المصرى الصادر من جانب واحد . وأنكر ان تكون شركة قناة السويس جزءا من النظام المقرر في الاتفاقية . ودحض الدعوى أن الاشارة الى امتيازات الشركة في الديباجة وفي المادة ١٤ قد أضفت على الامتياز الممنوح طابعا دوليا . وأكد أن أى تصرف او تقييد يتناول حق مصر المطلق في موضوع الامتياز كان يستلزم ولا بد النص عليه صراحة في الاتفاقية .

٣٨ — وعلق على دعوى حكومتي فرنسا والمملكة المتحدة بأن مصر تهدد السلم والأمن الدوليين بالخطر ، فذكر أنه لا يعقل ان يحدث تأميم شركة قناة السويس مثل هذا الخطر .

Digitized by UNOG Library

٣٩ — وقال ان الحكومة المصرية لم تستشر في أى شأن من شئون مؤتمر لندن الخاص بقناة السويس ، الذى سبقته وصحبته تهديدات باستخدام القوة ، وتدابير عسكرية واقتصادية معادية اتخذتها فرنسا والمملكة المتحدة ضد مصر . ونبه الى ان دعوة مصر في مثل هذه الظروف ، كانت أشبه بانذار للمثول أمام محكمة . وأورد بعض تصريحات الساسة البريطانيين والفرنسيين والاستراليين التي كانت تنطوى في رأيه على التهديد باستخدام القوة ضد مصر ، وأشار الى بعض التدابير التي اتخذت ضد بلاده ، قائلا انها تشكل خرقا لنصوص الفقرتين ٣ و ٤ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ، فضلا عن أنها تحمل جميع معاني التدخل الاثيم في شئون مصر الداخلية . وبرر بذلك عدم تمكن مصر ، رغم حرصها الشديد على السلام والوئام ، من أن تشترك في مؤتمر لندن ، وذلك لأسباب لا سلطان لها عليها .

٤٠ — واستطرد الممثل المصرى قائلا انه قد زارت القاهرة ، بعد المؤتمر ، لجنة يرأسها رئيس وزراء استراليا لتنوب عن الحكومات الثمانية عشرة في تقديم بعض الاقتراحات الخاصة بادارة القناة في المستقبل . وأشار الى أن رئيس اللجنة قد أوضح أنها ستقتصر على تقديم اقتراحات الدول الثمانية عشرة ، ولن تناقش أية اقتراحات أخرى . واستنتج من ذلك ان حكومة مصر لم ترفض الاشتراك في مفاوضات حقيقية تستهدف الوصول الى حل سلمي عادل للنزاع الحالي .

٤١ — وتعرض الممثل المصرى أخيرا لمشروع القرار المقدم من فرنسا والمملكة المتحدة . فعارض المشروع لأنه مجرد تكرار للاقتراحات التي سبق أن رفضتها حكومة مصر وحكومات اخرى غيرها لأسباب لا يجوز وصفها بالنزق او التحكم . وارتأى انه لو تم الاتفاق على التفاوض للوصول الى تسوية سلمية ، فمن المستحسن تكوين هيئة للمفاوضة ، وتقرير مجموعة من المبادىء والأهداف الأساسية تسترشد بها الهيئة ، ولا يقوم بشأنها أى خلاف . وأوضح ان أهم المبادىء الأساسية التي ينبغي ان تسترشد بها هيئة المفاوضة في عملها ، هو مبدأ ضمان حرية الملاحة في قناة السويس للجميع ، وفي كل الأوقات . أما أهم الأهداف التي ينبغي تحقيقها فهي التالية :

(١) وضع نظام للتعاون بين الهيئة المصرية المشرفة على ادارة القناة وبين المنتفعين بالقناة ، مع المراعاة التامة لسيادة مصر وحقوقها ، ولمصالح المنتفعين ،

Digitized by UNOG Library

(٢) وضع نظام للرسوم والتكاليف يضمن للمنتفعين معاملة عادلة خالية من الاستغلال ،

(٢) النص على نسبة مئوية معقولة من الدخل تخصص للتحسينات .

الفرع السادس

المناقشة العامة

٤٢ — وعقد المجلس بتاريخ ٨ تشرين الاول (اكتوبر) جلسته رقم ٧٣٦ . وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في هذه الجلسة . فذكر أن تأميم شركة قناة السويس ، التي كانت تدير القناة على أساس امتياز خاضع للقانون المصرى ، هو عمل لا علاقة له بمسألة حرية المرور ، التي نصت عليها وضمنتها المعاهدة الدولية المعقودة عام ١٨٨٨ . وقال ان المعنى الذى ينطوى عليه ضمنا مشروع القرار المشترك ، ألا وهو وجوب النظر الى شركة قناة السويس على أنها بمثابة هيئة دولية تضمن حرية الملاحة عبر القناة ، هذا المعنى لا أساس له في اتفاقية ١٨٨٨ ، وهو واضح البطلان .

٤٣ — وواصل الممثل السوفياتي كلامه ، فذكر أن تأميم شركة قناة السويس هو من صميم شئون مصر الداخلية ، ولا يجوز اخضاعه لأى نوع من أنواع التحقيق الدولي . وقال ان حرية الملاحة في القناة مع ذلك تحكمها اتفاقية عام ١٨٨٨ ، التي لا يجوز الغاؤها بعمل منفرد تقوم به أية دولة موقعة عليها . وبين أن حكومة مصر لم ترفض القيام بالتزاماتها المقررة عليها في الاتفاقية ، بل انها في الحق قد أثبتت عمليا اخلاصها لهذه الالتزامات ، رغم النشاط الهدام الواسع النطاق الذى قامت به ادارة شركة قناة السويس السابقة .

٤٤ — وقال ان مشكلة قناة السويس قد عقدت وبولغ فيها على نحو مصطنع ، وذلك لان ثمة عناصر رجعية معينة قد شاءت اعادة النظام الاستعمارى القديم في مصر ، تحت قناع التدويل المزعوم لقناة السويس . وبين أنه على اثر تأميم شركة قناة السويس مباشرة ، بدأت حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا تتخذان تدابير عسكرية ضد مصر وتوقعان عقوبات اقتصادية عليها، فخلقتا بذلك موقفا شديد الخطورة في شرق البحر المتوسط . ونبه الى أن مثل هذه القعقعة بالسيوف وهذا العدوان الاقتصادى ينطوى على خرق شديد للمبادىء الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، وهو على الأخص امر لا يقبل من عضوين دائمين في مجلس الأمن .

Digitized by UNOG Library

٤٥ — وقال ان مختلف المشروعات التي وضعتها الدول الغربية «لتسوية» مشكلة السويس تشترك كلها في التباحث مع مصر على أساس تنعدم فيه المساواة • فالغرض الأساسي مما يسمى بـ «مشروع دالس» الذى قدمته الى مصر بعثة منزيس ، هو حرمان مصر من حق ادارة القناة ، وتكوين هيئة دولية تكون لها السيادة على القناة الى الأبد ، وايجاد نظام للجزاءات موجه ضد مصر • وكان من الطبيعي أن يكون الاخفاق مصير مثل هذا المشروع الذى يؤدى الى حرمان مصر من سيادتها • كذلك كان رفض معاملة مصر على قدم المساواة هو الطابع المميز لمشروع تكوين جمعية المنتفعين بقناة السويس ، وهي هيئة مقفلة حدد أعضاؤها بدقة ، وقصد منها التدخل في شئون مصر الداخلية ، وخرق سيادتها على نحو صارخ • أما مشروع القرار المشترك المقدم من فرنسا والمملكة المتحدة ، والذى يهدف الى انتزاع موافقة المجلس على «مشروع دالس» ، وتكوين جمعية للمنتفعين ، فانه في أساسه مشروع يواجه مصر بموقف لا يخرج عن كونه انذارا نهائيا يستحيل أن تقبله مصر •

٤٦ — وذكر ان حكومة الاتحاد السوفياتي ترى من واجب المجلس أن يساعد على البحث عن تسوية سلمية تتمشى ومبادىء الأمم المتحدة ، وأن يحول دون حصول أى تفاقم جديد في الموقف القائم في الشرق الأدنى • وقال ان تلك الحكومة تعترف بأن لقناة السويس أهمية حيوية بالنسبة الى بلدان عديدة ، وخاصة المملكة المتحدة وفرنسا • وبين أنه يرى ، بعد أن اعربت مصر مرارا عن رغبتها في اجراء مفاوضات مثمرة وفي التعاون بطريقة عملية مع المنتفعين ، أن من الممكن التوصل الى اتفاق دولي فعال يستجيب لمصالح مصر والمنتفعين • على أن من الواجب ، للوصول الى هذا الحل ، العدول عن سياسة الانذارات النهائية والتهديدات العسكرية والضغط الاقتصادى ، وينبغي البدء في مفاوضات على أساس المساواة التامة بين جميع الأطراف •

٤٧ — وقال ان حكومة الاتحاد السوفياتي تؤمن بأن المبادىء الآتية تصلح أساسا لمثل هذا الاتفاق : ١ — حرية المرور عبر القناة لسفن جميع البلدان على قدم المساواة ، ٢ — تعهد مصر ، وهي تمارس حقوقها في السيادة والملكية والادارة ، بأن تؤمن حرية المرور الكاملة ، وسلامة القناة ومنشآتها ، وصيانة القناة لتظل صالحة للملاحة على النحو المرغوب فيه ، وتحسين أحوال الملاحة لزيادة طاقة القناة ، وتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات اللازمة عن سير العمل في القناة ، ٣ — تعهد جميع أطراف الاتفاق بالامتناع في جميع الظروف عن الأفعال التي قد يكون فيها انتهاك لحرمة القناة ، أو تسبب اضرارا مادية في منشآتها ، وبأن يحرصوا على الا تصبح القناة أبدا مسرحا للأعمال الحربية ، أو أن

Digitized by UNOG Library

يفرض عليها حصار ، ٤ — ايجاد الاشكال الملائمة من التعاون بين مصر والمنتفعين بالقناة .

٤٨ — وواصل ممثل الاتحاد السوفياتي كلامه . فأشار الى أن حكومة بلاده قد أيدت في مؤتمر لندن المشروع الهندي الذي ينص على تكوين هيئة استشارية من المنتفعين بالقناة تكون مهمتها تقديم المشورة وتعمل بوصفها حلقة اتصال ، كما اقترحت حكومته وظائف معينة لهذه الهيئة . وقال انه من الممكن في المفاوضات المقترحة ، التوسع في هذه الوظائف على نحو أشمل ، وتحديد ترتيبات أخرى بمزيد من الدقة ، داخل اطار الأمم المتحدة .

٤٩ — وانتهى الممثل السوفياتي الى اقتراح تأليف لجنة مسئولة من مجلس الأمن ، تكون متوازنة بحيث يمكن تجنب سيطرة احدى وجهات النظر عليها ، وتقوم بالتفاوض لايجاد أساس لتسوية مشكلة السويس ، ويكون في استطاعتها : أن تضع مشروع اتفاقية جديدة تضمن حرية الملاحة عبر قناة السويس ، وأن تتخذ الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمر دولي واسع النطاق ، للبحث في الاتفاقية الجديدة .

٥٠ — وعقد المجلس بتاريخ ٨ تشرين الاول (اكتوبر) جلسته رقم ٧٣٧ . فتكلم ممثل بيرو قائلا ان المشكلة المعروضة على المجلس تنطوي على مبادئ قانونية بالغة الأهمية . وان اتفاقية عام ١٨٨٨ هي تأكيد متعدد الاطراف لمبدأ حرية المرور عبر قناة السويس ، وهو المبدأ الذي سبق لخديوي مصر ان انفرد في اعلانه ، في المادة ١٤ من الفرمان الصادر عام ١٨٥٦ . وقال ان الاتفاقية المذكورة قد وفقت بين مبدأ احترام سيادة مصر ، وهو مبدأ مصون لا يجوز التصرف فيه أو التعدي عليه ، وبين مبدأ التعاون الدولي ، اذ نصت في مادتها الثامنة على ان يتولى ممثلو الدول الموقعة عليها لدى مصر مراقبة تنفيذها ، ولكن الهيئة التنفيذية او الادارية انما هي في الواقع شركة قناة السويس ، التي وجدت قبل الاتفاقية .

٥١ — وواصل ممثل بيرو كلامه . فذكر انه اثر تأميم القناة ، احتج احد الاطراف بأن التغيير في مركزها قد أثر على تنفيذ اتفاقية عام ١٨٨٨ ، وكان خرقا لنصوصها . وأكد أن تلك مشكلة قانونية هامة ، من ذلك النوع الذي عدده النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية . وأضاف من جهة أخرى ، ان ثمة مسألتين قانونيتين أخريين يثيرهما ادعاء مصر ان المصالح الاقتصادية ، حتى لو ساهم فيها الاجانب ، تخضع لقوانين نزع الملكية

Digitized by UNOG Library

شريطة دفع تعويض كاف وعادل عنها : والمسألة الأولى هي ما اذا كان من الممكن التمييز بين الناحية الاقتصادية والناحية الفنية واستبعاد امتداد مبدأ التأميم الى عملية فنية مرتبطة بضمان حق دولي ، والمسألة الثانية هي أنه ينبغي عند ممارسة حق التأميم أن ينظر بعين الاعتبار الى نتائجه ، بحيث لا يترتب عليه الا أقل ضرر ممكن بالاطراف الآخرين المعنيين ، وبالبشرية .

٥٢ — وتابع ممثل بيرو كلامه . فقال ان المسألة لا تتعلق بالمبادىء القانونية وحدها ، وانما تنطوي على أوجه اقتصادية وسياسية ونفسية ، تؤثر في اقتصاد أوروبا وآسيا ، وفي مستقبل مصر ، وفي مسألة السلم والحرب . ورأى ان من الممكن الاسترشاد بمبادىء الميثاق ، التي تفرض على جميع الاعضاء التزاما بايجاد جو يؤدي الى تنفيذ المعاهدات والحرص على الابقاء على هذا الجو ، والتي تطالب بالتعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ، في نفس الوقت الذي تنادي فيه بمبدأ تساوي الدول الأعضاء في السيادة . وعلى أية حال ، فالسيادة في رأيه لا يجوز أن تخرج عن نطاق النظام القانوني الدولي .

٥٣ — وختم ممثل بيرو كلامه قائلا انه يرى أن موقف الفريقين يشير الى امكان التفاوض الفوري المتسم بحسن النية ، وأنه لذلك يؤيد الاقتراح القائل ان على المجلس أن يعقد جلسات سرية لتسهيل السير في مفاوضات مثمرة .

٥٤ — وتكلم ممثل ايران في الجلسة ذاتها . فقال ان حكومة بلاده قد أولت المشكلة أهمية كبرى ، لا لحرصها على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط فحسب ، بل أيضا لأن ما يربو على ٧٠ في المائة من تجارة ايران الدولية تمر عبر القناة . لهذا اشتركت في مؤتمري لندن ، وحثت على احالة المسألة الى الأمم المتحدة لما تبين لها أن اختلاف الرأي قد ظل قائما .

٥٥ — وتابع الممثل الايراني كلامه . فقال ان وجهة نظر وفده في هذه المسألة تخضع لمبادىء عامة معينة : فالحكومة الايرانية تعترف أولا بحق الشعوب في تأميم مواردها الطبيعية ، ولا يمكنها أن تعترض على حق مصر القانوني في تأميم الشركة العالمية لقناة السويس . وهي ترى ثانيا أن للمنتفعين بالقناة الحق في نظام للادارة مبني على معاهدة دولية ، يتمشى من جهة مع سيادة مصر وحقوقها ، ويطبق بدقة من جهة أخرى تلك المبادىء التي تضمنتها اتفاقية عام ١٨٨٨ . وهي تعتقد ثالثا ، ان ترابط حقوق مصر وحقوق المنتفعين

Digitized by UNOG Library

بالقناة ، يستوجب تيسير البحث عن حل للمشكلة بالتعاون الدولي ، على أن يحتفظ للأمم المتحدة بدور ملائم فعال تقوم به في النظام المزمع انشاؤه • وهي تعتقد ، رابعا ، انه يجب تسوية مسألة قناة السويس بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات والاتصال المباشر بين الأطراف المعنيين •

٥٦ — واستطرد الممثل الايراني يقول ان حكومة بلاده لا ترى في اخفاق اللجنة الخماسية التي قدمت اقتراحات الدول الثماني عشرة الى الحكومة المصرية ، ما يدعو الى تثبيط الهمم ، ما دام ذلك الاخفاق قد نتج عن افتقار اللجنة الى سلطة التفاوض مع مصر • وأوضح ان وفد بلاده يرى أن على المجلس في المرحلة الاولى من بحثه للموضوع ، أن يشجع على ايجاد اتصال وثيق بين الاطراف المعنيين مباشرة بالامر اكثر من غيرهم ، وذلك للتوصل الى مبادىء مشتركة تتخذ أساسا للاتفاق • وأعلن لهذا عن ترحيبه باقتراح المملكة المتحدة عقد جلسات سرية • كذلك ينبغي الاهتمام بالاقتراح السوفياتي الخاص بتشكيل لجنة للمفاوضات • وخلص الى ان من رأيه وجوب تجنب أية مناقشة لمشروع القرار المشترك (م أ/٣٦٦٦) في المرحلة الحالية من مراحل بحث الموضوع •

٥٧ — وتكلم ممثل استراليا في الجلسة ذاتها • فقال ان العمل الذى اقدمت عليه الحكومة المصرية ، بالغائها من جانب واحد امتيازات شركة قناة السويس دون مشورة أو اتفاق وقبل انقضاء مدة الامتيازات باثني عشر عاما ، هذا العمل الذى قضى بالتالي على النظام الدولي للقناة هو بلا ريب خرق للقانون الدولي وللالتزامات التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، خرق يشجع الاعضاء عنه او تأييده على ارتكاب مزيد من الاعمال الخارجة على القانون • وذكر أنه قد صحب هذا العمل من جانب مصر استخدام القوة في الاستيلاء على أموال الشركة ، والتهديد باستخدامها في استبقاء موظفي الشركة • ولم يكن اتخاذ هذه الاجراءات لقصور في الاتفاق الدولي ، بل كان هدفه في المقام الاول تحقيق استئثار مصر ببعض الممتلكات وارضاء روح الانتقام •

٥٨ — وتابع الممثل الاسترالي كلامه • فقال ان هذا العمل الذى أقدمت عليه مصر ، أيا كان الرأى الذى قد يتخذ بشأن قانونيته ، لا يمكن تصويره بأنه عمل من أعمال حسن الجوار ازاء الدول العديدة التي ظلت اقتصادياتها تتوقف منذ أمد بعيد ، وبدرجات متفاوتة ، على ضمان حرية المرور عبر القناة • وأضاف ان من شأن هذا العمل ، اذا لم يعالج سريعا ، ان يخلف آثارا بعيدة المدى في تدفق رأس المال الدولي الى البلدان المتخلفة •

Digitized by UNOG Library

٥٩ — ومضى الممثل الاسترالي يقول ان الحكومة الاسترالية قد سبق لها ان ساهمت فعلا بدور ايجابي في الجهود الدولية الرامية الى ايجاد حل سلمي عن طريق المفاوضات ، وان رئيس وزرائها كان على رأس اللجنة الخماسية التي زارت القاهرة لشرح مقترحات الدول الثمانية عشرة للحكومة المصرية • وبين ان اللجنة لم تقدم أى انذار نهائي ، بل حاولت أن تستطلع امكانيات الجمع بين ممثلي مصر والدول المنتفعة سويا على أساس المقترحات ، التي لم تكن تتنافى مع السيادة المصرية • وأسف لأن مصر ، قد رفضت تلك المقترحات أساسا للتفاوض ، ورفضت كذلك التعاون مع جمعية المنتفعين التي تكونت فيما بعد •

٦٠ — وخلص الممثل الاسترالي الى الترحيب بوجهة نظر ممثلي فرنسا والمملكة المتحدة ، والاعراب عن اعتقاده بأن مشروع القرار المقدم منهما (م أ/٣٦٦٦) يضع اساسا سليما لعمل المجلس ، كما أيد اقتراح المملكة المتحدة بعقد جلسات سرية للمجلس •

٦١ — وتكلم ممثل كوبا في الجلسة ذاتها • فقال انه يرى أن وجهة نظر الحكومة المصرية في مشكلة القناة تنطوى على بضع نقاط تحتاج الى ايضاح • وذكر انه في حين أن مصر قد ألغت امتيازا ممنوحا بصورة قانونية قبل انقضاء مدته بسنوات عدة ، نراها تصرح بأن التعويض سوف يدفع لحملة الاسهم من دخل القناة ذاتها ، وذلك اجراء شاذ الى حد ما • وذكر انه ، من جهة أخرى ، في حين ان اتفاقية عام ١٨٨٨ قد نصت بصورة قاطعة على أن القناة ستظل على الدوام حرة ومفتوحة لكل سفينة دون تمييز ، نجد الحكومة المصرية قد أنكرت حرية المرور على سفن اسرائيل ، بل وعلى السفن التي تحمل بضائع لاسرائيل ، رغم قرار المجلس المتخذ في اول ايلول (سبتمبر) عام ١٩٥١ (م أ/٢٣٢٢) • فمثل هذا الموقف يؤثر في المنتفعين جميعهم ، وضمنهم كوبا •

٦٢ — وواصل ممثل كوبا كلامه • فأيد من حيث المبدأ مشروع القرار المقدم من فرنسا والمملكة المتحدة (م أ/٣٦٦٦) الذى رأى فيه أساسا لمفاوضات سلمية • وقال ان بلاده تحترم سيادة الشعب المصرى كل الاحترام ، ولكنها كانت على الدوام تدافع عن مبدأ حرية الملاحة • وخلص الى انها ترى امكان التوفيق بين المبدأين على نحو يضمن عدم ترك حق المرور عبر القناة تحت رحمة طرف واحد ، مع عدم المساس بسيادة مصر في الوقت ذاته •

٦٣ — وتكلم المندوب الصيني في الجلسة ذاتها • فقال ان حكومة بلاده تؤمن بامكان الوصول الى تسوية سلمية عادلة لمسألة قناة السويس ، وترى وجوب تيسير ايجاد مثل

Digitized by UNOG Library

هذه التسوية • وذكر ان وفد بلاده لا يسعه ان يقبل الحجة القائلة ان الشركة العالمية لقناة السويس هي شركة مصرية صميمة • وبين ان قناة السويس والشركة تكونان مؤسسة واحدة، دولية في أصلها وملكيتها والاشراف عليها وادارتها • وذكر ان ذلك الطابع الدولي لتلك المؤسسة قد قرره اتفاق دولي اقرته كل السلطات التي تعاقبت على حكم مصر •

٦٤ — وأضاف الممثل الصيني انه لا يمكن النظر الى جميع أنواع التأميم على أنها ذات مضمون قانوني واحد • فمسألة الالتزامات الدولية لا تثور عندما تحول حكومة ما مؤسسة خاصة يملكها مواطنوها الى مؤسسة عامة • على أن مصر قد سعت الى تحويل مؤسسة دولية الى مؤسسة قومية ، وهنا تنشأ فورا مسألة الالتزامات الدولية المقررة بموجب الاتفاقات الدولية القائمة • وذكر ان عمل الحكومة المصرية في رأى وفد بلاده ليس متمشيا مع روح الميثاق ، اذ ينبغي للأمم المتحدة ، التي تسعى الى تشجيع الانماء الاقتصادي للعالم عن طريق التعاون الدولي ، ان تؤيد قداسة الالتزامات الدولية • وبين ان الاقتصار على وعد حملة أسهم الشركة بمنحهم تعويضات نقدية غير كاف ، لأن اقتصاد شعوب عديدة ومستوى معيشتها يتوقفان على حرية الملاحة في القناة وسلامتها •

٦٥ — وقال ان وفد بلاده يعتقد ان اشتراك المنتفعين الرئيسيين في ادارة القناة الى مدى معين وبصورة معينة لا يعتبر خرقا للسيادة المصرية • وخلص الى انه اذا كانت السيادة المصرية تقتضي الحد من مدى اشتراك غير المصريين في الاشراف على القناة أو ادارتها ، فانه يؤمن بامكان ايجاد تسوية عملية في حدود مراعاة السيادة المصرية من جهة ، والمصالح الدولية المشتركة من جهة أخرى •

٦٦ — وتكلم الممثل البلجيكي في الجلسة ذاتها • فقال ان الحكومة المصرية ، بانهائها الفجائي لنظام الملاحة الذي أكملته اتفاقية عام ١٨٨٨ ، دون سابق انذار أو تشاور ، تدفعها الى ذلك روح الانتقام والتحدي ، قد اضرت بقضية السلام ، وتنكرت على الاقل لروح ميثاق الامم المتحدة • ورأى لزاما عليه لذلك أن يندد بالاساليب التي لجأت اليها الحكومة المصرية ، لاسيما وهو يؤمن بأن مصر لا تملك قانونا القضاء على الضمان الدولي الذي كان وجود الشركة يمثله بالنسبة الى المنتفعين بالقناة • واستدل على هذا الضمان باتفاقية ١٨٨٨ التي تشير في ديباجتها الى ايجاد صلة وثيقة بين عقد الامتياز الذي تكونت الشركة بمقتضاه ، وبين تأكيد مبدأ حرية الملاحة ، بينما تنص في المادة ١٤ على أن لموقعي الاتفاقية ان يفيدوا حتى عام ١٩٦٨ من الضمان الممثل في الشركة •

Digitized by UNOG Library

٦٧ — وقال ان هناك اتفاقا عاما على ضرورة الاحتفاظ بمبدأ حرية الملاحة المقرر في اتفاقية ١٨٨٨ ، وعلى أن ضمان هذه الحرية يستلزم التوصل الى اتفاق حول بعض المسائل المعينة ، كسلامة الملاحة ، وتحسين القناة لمواجهة مقتضيات المستقبل ، وتحديد رسوم وتكاليف عادلة . على انه بينما المحت الحكومة المصرية الى امكان الركون اليها في تطبيق تلك المبادىء ، نجد الدول الثمانية عشرة قد اقترحت ضرورة تكليف هيئة دولية بصيانة القناة وتحسينها .

٦٨ — ورأى ان الحكومة المصرية لا يمكن ان يركن اليها تماما لوحدها في ادارة القناة وتطبيق مبادىء الاتفاقية تطبيقا عادلا ، لأنها لم تلتفت الى قرارات قد اتخذت في قضية سابقة تتعلق بالقناة ، ولأن الاجراء المنفرد الذى اتخذته في ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٥٦ قد اثبت انها تستسلم بسهولة لبعض الانفعالات . وأبدى أسفه لرفض الحكومة المصرية اقتراحات الدول الثمانية عشرة ، التي لم تكن تتعارض في رأيه مع سيادة مصر وكرامتها ، بل انها في الحق كانت تخدم مصالح الشعب المصرى ، اذ تمنح مصر دخلا عادلا ، وتسهل تحسين القناة .

٦٩ — وقال انه حتى لو أصرت مصر على رفض الدخول في مباحثات على أساس اقتراحات الدول الثمانية عشرة ، فلزام على مجلس الأمن ان يواصل جهوده للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة . وينبغي ان لا يترك امر تحديد شروط الملاحة في القناة لقرار تحكمي تنفرد في اتخاذه هيئة واحدة . وانما يجب حماية سلامة القناة وحقوق المنتفعين بها عن طريق قواعد ينص عليها في اتفاقية ، وبايجاد نظام معين يضمن صيانة منشآت القناة والتوسع فيها . كذلك ينبغي ايجاد ضمان معين يحول دون تكرار مثل الحوادث التي أدت الى أزمة قناة السويس ، ودون اتخاذ أى موقف من جانب واحد في المستقبل . وقال ان مصر لم تفصح عن اقتراحاتها للوفاء بهذه الشروط ، ولم تبين ان كانت على استعداد لتسوية هذه المسائل عن طريق معاهدة تشرف الامم المتحدة على تنفيذها ، وان كانت توافق على ان توقع الجزاءات على كل من يخرق تلك المعاهدة . وبين أن الاجابة عن هذه الاسئلة هي وحدها التي تقرر ما اذا كانت المفاوضات سوف تؤدى الى أية نتيجة مثمرة .

٧٠ — وفي الجلسة رقم ٧٣٨ المنعقدة في ٩ تشرين الاول (اكتوبر) تكلم الممثل اليوغوسلافي . فذكر ان المركز القانوني لشركة قناة السويس تسرى عليه أحكام التشريع

Digitized by UNOG Library

الداخلي ، الذى ينص على انها شركة مصرية خاضعة للقانون المصرى • وقال ان اتفاقية ١٨٨٨ لم تدخل اى تغيير على مركز الشركة القانوني ، وأن الحكومة المصرية قد تصرفت بتأميمها الشركة ضمن حدود ولايتها القومية •

٧١ــ وأعرب عن أسفه لتضخيم مسألة السويس الى حد جعلها ازمة تقتضي تدخل مجلس الامن ، لاسيما وجو العلاقات الدولية يصفو في سائر النواحي • وقال انه ، بغض النظر عما قد يوجه الى الطريقة الفعلية التي نفذ بها التأميم من تحفظات ، فان الأعمال التي قامت بها فرنسا والمملكة المتحدة ، من حشد قواتهما بصورة تدعو الى القلق ، واتخاذ اجراءات الضغط الاقتصادى ضد مصر ، تتعارض بوضوح مع الالتزامات التي ينص عليها ميثاق الامم المتحدة ، ولها في الموقف أسوأ الأثر • ومما يزيد الشعور بالاسف لهذه الاعمال ، ان مصر قد ابدت استعدادها للسعي الى ايجاد اتفاق عن طريق مفاوضات حرة قائمة على أساس من المساواة •

٧٢ــ وقال ان الاتفاق قد انعقد على أن لب المسألة ، بغض النظر عن الأزمة المباشرة ، هو التوفيق بين حقوق السيادة المصرية على قناة السويس وبين المصالح المشروعة للمجتمع الدولي في الملاحة عبر القناة • وربما بدت المشكلة اقل هولا لو نظر اليها من الزاويتين العمليتين المختلفتين اللتين كانت تعالج بهما دائما من قبل • ففي احدى الزاويتين توجد مسألة حرية الملاحة عبر القناة • وقد اعادت مصر رسميا تأكيد التزامها بضمان هذه الحرية وفقا لاتفاقية عام ١٨٨٨ • على ان بعضهم قد رأى ضرورة ايجاد اداة احدث من اتفاقية القسطنطينية • ويجب ان تقع مسئولية تنفيذ هذه الاتفاقية الجديدة ، كما كان الحال في اتفاقية القسطنطينية ، على عاتق الدولة التي توجد القناة في اقليمها ، والتي يقع عليها من جراء ذلك التزام دولي محدد تحديدا جيدا • ويجب ان تحاول هذه الاتفاقية الجديدة تحسين الاجراء الخاص بتسوية الخلافات التي قد تنشأ حول تطبيقها ، وذلك بالنص على الالتجاء الى الهيئات الدولية المختصة ، وايجاد صلة بين النظام بأكمله وبين الامم المتحدة • ويمكن ان يعد خرق هذه الاتفاقية مهددا للسلم والأمن الدوليين ، وذلك في حدود المعنى الوارد في ميثاق الامم المتحدة • وقال انه من الصعب جدا ايجاد ضمان اكبر من ذلك دون الذهاب الى ابعد بكثير حتى من تدويل وظائف القناة ذاتها ، ودون حرمان مصر فعليا من منطقة القناة •

٧٣ــ وذكر انه من الزاوية الاخرى توجد المشاكل العملية والفنية المتعددة المتعلقة بالملاحة ، كصيانة القناة وتحسينها ، ورسوم العبور ، والخدمات والمرافق • وبين في هذا

Digitized by UNOG Library

الصدد ان الاقتراح الهندي المقدم في مؤتمر لندن الاول ينطوي على مقترحات قيمة ، بشأن الاعتراف بمصالح المجتمع الدولي عامة والمنتفعين بالقناة خاصة ، دون التعدي على الولاية الاقليمية المصرية ، وبالنص على تكوين هيئة دولية مهمتها تقديم المشورة ، والتحكيم ، والقيام بأعمال الاتصال • وربما امكن التوصل الى بعض الترتيبات المؤقتة بشأن بعض هذه المسائل ، ريثما يتم التوصل الى حل ابقى وأعم • وقال ان اقتراح الممثل البلجيكي بشأن البحث بالتفاوض عن حل للمسائل المتعددة المتعلقة بقناة السويس ، هو اقتراح يستحق انتباها خاصا •

٧٤ — وأوضح ان مشروع القرار المقدم من فرنسا والمملكة المتحدة (م أ/٣٦٦٦) لا يقدم في رأيه اساسا للاتفاق ، ما دام يحوي اقتراحات سبق لمصر رفضها ، ويتجه الى الحكم مقدما على تسويات لا يمكن التوصل اليها الا عن طريق مفاوضات تجرى على قدم المساواة • وأيد اقتراح المملكة المتحدة بأن يعقد المجلس جلسات سرية ، ورأى أخيرا ان اقتراح الاتحاد السوفياتي ايجاد لجنة خاصة من المجلس يستحق البحث بدوره •

٧٥ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة في الجلسة ذاتها ، وكان قد تدخل لفترة قصيرة في الجلسة رقم ٧٣٥ المنعقدة في ٥ تشرين الاول (اكتوبر) ليذكر ان الولايات المتحدة ما زالت تؤيد اقتراحات الدول الثماني عشرة ، وسوف تقترع وتؤيد مشروع القرار المشترك (م أ/٣٦٦٦) • فقال ان المجلس مسئول عن البحث عن تسوية للنزاع بالوسائل السلمية ، ووفقا لمبادىء العدالة والقانون الدولي • وأعرب عن تفاؤله بشأن امكانيات التوصل الى تسوية بالوسائل السلمية ، لأن البلدان التي تعرضت من جراء العمل المصري لأضرار بالغة وأخطار شديدة قد احترمت التزاماتها المقررة عليها في الميثاق ، والقاضية بالبدء ، أولا وقبل كل شيء ، بالبحث عن حل عن طريق المفاوضة او غيرها من الوسائل السلمية • وبين ان هذه الدول قد اتخذت عدة خطوات سلمية ، كعقد مؤتمر لندن الأول ، والاتفاق على اقتراحات الدول الثماني عشرة التي اعتقدت انها ستلقى قبولا لدى مصر والدول التي تنتفع بالقناة او تعتمد عليها ، وتكوين لجنة الدول الخمس لعرض الاقتراحات على الحكومة المصرية وشرحها لها ، وزيارة اللجنة للقاهرة ، وتكوين جمعية تعاونية للمنتفعين بالقناة تنوب عنهم في التعامل مع السلطات المصرية بشأن المسائل العملية ريثما يتم التوصل الى حل دائم ، ولفت نظر مجلس الامن الى المسألة • وقال ان التاريخ لم يشهد جهودا كهذه لتسوية مسألة لها هذا القدر من الخطورة بالطرق السلمية الا نادرا ، ان لم يكن قد شهد مثلها على الاطلاق •

Digitized by UNOG Library

٧٦ — وانتقل الى وجه المسألة الثاني المتعلق بالتوصل الى حل يتفق ومبادىء العدالة والقانون الدولي ٠ فرأى أن وجود اتفاقية ١٨٨٨ يوضح معالم الطريق ٠ فعلى الرغم من أن قناة السويس تقع في مصر ، وهي بهذا المعنى مصرية ، فانها لم تكن أبدا من شئون مصر الداخلية البحتة ، بل ان اتفاقية ١٨٨٨ قد ضمنت لها في جميع الأزمان صفة الممر الدولي ٠ لهذا ليس في اتحاد المنتفعين لضمان مراعاة حقوقهم أى خرق للسيادة المصرية ، بل ان ذلك ممارسة واضحة منهم لحقوقهم التي قررتها لهم اتفاقية ١٨٨٨ ٠ وأشار الى أن مصر قد قبلت هذا الرأى ، وأن الممثل المصرى قد صرح أمام مجلس الأمن في ٥ آب (أغسطس) ١٩٤٧ بأن الدول قد قامت بموجب الاتفاقية بتنظيم صفوفها ، لتنظيم المرور في القناة وضمان حيادها والدفاع عنها ٠ ثم ان الممثل المصرى قد صرح أمام المجلس في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٤ ، بصدد قضية السفينة „ بات جاليم „ ، بأن شركة القناة التي تشرف على المرور هي شركة دولية ، وأن الأمور ستظل تسير على هذا النحو في المستقبل ٠

٧٧ — وأعرب بعد ذلك عن اعتقاده بأن على المجلس ، وهو يحاول تطبيق مبادىء العدالة ، أن يولي أهمية كبيرة للنتائج التي انتهت اليها الدول الثمانية عشرة ، التي تنتمي الى مختلف بقاع العالم ، والتي تعتمد اقتصادياتها على القناة الى حد بعيد ، والتي تمثل ما يربو على ٩٠ في المائة من حركة المرور عبر القناة ٠ وقرر أن هذه الدول قد وضعت أربعة مبادىء أساسية ، يعمل فيما بعد ، ومع المراعاة الحقة لحقوق السيادة المصرية ، على صيانتها في نظام محدد يضمن حرية استخدام القناة ٠ وقال ان مبدأ واحدا فقط من هذه المبادىء كان موضوعا للاعتراض في مؤتمر لندن الأول ، وكانت الدولة الوحيدة التي اعترضت عليه هي الاتحاد السوفياتي : وذلك هو المبدأ الثاني القاضي بوجوب عزل ادارة القناة عن تأثير سياسة أية دولة ٠ ولكن هذا هو لب المسألة ٠ فلو جاز اتخاذ القناة أداة لخدمة السياسة القومية من جانب أية حكومة تكون لها السيطرة المادية عليها ، فلن يمكن لأية دولة تعتمد على القناة أن تشعر بالأمان ، ويكون هذا تنكرا لاتفاقية ١٨٨٨ وخرقا للعدالة والقانون ٠ ورأى لذلك أن للمجلس أن يقبل دون تردد تلك المبادىء التي وضعتها الدول الثماني عشرة على أنها تتمشى مع مبادىء العدالة ٠

٧٨ — وقال ان الدول الثماني عشرة قد اقترحت أيضا اجراءات لتطبيق المبادىء الأربعة ٠ ولكنها لم تنظر الى هذه الاجراءات على أنها حقائق منزلة ، وللمجلس أن يبحث في أية اقتراحات تحل محلها لتنفيذ المبادىء الأساسية الأربعة ٠

Digitized by UNOG Library

٧٩ — ورأى ممثل الولايات المتحدة أن المشكلة المعروضة على المجلس ليست مسألة كبح جماح دول تريد الحرب ، أو ايجاد نظام جديد في القانون الدولي ، أو تطبيق العدالة على حالة افتقدت فيها العدالة . وانما المشكلة هي العمل في آن واحد — كما يتطلب الميثاق — من أجل السلام ، الذى ينشده الجميع ، ومن أجل مبادىء العدالة والقانون الدولي ، وهي واضحة جلية . وأيد مشروع القرار المشترك (م أ / ٣٦٦٦) على أساس أنه يهدف الى صيانة السلام والعدالة ودعم سلطة الأمم المتحدة وهيبتها . وأعرب عن اعتقاده بأن اقتراح الاتحاد السوفياتي احالة المشكلة الى لجنة ما ، انما هو وسيلة للابقاء على الخلاف اذ يتضح منه أن ممثل الاتحاد السوفياتي ، الذى لم يرقه اتفاق الدول الثماني عشرة التي تمثل ما يربو على ٩٠ في المائة من حركة المرور ومن مصالح المنتفعين المتنوعة ، يريد أن يبدأ من جديد بتشكيل لجنة مؤلفة على نحو يحول دون الاتفاق . أما الاقتراح المصرى القاضي بايجاد هيئة مفاوضة تسترشد بمجموعة متفق عليها من المبادىء والأهداف ، فهو اقتراح أكثر ايجابية . وخلص الى أن لب المشكلة هو ما اذا كان سيقبل المبدأ القائل بأنه لا يجوز لأية دولة اتخاذ القناة أداة لخدمة سياستها القومية : فان قبلت مصر هذا المبدأ تيسر حل المشاكل الفرعية ، وان رفضته فمن العسير التكهن بأية تسوية تتفق ومبادىء العدالة والقانون الدولي .

٨٠ — وقرر المجلس مواصلة بحث المسألة في جلسات سرية . وعقد جلساته رقم ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ بصفة سرية في ٩ و ١١ و ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦ .

٨١ — ثم عقد المجلس في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) جلسته رقم ٧٤٢ . وتكلم ممثل الولايات المتحدة في هذه الجلسة . فأشار الى الطلبات المقدمة من ممثلي اسرائيل وعدة دول عربية بشأن دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة المسألة ، واقترح أن يدعوهم المجلس الى عرض آراء حكوماتهم في بيانات مكتوبة يوزعها رئيس المجلس ، وفي الوقت ذاته يترك الباب مفتوحا أمام طلباتهم لبحثها فيما بعد .

القرار المتخذ بشأن اقتراح الولايات المتحدة : اعتمد اقتراح الولايات المتحدة دون اعتراض .

Digitized by UNOG Library

٨٢ — وقدم ممثلا فرنسا والمملكة المتحدة في الجلسة ذاتها ، مشروع القـــرار المشترك التالي (م أ / ٣٦٧١) :

„ان مجلس الأمن

„وقد أحاط علما بالتصريحات التي أدلي بها أمامـه ، وبالبيانات التي قدمها الأمـــين العام للامم المتحدة ، ووزراء خارجية مصر وفرنسا والمملكة المتحدة بشأن تطور المحادثات الاستطلاعية حول مسألة السويس ،

„ويوافق على أن أية تسوية لمسألة السويس يجب أن تفي بالشروط الآتية :

„(١) أن يكون المرور عبر القناة حرا مفتوحا دون تمييز صريح أو ضمني — وهـذا يسري على الناحيتين السياسية والفنية معا ،

„(٢) أن تحترم سيادة مصر ،

„(٣) وأن تعزل ادارة القناة عن سياسة أية دولة ،

„(٤) وأن تقرر طريقة تحديد الرسوم والتكاليف بالاتفاق بين مصر والمنتفعين ،

„(٥) وأن تخصص نسبة معقولة من العائدات لأعمال التحسين ،

„(٦) وأن يصار في حالة وقوع خلافات ما ، الى تسوية الأمور المعلقة بين شركة قناة السويس وبين الحكومة المصرية بواسطـــة هيئة تحكيمية تحدد ولايتها بوضـــوح ، كما تحدد الشروط المناسبة لدفع المبالغ التي يثبت أنها مستحقة .

„ويـــرى أن اقتراحات الدول الثمانى عشرة تفي بالشروط السالفة الذكر ، وأن من شأنها أن تؤدى الى تسوية لمسألة قناة السويس بالوسائل السلمية ووفقا لمبـــادىء العـــدالة .

„ويلاحـــظ ان الحكومة المصرية ، رغم اعرابها خلال المحادثات الاســـتطلاعية عن استعدادها لقبول مبدأ التعاون المنظم بين هيئة مصرية وبين المنتفعين ، لم تضع بعد اقتراحات محددة تحديدا كافيا لمواجهة الشروط السالفة الذكر ،

„ويدعـــو حكومات مصر وفرنسا والمملكة المتحدة الى مواصلة تبادل الآراء ، ويدعو الحكومة المصرية في هذا الصدد الى الاسراع في ابداء اقتراحاتها بشأن نظام يفي بالشروط سالفة الذكر ، ويقدم الى المنتفعين ضمانات لا تقل فعالية عن تلـك التي طالبت بها اقتراحات الدول الثمانية عشرة ،

Digitized by UNOG Library

„ويرى أنه ريثما يعقد اتفاق بشأن التسوية النهائية لنظام قناة السويس على أساس الشروط الموضحة أعلاه ، ينبغي أن تتعاون جمعية المنتفعين بقناة السويس ، التي خولت قبض الرسوم التي تدفعها السفن المنتمية الى أعضائها ، مع السلطات المصرية المختصة ، لتؤمن بصورة مرضية ادارة القناة ، وحرية المرور المفتوح عبر القناة ، وفقا لاتفاقية ١٨٨٨ „ .

٨٣ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة في الجلسة ذاتها ، فأعرب عن اعتقاده بأن مناقشات الجلسة والمحادثات الاستطلاعية بين وزراء خارجية مصر وفرنسا والمملكة المتحدة بحضور الامين العام ، قد أسفرت عن خطوة أولى في الطريق المؤدى الى ايجاد أساس للمفاوضات . فقد تم الاتفاق على الشروط الأساسية الستة لتسوية مسألة قناة السويس ، وهي الشروط التي تشبه الى حد ملحوظ تلك التي تضمنتها اقتراحات الدول الثمانية عشرة ، والتي تضمنها مشروع القرار المشترك الجديد . وأبدى ارتياحه الى قبول مصر الشرط الثالث الذى ينص على عزل ادارة القناة عن سياسة أية دولة ، وهو الشرط الذى وصفه ممثل الولايات المتحدة بأنه لب المسألة ، وكذلك قبولها الشرط الرابع الذى يدعو الى الاتفاق بين مصر وبين المنتفعين حول مسألة تحديد الرسوم والتكاليف .

٨٤ — ورأى أنه في حين أن هذه الشروط تكون اطارا عاما ، فانها لن تفي بأى غرض ما لم تحدد وسائل تنفيذها . وفي هذا الصدد ، تمثل اقتراحات الدول الثمانية عشرة النظام الأوحد الذى وضع حتى الآن بدقة ، وقدم الى المجلس . ويتعين على مصر اذا ما واصلت رفض هذه الاقتراحات ، أن تقدم اقتراحات بديلة واضحة المعالم .

٨٥ — وخلص الى أنه يرى أن من النتائج الايجابية الأخرى التي تمخضت عنها المناقشات ، اقرار الجميع بمبدأ حقية المنتفعين بقناة السويس في التضامن من أجل حفظ الحقوق التي كفلتها لهم اتفاقية ١٨٨٨ وحمايتها .

٨٦ — وذكر أن مشروع القرار المشترك الجديد (م أ / ٣٦٧١) قد قدم بناء على التطورات السابقة ، وأن مقدميه لا ينتوون طلب الاقتراع على مشروع قرارهم السابق . ولفت الأنظار بوجه خاص الى الفقرة الأخيرة من النص الجديد ، وهي الفقرة التي تنص على تدابير مؤقتة لا بد منها لضمان عدم تأثر المفاوضات التي ستجرى لايجاد تسوية سلمية بأية حوادث أو تعقيدات تطرأ خلال ذلك .

Digitized by UNOG Library

٨٧ — وتكلم رئيس المجلس في الجلسة ذاتها ، بوصفه ممثلا لفرنسا ٠ فقال ان المباحثات الخاصة التي دارت في الأيام القليلة الماضية قد عالجت المبادىء التي يمكن وضع تسوية لمشكلة السويس على أساسها ، والتدابير العملية التي تهدف الى اعمال هذه المبادىء ٠ أما عن فحوى هذه المبادىء ، فان حكومة بلاده مرتاحة الى قبول مصر الشروط الستة التي تتمشى مع القانون والعدالة الدولية ٠ وأما عن تطبيق هذه المبادىء ، فقد أوضحت وجهات النظر المختلفة ، ولكن لم يتم التوصل الى أية حلول محددة ٠

٨٨ — وذكر أن الحكومة الفرنسية ترى أن اقتراحات الدول الثمانية عشرة ما زالت هي الاقتراحات الوحيدة التي يمكن عن طريقها اعمال المبادىء المتفق عليها ، ولكنها على استعداد لدراسة أية اقتراحات تعرضها الحكومة المصرية وتقدم الى المنتفعين نفس الضمانات ٠ وأكد أنه ، الى أن تظهر نتيجة المحادثات الأخرى حول هذا الموضوع ، لا بد من ايجاد نظام مؤقت ما لادارة القناة ، وذلك للحيلولة دون وقوع حوادث ٠ وخلص الى أنه ، لذلك ، أورد مشروع القرار المبادىء المتفق عليها وتضمن اقتراحات من مشروع القرار السابق تتعلق بتطبيق المبادىء وبصور تنفيذ نظام مؤقت ٠

٨٩ — وتكلم الممثل المصري في الجلسة ذاتها ٠ فقال ان حكومة بلاده قد قبلت الشطر الأول من مشروع القرار الذي وردت فيه المبادىء الستة الأساسية ، وأعرب عن أمله في أن يعتمد المجلس هذا الشطر ، على أنه يود أن يبين أن الفرع (٣) من الفقرة الأولى من المنطوق ، وهو الذي ينص على عزل ادارة القناة عن سياسة أية دولة ، يفتح مجالا لتفسيرات متعددة ومتناقضة ٠ وتعتقد حكومة بلاده أن خير ما يضمن عزل القناة بالفعل عن السياسة هو تعهد دولي رسمي وملزم ، يتخذ صورة اعادة تأكيد لاتفاقية ١٨٨٨ أو تجديدها ٠ وأشار الى مختلف الاقتراحات والبيانات التي صدرت عن الحكومة المصرية بشأن التعاون بين الهيئة المصرية التي تتولى ادارة قناة السويس وبين المنتفعين ، وبشأن الرسوم والتكاليف ، والطعون التي تقدم في حالة خرق الاتفاقية أو قانون الملاحة ، وتعويض حملة أسهم شركة قناة السويس ، مبينا أن هذه الاقتراحات والبيانات تشير الى الطريق العملي والمنطقي لمعالجة مسألة قناة السويس ولعزل القناة عن السياسة ، في حين أن الاقتراح المعروض في الشطر الثاني من مشروع القرار المشترك قد يغرق قناة السويس في خضم السياسة الخاصة بعدد كبير من الدول ٠ وخلص الى الاعراب عن أمله في ألا يعتمد المجلس الشطر الثاني من مشروع القرار ، الذي يبدأ بالفقرة الثانية من المنطوق ٠

Digitized by UNOG Library

٩٠ — وتكلم الممثل الايراني في الجلسة ذاتها . فأبدى ارتياحه الى ما أدت اليه المباحثات من اتفاق على المبادىء الستة ، ورأى أن المفاوضات لو دارت في جو مماثل لما كان من العسير كثيرا التوصل الى اتفاق حول وسائل تطبيق هذه المبادىء المقررة . وقال انه ، لما كان حريصا على بقاء ذلك الجو الملائم خلال المفاوضات ، واقرار المساواة بين الأطراف ، وتجنب النزاع ، فهو يتقدم بالاقتراحات التالية بشأن مشروع القرار المشترك : (١) تضاف الكلمات الآتية في نهاية الفقرة الثانية من المنطوق : „ مع الاعتراف بأن للحكومة المصرية أن تتقدم باقتراحات أخرى ، تفي بالشروط نفسها „ وذلك بعد عبارة „ وفقا لمبادىء العدالة „ . (٢) يستبدل النص الآتي بالفقرة الثالثة من المنطوق : „ تلاحظ أن الحكومة المصرية قد أبدت استعدادها ، في المحادثات الاستطلاعية ، لقبول مبدأ التعاون المنظم بين الهيئة المصرية وبين المنتفعين „ ، (٣) تستبدل في الفقرة الرابعة من المنطوق عبارة „ ضمانات كافية „ بعبارة „ ... الى المنتفعين ضمانات لا تقل فعالية عن تلك التي طالبت بها اقتراحات الدول الثمانية عشرة „ ، (٤) تستبدل بالفقرة الأخيرة تلك العبارات التي استخدمها مقدما مشروع القرار في مشروعهما الأول (م أ / ٣٦٦٦) ، ألا وهي „ يوصي بأن تتعاون الحكومة المصرية مع جمعية المنتفعين بقناة السويس ريثما تظهر نتيجة هذه المفاوضات „ . وانتهى بالاعراب عن أمله في أن يقبل مقدما مشروع القرار تعديلاته هذه .

٩١ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ذاتها . فأعرب عن اغتباطه لما أسفر عنه تبادل الآراء بين وزراء الخارجية الثلاثة مع الجهود الايجابية المثمرة التي ساهم بها الأمين العام ، من اتفاق هام يعبر عن حسن نية مصر ، ويدعو الى التفاؤل فيما يتعلق بالمفاوضات التالية . وأبدى ثقته في أن الشطر الأول من مشروع القرار المشترك ، وهو الشطر الذي تضمن المبادىء الستة المتفق عليها ، سوف ينال من المجلس تأييدا اجماعيا .

٩٢ — وانتقل الى الشطر الثاني من مشروع القرار . فرأى أنه غير منبثق من المحادثات أو من أعمال مجلس الأمن ، ولا يتمشى مع الشطر الأول . وقال ان تأييد اقتراحات الدول الثمانية عشرة ، التي سبق لمصر أن عارضتها ، ليؤدي الى تعد على حقوق السيادة المصرية ، ويجعل المفاوضات التالية غير ذات موضوع . ثم ان الفقرة الخامسة تشير الى ما يسمى بجمعية المنتفعين بقناة السويس ، التي تتكون من مجموعة محدودة من الدول .

Digitized by UNOG Library

وهذه ,,الجمعية,, ، بتكوينها الحالي ، تنطوى على خرق لاتفاقية ١٨٨٨ • والنص على أن أعضاء تلك ,,الجمعية,, يجب أن يدفعوا رسوم العبور لها ، يذهب حتى الى أبعد مما ذهبت اليه اقتراحات الدول الثمانية عشرة ، وذهب اليه النص الوارد في مشروع القرار الأول • وان تأييد مجلس الأمن لاقتراح لا مبرر له كهذا قد يزيد الموقف تعقيدا ، في حين أن نظر مجلس الأمن في المسألة ، والبدء في مفاوضات ، يتيحان ضمانا حقيقيا يغني عن تطبيق أية تدابير شاذة أبدى أحد الأطراف بشأنها اعتراضات لها ما يبررها • وخلص الى أنه لا يسعه ، للأسباب السالفة ، أن يؤيد الشطر الثاني من مشروع القرار •

٩٣ — وعقد المجلس في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) جلسته رقم ٧٤٣ • وتكلم ممثل الولايات المتحدة في هذه الجلسة فأعرب عن اغتباطه للاتفاقات الهامة التي تم التوصل اليها • وقال انه نظرا الى حصول الاتفاق على المبادىء الأساسية ، وخاصة المبدأ القائل بوجوب عزل القناة عن سياسة أية دولة ، فانه يؤمن بأن من الممكن حل المشاكل الباقية • أما مشروع القرار ، فيبدو أن شطره الأول الذى يتضمن الشروط المتفق عليها قد لقي من المجلس قبولا تاما • ولكن أثيرت بعض الأسئلة بشأن الفقرة الثانية من المنطوق ، التي وصفت اقتراحات الدول الثمانية عشرة بأنها كفيلة بايجاد تسوية تتمشى مع العدالة • وفي رأيه أن المجلس يستطيع دون مجانبة الصواب أن يفترض أن اقتراحات تلقى مثل هذا التأييد الواسع لا بد أن تكون معقولة • وفضلا عن ذلك ، فان أحدا لم يزعم أن تلك هي الاقتراحات الوحيدة التي تتمشى مع المبادىء المتفق عليها ، بل ان مشروع القرار ذاته قد دعا مصر الى تقديم اقتراحات أخرى عوضا منها • أما قول الاتحاد السوفياتي ان التدابير المؤقتة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة لا داعي لها ما دامت المسألة معروضة على مجلس الأمن ، فهو قول بعيد عن المنطق ، اذ أن الميثاق ذاته قد نص على اتخاذ اجراءات كهذه في المسائل المعروضة أمام المجلس • ثم انه لا صحة لما احتج به الاتحاد السوفياتي من أن هذه الترتيبات المؤقتة تهدف الى تمكين جمعية المنتفعين بقناة السويس من ممارسة سلطات ادارية في مصر ومن الحلول محل السلطات المصرية في تحصيل الرسوم • بل المقصود هو مجرد التعاون العملي في مسائل الادارة بين المنتفعين وبين السلطات المصرية • حقا ان الجمعية مخولة قبض الرسوم التي تدفعها السفن المنتمية الى أعضائها ، ولكنها لم تحاول وضع أى نظام اجبارى فيما يتعلق بتحصيل هذه الرسوم • وخلص الى أن الولايات المتحدة سوف تقترع لمشروع القرار الذى ترى فيه محاولة مخلصة للمضي في الطريق المؤدى الى السلام والعدالة ، دون مساس بكرامة مصر أو سيادتها •

Digitized by UNOG Library

٩٤ — وتكلم الممثل الصيني في الجلسة ذاتها . فهنأ وزراء خارجية مصر وفرنسا والمملكة المتحدة ، وكذلك الأمين العام ، على نجاحهم في تحقيق الاتفاق على المبادىء المضمنة في الشطر الأول من مشروع القرار . وأعرب عن أسفه لموقف الرفض القاطع الذى اتخذه الممثل المصرى من الشطر الثاني ، وهو في رأيه هام ومفيد ومقبول بوجه الاجمال ، وأيد كل التعديلات التي اقترحها ممثل ايران ، فيما عدا تفضيله استبقاء عبارة „ الى المنتفعين „ بعد كلمات „ ضمانات كافية „ في النص المعدل للفقرة الرابعة من المنطوق . وخلص الى أنه لا يجد في مشروع القرار أى شيء يتنافى مع احترام السيادة المصرية .

٩٥ — وتكلم الممثل اليوغوسلافي في هذه الجلسة أيضا . فقال ان وفد بلاده سوف يقترع مؤيدا الشطر الأول من مشروع القرار الذى لقي قبولا لدى جميع أعضاء المجلس ، ولكنه لا يسعه أن يقترع لصالح الشطر الثاني الذى بني على اقتراحات الدول الثمانية عشرة ، التي قد تبين انها لا تقدم أساسا للاتفاق . ورأى ان النتائج الايجابية التي تم التوصل اليها خلال المحادثات قد أثبتت ان مواصلة المفاوضات أمر مرغوب فيه ، بل أمر ضرورى . وحرصا منه على بقاء الروح التي سادت المحادثات ، وعلى تجنب أى عمل من شأنه تعقيد المفاوضات التالية ، تقدم بمشروع قرار (م أ/٣٦٧٢) يلاحظ فيه مجلس الأمن بارتياح المحادثات التي دارت بين وزراء خارجية مصر وفرنسا والمملكة المتحدة بمساعدة الأمين العام ، وكذلك الروح التي سادتها ، ويؤيد الشروط الستة المتفق عليها لحل المشكلة ، ويوصي بمواصلة المفاوضات ، ويطلب الى الأمين العام ان يقدم عند اللزوم مساعدته في المراحل التالية من المفاوضات ، ويدعو كل الأطراف المعنيين الى الامتناع عن اتخاذ أية تدابير قد تعرقل تلك المفاوضات .

٩٦ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة في الجلسة ذاتها . فرد على بعض الملاحظات التي أبديت خلال المناقشة ، وخاصة من جانب ممثل الاتحاد السوفياتي . وقال ان حكومتي فرنسا والمملكة المتحدة قد توختا ضبط النفس في تصرفاتهما الى أقصى حد ، وأنهما قد عملتا بمحض ارادتهما كل ما يمكن عمله لايجاد موقف سلمي . وذهب الى ان مشروع قرارهما معتدل ، ويطلب من مجلس الأمن اتخاذ أية قرارات بشأن أية من المسائل المختلف عليها . ومع ذلك ، فانه رغبة منه في ايضاح المسألة بحيث لا يرقى اليها أى شك ، يعرب عن استعداده لقبول التعديل الذى اقترحه ممثل ايران بأن تضاف العبارة الآتية الى نهاية الفقرة الثانية من المنطوق „ مع الاعتراف بأن للحكومة المصرية ان تتقدم باقتراحات أخرى تفي بالشروط نفسها „ . ورأى انه في الوقت الذى تتألم فيه الجماعة الدولية من العمل المنفرد الذى أقدمت عليه مصر لا يمكن قبول استمرار ذلك الموقف الا اذا بذلت محاولة

Digitized by UNOG Library

مخلصة لايجاد نظام مؤقت للتعاون بين المنتفعين وبين السلطات المصرية المختصة . وخلص الى أن اهداف جمعية المنتفعين بقناة السويس ليست استفزازية ولا خارجة على القانون الدولي ، بل ان القصد المباشر منها هو المساعدة على ايجاد تسوية مؤقتة أو نهائية .

٩٧ — وتكلم الممثل الاسترالي في الجلسة المذكورة . فقال ان نجاح وزراء الخارجية الثلاثة والأمين العام في وضع بيان بالمبادىء ، قد أثبت أن المسألة لا تنطوى على خلاف مبدئي لا يمكن التغلب عليه . وقد بلغ المجلس أحرج المراحل ، وهي مرحلة وضع الترتيبات اللازمة التي ينبغي أن تقدم الى العالم كل الضمانات اللازمة بشأن ابعاد الاشراف على قناة السويس عن السياسة في المستقبل . وأعرب عن أمله في أن يعتمد المجلس مشروع القرار المشترك الجديد ، الذى يمكن أن تكون نصوصه مرشدا عظيم الفائدة لما يجد من المباحثات .

٩٨ — وتكلم الممثل البلجيكي في الجلسة ذاتها . فأعرب عن أسفه لما صرح به بعض الممثلين من أنه لا يسعهم الاقتراع لصالح الشطر الثاني من مشروع القرار المشترك ، على أساس أنه ينطوى على اشارات الى اقتراحات الدول الثمانية عشرة ، والى تدابير مؤقتة . ورأى أنه لا يجوز أن ينكر على الدول الثمانية عشرة حقها في أن يسجل لها أنها وضعت اقتراحاتها بنية حسنة ، بغية تطبيق المبادىء الستة المتفق عليها . ونفى أن يكون في الاشارة الى هذه الاقتراحات أى ضغط لا مبرر له على مصر ، اذ من الواضح ، بعد قبول التعديل الايراني ، أن المفاوضات المقبلة على أساس المبادىء الستة سوف تناقش الاقتراحات التي ستقدمها مصر بدلا من الاقتراحات المذكورة . وأبدى بشأن الفقرتين الثالثة والرابعة من المنطوق ، أنه وان كان يؤثر لهما صيغة ايجابية كتلك التي اقترحها الممثل الايراني الا أنه من الواضح انهما مجرد اقرار للواقع . وأبدى بشأن الفقرة الأخيرة ، رغبته في أن يؤكد انه في الحالة الحاضرة التي اثبتت فيها الحوادث صعوبة الاهتداء الى حل نهائي ، ينبغي الاتفاق على تدابير مؤقتة للحيلولة دون تدهور الموقف . وقرر أن التدابير المقترحة لن يكون فيها أى مساس بمصالح مصر أو بالحل النهائي . وخلص الى انه سيقترع لصالح مشروع القرار المشترك بصيغته المعدلة ، لما يتضمنه من حكمة واعتدال ، ولأنه كان يغدو ناقصا لو خلا من الاشارة الى اقتراحات الدول الثمانية عشرة والى التدابير المؤقتة .

٩٩ — وتكلم ممثل البيرو في الجلسة ذاتها . فأعرب عن عظيم ارتياحه الى نتائج المحادثات التي دارت بين وزراء الخارجية . وقال ان المبادىء التي اتفق عليها الأطراف لا تمثل مجرد اعادة تأكيد وأيضاح لاتفاقية ١٨٨٨

بل انها تنطوى على نصوص كالتي تقرر عزل القناة عن سياسة أية دولة والحاجة الى تحديد طريقة تقدير الرسوم والتكاليف بالاتفاق بين مصر وبين المنتفعين ، وهي نصوص تمثل تقدما بالنسبة الى الاتفاقية • وقال عن الشطر الثاني من مشروع القرار ، انه لم يسر سببا لنفور بعض الأعضاء من الاشارة الى اقتراحات الدول الثمانية عشرة بعد أن وضع التعديل الايراني الذى قبلته المملكة المتحدة هذه الاقتراحات على قدم المساواة من الوجهة القانونية مع الاقتراحات التي قد تتقدم بها مصر اثناء المفاوضات • ورأى أن التأكيد الوارد في الفقرة الثانية من منطوق مشروع القرار لا يتضمن أية مبالغة أو أى تحيز نحو أى من الفريقين • أما الفقرتان الثالثة والرابعة فينبغي أن ينظر اليهما في ضوء التعديل الايراني للفقرة الثانية من المنطوق • ورأى بالنسبة الى الفقرة الأخيرة ، ان مجلس الأمن مختص في أن يقرر اتخاذ تدابير مؤقتة حتى بموجب الفصل السادس من الميثاق • وانتهى الى أنه كان يفضل أن يستخدم في تلك الفقرة لفظ عام هو „المنتفعون„ بدلا من عبارة „ جمعية المنتفعين بقناة السويس „ ، ولكن هذه مسألة تفصيلية لا تمنع من الاقتراع لمشروع القرار •

١٠٠ — وأنهى الرئيس الي المجلس أن الممثل الفرنسي على استعداد لقبول التعديل الذى اقترحته ايران على الفقرة الثانية من المنطوق ، والذى قد قبلته المملكة المتحدة •

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الثنائي : اعتمد بالاجماع الشطر الأول من مشروع القرار المشترك المقدم من فرنسا والمملكة المتحدة ، حتى نهاية الفقرة الاولى من المنطوق • ورفض باقي مشروع القرار بصيغته المعدلة بأغلبية ٩ أصوات مقابل صوتين (الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا) ، وكان الرفض لصدور المعارضة عن أحد أعضاء المجلس الدائمين •

١٠١ — وقام الممثل الايراني في الجلسة ذاتها بتعليل اقتراعه للشطر الثاني من مشروع القرار • فقال انه من الواضح ، بعد قبول تعديله للفقرة الثانية من المنطوق ، ان اقتراحات الدول الثمانية عشرة سوف تبحث بالارتباط مع أية اقتراحات قد تتقدم بها مصر في هذا الصدد • أما الفقرة الأخيرة ، فقد اتضح من المناقشات أنها لا تنطوى على أية تدابير ادارية يقوم بها المنتفعون ويحتمل أن تمس السيادة المصرية ، وأنها لا تتضمن أية اشارة الى أى نظام اجبارى • وخلص الى أن غرض الجمعية الأساسي هو السعي الى التعاون مع مصر ، وهذا ما أوضحته حكومة بلاده عندما انضمت الى جمعية المنتفعين بقناة السويس •

Digitized by UNOG Library

١٠٢ — وأعرب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الجلسة ذاتها عن أسفه لعدم تمكن المجلس من الموافقة على أكثر من المبادىء ، ولكنه رأى أن للاتفاق على المبادىء أهميته . وذكر أنه يفهم أن الموضوع لا يزال معروضا على المجلس ، وأن للأمين العام أن يواصل جهوده لتشجيع تبادل الرأى بين حكومات مصر وفرنسا والمملكة المتحدة .

١٠٣ — وذكر الممثل اليوغوسلافي في الجلسة ذاتها أنه على الرغم من أن القرار المتخذ لم ينتظم جميع النقاط التي تم الاتفاق عليها ، فان وفد بلاده لن يصر على الاقتراع على مشروع قراره (م أ / ٣٦٧٢) .

١٠٤ — وأرسل وزير خارجية مصر الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) (م أ / ٣٦٧٩) أشار فيها الى أن حكومته ، مساهمة منها في تهيئة الجو الصالح للمفاوضات المقبلة ، قد قبلت المبادىء الستة التي أقرها مجلس الأمن فيما بعد ، ولم يصر على النظر فورا في الشكوى المصرية (م أ / ٣٦٥٦) . ولفت أنظار المجلس الى تصريح أدلى به رئيس وزراء المملكة المتحدة في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ، جاء فيه أن بلاده ستمضي في اتخاذ التدابير العسكرية في شرق البحر المتوسط ، وان القوة لا يمكن استبعادها بوصفها ملجأ أخيرا . وبين وزير الخارجية المصرية أن اصدار مثل هذه التصريحات ، والمضي في اتخاذ التدابير العسكرية والاقتصادية ، سيكون لهما تأثير سيء جدا في المفاوضات المقترحة ، وقد تلقي بمسألة قناة السويس في خضم السياسة .

الفرع السابع

البيانات الكتابية المقدمة من مجلس الأمن

١٠٥ — أرسل الممثل الاسرائيلي الى رئيس مجلس الأمن في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) بيانا أصدرته الحكومة الاسرائيلية (م أ / ٣٦٧٣) عن موقفها من مسألة حرية المرور عبر قناة السويس . ومما جاء في هذا البيان ، ان مصر ظلت تخرق النص الرئيسي في اتفاقية ١٨٨٨ لمدة ثماني سنوات ، وأنه لم تتخذ حتى الآن أية تدابير فعالة لضمان مراعاة مصر للاتفاقية في المستقبل ، وأن مجلس الأمن قد سبق له أن لاحظ وشجب رفض

Digitized by UNOG Library

مصر تنفيذ تعهداتها الدولية ، وذلك في قراره الذى اتخذه في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٥١ (م أ/ ٢٣٢٢) ، والذى دأبت مصر على تحديه[١] . وقال البيان ان مجلس الأمن قد درس ورفض في السنوات ١٩٥١ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ جميع الأسباب التي بنت عليها مصر تمييزها المضاد لمصلحة الملاحة التجارية الاسرائيلية . وذكر البيان أن اسرائيل تطالب تضمين أية مشاريع جديدة توضع لتأمين وضمان احترام اتفاقية ١٨٨٨ ، ضمانات محددة لحقوقها القانونية الراسخة الغنية عن مزيد من التأكيد . وخلص الى أنه من غير الممكن التوفيق بين المبادىء الستة التي وافقت عليها مصر وفرنسا والمملكة المتحدة ، وبين استمرار مصر في اتباع سياسة التمييز ضد اسرائيل .

١٠٦ — وأرسل الممثل السورى الى رئيس المجلس رسالة مؤرخة في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) (م أ/ ٣٦٧٤) أشار فيها الى ما تشعر به حكومته من قلق عميق في صدد المسألة المعروضة على المجلس واستمرار حشد القوات المسلحة التابعة لفرنسا والمملكة المتحدة في شرق البحر المتوسط . واحتج بأن تأميم شركة قناة السويس لا يتعارض مع اتفاقية ١٨٨٨ . وقال ان اجراءات التفتيش والمراقبة التي تقوم بها مصر بالنسبة الى السفن التي تحمل أسلحة ومواد استراتيجية الى اسرائيل ليس فيها دليل على خرق الميثاق . وخلص الى أن قرار مجلس الأمن المتخذ في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٥١ (م أ / ٢٣٢٢) لم ترد فيه أية اشارة الى أى خرق كهذا ، ثم ان الحوادث التي وقعت منذ عام ١٩٥١ قد غيرت الموقف الذى بنى ذلك القرار على أساسه .

١٠٧ — وأرسل ممثل المملكة العربية السعودية الى رئيس المجلس رسالة مؤرخة في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) أحال فيها بيانا كلفته حكومته بتقديمه (م أ/ ٣٦٧٦) وذكر فيه أن للحكومة السعودية مصالح حيوية في قناة السويس ، اذ أن الجزء الأكبر من انتاج النفط فيها ، وهو الجزء الذى يباع للدول الغربية ، ينقل عن طريق القناة . وقال ان تأميم قناة السويس لم يثر قلقها ، اذ أن مصر قد تعهدت بالتزام اتفاقية ١٨٨٨ ، وأن من مصلحة مصر أن تفعل ذلك . وأضاف ان مصر قد أدارت القناة بكفاءة تامة لمدة شهرين ونصف بعد عملية التأميم ، على الرغم من المحاولات المتكررة لافساد ادارتها . وأعرب عن قلقه العميق لموقف التحضير للحرب الذى تقفه دول غربية معينة .

(١) أرسلت اسرائيل الى المجلس رسائل مؤرخة في ١٥ و ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ (م أ/ ٣٦٤٢ و م أ/ ٣٦٥٣ و م أ/ ٣٦٥٢) أعلمته فيها بأن مصر قد منعت مرور السفينة اليونانية « باناجيا » المتجهة من حيفا الى ايلات عن طريق قناة السويس بشحنة من الاسمنت ، واحتجت فيها على مصادرة مصر للسفينة الاسرائيلية « بات جاليم » التي احتجزتها مصر في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤ .

Digitized by UNOG Library

١٠٨ — وأرسل الممثل الأردني الى رئيس المجلس رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) (م أ / ٣٦٨٠) أحال فيها بيانا من وفد بلاده ذكر فيه أن لمصر كل الحق في تأميم شركة قناة السويس لأن القناة ليست مضيقا طبيعيا ، وانما هي ممر مائي صناعي شق في اقليم مصري بموجب امتياز منحته حكومة مصر لشركة مصرية . أما مسألة التدابير التي اتخذتها السلطات المصرية لمنع مرور السفن الاسرائيلية عبر القناة ، فقد بحثها المجلس في سياق المسألة الفلسطينية ، ولا صلة لها البتة بمسألة قناة السويس . وأضاف أنه ، ليس لاسرائيل أن تطالب بتنفيذ قرار واحد في حين أنها تتحدى كل ما لا يروق لها من القرارات . وخلص الى أن حشد القوات في المناطق المجاورة للاقليم العربي لحمل مصر على قبول حل يملى عليها انما هو تهديد لا لمصر فحسب ، بل للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط أيضا .

١٠٩ — وارسل الممثل اليمني الى رئيس المجلس رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٦ (م أ/ ٣٦٨١) أحال فيها بيانا من وفد بلاده ذكر فيه أن المملكة المتحدة وفرنسا قد استقر عزمهما على اعادة فرض بعض السيطرة على المنطقة ، وحث المجلس على رفض أية صيغة من صيغ التسوية قد تضمن اقرار السيطرة الأجنبية في أية صورة من صورها . وأعرب عن قلقه للاستعدادات العسكرية التي تقوم بها المملكة المتحدة وفرنسا . وخلص الى مناشدة المجلس ان يعمل على الحيلولة دون اللجوء الى التدابير العسكرية .

١١٠ — وارسل الممثل اللبناني الى رئيس المجلس رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الاول (أكتوبر) (م أ / ٣٦٨٣) أحال فيها بيانا من وفد بلاده ذكر فيه أنه لا أساس لأى خلاف قانوني أو مالي حول قناة السويس ، لأن لمصر كل الحق في تأميم شركة قناة السويس ، ولانها قد تعهدت بدفع تعويضات . ولاحظ أن مصر قد أكدت مرارا رغبتها الصادقة في ضمان حرية الملاحة وسلامتها ، الا بالنسبة الى اسرائيل . على أن موقف مصر في هذه الحالة هو موقف قانوني سليم يكون في الواقع ممارسة مشروعة لحق منصوص عليه صراحة في اتفاقية ١٨٨٨ . وقرر أن المحاضر الرسمية تثبت ان قرار مجلس الأمن المتخذ في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٥١ قد اتخذ دون دراسة للاساس القانوني للحق الذى تدعيه مصر . وأضاف ان أزمة قناة السويس ، ذات الطابع السياسي الصميم ، هي الحدث الأكبر في سلسلة من الأحداث تهدف في نهاية الأمر الى ارجاع نفوذ الدول الاستعمارية الغربية الى الشرق الأوسط . وشكا من التجاء فرنسا والمملكة المتحدة الى التهجم بالقذف والشتائم والى محاولة خنق مصر اقتصاديا والى التهديد باستخدام القوة خرقا للميثاق ، ودعا الى ايجاد تسوية سلمية تتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

١١١ — وأرسل الممثل الليبي الى رئيس المجلس رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) (م أ / ٣٦٨٤) أبدى فيها استياءه من التدابير الاقتصادية التي اتخذتها فرنسا والمملكة المتحدة ، ومن ارسال القوات العسكرية الى منطقة شرق البحر المتوسط ، لفرض تسوية على مصر . وأيد قرار مجلس الأمن المتخذ في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ، ورأى وجوب تسوية الخلاف وفقا للميثاق بالوسائل السلمية باجراء مفاوضات تحترم سيادة مصر ومصالح المنتفعين بالقناة .

الفرع الثامن

الرسالتان المتبادلتان بين الأمين العام ووزير خارجية مصر (م أ/ ٣٧٢٨)

١١٢ — أجرى الأمين العام في الفترة الممتدة من ١٣ الى ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) محادثات خاصة مع وزير خارجية مصر لاستطلاع واستيضاح الامكانيات المتاحة للتوصل الى حل لمشكلة السويس يفي بالشروط التي وافق عليها مجلس الأمن . وفي ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) أرسل الى وزير الخارجية برسالة خاصة ضمنها النتائج التي انتهى اليها بشأن الترتيبات التي تمكن من تحقيق «الشروط» الستة ، وهي النتائج التي ينبغي دراستها اذا ما أريد استئناف المحادثات الاستطلاعية بين الحكومات الثلاثة المعنية بالأمر مباشرة . ولم يضع الأمين العام أية مقترحات من جانبه ، بل أورد النتائج التي استخلصها من الملاحظات التي أبديت خلال المحادثات الخاصة ، وهي ملاحظات غير ملزمة لأحد ، وأوضح المقصود من بعض المسائل بناء على تفسيره لمعنى المحادثات حيثما كانت تلك المحادثات لا تعالج المسألة معالجة كاملة . وقال انه فهم من المناقشات أنه لن تثار صعوبات حول المسائل الآتية : (١) التأكيدات القانونية المتعلقة بكافة الالتزامات المقررة في اتفاقية القسطنطينية ، والتوسع في هذه الالتزامات بحيث تنتظم مسائل الحد الأقصى للرسوم ، والصيانة والتحسين ، وتقديم التقارير الى الأمم المتحدة في هذا الشأن ، (٢) القوانين والأنظمة المتعلقة بالقناة ، مع اجراء المشاورات قبل ادخال أي تعديل عليها ، (٣) الرسوم والتكاليف ، وتخصيص نسبة منها للتحسين ، على أن يتم الأمران بالاتفاق بين الأطراف ، (٤) مسألة الخلافات بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية ، وهي المسألة التي يبدو أن الشرط السادس يعالجها بما فيه الكفاية ، (٥) مبدأ التعاون المنظم بين هيئة مصرية وبين المنتفعين . على أن الترتيبات اللازمة لتنفيذ التعاون المنظم يقتضي دراسة فاحصة للتأكد من أنها ستفي بالشروط الثلاثة الأولى التي وافق عليها مجلس

Digitized by UNOG Library

الأمن • ويستلزم مثل هذا التعاون عقد اجتماعات مشتركة بين الهيئة القائمة بادارة القناة وبين هيئة تمثل المنتفعين ويكون من حقها اثارة جميع المسائل التي تمس حقوق المنتفعين أو مصالحهم لمناقشتها والتشاور بشأنها ، أو لتقديم الشكاوى عنها ، دون تدخل منها في الوظائف الادارية للهيئة القائمة بالادارة • ولن يفي مثل هذا التعاون بالشروط الثلاثة الأولى التي وافق عليها مجلس الأمن ما لم تكمله ترتيبات تتعلق باجراءات التحقيق ، والتوفيق ، والرجوع الى الوسائل القانونية الملائمة لتسوية المنازعات المحتملة ، وتقديم الضمانات اللازمة لتنفيذ القرارات القاضية بهذه التسويات • ومن الوسائل المقترحة للتسوية القانونية ، ايجاد هيئة محلية دائمة للتحكيم ، أو الرجوع الى محكمة العدل الدولية التي ينبغي أن تكون ولايتها الزامية في هذه الحالة ، أو الى مجلس الأمن • ويجب تطبيق القواعد العادية فيما يتعلق بتنفيذ القرارات التي تصدرها في المسألة المثارة احدى هيئات الأمم المتحدة • ويتعين على الأطراف أن يتعهدوا بتنفيذ قرارات هيئات التحكيم بحسن نية „ فاذا قدم أحد الأطراف شكوى ادعى فيها أن القرار لم يلتزم ، كان على هيئة التحكيم التي أصدرت القرار أن تسجل واقعة عدم التزامه • ومثل هذا „التسجيل „ يخول الطرف الشاكي استخدام جميع وسائل الطعن المعتادة ، ولكن يخوله أيضا أن يتخذ لحماية نفسه بعض التدابير التي يجب الاتفاق مبدئيا على نطاقها المحتمل ••• „ •

١١٣ — وأضاف الأمين العام في رسالته هذه الى وزير الخارجية المصرية ان تحقيق أية مجموعة من الترتيبات للشروط الأولى الثلاثة التي وافق عليها المجلس منوط — حسب فهمه للموقف — بالرد على الاسئلة سالفة الذكر الخاصة بتنفيذ التعاون المنظم • وخلص الى أنه ان كان مصيبا في تفسير معنى المباحثات المتعلقة تحديدا بمسائل التحقيق والرجوع والتنفيذ ، وان لم يقم بالتالي اعتراض أولي من حيث المبدأ على الترتيبات سالفة الذكر ، فانه يستطيع عندئذ أن يقرر — من وجهة نظر قانونية وفنية ، بغض النظر عن الاعتبارات السياسية الداخلة في الموضوع — أن الاطار قد اتسع اتساعا كافيا يبرر محاولة المضي في البحث عن أساس ممكن للمفاوضات في ضوء الخطوط المبينة •

١١٤ — وتلقى الأمين العام في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ردا على رسالته المؤرخة في ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) • وعلن وزير خارجية مصر في هذا الرد أنه ، فيما عدا الجزء الذي يشير الى حق أحد الأطراف في اتخاذ بعض التدابير لحماية نفسه ، وهو الجزء المنقول نصه أعلاه ، فان حكومة بلاده تشاطر الأمين العام رأيه في أن الاطار المرسوم يتسع اتساعا كافيا يبرر محاولة المضي في البحث عن أساس ممكن للمفاوضات •

Digitized by UNOG Library

١١٥ — وفي ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) وزع الأمين العام على الأعضاء الرسالتين السالفتين اللتين تمثلان في رأيه تقدما ملحوظا في البحث الذى بدأه مجلس الأمن حول المسألة .

الفرع التاسع

الرسالة المؤرخة في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٧ والموجهة من وزير خارجية مصر الى الأمين العام (م أ / ٣٨١٨)

١١٦ — أرسل وزير خارجية مصر الى الأمين العام في ٢٤ نيسان (ابريل) رسالة (م أ / ٣٨١٨) أعلن فيها اعادة فتح قناة السويس للمرور المعتاد . ونقل اليه فيها تقدير حكومة بلاده وشكرها للجهود التي بذلها كل من عاون في تطهير القناة واعادة تهيئتها للمرور المعتاد في مثل هذا الوقت القصير ، وخص الأمم المتحدة بالشكر والتقدير . وأرفق برسالته بيانا عن قناة السويس والترتيبات الخاصة بادارتها أعلنته الحكومة المصرية في ٢٤ نيسان (ابريل) „ وفاء منها بالتزاماتها المقررة في اتفاقية القسطنطينية المعقودة عام ١٨٨٨ ، وعبرت فيه عن فهمها لقرار مجلس الأمن المتخذ في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦ ، وتمشيا مع البيانات التي ألقتها امام المجلس حول هذا الموضوع „ ، والتمس وزير الخارجية من الأمين العام تسلم البيان وتسجيله لدى الأمانة العامة .

وفيما يلي نص البيان :

„ان حكومة جمهورية مصر ، ايضاحا منها للمبادىء التي أوردتها في مذكرتها المؤرخة في ١٨ آذار (مارس) ١٩٥٧ ، وتمشيا مع اتفاقية القسطنطينية المعقودة عام ١٨٨٨ ، ومع ميثاق الأمم المتحدة ، تعلن البيان التالي بشأن قناة السويس وترتيبات ادارتها .

١ — تأكيد الاتفاقية

لا تزال سياسة حكومة مصر الثابتة ، ورغبتها الأكيدة ، احترام اتفاقية القسطنطينية المعقودة عام ١٨٨٨ نصا وروحا ، ومراعاة الحقوق والالتزامات المنبثقة عنها . وستواصل حكومة مصر احترامها ومراعاتها وتطبيقها .

Digitized by UNOG Library

٢ ــ مراعاة الاتفاقية وميثاق الأمم المتحدة ٠

وان الحكومة المصرية ، اذ تعيد تأكيد عزمها على احترام اتفاقية القسطنطينيـــة المعقودة عام ١٨٨٨ نصا وروحا ، وعلى التزام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها ومقاصدهـا ، تبدى ثقتها في أن تحدو نفس الروح بقية الموقعين على الاتفاقية المذكورة وجميـــــع المعنيين الآخرين ٠

٣ ــ حرية الملاحة ، ورسوم القناة وتحسينها

وان الحكومة المصرية عازمة عزما أخص وأقوى ، على ما يلي :

(أ) أن تكفل لجميع الأمم ملاحة حرة مستمرة ، وذلك في حدود نصوص اتفاقية القسطنطينية المعقودة عام ١٨٨٨ ، وطبقا لها ٠

(ب) وأن تظل الرسوم تفرض وفقا للاتفاق الأخير المعقود في ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٣٦ بين حكومة مصر وبين الشركة البحرية لقناة السويس ، والا تتجاوز أية زيادة في نسبة الرســـوم الحالية قد تقرر خلال أية فترة تمتد اثنى عشر شهرا ، واحدا في المائة ، على أن تقـــرر أية زيادة تتجاوز هذا الحد بالمفاوضات ، وعند عدم الاتفاق ، بالتحكيم حسب الاجـــراء المنصوص عليه في الفقرة ٧ (ب) ٠

(ج) أن تعمل على صيانة القناة وتحسينها وفقا للمقتضيات المتطورة للملاحة الحديثة ، وأن يتضمن مثل هذه الصيانة وهذا التحسين البرنامجين الثامن والتاسع للشركة البحـرية لقناة السويس ، مع ما يلزم ادخاله عليهما من تحسينات ٠

٤ ــ الادارة والاشراف

تدير القناة وتشرف عليها هيئة قناة السويس المستقلة ، التي ألفتها الحكومة المصرية في ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٥٦ ٠ وان مصر لتطلع في ثقة الى التعاون المستمر مع أمم العالم بغية زيادة ما تعود به القناة من نفع ٠ وان حكومتها لترحب ، تحقيقا لهذا الغرض ، بالتعاون بين هيئة قناة السويس وممثلي المؤسسات الملاحية والتجارية ، وتشجع على هذا التعاون ٠

Digitized by UNOG Library

٥ ــ الترتيبات المالية

(أ) تدفع الرسوم مقدما الى حساب هيئة قناة السويس في أى بنك تصرح الهيئة له بذلك • وتحقيقا لهذا الغرض ، صرحت هيئة قناة السويس للبنك الأهلي المصرى بالنيابة عنها في قبول ما يدفع اليه من رسوم القناة ، وهي تتفاوض الآن مع بنك التسوية الدولية بهذا الشأن •

(ب) تدفع هيئة قناة السويس الى الحكومة المصرية ٥ في المائة من مجموع ايراداتها الاجمالية كرسم امتياز •

(ج) تنشيء هيئة قناة السويس صندوقا لتجهيز قناة السويس وتحسينها ، تدفع له ٢٥ في المائة من ايراداتها الاجمالية • ويكفل هذا الصندوق لهيئة قناة السويس توفر الموارد اللازمة لمواجهة مصروفات التحسين والتجهيز اللازمة للوفاء بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها والتي استقر عزمها الأكيد على الاضطلاع بها •

٦ ــ نظام ادارة القناة

يتضمن نظام ادارة القناة الذى هو قانونها ، الأنظمة التي تسير القناة بموجبها ، بما في ذلك تفاصيل ادارتها • وسوف يتم الاخطار اللازم عند حصول أى تغيير في النظام ، على أن يطبق الاجراء المنصوص عليه في الفقرة ٧ (ب) على أى تغيير مماثل يكون فيه مساس بالمادىء والتعهدات الواردة في هذا البيان ، ويقدم بشأنه لهذا السبب اعتراض أو شكوى •

٧ ــ التفرقة في المعاملة والشكاوى المتعلقة بنظام القناة

(أ) تطبيقا للمبادىء المنصوص عليها في اتفاقية القسطنطينية المعقودة عام ١٨٨٨ ، لا يجوز لهيئة قناة السويس ، بموجب ميثاقها ، في أية حال ، أن تمنح أية سفينة أو شركة أو أى طرف آخر أية ميزة أو معاملة خاصة لا تمنح لغيرها أو لغيرهم من السفن أو الشركات أو الأطراف في الأحوال المماثلة •

(ب) يرفع الطرف الشاكي الى هيئة قناة السويس الشكاوى الخاصة بالتفرقة في المعاملة أو بخرق نظام القناة • فان لم يؤد هذا الاجراء الى تسوية للشكوى ، جازت احالة الأمر

Digitized by UNOG Library

بناء على رغبة الطرف الشاكي أو الهيئة ، الى محكمة تحكيم مؤلفة من عضو يعينه الطرف الشاكي ، وعضو تعينه الهيئة ، وثالث يختاره الطرفان بالاتفاق . أو يختاره رئيس محكمة العدل الدولية عند اختلافهما بناء على طلب أيهما .

(ج) تصدر قرارات محكمة التحكيم بأغلبية أعضائها . وتكون القرارات الصادرة ملزمة للأطراف ، وينبغي تنفيذها بحسن نية .

(د) سوف تدرس الحكومة المصرية الترتيبات الأخرى المناسبة التي يمكن وضعها بشأن اجراءات التحقيق والتشاور والتحكيم في الشكاوى المتعلقة بنظام القناة .

٨ — التعويضات والمطالب

تحال مسألة التعويضات والمطالب المتعلقة بتأميم شركة قناة السويس البحرية الى التحكيم وفقا للعرف الدولي المستقر ، مالم يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المعنيين .

٩ — المنازعات أو الخلافات أو تباين الآراء حول الاتفاقية وحول هذا البيان .

(أ) تسوى المنازعات أو الخلافات الناشئة بشأن اتفاقية القسطنطينية المعقودة عام ١٨٨٨ أو بشأن هذا البيان ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

(ب) تحال الاختلافات الناشئة بين أطراف الاتفاقية المذكورة بشأن تفسير نصوصها أو تطبيقها الى محكمة العدل الدولية ، مالم تحل بغير ذلك . وسوف تتخذ الحكومة المصرية التدابير اللازمة لقبول الولاية الالزامية لمحكمة العدل الدولية ، وفقا لنصوص المادة ٣٦ من نظامها الأساسي .

١٠ — المركز القانوني لهذا البيان

تصدر حكومة مصر هذا البيان ، الذى يؤيد اتفاقية القسطنطينية المعقودة عام ١٨٨٨ ويطابقها نصا وروحا تمام المطابقة ، تعبيرا منها عن رغبتها الوطيدة في جعل قناة السويس ممرا مائيا صالحا وافيا بالغرض ، يربط بين أمم العالم ويخدم قضية السلام والرخاء .

وهذا البيان ، وما حواه من التزامات ، هو وثيقة دولية ، وسوف يودع ويسجل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة . "

Digitized by UNOG Library

١١٧ — وأرسل الأمين العام الى وزير خارجية مصر رسالة مؤرخة في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٧ (م أ/٣٨١٩) أعلمه فيها ان النسخة الاصلية من البيان قد أودعت محفوظات الامم المتحدة • وذكر انه يفهم ان الحكومة المصرية تعد هذا البيان تعهدا ذا طابع دولي يدخل ضمن نطاق المادة ١٠٢ من الميثاق ، ولهذا تم تسجيله وفقا للمادة الاولى من النظام المنفذ لتلك المادة •

الفرع العاشر

الرسالة المؤرخة في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٧ (م أ/٣٨١٧/تعديل ١) والموجهة من ممثل الولايات المتحدة الامريكية الى رئيس مجلس الأمن

١١٨ — ارسل ممثل الولايات المتحدة الامريكية الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٤ نيسان (ابريل) (م أ/٣٨١٧/تعديل ١) طلب اليه فيها أن يدعو المجلس الى الانعقاد ليواصل مناقشة البند ٢٨ من قائمة المسائل المعروضة على المجلس (وهو البند المتعلق بقناة السويس ، والذى ادرج في جدول الأعمال بناء على طلب فرنسا والمملكة المتحدة) وليحيط علما بالموقف الخاص بالمرور عبر قناة السويس •

١١٩ — وبدأ مجلس الأمن درس المسألة في جلسته رقم ٧٧٦ المنعقدة في ٢٦ نيسان (ابريل) • وتكلم ممثل الولايات المتحدة في هذه الجلسة • فذكر ان حكومة بلاده ترى ان بيان الحكومة المصرية الصادر في ٢٤ نيسان (ابريل) لا يفي تماما في صيغته المقدمة بالشروط الستة التي وافق عليها مجلس الأمن • وقال ان هنالك صعوبة أساسية ، مبعثها عدم النص على „ التعاون المنظم „ — وهي العبارة التي وردت الاشارة اليها في رسالة الأمين العام المؤرخة في ٢٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٦ (م أ/٣٧٢٨) — بين مصر والمنتفعين ، وبالتالي عدم وجود ضمان بتنفيذ الشروط الستة فعلا • ونظر الى أنه ربما لا يكون من الميسور اصدار حكم ما لم تتم تجربة النظام المقترح عمليا ، فان قبول الولايات المتحدة الفعلي ينبغي ان يكون مؤقتا ، ويجب أن تظل المسألة معروضة على المجلس • وفي هذه الأثناء ينبغي وضع عدد من الترتيبات العملية ، وسوف يتوقف امكان بث الثقة في نفوس المنتفعين بالقناة على طريقة تنفيذ البيان عمليا • والى أن تتم التسوية مع الشركة العالمية لقناة السويس ، ونظرا الى امكان قيام خطر مزدوج ، فسوف لا يصرح لسفن الولايات المتحدة بالدفع لمصر الاعلى اساس احتجاج ، كما كان الحال منذ تموز (يوليه) ١٩٥٦ •

Digitized by UNOG Library

١٢٠ — وتكلم الممثل المصرى في الجلسة ذاتها • فصرح بأن بيان حكومه بلاده ، الذى أصدرته وفاء منها بالتزاماتها المقررة عليها في اتفاقية عام ١٨٨٨ ، يتشمى مع المباد ىء الواردة في قرار مجلس الأمن المتخذ في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ على نحو ما فسره وزير خارجية مصر في بياناته امام المجلس • وقد قبلت الحكومة المصرية ، تحدوها روح التوفيق ، الالتجاء الى التحكيم حتى في حالة قيام نزاع بشأن زيادة نسبة الرسوم • وقد ذكرت الحكومة ان القناة ستديرها وتشرف عليها ادارة قناة السويس المستقلة ، وأضافت انها ترحب بالتعاون مع ممثلي المؤسسات الملاحية والتجارية وتشجع عليه • وسوف تنشيء الهيئة صندوقا يدفع فيه ٢٥ في المائة من مجموع الايرادات الاجمالية ، وهي نسبة تفوق تلك التي خصصتها شركة قناة السويس السابقة لتحسين القناة • وفيما يتعلق بنظام القناة ، تتعهد مصر بالالتجاء الى التحكيم في حالة وقوع نزاع بشأن تغيير النظام • كما وردت في البيان نصوص قانونية لمصلحة من يعنيهم الأمر ، بشأن الشكاوى من التفرقة في المعاملة او خرق نظام القناة ، ولم يكن لتلك النصوص أى وجود في عهد الشركة السابقة •

١٢١ — واستطرد الممثل المصرى قائلا ان البيان يتفق حتى مع أدق الشروط الستة التي وافق عليها مجلس الأمن ألا وهو الشرط الثالث القائل بوجوب عزل ادارة القناة عن سياسة أية دولة • وأشار الى انه قد نشأت صعوبات كبيرة حول تفسير هذا الشرط خلال مناقشات تشرين الأول (اكتوبر) ، وخاصة لأنه لم يتم التوصل الى اتفاق حول وسائل تطبيق هذه الشروط • على أن مصر قد وضعت هذا المبدأ في اعتبارها ، وعهدت بالاشراف على القناة الى هيئة مستقلة ، وقبلت مبدأ التحكيم فيما يتعلق بمختلف المنازعات والشكاوى والأهم من هذا كله انها قبلت ولاية محكمة العدل الدولية في أية منازعات قد تنشأ حول تفسير اتفاقية القسطنطينية المعقودة عام ١٨٨٨ او تطبيقها •

١٢٢ — وأضاف الممثل المصرى ان الحكومة المصرية قررت اصدار هذا البيان تحدوها روح التوفيق ، وحرصا منها على أن تستمر القناة مرفقا ذا نفع عام • وذكر ان الأحداث المؤسفة التي اعقبت اتخاذ قرار ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) والهجوم على مصر ، لم يحملا الحكومة المصرية على تغيير موقفها • واعرب عن ثقته في ان مصر ستنجح ، بفضل تعاون الأطراف المعنيين ، في المهمة التي اخذ تها على عاتقها ، الا وهي ضمان بقاء القناة ممرا مائيا دوليا يفي بجميع مقتضيات التجارة ، والتعاون الدولي والسلام •

Digitized by UNOG Library

١٢٣ — وتكلم الممثل الفرنسي في الجلسة ذاتها • فقال ان نظام ادارة قناة السويس ، وهو نتيجة اتفاقات دولية ، لا يمكن تغييره الا باتفاق دولي جديد ، لا ببيان من جانب واحد ، حتى لو أودع هذا البيان لدى الأمم المتحدة • وقال ان التوازن الذى كان سائدا في ظل النظام القديم لا يزال مختلا ، وعلى ذلك ليس ثمة مراعاة لكامل الشروط الستة التي وافق عليها مجلس الامن في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) • فبينما يشير الشرط الأول الذى وافق عليه المجلس الى حرية المرور دون اى تحفظ ، نجد البيان المصرى الصادر في ٢٤ نيسان (ابريل) ينص على حرية الملاحة في حدود اتفاقية ١٨٨٨ ، وبهذا تكون مصر قد احتفظت لنفسها بحق تفسير الاتفاقية على طريقتها الخاصة ، وادعت حق منع السفن الاسرائيلية من المرور عبر القناة ، رغم رفض المجلس لهذا الادعاء في قراره المتخذ في اول ايلول (سبتمبر) ١٩٥١ (م أ/٢٣٢٢) • كذلك يترك البيان الباب مفتوحا امام مصر لممارسة التفرقة في المعاملة ضد أية دولة معينة وذلك بحجة أن هذه الدولة لا تلتزم أهداف الأمم المتحدة ومبادئها •

١٢٤ — وصرح الممثل الفرنسي بعد ذلك بأن معظم نصوص البيان هي من الغموض بحيث لا تقدم بحد ذاتها أى نوع من الضمانات • فليس ثمة اشارة الى من سيشترك في المفاوضات ولا الى طريقة تقرير ما اذا كان قد تم الوصول الى اتفاق ، ولا الى النقاط التي سيتناولها التحكيم • كذلك لا تقدم النصوص المتعلقة بالتحسين ومصروفات التجهيز أى ضمان قاطع • ولم يحدد البيان بدقة من يملك الاعتراض او الشكوى بشأن تغيير نظام ادارة القناة او خرقه او التفرقة في المعاملة • ولم ينص في صدد اجراء التحكيم على هيئة دائمة أو مهلة زمنية محددة • كما ان صياغة النص المتعلق بالتعويضات والمطالب غامضة بدورها الى حد بعيد ، ولا يستدل منها بوضوح على ان مصر مستعدة لاستئناف المفاوضات مع شركة قناة السويس العالمية • وقد دوّن النص بحيث يمكّن الحكومة المصرية من أن تحتج في أى وقت بسيادتها الاقليمية على القناة ، اذا ما احتجت اية دولة بحرية المرور التي نصت عليها اتفاقية ١٨٨٨ • ولم يحدد البيان الشروط التي قبلت بها مصر الولاية الالزامية لمحكمة العدل الدولية • ولم يتعرض البيان الا لمنازعات الاطراف في اتفاقية ١٨٨٨ ، في حين ان مجال هذه الاتفاقية شامل ، وأن لكل الدول مصلحة في حرية المرور • ولا تمتد ولاية المحكمة حسب هذا البيان الى المنازعات المتعلقة بتفسيره وتطبيقه •

١٢٥ — واستطرد الممثل الفرنسي فقال ان البيان ، نظرا الى هذه الاعتبارات لا يقوم الا على أساس الشرط الثاني الذى وافق عليه المجلس في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر)،

Digitized by UNOG Library

وانه يستبعد كل المبادئ الأخرى • وذكر ان البيان يحتاج الى تعديل وتكملة لكي يتمشى تماما مع اتفاقية ١٨٨٨ • ومن رأي حكومة بلاده انه يستحيل الحصول على الضمانات والحمايات الرئيسية الا اذا قرر المجلس مواصلة المفاوضات من أجل تنظيم الادارة المؤقتة للقناة على أساس تعاقدي ، وتحديد نظام دائم للادارة فيما بعد عن طريق اداة دولية •

١٢٦ — وتكلم الممثل الكوبي في الجلسة ذاتها ، فرأى ان الحكومة المصرية تبدو اكثر استعدادا للتوصل الى اتفاق حول الملاحة عبر القناة • وأبدى اهتمامه بالاقتراح القائل ان أية مشكلة تنشأ حول حرية المرور عبر القناة ينبغي ان تسوى عن طريق محكمة العدل الدولية او محكمة للتحكيم • وقرر انه بطبيعة الحال مدرك ضرورة تحويل البيان الى وثيقة دولية • وقال ان طريقة ادارة القناة في المستقبل سوف تكون أهم العوامل في تحديد موقف حكومته •

١٢٧ — وتكلم الممثل الفيليبيني في هذه الجلسة أيضا ، فأعرب عن تمسك حكومته بالمبادئ الستة التي اعتمدها مجلس الأمن في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ، والتي اكتسبت طابع الالزام نظرا الى ان الأطراف الرئيسيين المعنيين قد قبلوها • وأعرب عن اعتقاده بأن أي منتفع بالقناة يجوز له قانونا ان يحتج امام أية هيئة للأمم المتحدة بأن البيان ملزم للحكومة المصرية • وقال انه لما كان البيان ذاته قد اشار الى ضرورة اجراء مفاوضات أخرى ، فقد يحق للمرء ان ينظر الى الترتيبات المقترحة على أنها مجرد تدابير فعلية او مؤقتة تتخذ ريثما يتم التوصل الى تسوية نهائية او حاسمة • وبيّن انه لو ضمنت مع ذلك حقوق المنتفعين بالقناة ضمانا عمليا كافيا وفقا للمبادئ الستة ، يكون الوضع الخاص بالترتيبات الاولية الحالية غير ذي أهمية • وذكر اخيرا ان وفد بلاده في مجموعه مقتنع بأن النص الوارد في البيان بشأن الولاية الالزامية لمحكمة العدل الدولية كفيل بعزل القناة عن سياسة أية دولة ، كما أن النص الخاص بالتحكيم ، اذا ما نفذ باخلاص ، يقدم ضمانات أولية كافية لأصحاب القناة السابقين ، وللمنتفعين بها •

١٢٨ — وتكلم الممثل الكولومبي في الجلسة ذاتها ، فأعرب عن رأيه في أن البيان المصري ، وان كان صادرا من جانب واحد وقابلا للتعديل من جانب واحد ، ينطوي على تعهدات قاطعة باحالة بعض المنازعات الى التحكيم ، وبالتزام المادة ٣٦ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية • ورغم ان الالتجاء الى المحكمة الدولية لا يجوز

الا لدولة موقعة على اتفاقية ١٨٨٨ ، فان الاجراء المعتاد للمحكمة ينطبق بمجرد أن تعرض المسألة عليها • ونظرا الى قبول ولاية المحكمة ، فسوف يكون تطبيق اتفاقية ١٨٨٨ موكولا الى المحكمة لا الى مصر كما ذكرممثل فرنسا • أما عن المطالب المتعلقة بتأميم شركة قناة السويس ، فان مصر قد قبلت أن تتعهد باجراء مفاوضات ، وبأن تحيل المسألة الى التحكيم اذا لم يتم التوصل الى اتفاق • أما بقية مواد البيان فلا تعدو ان تكون تعبيرا عن نوايا تعلن للامم المتحدة • وخلص الممثل الكولومبي الى أن من رأى وفد بلاده أن التعبير عن النية وحده لا يكفي ، وانه لابد من مواصلة المفاوضات حتى تصاغ معاهدة دولية تنتظم سائر النقاط الواردة في قرار مجلس الأمن المتخذ في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) •

١٢٩ — وعقد المجلس في ٢٦ نيسان (ابريل) جلسته رقم ٧٧٧ • وتكلم الممثل الاسترالي في هذه الجلسة • فلاحظ ان الحكومة المصرية قد نظرت الى البيان على أنه مجرد وثيقة دولية ، وليس تعهدا ملزما ذا طابع دائم • ورأى انها لمهزلة ان تكافأ الدول التي قاست شهورا عديدة من تخريب مصر للقناة ، وهو تخريب لا تبرره اعتبارات الدفاع على الاطلاق ، والتي دفعت مبالغ من نفقات التطهير ، ببيان لا يتضمن أية اشارة الى دفع أي مبلغ من نفقات التطهير • أما من الناحية الاجرائية ، فالبيان وثيقة من جانب واحد لا تقدم الى المنتفعين نفس القدر من الضمان الذى يقدمه اتفاق دولي • والمحتويات الفعلية للبيان تقصر عن تقديم تسوية تفي تماما بشروط المجلس الستة التي تعدها حكومة بلاده حدا أدنى أساسيا • والبيان لا يفي في الواقع بالشرط الثالث ، الا بقدر مايعيد تأكيد اتفاقية ١٨٨٨ ، ولا يوضح ان كان الشرط الأول سينفذ تنفيذا كاملا • ولا يسع حكومته ان تعرب عن رضائها عن أي ترتيب يبدو انه قد يؤدى بمصر الى مواصلة انكارها حق المرور عبر القناة على سفن اسرائيل بناء على حجج واهية • هذا والبيان لم يف بالشرط الرابع الخاص بتحديد الرسوم ، بينما لم يتح الاجراء المقترح لتسوية المنازعات للدول غير الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ الرجوع الى أية جهة الا عند تعلق النزاع بتفرقة في المعاملة أو شكاوى اثارها نظام ادارة القناة • وفضلا عن ذلك فان معنى بعض اجزاء البيان يفتقر الى الوضوح ، وكذلك الحال في الاجراء الخاص بتفسير البيان ذاته • هذا الى أنه ليس ثمة ضمان بأن الأموال المخصصة لأغراض التحسين سوف تستخدم كلها في تحسين القناة•

١٣٠ — وأضاف الممثل الاسترالي قائلا ان استئناف استخدام أصحاب السفن للقناة ينبغي ان لا يعد قبولا للبيان المصرى ، وأن على المجلس ان يستعد لتيسير استئناف

Digitized by UNOG Library

المفاوضات عما قريب لوضع الاتفاق الدولي الملائم ، لاسيما ورأس المال الدولي اللازم لتحسين القناة لن يتوافر الا اذا تم ذلك الاتفاق .

١٣١ — وتكلم الممثل العراقي في الجلسة ذاتها . فأعرب عن ارتياحه الى التقدم الذى تحقق رغم التدخل العسكرى في مصر الذى قضى على ما بذل في شهر تشرين الاول (اكتوبر) من جهود صبورة من أجل تسوية المسألة بالطرق السلمية ، وكذلك الى ما أبدته مصر من رغبة صادقة للوصول الى حل عادل . وقال ان نظرة الحكومة المصرية الى البيان على أنه تعهد رسمي ووثيقة دولية ملزمة ، كفيلة بتوفير الطمأنينة للمنتفعين وبازالة الخوف من انتواء مصر استخدام القناة لاغراض سياسية وأعرب عن اعتقاده بأن البيان يفي الى حد بعيد بالمبادىء الستة التي وافق عليها المجلس ، وبأنه خطوة هامة الى الأمام . وخلص الى انه ينبغي ان تتاح للترتيبات الجديدة فرصة التطبيق ، وألا تشجب منذ البداية وكأنه لم يتحقق أى تقدم .

١٣٢ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في هذه الجلسة أيضا ، فقال انه في حين ان فرنسا والمملكة المتحدة قد اثبتتا استخفافهما بقرار مجلس الأمن المتخذ في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ ، وذلك بعدوانهما على مصر ، وهو العدوان الذى عطل القناة مدة من الزمن ، فان مصر قد فعلت كل ما في وسعها للوصول الى حل ايجابي لمشكلة قناة السويس . وقال ان بيان الحكومة المصرية ، الذى يتمشى تماما مع اتفاقية القسطنطينية المعقودة عام ١٨٨٨ ومع ميثاق الأمم المتحدة ، انما هو مساهمة بناءة لتسوية مشكلة السويس . وأعرب عن ثقة حكومة الاتحاد السوفياتي في ان مصر تستطيع القيام وتقوم فعلا بالادارة المعتادة لقناة السويس على اساس المبادىء الواردة في البيان . وقرر أن حكومته مقتنعة بان اصدار البيان قد أدى الى تسوية المشكلة في أساسها ، ومن رأيها ان على مجلس الامن أن يضع حدا لما تبدى في البيانات التي القيت في المجلس من رغبة دوائر معينة في الدول الغربية في فرض تسوية لمشكلة القناة على مصر ، تنتهك فيها حقوقها المطلقة فيما يتعلق بالقناة ، وتفتح مجالا للتدخل في شئونها الداخلية .

١٣٣ — وتكلم الممثل الصيني في الجلسة ذاتها . فقال انه يود — دون أن يعلق على مختلف المسائل التي أثيرت حول البيان المصرى — أن يعلن ان قرار مجلس الأمن المتخذ في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ لازال قائما ، وان الالتزامات الناجمة عن هذا القرار لا زالت ملزمة لكل الأطراف الذين يعنيهم الأمر . ورأى ثانيا ان المعنى الدقيق

Digitized by UNOG Library

لبعض نصوص البيان لا يمكن ان يفهم الا من خلال تجربة تطبيقها الفعلي • وذكر ثالثا انه يعتقد ان النص الخاص بالتحكيم الاجبارى فيما يتعلق ببعض المنازعات الخاصة بادارة القناة ، قد يكون فيه أجزل النفع اذا ما نفذ بحسن نية • وأعرب عن أمله في أن يتيح الأطراف المعنيون جميعهم لهذا النص فرصة يجرب فيها تجربة صحيحة •

١٣٤ — وتكلم الممثل السويدى .فقال انه يفهم ان الحكومة المصرية تعد البيان وثيقة لها طابع دولي ملزم • وعلق اهمية كبيرة على اعادة تأكيد مبدأ عدم التفرقة في معاملة المنتفعين بالقناة ، ولاحظ بارتياح النصوص الخاصة بالتحكيم والرجوع الى محكمة العدل الدولية • وأعرب عن رغبته في أن يؤكد ان حكومته ترى من المرغوب فيه الى اقصى حد أن يتوصل الى نوع من الاتفاق على التعاون بين مصر والمنتفعين بالقناة ، فتلك مسألة عاجلة ينبغي معالجتها في المستقبل القريب في جو من التفاهم المتبادل •

١٣٥ — وتحدث رئيس المجلس في الجلسة ذاتها بوصفه ممثلا للمملكة المتحدة • فقال ان حكومة بلاده مصرة على التمسك بقرار مجلس الأمن المتخذ في ١٣ تشرين الأول (اكتوبر) وهي ترى ان سلطة المجلس في تلك المسألة لا زالت قائمة • وعلق على البيان المصرى في ضوء الشروط الستة التي وافق عليها المجلس ، فقال انه بينما تؤكد مصر احترامها لاتفاقية ١٨٨٨ نصا وروحا ، فان الحاجة تدعو الى مزيد من الايضاح حول طريقة تطبيق تلك السياسة عمليا • ورغم ان اجراءات التحكيم المنصوص عليها في البيان قد تعد خطوة نحو تنفيذ الشرط الثالث الذى تعلق عليه حكومته اهمية خاصة ، فقد يبدو أن مصر تحتفظ لنفسها بسلطة سحب او تعديل البيان الصادر من جانب واحد والاجراءات الواردة فيه في أى وقت • ثم ان البيان لا يتضمن الا القليل عن التعاون مع المنتفعين بالقناة ، رغم الاعتراف بأهمية هذا التعاون في الرسالتين المتبادلتين بين الأمين العام ووزير خارجية مصر • اما الاقتراح الخاص بالرسوم فيبدو انه اقترب الى حد معقول من تحقيق الشرط الرابع ، ولكنه لم يحدد الطرف الذى تتفاوض معه هيئة قناة السويس حول رفع مستوى الرسوم • وفي حين ان تخصيص ٢٥ في المائة من مجموع الايرادات الاجمالية لصندوق التجهيز والتحسين يبدو كافيا في ضوء الشرط الخامس ، فان الصندوق المقترح سيكون على ما يبدو خاضعا لسيطرة هيئة القناة وحدها • وارتأى انه لو اودعت هذه المبالغ في مصرف مستقل ، ووجد نوع من الاتفاق الملزم حول استخدامها ، لكان ذلك اقرب الى تحقيق الشرط الثالث • وقال ان الاجراءات المتعلقة بالتعويض تقترب الى حد معقول مما يقتضيه الشرط الثالث ، ولكن المقصود بعبارة „الأطراف المعنيين„ ليس واضحا ، بينما

Digitized by UNOG Library

اعترف المجلس صراحة بوضع شركة قناة السويس . وفضلا عن ذلك ، فالبيان لا يتضمن نصوصا تتعلق بدفع المبالغ التي يتبين انها مستحقة .

١٣٦ — وخلص ممثل المملكة المتحدة الى ان الاجراء الذى اتخذته الحكومة المصرية ، والطابع المنفرد الذى اتسم به البيان يشكلان أكبر مطاعن تلك الوثيقة . وأشار الى ان الشعور السائد هو ان هذا البيان لا يمكن ان يعد تسوية نهائية تتمشى مع الشروط الستة المتضمنة في القرار المتخذ في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) .

١٣٧ — وتكلم الممثل المصرى في الجلسة ذاتها ، فأشار الى تعليق ممثل فرنسا القائل ان مصر لم تنفذ قرار المجلس المتخذ في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ ، وذهب الى أن مصر قد نفذت ذلك القرار كما شرحه في بيانه السابق ، في حين ان فرنسا قد خرقته بالالتجاء الى القوة بعد بضعة ايام من اعتماده . وأعرب ايضا عن دهشته من اتهام ممثل استراليا لمصر بتخريب القناة . وقال انه حتى لو كان قد حدث تخريب ، فقد كان مبعثه ذلك العدوان غير المثار ، الذى ارتكب خرقا للميثاق ، والذى وافقت عليه استراليا . وذكر ان لمصر كل الحق في اتخاذ الخطوات اللازمة للدفاع عن نفسها ولتحديد نوع الخطوات الواجب اتخاذها . وأعرب عن رغبته في ايضاح موقف وفده ، معلنا ان مصر ، تنفيذا منها لقرار ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ ، عازمة على ان تواصل تطبيق اتفاقية ١٨٨٨ ، وتنفيذ بنود البيان خدمة للتجارة والسلام والعلاقات الودية بين الدول .

الفرع الحادى عشر

الرسالة المؤرخة في ١٠ أيار (مايو) ١٩٥٧ والموجهة من الممثل الفرنسي الى رئيس المجلس (م أ/ ٣٨٢٩)

١٣٨ — ارسل الممثل الفرنسي الى رئيس المجلس ، رسالة مؤرخة في ١٥ أيار (مايو) (م أ/ ٣٨٢٩) طلب اليه فيها ان يدعي مجلس الامن الى الانعقاد لمواصلة بحث البند الخاص بقناة السويس . وأرفق برسالته — شرحا لطلبه — بلاغا اصدره في ذلك اليوم مجلس الوزراء الفرنسي ، جاء فيه ان الحكومة الفرنسية قد لاحظت بعين الأسف القرار الذى اتخذه من وافق من المنتفعين بقناة السويس على دفع الرسوم لمصر مباشرة ، دون ان يقدم اليهم الحد الادنى من الضمانات بشأن حرية المرور عبر القناة وعدالة توزيع المبالغ

Digitized by UNOG Library

المحصلة • ولا يسع الحكومة الفرنسية ، التي حرصت دائما على مراعاة قرارات الأمم المتحدة او توصياتها حتى ولو كان ذلك على حساب مصالحها العليا ، ان تنظر الى حل لمشكلة القناة يتعارض مع الشروط الستة التي وافق عليها مجلس الامن بالاجماع على انه حل مقبول ، فما قولك به حلا نهائيا • ولهذا فانها تطلب الى مجلس الأمن في نداء أخير توجهه في الأمم المتحدة ، ان يدعو مصر الى التزام الشروط الستة •

١٣٩ — وفي الجلسة رقم ٧٧٨ التي عقدها المجلس في ٢٠ أيار (مايو) ، قرر المجلس بأغلبية ١٠ أصوات مقابل لاشيء ، وامتناع عضو واحد عن التصويت (الاتحاد السوفياتي) أن يدرج رسالة الممثل الفرنسي في جدول الأعمال •

١٤٠ — وتكلم الممثل الفرنسي في هذه الجلسة • فذكر ان الغرض من المناقشة هو معرفة ما اذا كانت الأمم المتحدة ستعود الى تطبيق قاعدتين : احداهما على الدول التي تلتزم قراراتها او حتى توصياتها ، والاخرى على الدول التي تقول ببطلانها وهي آمنة من العقاب • وقال ان بيان الحكومة المصرية الصادر من جانب واحد لا يتمشى ، كما اوضح ممثل فرنسا من قبل ، مع المبادىء الستة التي وافق عليها مجلس الامن • وبيّن ان من رأي الحكومة الفرنسية انه لا يتسنى تعديل اتفاقية ١٨٨٨ او تفسيرها ، ودراسة طرق تنفيذ قرار مجلس الأمن المتخذ في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ، الا باجراء مفاوضات مناسبة متعددة الأطراف • واضاف انها تشعر بالقلق من ان النظام الذي ينص عليه البيان ويعده بقية المنتفعين بالقناة مؤقتا قد يبقى الى ما شاء الله ، مما يشجع مصر على تجنب الارتباط باتفاق دولي • وخلص الى ان فرنسا تطلب لذلك الى المجلس ان يعمل على فتح باب المفاوضات في اقرب فرصة ممكنة لتسوية المسألة وفقا للمبادىء الستة •

١٤١ — وتكلم الممثل المصري في الجلسة ذاتها • فقال ان وفده قد أدهشه ما قرره المجلس من اثارة مسألة قناة السويس من جديد • فحتى الوفود التي كانت قد رأت ان البيان المصري لم يف تماما بالشروط الستة ، قد اعربت في الجلسة السابقة عن اعتقادها بأن النظام الذي تقترحه مصر يجب ان تتاح له فرصة يجرب فيها وقتا ما ، قبل ان تتخذ منه موقفا نهائيا • ومنذ ذلك الحين لم ترد اية شكوى ضد ادارة السلطات المصرية للقناة ، واستؤنف المرور بمعدله المعتاد ، واستخدمت القناة سفن عديدة تابعة لأهم الدول البحرية في العالم • وخلص الممثل المصري الى ان مصر عازمة ، من اجل تنفيذ القرار الصادر في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ ، على مواصلة تنفيذ اتفاقية القسطنطينية المعقودة عام ١٨٨٨ ، والبيان الصادر في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٧ •

Digitized by UNOG Library

١٤٢ — وتكلم الممثل الكوبي في الجلسة ذاتها • فقال ان تأخر الحكومة المصرية في قبول الولاية الالزامية لمحكمة العدل الدولية يزيد من قلق وفده ، وقد أكّد وفده من جديد رأيه القائل انه لا يكفي مجرد بيان لاقناع كل الأطراف بأن حقوقهم ومصالحهم المشروعة مضمونة • وأضاف ان وفده يجد لزاما عليه أن يعرب عن قلقه لما نشر من بيانات مؤداها ان النية قد انعقدت على انكار حق المرور الحر عبر القناة للسفن التي ترفع بعض الأعلام المعينة ، مما يؤدى الى تجاهل اتفاقية القسطنطينية وقرار مجلس الأمن • وقال ان كوبا ستؤيد اى طلب للالتزام الدقيق بالمبادىء الستة الخاصة بادارة قناة السويس ، وهي المبادىء التي وافق عليها المجلس ، لأن اى عمل يتعارض مع هذه المبادىء يؤدى الى تفاقم الموقف •

١٤٣ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة في الجلسة ذاتها • فلفت الأنظار خاصة الى أن مصر لم توضح ان صندوق تجهيز القناة وتحسينها سوف ينظم على نحو يضمن مركزه المستقل ، ولم تقدم النص المناسب بشأن دفع التعويضات ، ولم تتخذ الخطوات اللازمة لقبول الولاية الالزامية لمحكمة العدل الدولية ، ولم تحدد بوضوح طريقة التعاون التي تقترحها مع دول العالم ، ولم تبين من الذى تنوى التفاوض معه بشأن زيادة الرسوم ، ولم ترسل تقريرا بشأن مدى تقدم الدراسة الخاصة بوضع ترتيبات اخرى للتحقيق والتشاور والتحكيم في الشكاوى المتعلقة بنظام ادارة القناة ، وهي الترتيبات التي تتوقع حكومة المملكة المتحدة ان توضع بالاشتراك مع المنتفعين • وقال ان البيان المصرى المنفرد لا يمكن قبوله على انه تسوية لمشكلة قناة السويس • وذكر انه لا يمكن القول انّ الشرط الذى ينص على عزل القناة عن السياسة قد تحقق بما فيه الكفاية الى ان توجد تسوية يتم التفاوض عليها دوليا — اذ أن مثل هذه التسوية هي وحدها الكفيلة بكسب ثقة المنتفعين بالقناة والمجتمع العالمي على أتم وجه — • وقال ان حكومته ستواصل العمل لايجاد تسوية على أساس المفاوضات وقد اوضحت بجلاء ان استخدام السفن البريطانية للقناة ينبغي ان لا يعد اخلالا بحقوقها القانونية القائمة •

١٤٤ — وتكلم الممثل الفيليبيني في الجلسة ذاتها • فقال ان وفده لا يزال يعتبر النظام الذى اعلنته مصر في بيانها نظاما مؤقتا ، ويرى ان الالتزامات التي ارتبطت بها الحكومة المصرية ، اذا ما نفذت بحسن نية ، تقدم ضمانا أوليا كافيا لأصحاب القناة السابقين والمنتفعين بها ، وان النصوص الخاصة بتسوية المنازعات حول تطبيق اتفاقية القسطنطينية او تفسيرها

Digitized by UNOG Library

بالرجوع الى محكمة العدل الدولية ، من شأنها ان تعزل القناة عن سياسة أية دولة • وقال ان قرار المجلس المتخذ في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) لا يشترط تمشي اى تدبير مؤقت مع المبادىء الستة كلها • أما اذا اتجهت النية الى اعتبار البيان المصرى بمثابة اقتراح لتسوية نهائية قاطعة ، فمن الممكن مواصلة المفاوضات بين الأطراف للتوصل الى تسوية كهذه • وخلص الى ان على الامم المتحدة في رأى وفده ان تواصل البحث عن حل نهائي ، بينما تتيح للترتيبات المؤقتة فرصة التجربة دون مساس بمصالح أية دولة لها دخل في الموضوع •

١٤٥ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ذاتها • فقال ان البيان المصرى ، الذى يتمشى تماما مع اتفاقية القسطنطينية ومع ميثاق الأمم المتحدة ، والذى يعبر عن المبادىء الستة التي وافق عليها مجلس الأمن ، يقدم حلا مقبولا يراعي المصالح المشروعة لجميع المنتفعين ، وحقوق الشعب المصرى • وقال ان جميع الدول التي كانت ترغب في استخدام القناة تستخدمها بالفعل ، ولم تأت الحكومة الفرنسية بأى دليل على أن مصر قد عاقت حرية الملاحة في القناة بأية صورة من الصور • وذكر ان وفد بلاده يرى ان الدعوة الى بحث مسألة السويس من جديد انما هي محاولة جديدة لارغام مصر على قبول تسوية تتنافى مع سيادتها وحقوقها المشروعة ، وان الهدف منها العمل على تفاقم الموقف القائم في الشرق الاوسط • وانتهى بتكرار اقتناع وفده اقتناعا عميقا بأن مشكلة السويس قد سويت في أساسها بنشر البيان المصرى ، وأنه لا داعي لمزيد من البحث حول تلك المشكلة في الأمم المتحدة •

١٤٦ — وعاد الممثل الفرنسي الى الكلام في الجلسة ذاتها • فأشار الى تصريح الممثل الفيليبيني ، ثم قال انه لو ان مصر ابلغت الى المجلس ان قرار ٢٤ نيسان (ابريل) انما هو حل مؤقت ، وتعهدت بأن يتضمن الحل النهائي مراعاة تامة للمبادىء الستة ، لتحقق بذلك تقدم كبير نحو التوفيق بين الآراء •

١٤٧ — وعقد المجلس في ٢١ أيار (مايو) جلسته رقم ٧٧٩ • وتكلم الممثل الاسترالي في هذه الجلسة فردد رأى حكومة بلاده في أن الاجراء الذى اتخذته الحكومة المصرية ، وكذلك مضمون البيان ، لا يكفيان لايجاد ذلك الاتفاق الدولي اللازم لاقرار الثقة العالمية في مستقبل قناة السويس ، وللاستجابة للشروط الستة التي وضعها مجلس الأمن • وقرر انه ينبغي على مجلس الأمن ان يؤكد وجوب تعبير أية تسوية نهائية عن المبادىء الستة تعبيرا

Digitized by UNOG Library

كاملا • وقال اخيرا انه حتى لو أمكن اخضاع القناة مؤقتا لنظام غير عادل فرض بطريقة غير عادلة ، فان مثل هذا الموقف الذى يتخذه مجلس الأمن سيظل يحدث تأثيره في الاتجاه الصحيح ، ويساعد على ايجاد حل عادل •

١٤٨ — وتكلم الممثل الصيني في الجلسة ذاتها • فقال انه على الرغم من أن عددا من الدول قد قبلت البيان المصرى على أنه تسوية مؤقتة ، فان على أعضاء المجتمع الدولي ان يتمسكوا بالمبادىء الستة التي لا تزال ملزمة لكل الأطراف المعنيين • فاذا ما حدث انحراف عن هذه المبادىء ، فمن الواجب تطبيق كل وسائل التسوية السلمية للخلافات ، بما في ذلك التحكيم ، والاحالة الى محكمة العدل الدولية ، او الالتجاء الى مجلس الامن اذا لزم الأمر • على أنه يبدو لوفد بلاده ، في هذه الأثناء ، انه يحسن بالمجلس الا يهتم بشكل البيان بقدر ما يهتم بالادارة الفعلية للقناة يوما بعد يوم • أما عن النقاط الخاصة التي أثيرت خلال المناقشة حول تعويض شركة قناة السويس السابقة ، وحول صندوق التجهيز والتحسين ، وحول اجراءات التحكيم وقبول الولاية الالزامية للمحكمة ، فان وفد بلاده يعتقد ان من واجب الحكومة المصرية أن تعالج في أسرع وقت ممكن أوجه النقص التي تتضمنها تلك التسوية المؤقتة •

١٤٩ — وتكلم الممثل الكولومبي في الجلسة ذاتها • فقال ان مشكلة كمشكلة قناة السويس ينبغي حلها في اطار اجراء التوفيق ، ذلك الاجراء المحدود الناقص المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة • وقال ان قرار ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) المتخذ وفقا لهذا الاجراء ، هو اكثر من مجرد توصية ، وانه ذو طبيعة الزامية لانه يعبر عن اتفاق قبلته مصر • وأضاف ان البيان المصرى قد اقتصر على وضع نظام مؤقت ، وهو لا يدعى حل جميع المشاكل المتعلقة بتأميم قناة السويس ، وانما وضع اجراءات مثل المفاوضة والتحكيم والاحالة الى محكمة العدل الدولية من أجل تسوية المشاكل الباقية • وقرر انه لا يمكن ان يقال ان المسألة قد حلت نهائيا الا بعد اتباع هذه الاجراءات والانتهاء من المفاوضات • وبين ان وفده يرى لهذه الاسباب ان من واجب مصر نفسها ان تكمل بيانها وتوضح بعض النقط التي أثارت سوء الفهم • فأولا يجب على مصر ان تقدم نصا يفيد قبولها الولاية الالزامية للمحكمة الدولية ، وثانيا عليها ان توضح الفقرة الثانية من البيان ، ما دام الرأى العام الأوروبي يعدها نوعا من التهديد تطلقه مصر لتحتفظ لنفسها بحق اعادة النظر في نصوص بيانها اذا ما رفضت دول اخرى التزام توصيات الامم المتحدة في امور مماثلة • ورأى ان هذا النص في رأيه لا يعني الا ان على مصر وكل الدول الأخرى المعنية ان تستلهم في حل خلافاتها

Digitized by UNOG Library

روح ميثاق الامم المتحدة وحده • وثالثا ينبغي اجراء مفاوضات للوصول الى اتفاق حول التعويضات المطالب بها • ورأى الممثل الكولومبي ان على المجلس أن يفتح قوسا في المناقشات ، ان جاز هذا التعبير ، لكي يتيح لمصر الوقت اللازم لتقديم الايضاحات ،ولكتابة رسالة تتضمن قبول الولاية الالزامية للمحكمة ، وللسير في المفاوضات المتعلقة بالتعويض • وخلص الى انه يمكن مواصلة المحادثات بين الأمين العام وبين الأطراف المعنيين دون الحاجة الى استصدار قرار آخر من المجلس •

١٠٠ — وتكلم الممثل العراقي في الجلسة ذاتها ، فقال انه منذ الجلسة الأخيرة التي توصل المجلس فيها الى تفاهم ضمني على اتاحة فرصة التجربة العملية للترتيبات الجديدة التي نص عليها البيان المصرى ، والمرور عبر القناة يسير بكفاءة ويسر ، والمجتمع البحرى الدولي يظهر ثقة متزايدة في الادارة الجديدة للقناة ، ومصر تفعل كل ما في طاقتها لكسب هذه الثقة والابقاء عليها • وقرر ان البيان المصرى في رأيه يشكل خطوة هامة الى الامام ويقدم الضمانات الأساسية المطلوبة لتيسير الملاحة الآمنة عبر القناة • وأضاف ان البيان يعترف بأنه ما زالت هناك نقاط خلاف يجب الاتفاق بشأنها وأعرب عن أمله مع ذلك في أن تحل هذه الخلافات فيما بعد بروح من التفاهم والتسامح في ضوء المبادىء الستة • وأبدى قلقه من أن القرار الفرنسي بشأن عرض المسألة على المجلس حاليا قد يزيد من صعوبة التوصل الى حل ، وحث المجلس على ألا يتخذ أى اجراء يكون من شأنه زيادة الموقف تعقدا •

١٠١ — وتكلم الممثل السويدى في الجلسة ذاتها ، فكرر رأى حكومته القائل ان الموقف الخاص بالترتيبات المتعلقة بادارة القناة لا يبعث على الرضا التام ، ولكن من الواجب في هذه الظروف ان تتاح للنظام الحالي فرصة عادلة يجرب فيها • وقال انه يجب ان يعلق على التنفيذ الفعلي للبيان المصرى أهمية تفوق الأهمية المعلقة على شكله القانوني • وذكر اخيرا أن البيان حسب فهمه ينطوى على الزام دولي للحكومة المصرية •

١٠٢ — وتكلم رئيس المجلس في الجلسة ذاتها بوصفه ممثلا للولايات المتحدة الأمريكية، فأشار الى موقف حكومته القائل ان البيان المصرى في صورته الحالية لا يحقق تماما الشروط الستة التي وضعها مجلس الأمن ، وخاصة لافتقاره الى النص على نظام محدد للتعاون مع المنتفعين • وقال ان هناك نقطا متعددة تحتاج الى مزيد من الايضاح ، مثل الطريقة التي تنوى بها مصر عزل ادارة القناة عن سياسة أية دولة ، والاجراء الذى يكفل التعاون المستمر مع المنتفعين بالقناة فيما يتعلق بتحديد الرسوم والتكاليف ، والوقت الذى ستودع فيه مصر بيانا بقبولها الولاية الالزامية للمحكمة ، والطريقة التي تقترح بها

Digitized by UNOG Library

مصر تنفيذ النصوص المتعلقة بالتحكيم ، والطريقة التي تنوى اتباعها للوصول الى اتفاق حول التعويضات المطلوبة . وذكر ان من رأى الولايات المتحدة أنه مما يخدم مصالح مصر والمنتفعين أن تعمل الحكومة المصرية على تبديد ما أثير من الشكوك . وقرر أخيرا انه يجب في هذه الاثناء ابقاء المسألة معروضة على المجلس .

١٥٣ — وتكلم الممثل الفرنسي في الجلسة ذاتها . فأعرب عن ارتياحه الى المناقشة التي دارت في المجلس ، وعن أمله في أن تؤيد الحكومة المصرية ذلك التفسير الذى قدمه ممثل كولومبيا للفقرة الثانية من البيان المصرى . وتعرض للرأى القائل بوجوب تجربة النظام الحالي قبل ان يصدر بشأنه أى حكم موضوعي بوصفه نظاما نهائيا ، فرأى انه يحسن معالجة الصعوبات قبل قيامها ، وأن من الأفضل الا يتأخر البدء في المفاوضات الخاصة بتسوية مشكلة القناة في مجموعها . وأبدى رضاءه لان الوفود الاخرى قد علقت على الطبيعة المؤقتة او الانتقالية للنظام الذى نص عليه البيان المصرى أهمية لا تقل عن تلك التي علقها عليها الوفد الفرنسي .

١٥٤ — وعاد الرئيس الى الكلام في الجلسة ذاتها . فقال انه يتضح من المناقشة ان اغلبية أعضاء المجلس يرون ان الشروط الستة التي وضعها المجلس لم تحقق بعد ، وأن هناك نقاطا مبهمة تحتاج الى ايضاح ، وأن موقف مصر لا زال في حاجة الى استكمال ، وأن أعضاء المجلس يودون معرفة متى تودع الحكومة المصرية وثيقة قبولها الولاية الالزامية للمحكمة الدولية . وذكر انه قد اثيرت اسئلة حول طبيعة الالتزامات التي اعترفت بها الحكومة المصرية في البيان ، وحول الطريقة التي عرضت بها هذه الالتزامات ، وحول مركز البيان ، وانه قد أشير كذلك الى الطبيعة المؤقتة للبيان ، وأن تعليقات الاعضاء تظهر استمرار الشكوك في النظام الذى تنفذه الحكومة المصرية حاليا ، وأن ثمة رغبة في الحصول على مزيد من الايضاح حول مدى اشتراك المنتفعين ، وحول عزل القناة عن سياسة أية أمة . وقرر انه كان من رأى الأعضاء كذلك ان الالتزامات التي اخذتها مصر على عاتقها ، كالتعويضات المطلوبة بسبب تأميم القناة ، تحتاج الى مبادرة اخرى من جانب مصر . والمعتقد ان الحكومة المصرية ستبدى رغبتها في أقرب فرصة ممكنة في دراسة هذه المسائل بدقة ، والبحث في التدابير الملموسة التي يمكن ان تتخذها لتبديد ما ثار من الشكوك . وفي خلال ذلك ، ستظل المسألة معروضة على المجلس ، وسيظل المجلس على استعداد لاستئناف مداولاته للاستماع الى بيانات جديدة من الممثل المصرى ، او اذا دعت الى ذلك تطورات جديدة . وقال اخيرا ان الموضوع لا يزال مدرجا في جدول الأعمال ، ولأى عضو في المجلس ان يثيره .

Digitized by UNOG Library

١٥٥ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ذاتها . فقال ان من الواضح ان المسائل التي أشار اليها الرئيس في الموجز الذى قدمه تعبر عن آراء وفود بعينها ، ولا تعبر بأية حال عن رأى المجلس في مجموعه .

١٥٦ — وعاد الرئيس الى الكلام في الجلسة ذاتها . فذكر انه يعتقد ان الموجز الذى قدمه لوقائع الجلستين موجز دقيق وليس في حاجة الى أى تعليق .

١٥٧ — وتكلم الممثل المصرى في الجلسة ذاتها . فقال انه نظرا الى ان مصر ليست عضوا في المجلس ، فانه يود ان يبدى بالنيابة عن وفده بعض التحفظات بشأن الموجز الذى قدمه الرئيس .

١٥٨ — وأرسل الممثل الفرنسي الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران (يونيه) ١٩٥٧ (م أ/ ٣٨٣٩/تعديل ١) أحال بها خطابا من حكومته جاء فيه أنه نظرا الى أن النتائج التي استخلصها رئيس مجلس الأمن قد اوضحت الطابع المؤقت للمذكرة المصرية المؤرخة في ٢٤ نيسان (ابريل) ، والحاجة الى التنفيذ التام للمبادىء الستة التي اعتمدها مجلس الأمن في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ ، فان الحكومة الفرنسية تعمل على اتاحة الوسائل اللازمة لشركات الملاحة الفرنسية وأصحاب السفن الفرنسيين لتمكين سفنهم من استخدام القناة . وجاء فيه ان هذا العمل لا يؤثر بحال على النتائج المشار اليها ، ولا يمكن أن يكون فيه مساس بحقوق الغير، أو أن ان يغير بأية صورة وجهة النظر التي ابداها الممثل الفرنسي في جلستي المجلس المنعقدتين في ٢٠ و ٢١ أيار (مايو) .

الفصل الثاني

المسألة الفلسطينية

— ٥ —

الفرع الأول

تقارير الأمين العام ورئيس المراقبين ، والرسائل الواردة من الأطراف المعنيين

١٥٩ — كان الأمين العام قد قام في تقريره المؤرخ في ٩ أيار (مايو) ١٩٥٦ (م أ/ ٣٥٩٦) والخاص بمشكلة تنفيذ اتفاقية الهدنة العامة وقرارات مجلس الأمن والتزامها ،

Digitized by UNOG Library

بتحليل المسائل الأساسية المتعلقة بالموضوع ، ووضع بعض خطوط للعمل ، لو إتبعها الأطراف بالتعاون مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة والمشكّلة لهذا الغرض ، لادت الى وضع تلتزم فيه اتفاقيات الهدنة التزاما تاما . وقد أعرب مجلس الأمن في قراره المتخذ في ٤ حزيران (يونيه) عن موافقته على التقرير في مجموعه .

١٦٠ — وفي الفترة ما بين تقديم الأمين العام لتقريره في ٩ أيار (مايو) ، وتدخل اسرائيل في مصر في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ ، اهتم رئيس المراقبين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، وكذلك الأمين العام بموجب انتدابه الصادر اليه من مجلس الأمن في ٤ نيسان (ابريل) و ٤ حزيران (يونيه) ، بالجهود الرامية الى تنفيذ اقتراحات محددة تهدف الى تعزيز وقف اطلاق النار . وقد عاد الأمين العام الى زيارة المنطقة فيما بين ١٨ و ٢٣ تموز (يوليه) لهذا الغرض . وقام الأمين العام ورئيس المراقبين في فترة الأشهر الثلاثة التالية بتقديم عدد من التقارير الى مجلس الأمن(١) . وفيما يلي عرض موجز لبعض الاقتراحات وتطورات الموقف بشأنها ، على نحو ما ورد في هذه التقارير .

المبحث الأول

الاقتراحات الرامية الى تعزيز وقف اطلاق النار

١٦١ — وافقت حكومتا مصر واسرائيل ، كما جاء في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٩ أيار (مايو) (م أ/٣٥٩٦) ، على الاقتراح المقدم في نيسان (ابريل) ١٩٥٦ والرامي الى اقامة عدد من مراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة على جانبي خط الهدنة في غزة ، على أن اسرائيل قد حددت مدة نفاذ هذا النظام بستة أشهر ، أى حتى ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٦ . وكان الاقتراح يقضي بأن تعزز المراكز التابعة للأمم المتحدة بدوريات من هيئة مراقبة الهدنة ، كما تلقى المراقبون بموجبه وعدا بأن يمنحوا حرية الانتقال الى هذه المراكز في أى وقت . وقد أنشئت مراكز بلغ مجموعها اثني عشر مركزا في مواقع مختارة ، ست منها على كل من جانبي خط الهدنة .

---

(١) انظر م أ/ ٣٦٣٢ ، م أ/ ٣٦٣٨ ، م أ/ ٣٦٥٨ ، م أ/ ٣٦٥٩ ، م أ/ ٣٦٦٠ ، م أ/ ٣٦٧٠ ، م أ/ ٣٦٨٥ .

Digitized by UNOG Library

١٦٢ — وذكر رئيس المراقبين في تقرير مؤرخ في ٥ أيلول (سبتمبر) (م/ ٣٦٥٩ ، مرفق) ، ان الأحوال التي ظلت مستقرة قرابة شهرين ونصف على طول خط الهدنة المحيط بقطاع غزة ، قد بدأت تتدهور حوالي منتصف تموز (يوليه) ٥ وبين ان وجود المراقبين لم يكن يحول على الدوام دون اطلاق الأطراف للنيران عبر خط الهدنة ، او دون اجتيازهم ذلك الخط ٥ ورأى ان ثمة تدابير اضافية معينة قد اقترحت ولكنها لم تنفذ ، كانت كفيلة ، الى حد بعيد ، بالحيلولة دون ما حدث من مخالفات لامر وقف اطلاق النار٥ وأشار رئيس المراقبين في تقريره ايضا الى الصعوبات التي تصادفها هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في وضع علامات واضحة على طول خط الهدنة المحيط بقطاع غزة ٥

١٦٣ — وأشار الأمين العام في تقريره المؤرخ في ٩ أيار (مايو) الى أن الحكومة المصرية قد وافقت ، في المفاوضات التي دارت في نيسان (ابريل) ، على أن يسحب الطرفان قواتهما المسلحة من خط الهدنة الى مسافة تكفي لازالة مخاطر خرق وقف اطلاق النار او تخفيف هذه المخاطر الى حد بعيد ٥ وأعربت اسرائيل عن انتوائها الامتناع عن ارسال الدوريات حتى خط الهدنة الا عند الضرورة القصوى ٥ وأشار رئيس المراقبين في تقريره المؤرخ في ٥ أيلول (سبتمبر) الى أن التجربة العملية اثبتت أن التدابير الاسرائيلية لم تكن حازمة بما فيه الكفاية ٥

١٦٤ — وتنص المادتان السابعة والثامنة من اتفاقية الهدنة العامة المصرية الاسرائيلية ، فيما تنصان عليه ، على اقامة منطقة مجردة من السلاح حول العوجة ، وتحرمان وجود قوات مسلحة في هذه المنطقة ، وتمنعان مصر من الاحتفاظ بمواقع دفاعية في منطقة متاخمة تقع الى الغرب من المنطقة المجردة من السلاح ، وتحدان من الاسلحة والقوات داخل المناطق الدفاعية على جانبي الخط ٥ وقد أعربت مصر واسرائيل للامين العام عن استعدادهما لالتزام هاتين المادتين التزاما تاما ، وذلك على أساس العودة الكاملة الى الوضع الذى حددته اتفاقية الهدنة ٥ على أن الأمين العام أشار الى الرأى الذى أبدى أثناء المفاوضات ، والقائل ان مثل هذا التنفيذ لابد ان يتم ضمن خطوات أخرى من شأنها تحقيق اغراض اتفاقية الهدنة ٥ ومنذ ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٥ ، عندما احتلت القوات الاسرائيلية المسلحة المنطقة المجردة من السلاح ، والأمين العام ورئيس المراقبين يبذلان الجهود لضمان تنفيذ خطة تقضي بسحب القوات الاسرائيلية المسلحة ، وازالة المواقع المصرية الممنوعة ٥ وأعطت الحكومة الاسرائيلية تأكيدات بأنها تقبل

Digitized by UNOG Library

هذه الخطة قبولا كاملا ، من حيث المبدأ ، على ان هذا الانسحاب المتفق عليه لم يتحقق أبدا .

١٦٥ — ولاحظ رئيس المراقبين ان المادة العاشرة من اتفاقية الهدنة تقضي بأن تكون قرية العوجة مقرا للجنة الهدنة المشتركة المصرية الاسرائيلية . ولكن اسرائيل قيدت في بداية الامر انتقال اعضاء اللجنة المصريين الى المنطقة ، ثم منعته نهائيا فيما بعد . وفضلا عن ذلك ، وضعت اسرائيل قيودا على تنقل ونشاط المراقبين العسكريين للأمم المتحدة في المنطقة المجردة من السلاح . ولفت رئيس المراقبين الانظار الى أهمية الاحتفاظ بمراقبين في المنطقة المجردة من السلاح ، يتمتعون بحرية التنقل وارسال الرسائل بأسرع وسيلة ممكنة الى رئيس لجنة الهدنة المشتركة وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة . وذكر ان الطرق المتفرعة من العوجة لها أهمية استراتيجية من شأنها أنه اذا ما فكر احد الجانبين في القيام بعدوان واسع النطاق على المنطقة التي يحتلها الآخر ، فلابد له من مد الخطوط الأولية او الثانوية للعمليات عبر المنطقة المجردة من السلاح . وهكذا فان وجود المراقبين العسكريين للأمم المتحدة يقف حائلا دون العدوان . وقد كرر السيد بن غوريون ، رئيس وزراء اسرائيل ، في اجتماع عقده مع رئيس المراقبين في ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ ، رفضه السماح بعقد اجتماعات اللجنة في العوجة ، ذاكرا أن المواد المتعلقة بهذا الموضوع في اتفاقية الهدنة العامة كانت „ معلقة „ نتيجة لعدم التزام المصريين أحكام المادة الاولى من الاتفاقية وقرار مجلس الأمن المتخذ في أول ايلول (سبتمبر) ١٩٥١ بشأن مرور السفن القاصدة اسرائيل عبر قناة السويس .

١٦٦ — وعلق الأمين العام في تقريره المؤرخ في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ (م أ/ ٣٦٥٩) على الحجة التي تقدمت بها اسرائيل ، وهي ان كل اتفاقية من الاتفاقيات تكون كلا لا يتجزأ . وعلى هذا الأساس ، فان ما يرى احد الطرفين فيه عدم التزام من الطرف الآخر لأحكام اتفاقيات الهدنة ، وخاصة المادة الاولى الأساسية فيها ، يعد ، انه يحل الطرف الذى يجد مصالحه مهددة ، من التزاماته المقررة عليه في اتفاقية الهدنة (فيما عدا الالتزام بوقف اطلاق النار) ، بما في ذلك التزامه تجاه الامم المتحدة فيما يتعلق بعمليات المراقبة على النحو الذى نصت عليه الاتفاقيات . ومع اعتراف الأمين العام بأن اتفاقيات الهدنة هي من الوجهة الرسمية اتفاقيات ثنائية ، فقد نبه الى أن هذه الاتفاقيات قد وافق عليها مجلس الأمن برضاء الطرفين ، ولابد من اعتبارها مقررة

Digitized by UNOG Library

لما يعادل تعهدا دوليا • وهذه الحقيقة تقيد الى حد بعيد تطبيق نظرية عدم قابلية التجزئة على اتفاقيات الهدنة •

١٦٧ — كذلك وردت في تقرير رئيس المراقبين (م أ/ ٣٦٥٩، مرفق) معلومات بشأن عدم تنفيذ بعض الاقتراحات لتعزيز وقف اطلاق النار على الحدود الاسرائيلية الاردنية بعقد اتفاقات بين القادة المحليين ، وعلى الحدود الاسرائيلية السورية باقامة مراكز للمراقبة في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية المجاورة لبحيرة طبرية •

المبحث الثاني

التطورات على خط الهدنة المصرى الاسرائيلي ، وتعليقات الأمين العام بشأن التزام وقف اطلاق النار المقرر على أطراف اتفاقيات الهدنة العامة

١٦٨ — في ١٤ و ١٦ آب (اغسطس) ١٩٥٦ وقع في النقب وقطاع غزة حادثان أبلغ عنهما رئيس المراقبين في ٢٠ آب (اغسطس) (م أ/ ٣٦٣٨) ، ونسفت فيهما سيارة نقل اسرائيلية وعربة مدنية بالالغام ، كما هوجمت سيارة ركاب كبيرة وعربة „ جيب „ اسرائيليتان ، فنجم عن ذلك مقتل اربعة مواطنين اسرائيليين وجرح ثمانية آخرين • وأرفق بالتقرير بيان للأمين العام في ١٦ آب (اغسطس) ذكّر فيه حكومتي مصر واسرائيل بواجبهما في مراعاة وقف اطلاق النار مراعاة دقيقة ، وكذلك التزاماتهما „ باتخاذ تدابير فعالة لمنع اجتياز خط الهدنة وما قد ينجم عنه من أعمال العنف „ • وفي اليوم التالي اثر وقوع حادثين جديدين نصب فيهما كمين لسيارة مصرية كانت تقل عددا من الموظفين الطبيين داخل الاراضي التي تشرف عليها مصر فقتل تسعة مصريين ، اصدر الامين العام بيانا آخر ، أرفق بدوره بتقرير رئيس المراقبين ، حذر فيه الجانب الذى يلجأ الى مثل هذه الأفعال — سواء بالبدء في سلسلة من الاضطرابات او بمواصلتها — بأنه يتحمل مسئولية كبرى • وقال ان الفرق في درجة المسئولية بين من اتضح انهم هم البادئون بسلسلة الاضطرابات ، وبين الجانب الآخر ، لا يعفي الجانب الأخير من تبعة الالتجاء الى أعمال العنف مخالفا بذلك قواعد الميثاق •

١٦٩ — وعلق الأمين العام في تقريره المقدم في ٢٧ أيلول (سبتمبر) على تطور الأحداث منذ ٤ حزيران (يونيه) ١٩٥٦ • فذكر ان السبب المباشر لوضع التقرير هو الحوادث

Digitized by UNOG Library

المستمرة على طول خط الهدنة ، وخاصة تلك الحوادث التي شكت منها اسرائيل ومصر قرب قطاع غزة ومنطقة العوجة المجردة من السلاح ، وتوقف المباحثات المتعلقة بالتدابير المحلية المختلفة ، مؤقتا • ونوه الأمين العام في التقرير بأهمية العودة خلال المفاوضات التي دارت في نيسان (ابريل) الى اعادة تقرير التزام عام ومستقل خاص بوقف اطلاق النار • وذكر فضلا عن ذلك ان التأكيدات التي قدمت الى الأمم المتحدة بمراعاة بنود وقف اطلاق النار دون قيد أو شرط ، تجعل الأمم المتحدة ذاتها طرفا في التزامات وقف اطلاق النار ، وبهذا تقرر مرة أخرى ، وبوضوح ، حق المنظمة في اتخاذ الخطوات الكفيلة بضمان تنفيذ هذه الالتزامات •

١٧٠ — وقال الامين العام ان المجال لا يزال مفتوحا لاتخاذ خطوات انشائية في عدد من المسائل ، مثل الامتناع عن التهديدات المتكررة ، والتزام مصر واسرائيل معا مواد اتفاقية الهدنة المتعلقة بمنطقة العوجة المجردة من السلاح والمناطق الدفاعية المتاخمة ، والعودة الى اقرار حرية الملاحة عبر قناة السويس بالنسبة الى السفن الاسرائيلية ، وفقا لقرار مجلس الأمن المتخذ في اول أيلول (سبتمبر) ١٩٥١ ، وفي بعض المسائل الاخرى مثل استغلال مياه نهر الأردن ، او اعادة اللاجئين الى ديارهم وتوطينهم ، وهي مسائل ظلت قرارات الأمم المتحدة بشأنها تقابل طويلا بالاهمال ، بل بالتحدي •

١٧١ — ورأى الأمين العام ان حكومات تلك المنطقة ، التي تقع على عاتقها المسئولية الكبرى في السعي الى تحويل تيار الحوادث ، قد أخفقت حتى الآن في ايجاد نظام حازم يكفل منع الحوادث التي لابد أن تؤدي تدريجيا الى تقويض دعائم وقف اطلاق النار • فأعمال العنف ، التي يفترض ان احد الجانبين قد بدأ بها ، سرعان ما كانت تعقبها أعمال عنف لابد ان يفترض ان أشخاصا ينتمون الى الجانب الآخر هم الذين بدأوها ,, دفاعا عن النفس ,, وكجزء من سياسة الثأر • وحتى عندما كانت أعمال العنف تبدو مقتصرة على نمط ,, المناوشات المتبادلة القصيرة الامد ,, ، كان هناك خطر دائم في ان تسفر هذه الحوادث عن سلسلة من الأحداث كالتي سادت في الوقت الذي أقرت فيه تدابير وقف اطلاق النار في منتصف نيسان (ابريل) • وهذه الحقيقة في ذاتها تكفي ، في رأي الأمين العام ، لتبرر كل التبرير وقوف مجلس الأمن في وجه ,, جميع ,, أعمال العنف ، بما فيها تلك التي تنعكس فيها سياسة الأخذ بالثأر •

Digitized by UNOG Library

المبحث الثالث

التطورات على خط الهدنة الاسرائيلي السوري

١٧٢ — أشار رئيس المراقبين في المرفق (٧) لتقرير الامين العام المؤرخ في ٩ أيار (مايو) الى ان لجنة الهدنة المشتركة الاسرائيلية السورية قد توقفت عن عقد الاجتماعات الطارئة او العادية منذ عام ١٩٥١ . وقد شكت سوريا من ان اسرائيل قد خرقت عدة مرات المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة ، وهي المادة التي تنص على اقامة منطقة مجردة من السلاح ، وتخول رئيس لجنة الهدنة المشتركة مسئوليات واضحة المعالم فيما يتعلق بهذه المنطقة . ورأت اسرائيل ان مخالفات المادة الخامسة هي أمر يخص الوفد الاسرائيلي ورئيس اللجنة وحدهما . وقد أدى رفض اسرائيل الموافقة على ان تترك للجنة الهدنة المشتركة مهمة تفسير المادة الخامسة لاتخاذ قرار بشأن صلاحيات اللجنة في المنطقة المجردة من السلاح ، أدى ذلك الى استحالة استئناف الاجتماعات العادية للجنة .

١٧٣ — وفي ٧ آب (اغسطس) اخطرت سوريا مجلس الأمن (م أ/ ٣٦٣٤) بأن الاسرائيليين قد واصلوا نشاطهم العدواني في المنطقة المجردة من السلاح ، رغم الشكاوى العديدة التي قدمت الى لجنة الهدنة المشتركة السورية الاسرائيلية ، مغفلين احكام اتفاقية الهدنة العامة ، ومتجاهلين أوامر هيئة مراقبة الهدنة . ومن أخطر المخالفات التي وردت في الرسالة السورية ، انتشار القوات النظامية للشرطة الاسرائيلية ، بدلا من الشرطة المحلية ، في المنطقة ، وتشييد تحصينات عسكرية ومستوطنات داخل المنطقة المجردة من السلاح ، ومنع رجال هيئة مراقبة الهدنة ، من آن لآخر ، من التنقل في المنطقة بحرية .

١٧٤ — وذكر رئيس المراقبين في تقريره المؤرخ في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ ، ان اسرائيل قد شيدت قرب هاجوفريم وسوسيتا ، داخل المنطقة المجردة من السلاح ، تحصينات واسعة النطاق ، تتكون من خنادق لاطلاق النار وللاحتماء ، وسراديب محصنة من الأسمنت ، وحواجز من الاسلاك الشائكة . وفي رأيه أن هذه التحصينات تفوق ما هو ضروري لحماية السكان المدنيين . وقد ظلت اسرائيل تواصل توسيع التحصينات في المنطقة ، على الرغم من طلب رئيس المراقبين اليها ان تهدم ما شيدته . وقد شكا الوفد الاسرائيلي من أن هناك بعض التحصينات السورية اقيمت داخل المنطقة المجردة من السلاح . وعندما طلب رئيس المراقبين الى السلطات السورية ان تهدمها ، أجابت بأنها على استعداد لان تفعل

Digitized by UNOG Library

ذلك عندما يهدم الاسرائيليون تحصيناتهم الدائمة المشار اليها من قبل ٠

١٧٥ — وقد صرح رئيس وزراء اسرائيل في اجتماع له مع رئيس المراقبين في ٣ أيلول (سبتمبر) بأن اسرائيل لا يمكنها ان تستجيب لطلب هدم هذه التحصينات ، على أساس ان سوريا تخرق المادة الاولى من اتفاقية الهدنة العامة ٠

المبحث الرابع

التطورات على خط الهدنة الاردني الاسرائيلي

١٧٦ — ذكرت اسرائيل في رسالتين بعثت بهما الى مجلس الأمن في ١٦ و ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٥٦ (م أ/ ٣٦٢١ ، م أ/ ٣٦٢٨) ان حالة الأمن على طول الحدود الاسرائيلية الاردنية قد تدهورت تدهورا خطيرا منذ ان اعطت الاردن للأمين العام في ٢٦ نيسان (ابريل) تأكيدها المطلق بشأن وقف اطلاق النار ٠ ولفتت النظر الى خطورة الموقف الناجم عن الهجمات المذكورة ، وأعلنت انه لا يمكن ان ينتظر من اسرائيل ان تستسلم لاعمال الارهاب المدبرة التي ترتكبها الاردن ٠

١٧٧ — وقد وقع في ٢٤ و ٢٥ تموز (يوليه) حادثان في منطقة الشيخ عبد العزيز وعلى جبل المكبر قرب القدس ، تبودل فيهما اطلاق النار على نطاق واسع عبر خط الهدنة ، وكان هذان الحادثان ، كما ذكر الامين العام في تقريره المؤرخ في ٣ آب (اغسطس) ١٩٥٦ (م أ/ ٣٦٣٢) يشكلان „ تهديدا لسياسة وقف اطلاق النار يفوق كل تهديد سابق „ ٠ وأرفق بالتقرير عرض أعده رئيس المراقبين للحوادث التي وقعت على خط الهدنة الاسرائيلي الاردني حتى ٢٨ تموز (يوليه) ٠

١٧٨ — وفي ٢٦ أيلول (سبتمبر) اعلم الامين العام مجلس الأمن (م أ/ ٣٦٥٨) بأن الحوادث الأخيرة على طول خط الهدنة الاردني الاسرائيلي تمثل المرحلة الاخيرة لوضع كان يتطور باطراد منذ بضعة أشهر ٠ فان لم تتمكن الحكومات المعنية من السيطرة على الموقف بسرعة ، فعلى المجلس أن يتولى هذا الامر ٠

١٧٩ — واستعرض رئيس المراقبين في تقرير (م أ/ ٣٦٦٠) بعث به في التاريخ نفسه ، الحوادث المتزايدة الخطورة التي وقعت على خط الهدنة الاردني الاسرائيلي في الفترة الواقعة بين ٢٩ تموز (يوليه) و ٢٥ ايلول (سبتمبر) ٠ وقد تضمنت الحوادث الكبرى عبور

Digitized by UNOG Library

جماعات من الأفراد المسلحين من اسرائيل الى الاردن ، وعبور جماعات من الرجال المسلحين من الاردن الى اسرائيل ، ومهاجمة سيارة ركاب كبيرة ، وتبادل اطلاق النيران بين الدوريات ، واطلاق نيران الرشاشات من موقع اردني على جماعة من أعضاء مؤتمر للآثار كانت تستطلع بقعة في رامات راحيل في منطقة القدس ، واطلاق النيران عبر خط الهدنة ، وهجوم قوات مسلحة اسرائيلية على ثلاثة مخافر للشرطة في رحوة في ١١ أيلول (سبتمبر) والغرندل في ١٣ ايلول (سبتمبر) والشرفى قرب قرية حسان في ٢٥ — ٢٦ أيلول (سبتمبر)٠

١٨٠ — وفي ٨ تشرين الاول (اكتوبر) ، أرسل ممثلو الاردن وسوريا ومصر ولبنان الى رئيس المجلس (م أ/ ٣٦٦٩) رسالة مشتركة جاء فيها ان الهجوم على مخفر الشرطة في الشرفى ، في منطقة حسان ، كان عملا مدبرا من أعمال العدوان ارتكبته القوات الاسرائيلية المسلحة انتقاما من الاردن ٠ وقد اقتنعت حكوماتهم ، بعد اضافة هذا العمل الى الاعمال الخطيرة الاخرى ، كالهجوم على قريتي قبية ونحالين في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٣ وآذار (مارس) ١٩٥٤ على التوالي ، وكالاغارات على مخافر الشرطة الاردنية في رحوة والغرندل في ١١ و ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ على التوالي ، بأن السلطات الاسرائيلية تحاول عن طريق الاستفزاز جر الدول العربية الى حرب عامة ٠

١٨١ — وذكر رئيس المراقبين في تقرير مؤرخ في ١١ تشرين الاول (اكتوبر) (م أ/ ٣٦٧٠) رفعه عن التطورات التالية ، ان الوفد الاسرائيلي قد انسحب في اول تشرين الأول (اكتوبر) من جلسة لجنة الهدنة المشتركة ، لان رئيس اللجنة أعرب ، بناء على ما توفر لديه من ادلة ، عن انتوائه الاقتراع مؤيدا تعديلا اردنيا على مشروع القرار الاسرائيلي الذى كان من شأنه ادانة الاردن بحادث رامات راحيل ٠ وقد سبق لممثلي الطرفين ان انسحبا من جلسات لجنة الهدنة المشتركة مرات عديدة في مناسبات سابقة ٠ الا انه عندما نبه رئيس المراقبين الوفد الاسرائيلي في هذه المناسبة الى أنه من المرغوب فيه قيام المراقبين العسكريين للامم المتحدة بالتحقيق في حادث خطير ، وعقد جلسة طارئة للجنة الهدنة المشتركة ، تلقى من الوفد الاسرائيلي جوابا جاء فيه ان حكومة اسرائيل لا يسعها ان توافق على قيام المراقبين العسكريين للامم المتحدة بالتحقيق في هذا الحادث ، وأن السلطات الاسرائيلية قد شرعت بالفعل في التحقيق فيه ، وان سياسة الحكومة الاسرائيلية ستظل تقضي بعدم السماح للمراقبين العسكريين للامم المتحدة بالتحقيق في الشكاوى الاسرائيلية حتى اشعار آخر ٠ ومنذ ذلك الحين ، على ما جاء في تقرير رئيس

Digitized by UNOG Library

المراقبين ، والسلطات الاسرائيلية تقوم بتحقيقاتها الخاصة في الحوادث الواقعة على الجانب الخاص بها من خط الهدنة ٠

١٨٢ — وفي ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) بعث رئيس المراقبين بتقرير آخر(م أ/ ٣٦٨٥) وصف فيه الهجوم الذى شنته القوات الاسرائيلية في ليلة ١٠ — ١١ تشرين الاول (اكتوبر) على قرية قلقيلية ، والذى دمر فيه مخفر للشرطة بالمتفجرات ، ونجمت عنه خسائر فادحة ، وأرفقت بالتقرير قائمة بالاحصاءات المتوفرة عن خسائر الأطراف في اتفاقيات الهدنة العامة خلال عام ١٩٥٥ والشهور التسعة الاولى من عام ١٩٥٦٠ وأحال الأمين العام التقرير الى مجلس الأمن ، لافتا الأنظار الى تعليق رئيس المراقبين في تقريره المؤرخ في ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ، ومفاد هذا التعليق ان الموقف الآن هو أن أحد أطراف اتفاقية الهدنة العامة قد قام بتحقيقاته الخاصة التي لم يشرف عليها مراقبو الامم المتحدة العسكريون ولم يتثبتوا منها ، بل لم يتح لهم القيام بذلك ، كما قام هذا الطرف بنشر نتائج تلك التحقيقات ، واستخلص منها استنتاجاته الخاصة ، ووجه قواته المسلحة الى العمل على هذا الأساس ٠ وأبدى الأمين العام موافقته على رأى رئيس المراقبين القائل ان في ذلك انكارا خطيرا لعناصر أساسية في اتفاقيات الهدنة ، وأنه يمثل خطوة جديدة نحو الحد من مهام هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ، على نحو ما سبق أن أوضح في تقريره المقدم في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ٠

الفرع الثاني

الرسالة المؤرخة في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦
والموجهة من ممثل الاردن الى رئيس مجلس الأمن

الرسالة المؤرخة في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦
والموجهة من ممثل اسرائيل ، الى رئيس مجلس الأمن
بشأن طلب نظر المجلس في شكوى اسرائيل الآتية :

استمرار الاردن في خرق اتفاقية الهدنة العامة ،
وخرق تعهدها للأمين العام في ٢٦ نيسان
(ابريل) ١٩٥٦ بوقف اطلاق النار

١٨٣ — أبلغ الممثل الاردني الى رئيس مجلس الأمن في رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ (م أ/ ٣٦٧٨) أن الجيش الاسرائيلي قد شن في

Digitized by UNOG Library

١١ تشرين الاول (اكتوبر) هجوما عسكريا كبيرا على قرى قلقيلية وصفين وحبلة والنبي الياس ، مستخدما اسلحة وأعتدة ثقيلة ، من ضمنهما قاذفات القنابل . وقتل في هذا الهجوم خمسة وعشرون من الجنود والحرس الوطني ، وجرح ثلاثة عشرة . وشن هجوم مماثل في ليلة ٢٥ — ٢٦ ايلول (سبتمبر) على منطقة حسان ، نجم عنه مقتل خمسة وعشرين اردنيا وجرح ستة اردنيين . وطلب عقد جلسة عاجلة للمجلس للنظر في الموقف .

١٨٤ — وطلب الممثل الاسرائيلي ، في رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ (م أ/٣٦٨٢) أن ينظر مجلس الامن في جلسته القادمة في الشكوى التالية ضد الاردن ،، استمرار الاردن في خرق اتفاقية الهدنة العامة ، وخرق تعهدها للأمين العام في ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٥٦ بوقف اطلاق النار .

١٨٥ — وفي جلسته رقم ٧٤٤ المنعقدة في ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ ، أدرج المجلس في جدول اعماله الشكويين المقدمتين من ممثلي الاردن واسرائيل ، ودعاهما الى الاشتراك في المناقشة .

١٨٦ — وتكلم الممثل الاردني في هذه الجلسة . فعرض الأحداث الأخيرة على حدود بلاده ، وقال ان قوة اسرائيلية مسلحة مكونة من ٨٠٠ جندي قد شنت في منتصف ليلة ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ هجوما مفاجئا على قرية رحوة ، فنسف مخفر الشرطة ومدرسة القرية ، وقتل عشرة من رجال الشرطة والجنود وعشرة من الحرس الوطني ، وجرح غيرهم . وفي ١٣ ايلول (سبتمبر) قام ١٠٠٠ جندي اسرائيلي ، مزودين بأسلحة ثقيلة ، ومستعينين بطائرة استكشاف ، بمهاجمة مخفر الشرطة الأمامي في الغرندل ، ودمروه هو ومدرسة القرية ، فجرح تسعة من الشرطة واثنان من أهل القرية . وفي ٢٥ أيلول (سبتمبر) أيضا ، هاجمت قوة اسرائيلية قوامها ٢٠٠٠ جندي قريتي وادي فوكين وحسان ، فتصدى لهم الحرس الوطني الاردني وقوة صغيرة من الجنود ، ونشب قتال مرير . وقامت لجنة الهدنة الاردنية الاسرائيلية المشتركة عند تلقيها شكوى الاردن من الأعمال العسكرية الاسرائيلية سالفة الذكر ، باجراء تحقيق ، وتوصلت الى ادلة تثبت وقوع العدوان على الاردن . واتخذت اللجنة في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ قرارا أدانت فيه السلطات الاسرائيلية بارتكاب ،، قوات جيش اسرائيل النظامي عدوانا صارخا الى أبعد حد ،، ودعتها الى وقف اعمالها العدوانية ضد الاردن . ورغم ادانة لجنة الهدنة المشتركة لاسرائيل ، قامت هذه الاخيرة في ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) بشن أعنف هجوم قامت به حتى ذلك الحين ، في منطقة

Digitized by UNOG Library

قلقيلية وحبلة وصفين والنبي الياس . ووقف الجيش الاردني في دفاعه صامدا ، بل انه تمكن في بعض مراحل القتال من شن هجمات مضادة . وكانت الخسائر في الأرواح كبيرة . ويستفاد من التقرير الذي وضعه رئيس المراقبين عن الهجوم ورفعه في ١٧ تشرين الأول (اكتوبر) ، أن عدد القتلى من الأردنيين قد بلغ ثمانية واربعين ، بينهم مدنيون .

١٨٧ — وأعلن الممثل الاردني بعد ذلك ان الهجمات الاسرائيلية هي أعمال حربية ، وليست مجرد حوادث حدود . وقارن بين الحوادث التي وقعت بين الدولتين ، على أساس التقرير الرسمي الذي رفعه رئيس المراقبين بتاريخ ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٦ ، فقال ان اسرائيل قدمت تسعا وأربعين شكوى ضد الأردن . وذكر ان السلطات الاردنية لم يكن لها يد في تدبير أي حادث من الحوادث التي قدمت هذه الشكاوى بشأنها ، كما لم تنجم عن هذه الحوادث أية خسارة في الأرواح . أما الأردن فانها قدمت ٢١٠ شكاوى بشأن حوادث خرق الحدود من جانب اسرائيل ، وقد قتل في هذه الحوادث اثنان وسبعون اردنيا وجرح اربعة وعشرون . وقد رفضت اسرائيل التعاون مع المراقبين العسكريين للأمم المتحدة في تحقيق حوادث الحدود . وكما بين رئيس المراقبين في تقريره المؤرخ في ١١ تشرين الأول (اكتوبر) ، أجرت اسرائيل تحقيقاتها الخاصة ، التي لم تتح فرصة الاشراف عليها او التثبت منها لأي من المراقبين المحايدين ، واستخلصت منها استنتاجاتها الخاصة ، وقامت بعملها العسكري على أساس هذه الاستنتاجات . وهكذا فان اسرائيل تهدم الأساس الذي تقوم عليه اتفاقية الهدنة العامة . واستطرد قائلا ان التأكيد الذي اعطته اسرائيل للأمين العام بوقف اطلاق النار اصبح معدوم القيمة ، مادام الموظفون المسئولون وزعماء الأحزاب السياسية في اسرائيل قد حبذوا اتباع سياسة توسعية عن طريق الهجمات المسلحة على الأردن .

١٨٨ — ولاحظ ممثل الاردن بعد ذلك ان اختيار الوقت للهجمات الاسرائيلية الأخيرة يبدو أمر أملته قبل كل شيء الظروف الحالية القائمة في الشرق الأوسط . ففي غمرة انشغال مصر وبقية الدول العربية بمسألة قناة السويس ، تريد اسرائيل ان تستفيد من ذلك الموقف عن طريق اعمالها العسكرية ، وتريد ايضا ان تضعف الجهود التي تبذلها الحكومات العربية لحل تلك المشكلة . ونظرا الى أن سجل اسرائيل حافل بأمثلة عدم التزام قرارات المجلس السابقة ، فان الاردن تطلب الى المجلس ، لصيانة السلام في المنطقة ، وحفظا لمهابته ، أن يتخذ ضد اسرائيل تدابير فعالة ، على نحو ما نصت عليه المادة ٤١ من الميثاق .

Digitized by UNOG Library

١٨٩ — وتكلم الممثل الاسرائيلي في الجلسة ذاتها • فقال انه منذ ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٥٦، حين تلقى الأمين العام تأكيدات بمراعاة وقف اطلاق النار، كانت الأردن مسئولة عن سلسلة من الهجمات على اسرائيل • ونتج عن هذه الهجمات مصرع سبعة وثلاثين اسرائيليا • وهو اذ يأسف لما تكبده الطرفان من خسائر، يقرر ان تبعة الخسائر تقع على الاردن • وأضاف انه لو أبدت الاردن استعدادها لوضع حد لهجماتها، فسوف يستتب السلام على الحدود •

١٩٠ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة في الجلسة ذاتها • فقال ان المجلس كان يتوقع ان يتحسن الموقف على خطوط الهدنة نتيجة لما أعرب عنه مرارا، وبالاجماع، من قلق واهتمام، ونتيجة للجهود النشيطة الدائبة التي بذلها الأمين العام • ولكن الموقف ازداد تدهورا، كما أوضح الأمين العام في تقريريه المؤرخين في ٢٦ أيلول (سبتمبر) و ١٧ تشرين الاول (اكتوبر)، بل ان التوتر على الحدود الاردنية الاسرائيلية قد أصبح أشد مما كان في أى وقت مضى منذ توقيع اتفاقية الهدنة • وأعرب أخيرا عن عطف حكومة المملكة المتحدة على الاردن، وامتدح ما أبدته حكومتها من ضبط للنفس •

١٩١ — وتكلم الممثل الايراني في الجلسة ذاتها • فأعلن ان وفده يأسف أشد الأسف لما الحقته هجمات اسرائيل على الاردن من خسائر في الارواح، ويقدم تعزيته الى الاردن شعبا وحكومة • وقال انه يستدل من تقرير رئيس المراقبين المؤرخ في ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ على أن أعدادا كبيرة من القوات الاسرائيلية المسلحة النظامية قد شنت على منطقة حسان في الاردن هجوما مدبرا لم يسبقه استفزاز، كما يتبين من التقرير ان اسرائيل لا تتعاون مع لجنة الهدنة المشتركة • وقال ان وفده يرى ان تحدى اسرائيل لأحكام اتفاقية الهدنة ولقرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة قد أوجد موقفا خطيرا • وخلص الى انه يتعين على المجلس أن يبحث التدابير المطلوبة لحفظ النظام في المنطقة، تمشيا مع قراره المتخذ في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ •

١٩٢ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ذاتها • فقال ان سياسة الأخذ بالثأر التي تتبعها حكومة اسرائيل تتعارض وقرارات مجلس الأمن، وتتنافى والتزامات الدول الأعضاء بموجب الميثاق • وقال ان في الوقائع التي قدمت الى المجلس الدليل القاطع على أن اسرائيل قد تعمدت خرق اتفاقية الهدنة، وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بها، والتعهدات التي أعطتها للأمين العام خلال المباحثات التي عقدها بناء على قرار مجلس الأمن المتخذ في ٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٦ • وخلص الى انه أمام

Digitized by UNOG Library

هذه الظروف ينبغي على المجلس ان يقر تدابير فعالة لوضع حد لتحدي اسرائيل الدائم ، وللحيلولة دون وقوع أية حوادث مقبلة قد تؤدي الى الاخلال بالسلم .

١٩٣ — وفي الجلسة رقم ٧٤٥ التي عقدت في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ ، اتهم الممثل الاسرائيلي الاردن بدأبها على خرق اتفاقية الهدنة وخرق تعهدها للأمين العام في ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٥٦ بوقف اطلاق النار . وأعلن ان الاردن قد اتبعت في الشهور الستة الأخيرة سياسة عدوانية تعمل اسرائيل على مقاومتها ممارسة في ذلك حقها في الدفاع الشرعي . وقال ان الحوادث موضوع البحث لم تبدأ في منتصف ليلة ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ كما ادعى ممثل الاردن ، بل انها بدأت بالفعل قبل ذلك بشهور عدة ، وبعد أن أورد ممثل اسرائيل قائمة بالهجمات التي شنتها الاردن منذ ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٥٦ ، قال ان هذه الهجمات قد الحقت باسرائيل خسائر فادحة في الأرواح والأموال . وقد قامت لجنة الهدنة المشتركة في أربع عشرة جلسة طارئة بادانة الاردن على هذه الهجمات وطلبت اليها ان تكف عن القيام بأية هجمات أخرى . وواصلت اسرائيل اتباع سياسة البحث عن علاج بالوسائل السلمية ، فأحالت شكاواها الى لجنة الهدنة المشتركة ، ولم تكتف بذلك ، بل لفتت اليها أنظار مجلس الأمن في ١٦ و ٢٦ تموز (يوليه) . كما طلبت حكومة اسرائيل رسميا من رئيس المراقبين في ٢٨ حزيران (يونيه) وكذلك في ٢٣ تموز (يوليه) ان يحصل من الاردن على ضمان باحترام تعهداتها بوقف اطلاق النار . وينبغي ان يذكر ايضا في هذا الصدد ان الأمين العام قد اضطر ، خلال زيارة قصيرة قام بها للشرق الأوسط ، الى القيام برحلة خاصة الى عمان لمناقشة الموقف الخطير الناجم عن عدم التزام الاردن تعهداتها بوقف اطلاق النار .

١٩٤ — ثم عدد الممثل الاسرائيلي سلسلة من الهجمات التي شنتها الاردن على اسرائيل من ١٥ أيلول (سبتمبر) الى ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ، والتي نتج عنها مقتل سبعة وثلاثين اسرائيليا وجرح عدد غير معروف . كذلك لفت الانظار الى النشاط الذي يقوم به من يسمون بالفدائيين ، الذين جرى تنظيمهم ، على حد قوله ، في مصر لمهاجمة المرافق المدنية والمواصلات في اسرائيل . وقال ان جيش الدفاع الاردني أمدهم بالأسلحة وبالمأوى ، وأنهم استخدموا مراكز الجيش والشرطة الاردنيين قواعد لهم ، وان مثل هذه المساعدة تنطوي على خرق تام لتعهد الاردن بمراعاة وقف اطلاق النار .

١٩٥ — وأورد الممثل الاسرائيلي بعد ذلك تصريحات للزعماء العرب وأحاديث من الاذاعات ، ثم قال ان من المحال توقع استتباب الهدوء على الحدود الاردنية الاسرائيلية

Digitized by UNOG Library

اذا كانت رسالة القوات الاردنية ، كما حددها قوادها ، هي احالة الحياة في اسرائيل الى فوضى يسودها الشعور بالخطر ، توطئة لهجوم شامل يهدف الى تحطيم دولة من أعضاء الأمم المتحدة • وقال ان الأمم المتحدة لم تتمكن حتى الآن من ان تضمن لاسرائيل ذلك الحد الأدنى من الأمن الذى تتمتع به سائر الدول الأعضاء فيها • وذكر ان اسرائيل ، بوصفها دولة ذات سيادة ، تحمل في عنقها واجبا نحو مواطنيها ، وهي في حين انها على استعداد لتنفيذ اتفاقية الهدنة بحذافيرها على أساس المعاملة بالمثل ، ولايجاد الأوضاع التي تؤدى الى استتباب السلم في المنطقة ، فانها لا تستطيع ان تظل تتحمل في صمت عواقب حالة الحرب التي ينفرد العرب بالتمسك بها • وقرر أن اسرائيل ترى ان الموقف الحالي يقتضي تفكيرا انشائيا جديدا ، لا العودة الى الأساليب العقيمة المألوفة في الادانة اللفظية والتحقيق • وقال ان اسرائيل من جانبها على استعداد للعمل في سبيل السلام والتعاون ، مراعية مبادئ الاحترام المتبادل لسيادة الدول وسلامة أقاليمها ، بغية خدمة تلك القضايا السامية ، قضايا الرفاه الاقليمي والسلام العالمي •

١٩٦ — وتكلم الممثل الاردني في الجلسة ذاتها • فأعرب عن شكره لأعضاء المجلس الذين اظهروا عطفهم على الاردن شعبا وحكومة ، ثم قال ان بيان الممثل الاسرائيلي الذى يتهم فيه الاردن بارتكاب حوادث خرق اتفاقية الهدنة هو مثل آخر من أمثلة اتباع اسرائيل سياسة الثأر • وأضاف انه ما دام الممثل الاسرائيلي يعد قرارات لجنة الهدنة المشتركة دليلا لا غبار عليه ، فان اعراب اسرائيل عن عدم ثقتها في قرارات تلك اللجنة وعدم تعاونها معها هو امر لا يقوم على أساس •

١٩٧ — وانكر الممثل الاردني بصورة قاطعة التهمة الاسرائيلية القائلة ان الحكومة الاردنية كانت مسئولة عن اية حادثة من الحوادث • وأضاف ان الممثل الاسرائيلي قد تلاعب بالوقائع كيما يخلط الحوادث بعضها ببعض ، ويرفع عن حكومته المسئولية • وتعرض لتفسير الممثل الاسرائيلي لحق الدفاع الشرعي بأنه يعني حق استخدام القوة متى كان ذلك مناسبا لاسرائيل — فوصف هذا التفسير بأنه ليس خاطئا فحسب ، بل انه يؤدى الى تقويض دعائم اتفاقيات الهدنة والميثاق ذاته •

١٩٨ — وواصل الممثل الاردني بعد ذلك كلامه • فحث المجلس على ألا يكتفي باتخاذ التدبير اللازم بشأن ما حدث من قبل ، بل ويطبق ايضا التدابير التأديبية التي نصت عليها المادة ٤١ من الميثاق ، وذلك للحيلولة دون قيام اسرائيل بهجمات في المستقبل •

Digitized by UNOG Library

وقال ان على اسرائيل ان تلتزم قرارات الأمم المتحدة قبل ان تدعي الرغبة في حفظ السلام .

١٩٩ — وتكلم الممثل الايراني في الجلسة ذاتها . فقال ان من المفيد سماع آراء الأمين العام حول المسألة الحالية ، ما دام المجلس قد طلب الى الأمين العام أن يفاوض الطرفين ويتوسط بينهما . ولهذا اقترح تأجيل المجلس .

٢٠٠ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ذاتها . فأشار الى أنه ، نظرا الى ان كلا من الفريقين قد عرض على مجلس الأمن مسألة عاجلة الى أقصى حد وتقتضي اتخاذ التدبير اللازم على الفور ، فليس من المستحسن التأجيل دون اتخاذ قرار ايجابي بشأن موعد الجلسة القادمة ، واقترح ان يعقد المجلس جلسته القادمة في يوم الثلاثاء التالي الموافق ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) .

٢٠١ — وتكلم الرئيس في الجلسة ذاتها . فقال ان أعضاء المجلس يحتاجون بلا شك الى بحث دقيق للتصريحات التي أدلى بها ممثلا الاردن واسرائيل . وذكر ان الحادثة التي شكت منها الاردن خطيرة ، وهي تكون اذا ما نظر اليها في سياق أوسع ، مظهرا من مظاهر أزمة أخطر وأفدح بكثير . ولزام على مجلس الأمن الا يكتفي بتحديد المسئوليات ، بل ان يسعى سعيا ايجابيا الى ايجاد حل يصون السلام على طول خطوط الهدنة . وقال ان الغرض من الاقتراح الخاص بارجاء اجتماع المجلس حتى يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ، هو تيسير اتخاذ المجلس قرارا واضحا فعالا .

(ولم يواصل المجلس بعد ذلك النظر في البندين المقدمين من الاردن واسرائيل خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير) .

الفرع الثالث

الخطوات الرامية الى وقف تدخل اسرائيل العسكرى في مصر فورا

٢٠٢ — في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ بعث ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الى رئيس مجلس الأمن برسالة (م أ/٣٦٠٧) قال فيها ان حكومته قد تلقت معلومات تفيد ان القوات المسلحة الاسرائيلية توغلت في الاراضي المصرية توغلا عميقا ، فخرقت بذلك اتفاقية الهدنة بين اسرائيل ومصر . وقد بدأ ذلك العمل الحربي في ٢٩ تشرين

Digitized by UNOG Library

الأول (اكتوبر) ولايزال مستمرا في منطقة سيناء . وطلب عقد المجلس في أقرب فرصة ممكنة لبحث بند عنوانه ,, المسألة الفلسطينية : الخطوات الرامية الى وقف الأعمال العسكرية التي تقوم بها اسرائيل ضد مصر فورا ,, .

٢٠٣ — وجرى في الجلسة رقم ٧٤٨ التي عقدت في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ ، ادراج البند في جدول الأعمال ، ودعي ممثلا مصر واسرائيل الى الاشتراك في المناقشة .

٢٠٤ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الجلسة . فقال انه طلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر في التطورات الخطيرة التي طرأت ، والتي ما زالت مستمرة للأسف ، في شبه جزيرة سيناء نتيجة لغزو اسرائيل لتلك المنطقة . وذكر ان حكومة بلاده ترى أن من الضرورى أن يعمل المجلس على أسرع نحو ممكن ليقرر انه قد حدث اخلال بالسلم ، وليأمر بوقف التدخل العسكرى الاسرائيلي فورا ، وليعرب بوضوح عن رأيه في وجوب سحب القوات الاسرائيلية المسلحة في الحال الى ما وراء خطوط الهدنة المقررة . وقال ان هذا أقل ما ينبغي على المجلس عمله . ولاحظ ان رئيس المراقبين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة قد أصدر أمرا بوقف اطلاق النار بموجب سلطته الخاصة ، ولكن اسرائيل تجاهلت هذا الامر حتى الآن . ولاحظ أيضا ان السلطات الاسرائيلية قد منعت المراقبين العسكريين في هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة من اداء واجبهم . وقال ان على مجلس الأمن ان يدعو جميع أعضاء الأمم المتحدة الى تقديم المساعدة العاجلة في سبيل تحقيق سحب القوات الاسرائيلية ، والى الامتناع عن تقديم أية مساعدة قد يكون من شأنها استمرار القتال او اطالة أمده . وقال انه ينبغي ان لا يستغل أحد هذا الموقف لتحقيق مآرب خاصة .

٢٠٥ — وتكلم الأمين العام في الجلسة ذاتها . فأخبر المجلس بأن المعلومات الواردة اليه من رئيس المراقبين في هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة تفيد أن القوات الاسرائيلية عبرت الحدود الدولية ، واحتلت مواقع في سيناء ، خرقا لاتفاقية الهدنة العامة ولأمر وقف اطلاق النار الذى أصدره المجلس في ١١ آب (اغسطس) ١٩٤٩ . وذكر ان رئيس المراقبين قد طلب في صباح ذلك اليوم سحب القوات ، ووقف اطلاق النار ايضا ، وسأل مصر ان تستجيب بدورها لهذا الطلب . كذلك ابلغه رئيس المراقبين ان مراقبا عسكريا ، وأحد ضباط اللاسلكي ، وكلاهما تابع للامم المتحدة ، قد طردا في ٢٩ تشرين

الاول (اكتوبر) من العودة ، وان رئيس لجنة الهدنة المصرية الاسرائيلية المشتركة قد أعلم أن المنطقة المجردة من السلاح ، والواقعة تحت سيطرة اسرائيل ، قد بثت فيها الالغام . وقام الأمين العام أخيرا بتذكير المجلس بأن هيئة مراقبة الهدنة لم يتسن لها التحقيق في أى حادث وقع قبل أحداث اليوم السابق .

٢٠٦ — وتكلم الممثل اليوغوسلافي في الجلسة ذاتها . فقال ان مجلس الأمن قد اجتمع لبحث عمل من الواضح انه عدوان صارخ يندرج تحت معنى المادة ٣٩ من ميثاق الامم المتحدة . وذكر ان القوات الاسرائيلية قد توغلت في الأراضي المصرية ، وأن القتال مستمر . وقال ان اسرائيل قد دأبت طوال سنوات عدة ، وفي الاسابيع الأخيرة بوجه خاص ، على اتباع سياسة الانتقام المسلح الواسع النطاق من جيرانها الذين وقعت معهم اتفاقيات هدنة . وقد أضاعت اسرائيل تأثير اتفاقيات الهدنة ، بل انها قد قضت عليها بالفعل . كما سخرت اسرائيل من قرارات مجلس الأمن وتجاهلت التزاماتها المقررة عليها في الميثاق .

٢٠٧ — وأشار الممثل اليوغوسلافي، بعد ذلك، الى شكاوى اسرائيل من أعمال معينة نسبت الى جيرانها ، ثم قال ان هذه الاعمال كان يمكن مواجهتها عن طريق جهاز الهدنة، وأنها لا يمكن بحال ان تعد ذريعة او عذرا لسلوك اسرائيل سبيل العدوان السافر الذى اتبعته . وقال ان السلام في الشرق الاوسط في خطر . وحث المجلس على أن يتصرف بسرعة ، وأن يأمر ، كخطوة أولى ، بوقف التدخل العسكرى الاسرائيلي في مصر فورا، وسحب القوات الاسرائيلية الى خط الهدنة في الحال . وقال ان عدم التزام هذا الامر قد يستتبع تطبيق التدابير الصارمة التي نص عليها الفصل السابع من الميثاق . وشارك ممثل الولايات المتحدة أمله في أن تمتنع الدول الاخرى عن أى عمل قد يزيد الموقف تعقيدا .

٢٠٨ — وتكلم الممثل الايراني في الجلسة ذاتها . فقال ان الموقف قد بلغ مرحلة لا تكفي فيها الاقوال وحدها . فان لم يؤد التحذير الذى ينوى ممثل الولايات المتحدة تقديمه بصورة مشروع قرار ، والذى يأمل أن يعتمد باجماع الآراء ، الى نتائج ملموسة ، فعلى المجلس عندئذ الا يتردد، اكثر من ذلك ، في الاضطلاع بالمسئوليات الملقاة على عاتقه بموجب الميثاق .

٢٠٩ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ذاتها . فقال ان الوقائع المتوفرة تفيد ان اسرائيل قد ارتكبت عدوانا على مصر . فقد هاجمت منطقة شبه جزيرة سيناء بقوات كبيرة ، وتوغلت في الاراضي المصرية مسافة غير قليلة . وهكذا

Digitized by UNOG Library

يواجه مجلس الأمن موقفا عظيم الخطورة في الشرق الأوسط • وقال ان من الواضح أن اسرائيل ما كانت لتقدم على هذا الهجوم لولا تشجيع ومساعدة الدوائر العدوانية التي ليس من مصلحتها حفظ السلام في الشرق الأوسط ، والتي تحاول أن تجد ذريعة لنقل قواتها الى تلك المنطقة • واستشهد في هذا الصدد بتقرير صحفي يفيد أن المملكة المتحدة وفرنسا أعلنتا ان قواتهما سوف تحتل مواقع رئيسية في منطقة قناة السويس ما لم تكف اسرائيل ومصر عن القتال خلال اثنتي عشرة ساعة • وقال ان هذا التقرير قد اوضح بجلاء أن النية معقودة على التدخل في حوادث الشرق الأوسط دون انتظار لما ستقوم به الأمم المتحدة • وقال ان على المجلس ان يتخذ تدابير فعالة لوضع حد للعدوان الذى ارتكبته اسرائيل على مصر ، ولضمان سحب قواتها من الأراضي المصرية في الحال • وعلى المجلس في الوقت ذاته ان يصدر تحذيرا ينص على أنه لا يحق لأية دولة استغلال الموقف الحالي الخطير لتحقيق أغراضها الانانية الخاصة • وقال أخيرا ان ذلك ينطبق بالمثل على المملكة المتحدة وفرنسا •

٢١٠ — وتكلم الممثل الاسترالي في الجلسة ذاتها • فصرح بأن حكومته تشارك كل المشاركة في القلق العميق الذى عم أرجاء العالم نتيجة للعمليات العسكرية التي تقوم بها اسرائيل • وقال ان من الواضح ان هذه العمليات كانت تتناقض تناقضا واضحا مع اتفاقيات الهدنة • وقال انه ليس هناك على ما يبدو أى خلاف بشأن هذه الوقائع الأساسية ، ورأى انه من الواضح أن ذلك يؤدى الى القاء اللوم على اسرائيل في هذه المسألة الخاصة • وذكر انه كان من رأى وفده دائما ان مشكلة اسرائيل ينبغي ان ينظر اليها في سياق أعم ، هو سياق التهديدات والأفعال الموجهة ضد اسرائيل • على أن الحوادث الخاصة لم تكن تبرر في مناسبات معينة عنف ما أدت اليه من أعمال الثأر • ولم يتلق المجلس في هذه القضية الخاصة أية تقارير عن أية أفعال قامت بها مصر في الآونة الأخيرة تبرر أى فعل كهذا او تثير عليه • وقال ان من واجب المجلس ان يبحث هذه المسألة ويحدد الخطوات التي تؤدى الى المساهمة في اعادة السلام الى المنطقة في أسرع وقت ممكن • وقد شعر وفده بالقلق الشديد للتقارير التي قرأها الأمين العام ، وهو يؤيد الخطوة التي اتخذها رئيس المراقبين لوقف اطلاق النار •

٢١١ — وتكلم الممثل الصيني في الجلسة ذاتها • فأثنى على مبادرة الولايات المتحدة الى طلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن ، وحث المجلس على أن يركز جهوده ، في الآونة الحالية على الأقل ، على وقف الأعمال العدائية وسحب القوات الاسرائيلية من الاقليم المصرى •

Digitized by UNOG Library

٢١٢ — وتكلم الممثل الكوبي في الجلسة ذاتها • فقال ان وفده قد ردد مرارا وتكرارا أن مسألة فلسطين ينبغي ان تسوى بالمفاوضة السلمية • وقال ان وفده يرحب بما بادرت اليه الولايات المتحدة ، ويؤمن بأنها قد تؤدى الى وقف اطلاق النار وسحب القوات الاسرائيلية •

٢١٣ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة • فأعلم المجلس أن رئيس الوزراء البريطاني قد أدلى ، بعد التشاور مع رئيس مجلس وزراء فرنسا ، ببيان هام ، سيوزع نصه بعد قليل في مجلس الأمن (م أ/ ٣٧١١ ، أنظر الفقرة ٢١٧ أدناه) •

٢١٤ — وتكلم ممثل بيرو فصرح بأن على مجلس الأمن ان يعمل ، ويعمل بسرعة ، وبالاجماع ، وبطريقة فعالة ، لمواجهة الموقف الخطير الناجم عن الاحداث الجارية على الحدود بين اسرائيل ومصر • وقال انه من المهم جدا وقف العمليات العسكرية وسحب القوات •

٢١٥ — وتكلم الممثل المصرى في الجلسة ذاتها • فقال ان اسرائيل قد ارتكبت أخطر أعمال العدوان المسلح منذ عقد اتفاقيات الهدنة بين الدول العربية واسرائيل • ويستفاد من التقارير الاولية ان القوات الاسرائيلية قد توغلت في الأراضي المصرية في مواضع عدة • وأكد أن الهجوم المسلح الواقع على مصر ، والذى لم يسبقه استفزازا وليس له أى مبرر ، والذى حدث بعد اعلان اسرائيل التعبئة العامة هو عمل حربي ، يبرهن دون أدنى شك على تلك الأغراض العدوانية التوسعية للسياسة الاسرائيلية • وقال ان الهجوم الذى شنته القوات الاسرائيلية على الاقليم المصرى يعد خرقا لاتفاقية الهدنة العامة ، ولقرارات مجلس الأمن ولميثاق الأمم المتحدة • وهو يشكل خرقا للسلام ، وعملا عدوانيا خطيرا تنطبق عليه أحكام الفصل السابع من الميثاق • وأعرب عن ثقته في ان يعلن المجلس ان اسرائيل دولة معتدية ، ويطبق الاحكام الملائمة من الفصل السابع من الميثاق ، ويوصي الجمعية العامة ، بموجب المادة ٦ من الميثاق ، بطرد اسرائيل من الأمم المتحدة • وأبدى اقتناعه بأن أعضاء الأمم المتحدة الذين كانوا يمدون اسرائيل بأية مساعدة اقتصادية أو فنية أو عسكرية ، سوف يمتنعون عن ذلك ، ويضعون على الفور حدا لمثل هذا العون • وأعرب عن مشاركته في الأمل بألا تستغل أية دولة هذا الموقف لتحقيق منافع سياسية لنفسها •

Digitized by UNOG Library

٢١٦ — وتكلم الممثل الاسرائيلي في الجلسة ذاتها • فقال ان ثلاث وحدات من الفدائيين قد ارتكبت يوم الاحد الماضي آخر أمثلة الاخلال بالسلم وذلك بالاغارة من مصر على ارض اسرائيل ، فأسرت اثنتان من الوحدات المغيرة ، وردت الثالثة على أعقابها • وقال ان ذلك قد حدث في أعقاب مؤتمر عمان الذى عقد بين رؤساء أركان القوات المسلحة في مصر وسوريا والاردن ، والذى اتخذت فيه قرارات بالمبادرة فورا وبصورة جذرية الى الامعان في أعمال العدوان ضد اسرائيل • وبيّن ان اسرائيل قد اتخذت في ليلة ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) تدابير وقائية لازالة قواعد الفدائيين في شبه جزيرة سيناء • وقال انه لم ترد اليه حتى تلك اللحظة معلومات كاملة حول سير هذه العمليات • وخلص الى ان المسألة أخطر من أن تصدر بشأنها تصريحات ارتجالية ، ولذلك فهو يلتمس الاذن للكلام في المجلس خلال ساعات قلائل •

٢١٧ — وفي الجلسة رقم ٧٤٩ المنعقدة بعد ظهر اليوم نفسه (٣٠ تشرين الاول (اكتوبر)) تكلم ممثل المملكة المتحدة • فلفت الانظار الى نص بيان القاه رئيس وزراء بريطانيا في مجلس العموم في ذلك اليوم نفسه ، بعد تشاوره مع رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها (م أ/ ٣٧١١) • وقد أبلغ رئيس وزراء المملكة المتحدة الى البرلمان أن الخطر يحيق بأمور على أعظم جانب من الاهمية ، وانه ما لم تتوقف الاعمال الحربية بسرعة ، فان المرور الحر عبر القناة سيتوقف • وقد وجهت حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا رسالتين عاجلتين الى حكومتي مصر واسرائيل ، طلبت الى الجانبين فيهما ان يوقفا فورا جميع الأعمال الحربية في البر والبحر والجو ، وأن يسحبا قواتهما المسلحة الى مسافة عشرة أميال من القناة • ورغبة من الحكومتين في الفصل بين المتحاربين وفي ضمان حرية المرور عبر القناة لسفن جميع الدول ، طلبتا الى الحكومة المصرية أن توافق على انتقال القوات الانجليزية الفرنسية مؤقتا الى بعض المواقع الرئيسية في بورسعيد والاسماعيلية والسويس • وقد طلب الى حكومتي مصر واسرائيل ان تجيبا على الرسالة خلال اثنتي عشرة ساعة ، وأوضح لهما أنه اذا ما انقضت هذه المهلة دون ان يكون أحدهما او كلاهما قد تعهد بالتزام هذه الشروط ، فسوف تتدخل القوات البريطانية والفرنسية بأية قوة قد تدعو اليها الحاجة لتحقيق هذا الالتزام • وأضاف ممثل المملكة المتحدة ان الاعتبار الاول في ذهن حكومته هو وجوب توقف القتال بين اسرائيل ومصر • والاعتبار الثاني هو أنه ما لم تتوقف الاعمال الحربية بسرعة ، فسيتوقف المرور الحر عبر قناة السويس ، وهو المرور الذى تعتمد عليه الحياة الاقتصادية لدول عديدة • وأكد ان العمل الذى رأت حكومته ان من واجبها القيام به هو عمل ذو طابع مؤقت • وأشار الى بيان ممثل الاتحاد السوفياتي ، بأن دولا معينة قد دفعت حكومة اسرائيل الى التدخل

Digitized by UNOG Library

ضد مصر ، فقال انه لا شك أن العكس هو الصحيح • فحكومته قد بذلت كل ما في طاقتها لتخفيف التوتر في الشرق الأوسط ، وما نشأ الموقف المتفجر الحالي الا لأن نصيحة المملكة المتحدة واصدقائها لم تتبع • وأعرب عن ثقته في أن توافق الأغلبية العظمى من أعضاء المجلس على أن العمل الذى قامت به حكومة فرنسا وحكومة صاحبة الجلالة يتفق مع الصالح العام ، ومع صالح الأمن والسلام • وذكر انه ليس هنالك في الوقت الحاضر على ما يبدو له أى عمل يستطيع مجلس الأمن القيام به ايجابيا ويساعد على تحقيق الهدفين المتلازمين ، ألا وهما وقف القتال وحماية المرور الحر عبر قناة السويس • وأعرب عن أمله في أن يوافق ممثل الولايات المتحدة على ان الحاحه على النظر في مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة لن يجدى في هذه الظروف فتيلا •

٢١٨ — وتكلم رئيس المجلس في الجلسة ذاتها بوصفه ممثلا لفرنسا ، فقال ان وفد بلاده ينضم الى المملكة المتحدة فيما قالته ، ويعتقد ان النظر في مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة لن يجدى في الوقت الحالي نفعا •

٢١٩ — ثم قدم ممثل الولايات المتحدة مشروع القرار التالي (م أ/ ٣٧١٠) الذى كان قد وزع على أعضاء المجلس :

„ ان مجلس الأمن ،

„ اذ يلاحظ أن قوات اسرائيل المسلحة قد توغلت توغلا عميقا في الاقليم المصرى ، خرقا لاتفاقية الهدنة العامة بين مصر واسرائيل ،

„ واذ يعرب عن قلقه الشديد لخرق اتفاقية الهدنة هذا ،

„ ١ — يطلب الى اسرائيل سحب قواتها المسلحة فورا الى ما وراء خطوط الهدنة المقررة،

„ ٢ — يطلب الى جميع الأعضاء :

„(أ) الامتناع عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها في المنطقة على أية صورة تتنافى ومقاصد الأمم المتحدة ،

„(ب) ومساعدة الامم المتحدة على تأمين سلامة اتفاقيات الهدنة ،

„(ج) والامتناع عن تقديم اية مساعدة عسكرية أو اقتصادية أو مالية الى اسرائيل ، طالما انها لا تلتزم هذا القرار •

Digitized by UNOG Library

„٣ — ويطلب الى الأمين العام ان يوافي المجلس بكل ما يجد بشأن التزام هذا القرار ، وأن يصدر ما يراه ملائما من التوصيات لصيانة السلم والأمن الدوليين في المنطقة وذلك بتنفيذ هذا القرار وما سبقه من القرارات „ .

٢٢٠ — وأعرب ممثل الولايات المتحدة بعد ذلك عن اعتقاده بأنه لو اعتمد مشروع القرار هذا ، والتزمته اسرائيل ، فان الانذار النهائي لن يعود له مبرر . وأوضح انه لا يعني بذلك أن للانذار ما يبرره بحال ما ، أو أنه يتفق مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه .

٢٢١ — وتكلم الممثل اليوغوسلافي في الجلسة ذاتها . فقال ان تصريح ممثل المملكة المتحدة قد اضاف عنصرا جديدا له خطورته القصوى الى موقف لم تكن تنقصه الخطورة والتوتر من قبل . ففي الوقت الذى انهمك مجلس الأمن فيه ببحث ما يلزم القيام به لمواجهة عدوان اسرائيل على مصر ، يبدو ان دولتين من أعضاء الامم المتحدة قد قررتا ان تقدما على أمر لايمكن وصفه الا بأنه استخدام للقوة من جانب واحد . وقد فعلتا ذلك دون أى تفويض من قبل الأمم المتحدة . وهكذا فرض على مصر ، وهي ضحية العدوان ، التخلي عن حقها الاصيل في الدفاع عن النفس ، ويطلب اليها ان تستسلم لاحتلال دولتين اجنبيتين لجزء من اقليمها . ولاشك ان مثل هذا العمل يتعارض مع الميثاق . وأعرب ممثل يوغوسلافيا اخيرا عن أمله في أن يطرح مشروع قرار الولايات المتحدة على الاقتراع، وأن يعتمد في أسرع وقت ممكن .

٢٢٢ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ذاتها . فقال ان الوفد السوفياتي يرى ان العمل الذى قامت به حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا هو محاولة لاستغلال الموقف وللاستيلاء على قناة السويس بقوة السلاح . وقال ان هذا العمل لا يمكن وصفه الا بأنه عدوان على مصر . وعلى المجلس أن يتصرف بسرعة . وذكر أنه على الرغم من ان مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة ينقصه بند أساسي يدين فيه المجلس اسرائيل على عملها العدواني ، فان وفده سيؤيده نظرا الى ضيق الوقت .

٢٢٣ — وتكلم الممثل الاسرائيلي في الجلسة ذاتها . فقال ان هدف العمليات العسكرية التي قامت بها بلاده في شبه جزيرة سيناء هو ازالة قواعد الفدائيين المصريين التي كانت تغير منها وحدات مصرية مسلحة على الأراضي الاسرائيلية للقتل والتخريب وبث الرعب الدائم في نفوس السكان الآمنين . وقد دخل نشاط جماعات الفدائيين مرحلة جديدة من حيث اتساع نطاقه وشدته في ربيع عام ١٩٥٦ . ففي ذلك الربيع والصيف

Digitized by UNOG Library

الدوليين ، كان على اسرائيل ان تمارس قدرتها على ضبط النفس الى أقصى حدود هـا ، وقد ذهبت في ذلك الى أبعد مما تتطلبه الالتزامات المعتادة لدولة ذات سيادة من حقها الأصيل ان تدافع عن نفسها • وقد أبلغ رئيس المراقبين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الى وزيرة خارجية اسرائيل أنه قد بعث باحتجاج على أعمال الفدائيين ، وأنه يعتقد انه اذا كانت الاغارات قد حدثت بأمر مصر فان مصر تكون بذلك قد وضعت نفسها موضع المعتدى •

٢٢٤ — ثم عدّد الممثل الاسرائيلي الخسائر التي تكبدتها بلاده نتيجة لهذه الأعمال ، فلاحظ انه قد وضح في الأشهر الأخيرة ان الحكومات العربية ، ومصر على الأخص ، قد اصبحت تنظر الى سلاح الفدائيين على أنه ليس أداة للازعاج فحسب ، بل أداة لتدمير اسرائيل • فهو أوضح مظهر من مظاهر تمسك مصر بصفة الدولة المحاربة التي تنفرد مصر بادعائها ، والتي تقوم على مذهب لم يسبق له في القانون الدولي نظير أو مثيل • فمصر تحتج بوجودها في „ حالة حرب „ مع اسرائيل ، لتؤكد „ حقها „ في القيام بأعمال معادية تختارها هي وتوجهها ضد اسرائيل ، بينما تطالب لنفسها بالحصانة من أى رد معاد يصدر عن اسرائيل •

٢٢٥ — وواصل الممثل الاسرائيلي كلامه قائلا ان هناك أسبابا قوية حملت حكومة اسرائيل على ان تخشى من أن يستأنف الفدائيون نشاطهم على نطاق لم يسبق له نظير عقب اجتماع رؤساء اركان حرب الجيوش المصرية والسورية والاردنية في عمان • وفي اليوم التالي مباشرة لليوم الذى أفضت فيه بمخاوفها الى عدة حكومات تهمها صيانة السلم والأمن في الشرق الأوسط ، بدأت تصل وحدات الفدائيين •

٢٢٦ — وختم الممثل الاسرائيلي كلامه قائلا ان حكومة بلاده ترفض مستنكرة اتهامات العدوان الموجهة اليها • واعترف بأن هناك عدوانا ونزوعا الى الحرب في الشرق الأوسط ، ولكن اسرائيل كانت ضحية العدوان لا مرتكبته •

٢٢٧ — وتكلم الممثل المصرى في الجلسة ذاتها ، فلاحظ ان الممثل الاسرائيلي قد أطال الكلام عن الفدائيين • على ان البند الذى يبحثه المجلس هو „ الخطوات الرامية الى وقف الاعمال العسكرية التي تقوم بها اسرائيل ضد مصر فورا „ • ثم لفت أنظار المجلس الى طلبه (م أ/ ٣٧١٢) ادراج بند جديد في جدول الأعمال خاص بالانذار النهائي الانجليزى الفرنسي ، الذى عرض مصر لخطر العدوان (انظر الفصل الثالث) •

Digitized by UNOG Library

٢٢٨ — وتكلم ممثل بيرو فلاحظ ان خطورة الموقف تقتضي اتخاذ قرار عاجل في نطاق المادة ٤٠ . وقال ان مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة يتجنب النواحي الخارجة عن الموضوع في المشكلة ، وهو يقتصر على تلك التدابير الأولية التي لا مفر لمجلس الامن من اتخاذها .

٢٢٩ — وصرح ممثل بيرو بعد ذلك أن الامم المتحدة لا يمكنها ان تتخلى عن موقفها الذى تلتزم فيه وحدها بتحمل المسئولية الكبرى عن صيانة السلام ، اذ ان قرار الجمعية العامة رقم ٣٧٧ (دورة ٥) الصادر بعنوان « الاتحاد في سبيل السلم » ينص على أن للجمعية ان تتخذ اية تدابير لم يقم المجلس باتخاذها . ورأى اخيرا أن مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة يتمشى بدقة مع أحكام الميثاق .

٢٣٠ — وعاد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الى الكلام في الجلسة ذاتها . فقال انه يقبل تغييرا يقترحه عدة أعضاء ، ويضيف الى مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة فقرة أولى جديدة هذا نصها :

« يدعو اسرائيل ومصر الى وقف اطلاق النار فورا » .

٢٣١ — وأعلم المجلس بعد ذلك بأن الرئيس ايزنهاور قد بعث برسالة شخصية عاجلة الى رئيسي وزراء المملكة المتحدة وفرنسا ، أعرب فيها عن أمله الصادق في ان تتاح للأمم المتحدة الفرصة الكاملة لتسوية موضوعات الخلاف بالطرق السلمية بدلا من الالتجاء الى القوة .

٢٣٢ — وتكلم الممثل الصيني في الجلسة ذاتها ، فقال انه بينما لا يقبل رأى الممثل الاسرائيلي ، يشعر بقدر من العطف على تلك الدولة في المأزق الذى تواجهه . فاسرائيل قد اختارت ان تحل مشاكلها بطريقتها الخاصة . وان عجز مجلس الأمن مسئول الى حد معين عن اختيار اسرائيل للوسيلة التي تصرفت بها . على انه يعتقد ان تصرف اسرائيل قد زاد الطين بلة ، وأنه لا يتناسب مع الشرور التي ذكرت اسرائيل انها عانتها . وقال اخيرا ان وفده سيؤيد لذلك مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة في مجمله .

٢٣٣ — وعاد ممثل المملكة المتحدة الى الكلام فكرر عزم حكومته على الا تبقي قواتها في المنطقة مدة أطول مما تقتضيه حماية رعاياها ، والمساعدة على وضع حد للقتال ، ومواجهة الخطر الحقيقي من انتشار القتال عبر القناة . وقال اخيرا انه في هذه الظروف

Digitized by UNOG Library

يجد لزاما عليه ان يقترع ضد مشروع القرار ٠

٢٣٤ — وتكلم رئيس المجلس ، بوصفه ممثلا لفرنسا ٠ فقال ان دولة اسرائيل ظلت تعيش طوال ما يقرب من عشر سنوات وهي تحاول دوما أن تحافظ في اقليمها على سلام متأرجح ، مهدد على الدوام ، بينما شبح الحرب ماثل باستمرار على حدودها ٠ وقد دأبت القيادة المصرية العليا طوال سنين عديدة على اتباع سياسة تتعارض أهدافها بشدة مع أهداف الأمم المتحدة ٠ فقد اعلنت مصر جهرا ان غايات سياستها هي القضاء على دولة اسرائيل ، والتوسع في الاستعمار المصرى من المحيط الاطلسي الى الخليج الفارسي ، والتدخل الصريح في شئون فرنسا الداخلية ، وتقديم المساعدة المادية المباشرة الى المواطنين الثوار ، والاستيلاء على ممر مائي لاغناء عنه لحياة الدول ، متحدية بذلك كل المعاهدات وقواعد القانون الدولي ٠ وفي هذه الظروف جميعها ، ليس من الممكن ، عدلا ، ان تدان اسرائيل على ردها الضربة الى الفدائيين المسئولين عن الاغارات الثلاث التي وقعت في اليوم السابق ، وعلى تعقبها اياهم ٠ وقال اخيرا ان وفده يعارض اتخاذ اى قرار قبل ان تجيب الحكومتان الاسرائيلية والمصرية على الطلبين المقدمين اليهما من فرنسا والمملكة المتحدة ٠

٢٣٥ — وتكلم ممثلا استراليا وبلجيكا فقالا انهما سوف يمتنعان عن الاقتراع على مشروع القرار ، اذ انهما لم يتلقيا بعد تعليمات من حكومتيهما ٠

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار : كانت نتيجة الاقتراع على مشروع القرار المقترح من الولايات المتحدة الامريكية بصيغته المعدلة (م أ/ ٣٧١٠) كما يلي : وافق عليه ٧ أعضاء ، وعارضه اثنان (فرنسا والمملكة المتحدة) وامتنع عضوان عن الاقتراع (استراليا وبلجيكا) ٠ ولم يعتمد المشروع لأن الصوتين المعارضين كانا لعضوين دائمين في المجلس ٠

٢٣٦ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عندئذ ٠ فقال انه نظرا الى ان المجلس لم يتمكن من اعتماد مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة ككل ، فان وفده يتقدم بمشروع القرار التالي (م أ/ ٣٧١٣) :

Digitized by UNOG Library

„ ان مجلس الأمن ،

„ اذ يلاحظ أن القوات الاسرائيلية المسلحة قد توغلت توغلا عميقا في الاقليم المصرى ، خرقا لاتفاقية الهدنة العامة بين مصر واسرائيل ،

„ واذ يعرب عن قلقه الشديد لخرق اتفاقية الهدنة هذا ،

„ يطلب الى اسرائيل سحب قواتها المسلحة فورا الى ما وراء خطوط الهدنة المقررة „ .

٢٣٧ — وتقدم الممثل الصيني بعد ذلك بتعديل ينص على ادخال الفقرة الآتيـــة بوصفها الفقرة الاولى الجديدة من منطوق مشروع القرار المقدم من الاتحاد السوفياتي :

„ يطلب الى اسرائيل ومصـــر وقف اطلاق النار فورا „ .

٢٣٨ — وصرح ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ذاتهـــا بأنه على استعداد لقبول التعديل المقترح ، وبأنه يقبل ايضا تعديلا ايرانيا يقضـــي بتضمين النص السوفياتي الفقرة الاخيرة من مشروع القرار المقدم من الولايات المتحـــدة (م أ/ ٣٧١٠) .

٢٣٩ — وفي الجلسة التالية (رقم ٧٥٠) التي عقدت في مساء اليوم نفسه (٣٠ تشريـن الاول (اكتوبر)) بعد ساعة من فض الجلسة السابقة ، كان أمام المجلس مشروع معدل لمشروع القرار المقدم من الاتحاد السوفياتي (م أ/ ٣٧١٣/ تعديل ١) ، تنص الفقرة الاولى مـــن منطوقه على ما يأتي : „ يطلب الى كل الأطراف المعنيين وقـــف اطلاق النار فورا „ . وبعد اجراء بعض المناقشات عدل الاتحاد السوفياتي شفويا الفقرة الاولى من المنطـوق ، فأصبحت كما يلي : „ يطلب الى اسرائيل ومصـــر وقف اطلاق النار فورا „ .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار : كانت نتيجة الاقتراع على مشروع القرار المقدم مـــن الاتحاد السوفياتي (م أ/ ٣٧١٣/ تعديل ١) بصيغته المعدلة كما يلي : وافق عليـــه ٧ أعضاء ، وعارضه اثنان (فرنسا والمملكة المتحدة) وامتنع عن الاقتراع عضوان (بلجيكـــا والولايات المتحدة) . ولم يعتمد المشروع ، لصدور المعارضة عن عضوين من أعضاء المجلس الدائمين .

٢٤٠ — وعلل ممثل الولايات المتحدة الامريكية امتناعه عن الاقتراع ، بأنه كان قـــد صرح في الجلسة السابقة أن المشروع الذى قدمه وفد بلاده يكوّن وحدة لا تتجزأ وينبغـي

Digitized by UNOG Library

أن يبحث ككل . أما مشروع القرار الذى اقترع عليه منذ برهة فقد استخدم أجزاء معينة من مشروع الولايات المتحدة ، تاركا عبارة « كل الأطراف المعنيين » وكذلك جميع النصوص المتعلقة بالتنفيذ . وقد اضطر وفد الولايات المتحدة الى الامتناع عن التصويت في الاقتراع الأخير ، اذ أن مشروع القرار ككل يفتقر الى التكامل الذى يراه وفده ضروريا له .

٢٤١ — ولاحظ الممثل اليوغوسلافي ان مشروع القرار ، الذى يهدف الى ايقاف القتال في شبه جزيرة سيناء ، والى تجنب حدوث انفجار على نطاق أوسع ، قد رفضه عضوان دائمان في مجلس الأمن باستخدام حق النقض (الفيتو) . ولقد كان ذلك الرفض صدمة للآمال التي علقت على اعادة السلام الى الشرق الأوسط ، ولهيبة الأمم المتحدة .

٢٤٢ — وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان دولتين من الدول الكبرى قد تحملتا مسئولية كبرى بتقديم انذار نهائي الى مصر ، خارقتين بذلك الميثاق ، ومتجاهلتين مسئولياتهما بوصفهما من أعضاء المجلس الدائمين . وقال انه يظهر بوضوح شديد ان غزو اسرائيل لمصر قد دبر ليكون ذريعة لتدبير مشترك تتخذه المملكة المتحدة وفرنسا للاستيلاء على قناة السويس بقوة السلاح .

٢٤٣ — ثم انتقل مجلس الأمن الى بحث البند التالي في جدول أعماله ، وهو الرسالة المؤرخة في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ والموجهة من الممثل المصرى الى رئيس المجلس (م أ/ ٣٧١٢) (انظر الفصل الاول (جيم ، أدناه) .

الفرع الرابع

الرسالة المؤرخة في ١٣ أيار (مايو) ١٩٥٧ والموجهة من ممثل سوريا الدائم في الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن ، بشأن اقامة جسر في المنطقة المجردة من السلاح المنصوص على ايجادها في اتفاقية الهدنة العامة بين اسرائيل وسوريا

٢٤٤ — أرسل رئيس المراقبين بالنيابة في هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين تقريرا (م أ/ ٣٨١٥) مؤرخا في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٥٧ ذكر فيه أن سوريا قد شكت في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٥٧ الى رئيس لجنة الهدنة المشتركة الاسرائيلية

Digitized by UNOG Library

السورية من أن القوات الاسرائيلية المسلحة كانت تشيد تحصينات عسكرية ، وتقيم جسرا عند مخرج بحيرة الحولة • وطلبت سوريا الى رئيس لجنة الهدنة المشتركة أن يأمر باجراء تحقيق فورى ، وأن يتخذ مع السلطات الاسرائيلية التدابير اللازمة لوقف هذا العمل غير القانوني في المنطقة المجردة من السلاح • كذلك قامت سوريا في ٣١ آذار (مارس) باعلام رئيس اللجنة ثانية أن الجسر قد تمت اقامته ، وأنه لا ينبغي السماح به في المنطقة المجردة من السلاح نظرا الى قيمته العسكرية بالنسبة الى اسرائيل •

٢٤٥ — وجاء في التقرير ان رئيس المراقبين بالنيابة لم يتمكن من اجراء تحقيق فورى لأن اسرائيل رفضت بحث الشكوى السورية • وقد اتخذت اسرائيل موقفا منعت بموجبه المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة من دخول المنطقة المجردة من السلاح من ناحية الاقليم السورى ، ورفضت السماح باجراء تحقيق من ناحيتها • على أنها كفت فيما بعد عن المعارضة في تفتيش موقع الجسر ، مع اصرارها على معارضة ما وصفته بأنه تدخل سورى في المنطقة المجردة من السلاح • وقد تبين لرئيس المراقبين بالنيابة في ٧ نيسان (ابريل) عدم وجود تحصينات ، ولكنه لاحظ انه قد وضعت علامات على منطقة في المشارف الغربية للجسر تفيد انها قد بثت فيها الألغام • ولما كانت حقول الألغام والالغام ذاتها ممنوعة في المنطقة المجردة من السلاح ، فهو يعمل على اتخاذ الترتيبات اللازمة لازالة أية ألغام موجودة في المنطقة • كذلك تبين له ان الجسر لم يبن على أراضي يمتلكها العرب ، وأن بناءه لا يمس مصالح أى من المدنيين من العرب في المنطقة المجردة من السلاح • وأضاف أنه على الرغم من امكان استخدام الجسر في الأغراض العسكرية ، فانه مقتنع مع ذلك بأن تشييده كان مرتبطا بمشروع استصلاح الاراضي في منطقة الحولة • وعلى ذلك فانه لا يعتقد انه يكون محقا في طلب ازالة الجسر ، لأن هذا الطلب ينبغي ان يرتكز على افتراض أن أحد الفريقين سوف يستخدم الجسر لأغراض عسكرية ، خرقا لاتفاقية الهدنة العامة ، وهو افتراض لايحق له تصوره • كذلك اقترح رئيس المراقبين بالنيابة أن من المستحسن ، نظرا الى الصعوبات التي واجهت التحقيق ، أن يعاد تأكيد السلطات الخاصة لرئيس لجنة الهدنة المشتركة وللمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في المنطقة المجردة من السلاح •

٢٤٦ — وأرسل الممثل السورى الى رئيس مجلس الأمن رسالة (م أ/ ٣٨٢٧) مؤرخة في ١٣ أيار (مايو) ١٩٥٧ ، قال فيها ان اقامة جسر في المنطقة المجردة من السلاح كفيل بأن يعطي اسرائيل ميزة عسكرية ، مخالفة لأحكام اتفاقية الهدنة العامة ، وان ابقاء

Digitized by UNOG Library

الجسر ينطوى على خطر يهدد السلام • وأضاف ان الحكومة السورية ، بينما تستطيع الموافقة على معظم البيانات الواردة في تقرير رئيس المراقبين بالنيابة ، وخاصة ما يتعلق منه بسلطات لجنة الهدنة المشتركة ووظائف المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة ، فانها لا توافق على استنتاجاته التي لم تطبق فيها أحكام اتفاقية الهدنة العامة تطبيقا دقيقا • وطلب الممثل السورى عقد جلسة لمجلس الأمن لبحث المسألة •

٢٤٧ — وفي جلسته رقم ٧٨٠ المنعقدة في ٢٣ أيار (مايو) ١٩٥٧ ، أدرج المجلس الشكوى السورية في جدول أعماله ، ودعا ممثلي سوريا واسرائيل الى الاشتراك في المناقشة •

٢٤٨ — وتكلم الممثل السورى في هذه الجلسة • فقال ان اقامة الجسر قد صحبه نشاط عسكرى اسرائيلي في المنطقة المجردة من السلاح ، وأن اسرائيل لو كانت قد سمحت باجراء تحقيق في المنطقة في الحال ، لكان من العسير اخفاء ذلك النشاط • وذكر انه ورد في الفقرتين ٥ (أ) و ٥ (ب) من المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة نص صريح يحظر القيام بأى نشاط عسكرى في المنطقة المجردة من السلاح • وأشار الى ما قد ذكره رئيس المراقبين بالنيابة من أن الجسر يمكن استخدامه للأغراض العسكرية • وبين ان سوريا تعتقد وهي واضعة في اعتبارها قوة تحمل الجسر ، انه يمكن حتى في الوقت الحاضر استخدامه لنقل العتاد الكامل لجيش الى الضفة الشرقية من بحيرة الحولة • وهذه الميزة العسكرية التي تكتسبها اسرائيل على هذا النحو تعد خرقا لنصوص اتفاقية الهدنة العامة • ويبدو ان رئيس المراقبين بالنيابة ، حين رفض الاستجابة لطلب سوريا ، قد فرق بين الميزة العسكرية التي سوف تكتسبها اسرائيل ، وبين نوايا السلطات الاسرائيلية في الانتفاع بهذه الميزة • أما سوريا فتعتقد بأن تقدير النوايا هو امر غير جائز في تحديد وقوع أى خرق للاتفاقية • كذلك قام رئيس المراقبين بالنيابة بوضع الاعتبارات الاقتصادية التي تؤثر في اسرائيل فوق كل الاعتبارات الأخرى عندما ذكر في تقريره انه مقتنع بأن تشييد الجسر مرتبط بمشروع استصلاح الأراضي في منطقة الحولة • وفضلا عن ذلك ، فان اسرائيل لم تلتزم الاجراء الذى وضعه مجلس الأمن في قراره المتخذ في ١٨ أيار (مايو) ١٩٥١ بشأن تنفيذ ذلك المشروع • وختم الممثل السورى كلامه حاثا المجلس على ادانة اسرائيل على خرقها اتفاقية الهدنة العامة ، واصدار امره بازالة الجسر ، واعادة تأكيد السلطات الخاصة لرئيس لجنة الهدنة المشتركة وللمراقبين العسكريين التابعين للامم المتحدة ، واعادة تأكيد حق مراقبي الأمم المتحدة في حرية التنقل والانتقال في جميع قطاعات المنطقة المجردة من السلاح •

Digitized by UNOG Library

٢٤٩ — وتكلم الممثل الاسرائيلي في الجلسة ذاتها • فقال ان اتفاقية الهدنة العامة قد نصت صراحة على اعادة الحياة المدنية الطبيعية الى المنطقة المجردة من السلاح ، وأن الوسيط بالنيابة قد أعلن وقت توقيع الاتفاقية أن الأمم المتحدة سوف تحرص على ألا تصبح تلك المناطق فراغا أو أرضا بورا • وقد دأبت سوريا طوال السنوات الست الماضية على محاولة اعاقة مشروعات التحسين في المنطقة المجردة ، ولكن رئيس المراقبين ومجلس الأمن قد رفضا مرارا جميع حججها المقدمة ضد أعمال استصلاح الأراضي التي تقوم بها اسرائيل • وفي عام ١٩٥١ أعلن رئيس المراقبين على نحو قاطع أن الاحتجاج بوجود ميزة عسكرية يتعارض واتفاقية الهدنة العامة ، وهو لذلك أمر غير مقبول • وبعد توقيع تلك الاتفاقية لم تعد العلاقات بين اسرائيل وسوريا قائمة على أسس عسكرية بحت • وقد شيدت اسرائيل الجسر المشار اليه لا لشيء الا ليستخدم معبرا تمر عليه آلات الحفر ونقل التراب والكراكات اللازمة لاتمام شبكة القنوات المتصلة بنهر الاردن • وأضاف انه قد ازيلت كل الألغام التي بثت قرب المشارف الغربية للجسر ، وأن رئيس المراقبين بالنيابة قد أخطر بذلك • وتعرض الممثل الاسرائيلي اخيرا لمسألة حرية انتقال المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة ، فقال ان اسرائيل لا تتعرض لتنقلهم في المنطقة المجردة من السلاح طالما أن هذا التنقل تحتمه أعمالهم الرسمية ، ولكنها لا توافق على اجراء أية تحقيقات في المنطقة المجردة من السلاح تكون مبنية على أساس شكاوى سورية •

٢٥٠ — وفي الجلسة رقم ٧٨١ التي عقدها المجلس في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٥٧ ، قال الممثل العراقي ان المسألة الأساسية هي أن اسرائيل قد اكتسبت باقامة الجسر ميزة عسكرية لم تكن تخولها لها اتفاقية الهدنة العامة • أما الاعتبارات الأخرى التي أقحمتها اسرائيل لتشويش المسألة ، كتلك الميزات الاقتصادية المزعومة لمشروع الحولة ، فهي كلها خارجة عن الموضوع • وفضلا عن ذلك فان الجسر خليق بأن يزيد من احتمال الاحتكاك بين القوات المسلحة للدولتين ، وبهذا تزداد امكانيات حصول الاشتباك والحوادث زيادة كبيرة • وقال ان رئيس المراقبين بالنيابة قد تجاوز الواجبات التي عهد بها اليه فيما توصل اليه من استنتاجات بشأن الجسر • فليس المنتظر منه ان يقدر نوايا الفريقين ، بل أن يحدد ما اذا كانت الوقائع ، كما رآها ، تتمشى مع أحكام اتفاقية الهدنة العامة أم لا • وقال ان رئيس المراقبين بالنيابة ليس لديه تأكيد بأن الجسر لن يستخدم لأغراض عسكرية ما في المستقبل • وفضلا عن ذلك فان تشييد الجسر ليس عملا منعزلا ، وانما هو آخر حلقة في سلسلة أعمال دبوت بأحكام ، وقصد منها تقويض دعائم اتفاقية الهدنة ، وذلك كمقدمة لضم المنطقة المجردة من السلاح الى اسرائيل •

Digitized by UNOG Library

٢٥١ — وقال الممثل العراقي بعد ذلك ، ان اسرائيل قد خرقت اتفاقية الهدنة العامة أيضا بادخال وحدات من الشرطة الاسرائيلية في المنطقة المجردة من السلاح ، وباعاقة عمل هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، وبرفضها حضور جلسات لجنة الهدنة المشتركة ، وبوقوفها في وجه عودة المدنيين العرب الى المنطقة المجردة من السلاح . وقال أخيرا ان على المجلس ازاء أعمال الخرق هذه أن يتصرف بحزم للحيلولة دون تدهور الموقف اكثر من ذلك .

٢٥٢ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة في الجلسة ذاتها . فقال ان المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة تضع مسئولية المراقبة العامة للمنطقة المجردة من السلاح على عاتق رئيس المراقبين أو نائبه ، من حيث هو رئيس للجنة الهدنة المشتركة . وقد كان المجلس دائما يؤيد سلطته ، كما أكدها من جديد في قراره المتخذ في ١٨ أيار (مايو) ١٩٥١ . وفي الحالة المعروضة على المجلس الآن ، اقتنع رئيس المراقبين بالنيابة اقتناعا لاريب فيه بأن ليس وراء اقامة الجسر أى هدف عسكرى ، وأن أهميته العسكرية لا تكفي للمساس بالأهداف التي أقيمت من أجلها المنطقة المجردة من السلاح . وقال ان رئيس المراقبين بالنيابة هو وحده الذى يملك تقرير ما اذا كانت أحكام اتفاقية الهدنة العامة تجيز اقامة الجسر أم لا .

٢٥٣ — وقال بعد ذلك انه في الوقت ذاته ، لاحظت حكومة المملكة المتحدة بعين القلق ما ورد في تقرير رئيس المراقبين بالنيابة من أن التحقيق في مسألة الجسر قد اصطدم بعقبات أقيمت في وجهه ، وأن الالغام قد بثت في المنطقة المجردة من السلاح . وتوافق الحكومة أمام هذه الظروف على اقتراح رئيس المراقبين بالنيابة ومفاده ان من المستحسن اعادة تأكيد السلطات الخاصة المخولة لرئيس لجنة الهدنة المشتركة وللمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة ، ولاسيما حقهم المطلق في الانتقال الى كل قطاعات المنطقة المجردة من السلاح . وقال ان وفد المملكة المتحدة يرى ، فضلا عن ذلك ، أنه نظرا الى أن رئيس المراقبين مسئول عن ضمان التنفيذ الكامل لاتفاقية الهدنة ، فللمجلس أن يطلب اليه تقديم تقرير آخر عن الأوضاع القائمة في المنطقة المجردة من السلاح ، فيما يتعلق فيها بأحكام اتفاقية الهدنة .

٢٥٤ — وتكلم الممثل الكوبي في الجلسة ذاتها . فقال ان وفد بلاده لا يرى ما يدعو الى الشك في حياد وكفاءة رئيس المراقبين في تأدية وظائفه ، ولهذا يؤيد جميع التوصيات التي تضمنتها الفقرتان ١٣ و ١٤ من تقرير رئيس المراقبين بالنيابة (م أ/ ٣٨١٥).

Digitized by UNOG Library

٢٥٥ — وتكلم الممثل الاسترالي في الجلسة ذاتها • فقال انه لا ينتظر من المجلس ان يقدر قيمة مشروع استصلاح الأراضي في الحولة من وجهة نظر الرفاه الاقتصادى ، بل أن اهتمامه الرئيسي ينصب على تحديد ما اذا كان نشاط اسرائيل في المنطقة المجردة من السلاح يتعارض مع نصوص اتفاقية الهدنة • وقال ان الوفد الاسترالي على استعداد لقبول قرار رئيس المراقبين بالنيابة في القضية المعروضة حاليا ، ويرى أن من واجب المجلس ان يؤيد ما يحكم به • كذلك يعتقد الوفد الاسترالي انه لا داعي في الوقت الحالي لاتخاذ المجلس اى تدبير آخر بشأن الجسر • على انه يؤيد ملاحظات رئيس المراقبين بالنيابة بشأن السلطات الخاصة المقررة لرئيس لجنة الهدنة المشتركة وللمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في المنطقة المجردة من السلاح •

٢٥٦ — وفي الجلسة رقم ٧٨٢ المنعقدة في ٢٨ أيار (مايو) ، تكلم ممثل الفيليبين فقال انه رغم ان حكومته غير مقتنعة بالظروف التي لابست اقامة الجسر في المنطقة المجردة من السلاح ، فانها لا تود المساس بقرار رئيس المراقبين بالنيابة في هذا الصدد • على أنه ما دام المبرر الذى قدم لتشييد الجسر هو انه يسهل اتمام مشروع استصلاح الأراضي في الحولة ، فالنتيجة الضرورية لذلك هي أنه لا يعود هنالك اى داع لبقاء الجسر متى تم المشروع • ولاشك أنه مما يساعد على استتباب الهدوء في المنطقة المجردة من السلاح ان يزال الجسر بمجرد ان يؤدى المهمة الخاصة المقصودة منه • وأضاف أن شكاوى سوريا من أن اسرائيل لم تلتزم قرار المجلس المتخذ في ١٨ أيار (مايو) ١٩٥١ بشأن اعادة الحياة المدنية الطبيعية الى القرى العربية الموجودة في المنطقة المجردة من السلاح ، وبشأن وجود قوات الشرطة الاسرائيلية في تلك المنطقة — هذه الشكاوى ينبغي ان تحال الى لجنة الهدنة المشتركة التي تختص ببحث مثل هذه الأمور • أما فيما يتعلق بالسلطات الخاصة المقررة لرئيس لجنة الهدنة المشتركة وللمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في المنطقة المجردة من السلاح ، فان أحكام قرار المجلس الصادر في ١٨ أيار (مايو) ١٩٥١ ينبغي ان تراعى من الطرفين بدقة • وقال أخيرا انه يقترح ان يقدم رئيس المراقبين بالنيابة تقارير أخرى عن الموقف العام في المنطقة المجردة من السلاح •

٢٥٧ — وتكلم الممثل السويدى في الجلسة ذاتها • فقال ان حكومته تثق كل الثقة في رئيس المراقبين بالنيابة ، وترى وجوب تأييد قراره • على أنه نظرا الى انقضاء بعض الوقت منذ وضع رئيس المراقبين بالنيابة تقريره ، ونظرا الى المسئوليات الخاصة التي عهد بها اليه ، فمن المفيد ان يضع تقريرا آخر عن الموقف في المنطقة • وقال أخيرا ان الحكومة

Digitized by UNOG Library

السورية كذلك تشعر بالقلق لما لاقاه رئيس المراقبين بالنيابة والمراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة من صعوبات في أداء واجباتهم ، وترى أن على الأطراف المعنيين ان يتعاونوا معهم تعاونا كاملا ، والا يقيدوا حقهم في الانتقال الى أى جزء من المنطقة .

٢٥٨ — وتكلم الممثل الصيني في الجلسة ذاتها . فقال انه ليس هناك من الأسباب ما يكفي للاعتراض على قرارات رئيس المراقبين بالنيابة او تعديلها . على أن للمجلس ولهيئة مراقبة الهدنة ان تبحث مستقبل الجسر بعد ان يتم الغرض الذى أعلن أنه هو المقصود منه . واقترح أخيرا ان تولى هيئة مراقبة الهدنة مزيدا من الانتباه في الشهور القليلة المقبلة لمنطقة الجسر ، وان يقدم رئيس المراقبين بالنيابة تقارير جديدة عن الموقف .

٢٥٩ — وتكلم الممثل الفرنسي في الجلسة ذاتها . فقال ان وفده يؤيد التقرير (م أ/ ٣٨١٥) المقدم من رئيس المراقبين بالنيابة .

٢٦٠ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ذاتها . فقال أن السلطات الاسرائيلية قد اتخذت عددا من الاجراءات المنفردة في المنطقة المجردة من السلاح ، خص منها بالذكر اقامة جسر جاء عنه في تقرير رئيس المراقبين بالنيابة أن من الممكن استخدامه للأغراض العسكرية . ثم ان بثها الألغام في مشارف الجسر ، واتخاذها غير ذلك من التدابير ، قد أدت الى تحويل المنطقة المجردة من السلاح الى منطقة عسكرية . وقال انه لم يرد حتى الآن تقرير من رئيس المراقبين بالنيابة يفيد ان الألغام قد أزيلت . وبين أنه لا يسع وفد الاتحاد السوفياتي أن يوافق على الرأى القائل أن العامل الحاسم في القضية الحالية هو انتواء السلطات الاسرائيلية استعمال الجسر للأغراض السلمية وحدها . فالمجلس لا شأن له „ بنوايا „ أى من الفريقين ، بل يود ان يعلم ما اذا كانت اقامة الجسر تنطوى على خرق لاتفاقية الهدنة العامة ام لا . وقد يفيد في هذا الصدد تقديم تقرير آخر من رئيس المراقبين بالنيابة في مساعدة المجلس على تقدير الأوضاع القائمة في المنطقة المجردة من السلاح .

٢٦١ — وقال الممثل السوفياتي بعد ذلك انه قد بات معروفا ان ممثلي اسرائيل لم يعودوا يشتركون في أعمال لجنة الهدنة المشتركة ، وأنهم رفضوا مرارا السماح للمراقبين العسكريين للأمم المتحدة باجراء تحقيقات في المنطقة . وموقف اسرائيل ينم بوضوح عن رغبتها في الحيلولة دون مراقبة الطريقة التي تنفذ بها اتفاقية الهدنة العامة . وقد حذر المجلس اسرائيل مرارا لخرقها اتفاقية الهدنة ، ومن واجبه ان يطلب اليها ثانية وقف

Digitized by UNOG Library

الأعمال المنفردة التي تقوم بها في المنطقة المجردة من السلاح ، وهدم الجسر دون ابطاء وسحب شرطتها ، واتخاذ الخطوات اللازمة لاعادة المدنيين العرب الذين اجلوا عن المنطقة . وقال أخيرا ان وفد الاتحاد السوفياتي يؤمن بأن مطلب سوريا الى المجلس عادل ، وبأنه يتمشى مع مبادئ الميثاق .

٢٦٢ — وأبلغ الأمين العام الى المجلس أن رئيس المراقبين بالنيابة قد أيّد تصريح ممثل اسرائيل القائل ان الالغام التي بثت على مشارف الجسر قد ازيلت .

٢٦٣ — وتكلم الممثل الكولومبي في الجلسة ذاتها . فقال ان وفد بلاده ، بعد دراسته لتقرير رئيس المراقبين بالنيابة (م أ/ ٣٨١٥) ، يرى أنه لا يحق للمجلس أن يطلب ازالة الجسر ، وان من الضروري اعادة تأكيد سلطة رئيس المراقبين بالنيابة ورئيس لجنة الهدنة المشتركة ودعم هذه السلطة ، وتعاون الطرفين تعاونا كاملا مع لجنة الهدنة المشتركة . وقال أخيرا ان وفد بلاده يعرب كذلك عن رغبته في أن يرفع رئيس المراقبين بالنيابة تقريرا آخر .

٢٦٤ — وتكلم رئيس المجلس في الجلسة ذاتها بوصفه ممثلا للولايات المتحدة الأمريكية . فقال ان وفد بلاده ، بعد أن بحث كل ما توافر بشأن المسألة المعروضة على المجلس من وقائع ، يرى أن تقرير رئيس المراقبين بالنيابة (م أ/ ٣٨١٥) يفي تماما بطلب سوريا . على أن الولايات المتحدة لا تشارك الممثل الاسرائيلي رأيه القائل انه لا يجوز لأحد أطراف اتفاقية الهدنة ان يستند الى الاعتبارات العسكرية الخالصة في المنطقة المجردة من السلاح . فقد حدث في مناسبة سابقة ، في عام ١٩٥٣ ، أن أكد رئيس المراقبين بوضوح ان الاعتبارات العسكرية تقع ضمن الأمور التي يعد مسئولا عنها بموجب اتفاقية الهدنة ، وقد أيدته في رأيه هذا أغلبية أعضاء المجلس .

٢٦٥ — وقال ان تقرير رئيس المراقبين بالنيابة قد أثار عددا من المسائل التي تهم المجلس . ومادامت هذه المسائل لا زالت قائمة ، فان مما يفيد المجلس أن يتلقى من رئيس المراقبين بالنيابة تقريرا يعرض فيه آخر تطورات الموقف السائد في أرجاء المنطقة المجردة من السلاح ، بما في ذلك طريقة حفظ الأمن في المنطقة وحرية رئيس المراقبين بالنيابة في الانتقال ، ويذكر فيه أية ترتيبات عملية قد يراها ضرورية للاضطلاع بالمسئوليات الملقاة على عاتقه . وقال أخيرا ان اقتراح رئيس المراقبين بالنيابة بشأن اعادة تأكيد سلطته هو اقتراح سليم بلاشك ، ويرى وفد الولايات المتحدة أن على الفريقين ان يبديا كامل

Digitized by UNOG Library

التعاون لتمكين ممثلي الأمم المتحدة من الاضطلاع بمهامهم .

٢٦٦ — وتكلم الممثل السوري في الجلسة ذاتها . فقال ان معظم أعضاء المجلس قد افترضوا ان اقامة السلطات الاسرائيلية للجسر هو الموضوع الوحيد للشكوى السورية ، ولكن الواقع أن تلك الشكوى تتعلق أساسا بعموم المركز القانوني للمنطقة المجردة من السلاح ولاتفاقية الهدنة . ورأى ان بحث القضية المعروضة حاليا يؤدي قطعا الى النتائج الآتية : أولا ان قرار المجلس المتخذ في ١٨ أيار (مايو) ١٩٥١ يضع حدا لجميع العمليات في المنطقة المجردة من السلاح الى أن يتم عقد اتفاق بين الطرفين ، وثانيا أن اسرائيل قد واصلت عمليات التجفيف في المنطقة المجردة من السلاح دون تصريح من رئيس المراقبين او رضا ملاك الأرض العرب ، أو موافقة سوريا ، وثالثا ان اقامة جسر ذي قيمة عسكرية ، تسيطر عليه اسرائيل ، هو خرق لاتفاقية الهدنة العامة . وقال ان سوريا تأمل ان يتخذ المجلس اجراء حاسما في الشكوى الحالية ، نظرا الى أعمال الخرق المتكررة التي ارتكبتها اسرائيل . وقال أخيرا ان سوريا لا يسعها ان توافق على الرأي القائل ان رئيس المراقبين وحده هو المسئول عن مراقبة المنطقة المجردة من السلاح ، اذ لو صح ذلك ، لما كان هناك فائدة ترجى للجنة الهدنة المشتركة ، التي هي أهم أداة في جهاز مراقبة الهدنة .

٢٦٧ — وتكلم الممثل الاسرائيلي في الجلسة ذاتها . فقال ان تقرير رئيس المراقبين بالنيابة لم يكن متفقا مع ادعاء سوريا ان اقامة الجسر هو نشاط عسكري ، وأنه يكسب اسرائيل ميزة عسكرية فيها خرق لاتفاقية الهدنة ، أو أنه يضر بمصالح المدنيين العرب في المنطقة المجردة من السلاح . وقال ان الوفد الاسرائيلي يلاحظ بعين التقدير أن أغلبية أعضاء المجلس قد أيدت رئيس المراقبين بالنيابة فيما توصل اليه ، وأيدت بذلك الرأي القائل بوجوب تشجيع مشروعات الانماء في المنطقة .

٢٦٨ — وعاد الرئيس الى الكلام في الجلسة ذاتها . فلخص المناقشة قائلا انه يبدو أن جميع أعضاء المجلس موافقون على وجوب احترام سلطة رئيس المراقبين في هيئة مراقبة الهدنة ، ووجوب تعاون الطرفين معه . وذكر أن المجلس يلاحظ في القضية المعروضة عليه أن رئيس المراقبين لم يتمكن في الوقت المناسب من معاينة الجسر ومن أداء واجباته . وقد صرح بعض أعضاء المجلس بعدم موافقتهم على آراء رئيس المراقبين بالنيابة بشأن حق اسرائيل في اقامة الجسر . على أن الأغلبية قد نوهت بأن رئيس المراقبين هو السلطة المختصة بضمان التنفيذ الكامل لأحكام المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة ، وأيدت

Digitized by UNOG Library

قراراته في هذا الصدد • وفيما يتعلق بالاشارة الى المشاكل الاخرى في المنطقة المجردة من السلاح ، اقترحت أغلبية الأعضاء أيضا ان يقدم رئيس المراقبين بالنيابة تقريرا تكميليا في الوقت المناسب عن الأوضاع القائمة في المنطقة •

٢٦٩ — وبعد أن قدم ممثلا العراق واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اقتراحا بتحديد مهلة لتقديم التقرير التكميلي ، أحاط الرئيس علما ببيان للأمين العام جاء فيه انه سيطلب الى رئيس المراقبين بالنيابة ، في ضوء مناقشة المجلس ، ان يقدم تقريرا اضافيا في مدى شهر •

تقرير رئيس المراقبين بالنيابة :

٢٧٠ — استجابة لطلب أعضاء مجلس الأمن ، قدم رئيس المراقبين بالنيابة في ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٥٧ تقريره الاضافي (م أ/ ٣٨٤٤) بشأن نواح معينة من عمل الهيئات التابعة للأمم المتحدة في المنطقة المجردة من السلاح التي نصت علي ايجادها المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة الاسرائيلية السورية • ففيما يتعلق بمسألة القيود المفروضة على تنقل المراقبين في المنطقة المجردة من السلاح ، ذكر أن المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة كانوا على وجه العموم يتجولون بحرية في المنطقة حتى حزيران (يونيه) ١٩٥٦ ، وذلك اما للقيام بزيارات منتظمة او لأغراض التحقيق • على أنهم بدأوا منذ مستهل حزيران (يونيه) يعانون صعابا في تحقيق الشكاوى المتعلقة بتشييد تحصينات في المستوطنات الاسرائيلية الموجودة في المنطقة المجردة من السلاح ، ومنذ ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ ، رفضت أغلب طلبات دخول القطاع الأوسط من المنطقة المجردة من السلاح ، وحالت الشرطة الاسرائيلية دون القيام بالزيارات المنتظمة او بالتحقيقات • وكذلك في القطاع الجنوبي لم يتمكن المراقبون من القيام بالتحقيق في النقب في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٥٧ •

٢٧١ — ثم ذكر رئيس المراقبين بالنيابة أن السلطات السورية لم ترفض السماح لمراقبي الأمم المتحدة بدخول المنطقة المجردة من السلاح للقيام بتحقيقات او بزيارات منتظمة بعد التحقق من هويتهم على الجانب السوري من الحدود • وكان يحدث من آن لآخر أن يؤخر تحقيق او زيارة منتظمة • على أن السلطات العسكرية السورية قد أكدت لرئيس المراقبين بالنيابة في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٥٧ أنها ستتخذ التدابير اللازمة للقضاء على أي

Digitized by UNOG Library

تأخير في تقديم ضباط اتصال سوريين لمرافقة مراقبي الامم المتحدة في المنطقة الواقعة على امتداد الحدود الدولية .

٢٧٢ — أما عن مسألة التحصينات المشيدة في المنطقة المجردة من السلاح ، فقد أشار رئيس المراقبين بالنيابة الى تقرير الميجر جنرال بيرنز (م أ/٣٦٥٩) الخاص بالتحصينات التي شيدت في مستوطنة الكفرين الاسرائيلية في القطاع الأوسط من المنطقة المجردة من السلاح ، وفي سوسيتا في القطاع الجنوبي ، ذاكرا انه نظرا الى أن مراقبي الأمم المتحدة قد منعوا من اجراء التحقيقات في هاتين المنطقتين ، فان المدى الحالي لهذه التحصينات غير معلوم لديه . ومن الجائز أيضا أن تكون منطقة دردرة ، التي منع المراقبون من دخولها أيضا ، قد حصنت ، تمشيا مع سياسة اسرائيل الصريحة بشأن حماية سكانها المدنيين في المنطقة المجردة من السلاح .

٢٧٣ — كذلك ذكر رئيس المراقبين بالنيابة انه يجرى ، طبقا لاقتراح رئيس الأركان السورى في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٥٧ ، اتخاذ بعض الترتيبات لمسح طبوغرافي يساعد على التثبت مما اذا كانت التحصينات السورية قد تعدت المنطقة المجردة من السلاح ، كما يساعد على تحديد أماكن هذا التعدى ان كان قد حدث . كذلك أعربت سوريا عن استعدادها لهدم التحصينات التي يثبت المسح انها قد تعدت المنطقة المجردة من السلاح .

٢٧٤ — أما عن حقول الألغام والألغام المبثوثة في المنطقة المجردة من السلاح ، فقد ذكر رئيس المراقبين بالنيابة ان المعلومات الواردة من السلطات الاسرائيلية تفيد أن الألغام قد أزيلت من المشارف الغربية لجسر الحولة الذى أنشيء أخيرا ، ومن جسر بنات يعقوب ، وهو يعتقد انه لن تظل بعد ازالتها حقول ألغام أو ألغام اسرائيلية في المنطقة المجردة من السلاح . كذلك أبلغت وزارة الخارجية الاسرائيلية الى رئيس المراقبين بالنيابة ان كل ما قد يكون بث في مستهل الحملة العسكرية على مصر من ألغام في المنطقة المجردة من السلاح قد أزيل .

٢٧٥ — وقال رئيس المراقبين بالنيابة في ختام تقريره انه نظرا الى ان رئيس لجنة الهدنة المشتركة ومراقبي الأمم المتحدة قد منعوا في مناسبات عديدة من دخول بعض المناطق الموجودة في المنطقة المجردة من السلاح ، ونظرا الى أن المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة تضع على عاتق رئيس اللجنة مسئولية المراقبة العامة للمنطقة المجردة

Digitized by UNOG Library

من السلاح سواء في الأمور العسكرية أو في الأمور المدنية ، الأمر الذى أكده مجلس الأمن من جديد في قراره المتخذ بتاريخ ١٨ أيار (مايو) ١٩٥١ ، فقد يكون من المرغوب فيه ، لضمان المراقبة واتاحة القيام بتحقيقات أسرع ، بقاء بعض المراقبين لمدة ٢٤ ساعة في اليوم في مواضع من المنطقة المجردة من السلاح يختارها هو . وأضاف رئيس المراقبين بالنيابة قائلا ان حرية التنقل في المنطقة المجردة من السلاح ينبغي ان لا تلقى من أطراف اتفاقية الهدنة العامة أو من السلطات المحلية أية صعوبة في مختلف القطاعات . فينبغي أن لا يرفض التصريح بدخول أية منطقة ، ولا أن يقيد هذا الدخول بأية شروط ، كحضور ضباط من الجيش أو الشرطة خلال التفتيش . فاذا ما قبل مبدأ الحرية المطلقة في التنقل ، فلن تقوم صعوبة حول تسوية المسائل العملية بروح من التعاون . وقال رئيس المراقبين بالنيابة ، بعد الاشارة الى بيان الممثل الاسرائيلي في الجلسة رقم ٧٨٢ التي عقدها المجلس في ٢٣ أيار (مايو) ١٩٥٧ ، انه قد أتيح له ايضا أن يفهم من وزارة خارجية اسرائيل ان اعتراض اسرائيل على اجراء تحقيقات في الشكاوى السورية لم يكن الا اعتراضا شكليا ، وأن اسرائيل لا تعارض في أى تحقيق يجريه رئيس اللجنة او يجرى باسمه ، وذلك بموجب السلطة المقررة له بمقتضى المادة الخامسة . وقال ان تمكن المراقبين العسكريين من اجراء التحقيق في أى وقت في المنطقة المجردة من السلاح ، وحريتهم الكاملة في التنقل فيها ، هو شرط لا غناء عنه من أجل ضمان مراعاة الفقرة ٥ (ب) من المادة الخامسة . ولاحظ رئيس المراقبين بالنيابة انه في حين أن موافقة اسرائيل على ازالة الألغام من المنطقة المجردة من السلاح هو أمر يبعث على الرضا ، فقد رفضت طلبات هدم التحصينات التي تجاوزت ما هو مسموح به لحماية السكان المدنيين .

الفصل الثالث

الرسالة المؤرخة في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ والموجهة من الممثل المصرى الى رئيس مجلس الأمن

٢٧٦ — أرسل الممثل المصرى الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٦ (م أ/ ٣٧١٢) أحال اليه فيها رسالة من وزارة الخارجية المصرية ، جاء فيها ان السفير المصرى في لندن قد تلقى من حكومة المملكة المتحدة رسالة تحوى انذارا نهائيا الى حكومة مصر (أ) بأن تكف عن كل الأعمال الحربية في البر والبحر والجو ،

Digitized by UNOG Library

(ب) وبأن تسحب جميع قواتها العسكرية الى مسافة عشرة أميال من قناة السويس ،(ج) وبأن تقبل احتلال القوات البريطانية والفرنسية لمواقع رئيسية في بورسعيد والاسماعيلية والسويس • وجاء انه اذا لم يصل رد الى حكومتي المملكة المتحدة وفرنسا حتى السادسة والنصف من صباح ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) (بتوقيت القاهرة) ، فسوف تتدخل الحكومتان بكل ما قد تريانه لازما من قوة لضمان التزام طلباتهما • وجاء في الرسالة المصرية بعد ذلك ان حكومتي المملكة المتحدة وفرنسا تتخذان من هجوم القوات الاسرائيلية ذريعة لأعمالهما ، ولكن لا هذه ولا أية ذريعة اخرى يمكنها ان تبرر هذه الاعمال • وأمام هذا التهديد ، وأمام الخطر المحدق بها من احتلال القوات البريطانية والفرنسية المسلحة للاقليم المصرى ، مما يشكل خرقا صارخا لحقوق مصر وللميثاق ، اضطرت الحكومة المصرية الى أن تطلب عقد مجلس الأمن في الحال لبحث العمل العدواني البريطاني الفرنسي • وجاء في الرسالة انه لا مفر أمام مصر من الدفاع عن نفسها والذود عن حقوقها ضد عدوان كهذا الى ان يتخذ المجلس التدابير اللازمة •

٢٧٧ — وفي الجلسة رقم ٧٥٠ المنعقدة في ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) اتخذ مجلس الأمن بأغلبية ٧ أصوات مقابل لاشيء ، وامتناع ٤ عن الاقتراع (استراليا وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة) قرارا بادراج الرسالة المصرية بوصفها البند الثاني في جدول أعمال تلك الجلسة •

٢٧٨ — وبعد ان أتم المجلس بحث البند الاول (انظر الفصل الثاني ، الفرع الثالث اعلاه) ، قال الممثل المصرى ان محاولة الحكومتين الفرنسية والبريطانية الانفراد بتسوية مسألة معروضة من قبل على مجلس الأمن انما هي خرق للميثاق ليس له أى مبرر • فلا يجوز ان تستخدم القوة الا وفقا لمبادىء الميثاق وأحكامه • ولقد تلقت مصر ، وهي ضحية عدوان قائم ، انذارا نهائيا من دولتين أخريين من الدول الأعضاء • وقال ان القلق على قناة السويس لا أساس له ، وان ٥١ سفينة قد مرت بها في ذلك اليوم • أما القوات الاسرائيلية التي دخلت مصر فهي على مسافة بعيدة من القناة ، ولم تتجاوز الحدود كثيرا • وذكر ان معظم الرعايا البريطانيين والمواطنين الفرنسيين قد غادروا مصر، وأنه على حد علمه لم يتعرض أحد منهم للأذى • وذكر أخيرا أنه لا مفر أمام مصر من الدفاع عن نفسها ، حتى يحين الوقت الذى يضطلع فيه مجلس الأمن بمسئولياته •

٢٧٩ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ذاتها • فقال ان الانذار النهائي المقدم من المملكة المتحدة وفرنسا هو محاولة واضحة لتخطي

Digitized by UNOG Library

المجلس وللاستفادة من الموقف الناجم عن عدوان اسرائيل على مصر ، من أجل الاستيلاء على القناة بالقوة المسلحة • وبعد أن لاحظ ان المسئولية الأولى عن صيانة السلم والأمن تقع على عاتق المجلس ، وأن المجلس لم يصرح للمملكة المتحدة ولا لفرنسا باتخاذ أى تدبير ، قال ان ارسال قوات هاتين الدولتين الى منطقة قناة السويس لا يمكن الا أن يعد عملا من أعمال العدوان المسلح لا مبرر له على الاطلاق ، عملا قد يستتبع عواقب أوخم ، ويلحق بالسلام الدولي اضرارا لا يمكن تلافيها • وقال ان وفده يأمل ان تدرك المملكة المتحدة وفرنسا ان مضيهما في الطريق الحالي المحفوف بالمخاطر قد يجر على البشرية كلها أوخم العواقب • وقال اخيرا ان وفد بلاده يأمل كذلك ان يتخذ المجلس تدبيرا حاسما للحيلولة دون استفحال النزاع المسلح في الشرق الأوسط •

٢٨٠ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان القوات الاسرائيلية قد دخلت الاقليم المصرى خرقا لنصوص اتفاقية الهدنة العامة وان ثمة خطرا يتفاقم بسرعة ويهدد سلامة قناة السويس — وهي ممر مائي حيوى بالنسبة الى العالم بأسره • وقال ان ثمة أهداف معينة يشترك في التمسك بها كل أعضاء المجلس على وجه التقريب ، الا وهي : وقف القتال الذى قد يتطور بسهولة — ما لم يتوقف — الى حرب واسعة النطاق ، وتأمين سحب القوات الاسرائيلية ، واعادة الأمن الى منطقة القناة • وذكر أن تجربة السنوات العشر الماضية تثبت ان قرارات المجلس بالنسبة الى اسرائيل وجيرانها العرب لا تنفذ الا ببطء ، ولكن حكومته تعتقد أنه ما لم يتخذ اجراء في الحال — أى في خلال ساعات قليلة جدا — فقد تصبح القناة غير صالحة للعمل ، وينتشر القتال خارج شبه جزيرة سيناء • وقال ان تلك هي الأسباب التي دفعت حكومتي المملكة المتحدة وفرنسا الى اتخاذ تدبير وقائي ، سيكون ذا طبيعة مؤقتة بحت • وذكر ان أحدا لا يرغب في التعدى على سيادة مصر ، وان القوات الانجليزية الفرنسية سوف تنسحب بمجرد انتهاء الحالة الطارئة •

٢٨١ — وقال بعد ذلك ان حكومة الاتحاد السوفياتي ، التي دأبت في الأشهر القلائل الأخيرة على زيادة الموقف صعوبة وخطرا ، قد نصبت من نفسها حامية لحقوق دول المنطقة ، ومتحدثة باسم السلام ، في حين أن حوادث المجر قد أوضحت المعنى الحقيقي لتلك الحماية السوفياتية ، والموقف الحقيقي للسوفيات من حقوق الأمم ومن السلام•

٢٨٢ — وتكلم الرئيس في الجلسة ذاتها بوصفه ممثلا لفرنسا • فقال ان حكومته ترى ان التدابير التي قررت اتخاذها بالتضامن مع المملكة المتحدة من شأنها أن تبعد خطر

Digitized by UNOG Library

الأعمال الحربية وتضع حدا للقتال . وفي هذه الظروف لن يكون هناك جدوى من الدخول في مناقشة في الوقت الحالي حول الرسالة المقدمة من الممثل المصرى .

٢٨٣ — وتكلم الممثل اليوغوسلافي في الجلسة ذاتها . فكرر الاعراب عن أمله في أن تستجيب حكومتا فرنسا والمملكة المتحدة لنداء رئيس الولايات المتحدة ، وللمشاعر التي أعربت عنها أغلبية أعضاء المجلس ، وألا تقدما على مغامرة يزعمان أن المقصود منها اخماد نزاع معين ، في حين انها تخلق في الواقع نزاعا أخطر منه بكثير .

٢٨٤ — ثم اقترح على المجلس دعوة الجمعية العامة الى عقد دورة طارئة بمقتضى أحكام قرار الجمعية العامة رقم ٣٧٧ (د ورة ٥) ، وعنوانه „الاتحاد في سبيل السلم“ .

٢٨٥ — وتكلم الممثل الايراني فقال ان وجهة نظر وفد بلاده يمليها المبدأ الذى أعرب عنه بصدد المسألة المجرية . فهو يعارض وجود قوات أجنبية في اقليم دولة أخرى . وأعرب عن أمله في أن تدرك حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا عواقب ما تتحملانه من مسئوليات بارتكابهما أعمالا لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة .

٢٨٦ — وتكلم ممثل بيرو في الجلسة ذاتها . فأعرب عن تأييده لرسالة الرئيس ايزنهاور ، التي تعبر عن اتجاه الرأى العام في أنحاء كثيرة من العالم ، كما أعرب عن أمله في أن توليها حكومتا فرنسا والمملكة المتحدة ما تستحقه من اهتمام .

٢٨٧ — وتكلم الممثل الاسترالي فقال ان وفد بلاده لا يقبل أيّا من المزاعم التي سيقت بشأن دوافع العمل الذى قامت به حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا أو أغراضه . وذكر أن هذا الوفد يأمل أن تتحقق الأغراض التي استهدفتها المملكة المتحدة في هذا الصدد ، وأن تكون في التدابير المتخذة والمنوى اتخاذها مساهمة أكيدة في سبيل اعادة السلم في المنطقة الى نصابه ، وأن تؤدى بوجه خاص الى دعم الطلب الذى كان الكثيرون من أعضاء المجلس يودون توجيهه الى اسرائيل ومصر لوقف اطلاق النار في الحال .

٢٨٨ — وفي الجلسة رقم ٧٥١ التي عقدها المجلس في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) ، صرح الأمين العام بأنه لو لم يكن المجلس قد دعي الى الانعقاد ، لقام هو على أساس المعلومات المتوافرة عندئذ ، باستخدام حقه في دعوته الى الانعقاد في صباح اليوم السابق ، وقال انه يرى من واجبه ، بوصفه قائما على خدمة المنظمة ، أن يحافظ على فائدة وظيفته بتجنب اتخاذ مواقف علنية في الخلافات التي تنشب بين الدول الأعضاء ،

Digitized by UNOG Library

ما لم يكن في ذلك العمل مايساعد على حل النزاع • على أن التحفظ والحياد المفروضين على الأمين العام ينبغي أن لا يهبطا الى درك انتهاج سياسة انتهازية : فان عليه أيضا أن يكون خادما لمبادئ الميثاق ، وينبغي أن تكون أهداف الميثاق المقياس الأخير الذى يقرر على أساسه ما هو حق وما هو باطل • واستطرد قائلا ان من يتولى منصب الأمين العام لا يجوز له أن يسير في عمله على أى أساس آخر عدا ذلك الذى تحترم فيه كل الدول الاعضاء تعهداتها بمراعاة كافة مواد الميثاق — وذلك في الحدود الضرورية التي يفرضها ضعف البشر واختلافاتهم الصادقة في الرأى • كذلك لابد له ان يفترض أن تلك الهيئات التي ألقيت على عاتقها مهمة المحافظة على الميثاق ، سيكون في وسعها تحقيق مهمتها • واختتم تصريحه بقوله انه لو اعتقد الأعضاء أن هناك رأيا آخر في واجبات الأمين العام ، غير الذى أورده ، يؤدى لمصالح الأمم المتحدة خدمة أعظم ، فمن حقهم الذى لا مراء فيه ان يتصرفوا وفقا لهذا •

٢٨٩ — وفي خلال المناقشة التي تلت هذا التصريح ، أعرب ممثلو الاتحاد السوفياتي واستراليا وايران وبيروفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ويوغوسلافيا عن ثقتهم التامة بالأمين العام •

٢٩٠ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ذاتها • فأعرب عن عطف وفد بلاده على مصر حكومة وشعبا في محنتها • ووصف العدوان الانجليزى الفرنسي على مصر ، وهو العدوان الذى أصبح حقيقة واقعة ، بأنه خرق صارخ للالتزامات التي أخذتها المملكة المتحدة وفرنسا على عاتقهما بموجب الميثاق • وأكد أن على المجلس أن يدين المملكة المتحدة وفرنسا على قصف المواقع المصرية ، وانزال قواتهما المسلحة في الاقليم المصرى ، وعليه أن يطلب اليهما سحب قواتهما المسلحة في الحال • وقال أخيرا ان وفد الاتحاد السوفياتي على استعداد لتقديم مشروع قرار بهذا المعنى اذا ما لزم الأمر •

٢٩١ — وتكلم الممثل المصرى فقال ان السلاح الجوى الفرنسي والبريطاني بدأ يلقي قنابله على مصر ، توطئة لانزال قوات مسلحة فيها • وأضاف أن فرنسا والمملكة المتحدة ما زالتا سادرتين في سياستهما العدوانية المبنية على أفكار ترجع الى عهد استعمارى عفا عليه الزمان • وبعد أن أشار الى النداءين اللذين وجههما الرئيس ايزنهاور الى رئيس وزراء المملكة المتحدة وفرنسا ، أشار الى أن هذين النداءين لم يلقيا

Digitized by UNOG Library

بعد أية استجابة من هاتين الدولتين • وتعرض أخيرا للهجوم المسلح غير المثار الذى شنه عضوان من أعضاء مجلس الأمن الدائمين ، خرقا لميثاق الأمم المتحدة ، فوصفه بأنه اعتداء على الأمم المتحدة والسلام العالمي ، لن ينساه العالم بسهولة •

٢٩٢ — وتكلم الممثل اليوغوسلافي في الجلسة ذاتها • فصرح بأن فرنسا والمملكة المتحدة قد نفذتا تهديدهما أخيرا • وقال انهما تريدان أن تفرضا على مصر حلا لمسألة السويس بالقوة ، وأنهما نفذتا تهديدهما في وقت كانت تبذل فيه جهود صادقة للوصول الى تسوية سلمية مقبولة لدى الطرفين ، ومتفقة مع مبادىء الميثاق • وانتهى بأن اقترح احالة المسألة الى الجمعية العامة اذا ما شلت يد المجلس عن العمل مرة أخرى باستخدام المعتدين لحق الفيتو ، **أو أية وسيلة أخرى** •

٢٩٣ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة • فقال ان رفض مصر للمذكرة الانجليزية الفرنسية الصادرة في ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) هو الذى دفع الحكومتين الي التدخل وفقا لبنود المذكرة المذكورة • وقرر أنه مخول بأن يبين أن العمل الانجليزى الفرنسي سيقتصر على الأهداف العسكرية وفي المقام الأول على المطارات • وأضاف ان الهدف الاساسي من هذا العمل هو حماية قناة السويس واقرار السلم في الشرق الأوسط • وأضاف ان حكومة المملكة المتحدة لا تود تأييد أى عمل تستهدف اسرائيل منه احتلال أية مواقع في الاقليم المصرى • وانتهى الى أنه يجب على اسرائيل سحب قواتها فور الاتفاق على ذلك بصورة مرضية •

٢٩٤ — وتحدث رئيس المجلس بوصفه ممثلا لفرنسا • فأعلن أن حكومته ترى في الهجوم الذى شنته القوات الاسرائيلية مرحلة أخرى في حالة العداء الدائم القائمة بين مصر واسرائيل • على أن هذه القوات تحث السير نحو القناة وترى فرنسا ان انقاذ القناة أمر واجب عليها • وقال ان عملها ذو صبغة مؤقتة ، وان وجود قواتها في منطقة القناة لا يقصد منه التعدى على سيادة مصر •

٢٩٥ — وصرح ممثل ايران بأن العذر الذى أتى به اولئك الذين ارسلوا قواتهم الى مصر يبدو واهيا الى أقصى حد • فبدلا من أن يعاقبوا المعتدى ، تحولوا الى الضحية • وقال ان ايران قد سبق لها أن أكدت في مؤتمرى لندن الأول والثاني ، وفي جلسات المجلس أيضا ، الحاجة الى ايجاد حل لمسألة قناة السويس بالطرق السلمية ، ومما يؤسف له حقا أن مبادىء الميثاق لم تتبع في هذه القضية •

Digitized by UNOG Library

٢٩٦ — وقدم ممثل يوغوسلافيا في الجلسة ذاتها مشروع القرار التالي (م أ/ ٣٧١٩) :

„ان مجلس الأمن ،

اذ يرى خطورة الموقف الذى أدى اليه العمل الذى ارتكب ضد مصر ،

واذ يأخذ بعين الاعتبار أن عدم توفر الاجماع بين أعضائه الدائمين في جلستيه رقم ٧٤٩ و ٧٥٠ قد منعه من ممارسة مسئوليته الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين ،

يقرر الدعوة الى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة ، على نحو ما نص عليه قرار الجمعية العامة رقم ٣٧٧ (أ) (خامسا) المتخذ في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ ، وذلك لاصدار التوصيات اللازمة „ .

٢٩٧ — وعاد ممثل المملكة المتحدة الى الكلام في الجلسة ذاتها . فصرح بأن الاجراء المقترح في المشروع اليوغوسلافي لا يمكن قبوله ، ولا يتفق مع نصوص قرار „ الاتحاد في سبيل السلم „ . فقرار „الاتحاد في سبيل السلم „ لا يمكن الاحتجاج به الا اذا توافرت شروط معينة ، أى في أية قضية يبدو أنها تنطوى على تهديد للسلم أو اخلال به أو على أى عمل عدواني ، ويعجز مجلس الأمن عن ممارسة مسئوليته الأساسية في صيانة السلم والأمن الدوليين نتيجة لعدم اجماع اعضائه الدائمين . على ان المجلس لم يقترع على أى مشروع قرار يتناول صلب المسألة موضوع البحث . وأضاف أخيرا ان مشروعي القرارين اللذين اقترع عليهما فيما يتعلق بالبند السابق بحثه لا يندرجان تحت قرار „الاتحاد في سبيل السلم „ ، ومن ثم لا يمكن الاحتجاج بهما لتأييد الاقتراح اليوغوسلافي .

٢٩٨ — وعاد الممثل اليوغوسلافي الى الكلام . فقال ان مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة (م أ/ ٣٧١٠) يعالج ناحيتي المشكلة اللتين اقترح على أساسهما عقد دورة استثنائية طارئة . والفقرة ٢ (أ) من ذلك المشروع تعالج مسألة تدخل قوات غير القوات الاسرائيلية في مصر . وعلى ذلك فمشروع القرار اليوغوسلافي يتمشى تماما مع أحكام قرار „ الاتحاد في سبيل السلم „ .

٢٩٩ — وعاد ممثل المملكة المتحدة الى الكلام في الجلسة ذاتها . فصرح ردا على ذلك بأن قرار „ الاتحاد في سبيل السلم „ لا يجوز الاحتجاج به الا بعد اتخاذ التدبير

Digitized by UNOG Library

الذى ينص عليه الفصل السابع من الميثاق ، وهو التدبير الذى يتوقف على تقرير المجلس بوجود تهديد للسلام ، أو خرق للسلام أو عمل من أعمال العدوان . وأن مشروعي القرارين المقدمين من الولايات المتحدة ومن الاتحاد السوفياتي لا يتضمنان مثل هذا الأمر .

٣٠٠ — وعاد رئيس المجلس الى الكلام ، بوصفه ممثلا لفرنسا . فقال انه لا يسعه أن يوافق على التفسير الذى قدمه الممثل اليوغوسلافي للأساس القانوني لمشروع قراره . وأضاف أن مشروع القرار اليوغوسلافي لا يحدد المسألة التي ستعرض على الجمعية العامة . فان كان الممثل اليوغوسلافي يرمي الى الاشارة الى الاقتراع الذى أجرى على البند الذى اقترحته الولايات المتحدة ، فان ممثل فرنسا يود أن ينبه الى أن هذه المسألة غير مدرجة في جدول أعمال الجلسة . وفضلا عن ذلك فأحكام الفصل السابع من الميثاق لا تسرى على نص الشكوى المقدمة من الولايات المتحدة ، ولا على مشروعي القرارين اللذين اقترع عليهما بمقتضى هذه الشكوى .

٣٠١ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة في الجلسة ذاتها . فقال ان بلاده كانت على الدوام نصيرا قويا لقرار « الاتحاد في سبيل السلم » وذكر ان مشروع القرار اليوغوسلافي سليم وينطبق بوضوح على هذا الموقف .

٣٠٢ — وتكلم الممثل الاسترالي فقال ان المجلس قد أنهى بحث البند المقدم من الولايات المتحدة ، وعلى ذلك فلا يبدو من المنطقي القول بأن الاقتراعات التي أجريت على مشروعات القرارات المتعلقة بهذا البند ينبغي ان يكون لها تأثير على الاجراء الخاص بالبند موضوع البحث .

٣٠٣ — وعاد الرئيس الى الكلام بوصفه ممثلا لفرنسا . فأشار الى أنه لم ترد أية اشارة الى حدوث خرق للسلام لا في رسالة ممثل الولايات المتحدة التي قدم بها البند ولا في مشروع قراره . ثم ان المجلس يبحث بندا يختلف كل الاختلاف عن ذلك الذى قدم بشأنه مشروعا القرارين ولم يتم اعتمادهما .

٣٠٤ — وعاد الممثل اليوغوسلافي الى الكلام فأشار الى ان ممثل الولايات المتحدة ، حين قدم مشروع قراره في جلسة المجلس رقم ٧٤٨ ، قد صرح بأن على المجلس أن يعمل على أسرع نحو ممكن ليحدد ان كان قد وقع خرق للسلام ، ثم لاحظ أن مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة قد دعا الى سحب القوات المسلحة في الحال ، وأعرب عن قلقه العميق

Digitized by UNOG Library

لخرق اتفاقية الهدنة ، ودعا الى وقف اطلاق النار • وقال أخيرا ان كل هذه المسائل تندرج تحت المادتين ٤٠ و ٤١ من الفصل السابع •

٣٠٥ — وتكلم الممثل الصيني في الجلسة ذاتها • فرأى ان الاعتبارات التي أثارها ممثل المملكة المتحدة تبدو مبنية على أساس متين ، ولكنها ذات طبيعة فنية • فاذا ما مضى المرء فيها الى أقصى مداها ، فانها توازي الدعوة الى أن يعرض على المجلس مشروع يكون من اللازم العمل على احباطه لتحقيق الشروط الفنية اللازمة • وقال أخيرا ان وفد بلاده يؤيد لذلك مشروع القرار اليوغوسلافي •

٣٠٦ — وتكلم ممثل بيرو فقال انه على الرغم من ان البندين الثاني والثالث قد ادرجا كل على حدة ، فان المشاكل التي ينطويان عليها هي في أساسها واحدة • وفي رأيه انه قد حدث خرق للسلام ، وأن المسألة مما ينبغي ان تبحثه الجمعية بروح انشائية •

٣٠٧ — وتكلم ممثل كوبا فقال ان أحدا لا يستطيع ان ينكر أنه قد وقع خرق للسلام • وعلى الأمم المتحدة أن تستنفد كل سبل العمل الممكنة لاقرار السلم ، والسبيل الصحيح في الظروف الحالية هو دعوة الجمعية العامة الى عقد دورة استثنائية طارئة •

٣٠٨ — وطلب ممثل المملكة المتحدة اجراء اقتراع على اقتراح وفده القائل ان مشروع القرار اليوغوسلافي غير مقبول •

القرار المتخذ بشأن اقتراح المملكة المتحدة : رفض المجلس اقتراح المملكة المتحدة بأغلبية ٦ أصوات مقابل ٤ (استراليا وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة) وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (الصين) •

٣٠٩ — وصرح الممثل الاسترالي بعد ذلك ان جهاز الأمم المتحدة قد عاقه في الماضي استخدام الاتحاد السوفياتي لحق الفيتو ومعارضة تلك الدولة لمختلف التدابير التي قد رآها المجلس كفيلة بمعالجة ما كان يعرض عليه من آن لآخر من مشاكل خطيرة • ولاشك في أن المجلس قد بذل كل ما في وسعه لحفظ السلام في الشرق الأوسط ، ولكن اسرائيل وجيرانها العرب قاموا مرارا بتحدي المجلس في جهوده هذه • وقد أعلنت فرنسا والمملكة المتحدة ان الهدف من عملهما هو اقرار السلم في تلك المنطقة ، وأنه ليس موجها

Digitized by UNOG Library

ضد سيادة مصر او سلامتها الاقليمية . ولا شك أن المجلس ما كان ليبحث عملا كهذا لو أن الأمم المتحدة كانت قد تمكنت من السير في الطريق الذى رسمه لها الميثاق في الأصل ، ومن اكتساب القوة التي أرادها لها الميثاق . وخلص الى أنه اذا ما تقرر عقد دورة طارئة ، فينبغي أن لا تقصر اهتمامها على بحث العمل الذى قامت به انجلترا وفرنسا في الشرق الأوسط ، بل يجب أن تبحث ايضا في النزاع المستمر بين اسرائيل والدول العربية .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار : اعتمد مشروع القرار اليوغوسلافي (م أ/ ٣٧١٩) بأغلبية ٧ أصوات مقابل ٢ (فرنسا والمملكة المتحدة) وامتناع عضوين عن الاقتراع (استراليا وبلجيكا) .

٣١٠ — وبعد اجراء الاقتراع ، احتفظ ممثلا المملكة المتحدة وفرنسا بموقف حكومتيهما فيما يتعلق بمشروعية القرار السالف الذى اتخذه المجلس .

Digitized by UNOG Library

الفصـــــل الرابـــــع

الحالة القائمـــة فـــي المجـــر

— • —

الفـــرع الأول

الرسالة المؤرخة في ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦ والموجهة من ممثلي فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلنـــدا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية الى رئيس مجلس الأمـــن

٣١١— أرسل ممثلو فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الى رئيس مجلـــس الأمن بتاريخ ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦ رسالة (م أ/٣٦٩٠) أبدوا فيهـــا ان حالة خاصة قد نشأت نتيجة لاعمال القوات العسكرية الاجنبية في المجر ، وقالـــوا ان هذه القوات قد لجأت الى العنف في هدر حقوق الشعب المجرى التي تضمنتهـــا معاهدة الصلح التي اشتركت في توقيعها الحكومة المجرية وحكومات الدول الحليفـــة والمتشاركة • وطلب الممثلون المذكورون ، عملا باحكام المادة ٣٤ من الميثاق ، ادراج بند عنوانه „الحالة القائمة في المجر„ في جدول اعمال مجلس الامن •

٣١٢— وأرسل ممثل جمهورية المجر الشعبية الى الامين العام بتاريخ ٢٨ تشـرين الاول (أكتوبر) رسالة أحال فيها نص بيان اصدرته حكومته واحتجت فيه على دعـــوة المجلس الى الانعقاد للنظر في المسائل المتعلقة بحوادث المجر • وقد أكـــدت الرسالة ان الاحداث التي وقعت في ٢٢ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٦ والايام التالية ، والتدابير التي اتخذت ابان وقوعها ، انما هي من صميم الولاية القومية لجمهوريـــة المجـر الشعبية ، ولا تدخل في ولاية الامم المتحدة •

٣١٣— وأرسل ممثل النمسا الى الامين العام بتاريخ ٢٨ تشرين الاول (أكتوبـر) رسالة (م أ/٣٦٩٧) ، أحال فيها نص النداء الذى وجهته حكومة بلاده الـــى حكومة الاتحاد السوفياتي ، وطلبت اليها فيه التعـــاون على وقف الاعمال العسكرية في المجر ووضع حد لسفك الدماء هناك والعمل على اعادة الحياة الطبيعية الـــى البـــلاد •

٣١٤— وأرسل ممثلو عدد من البلدان الى رئيس مجلس الامن أو الى الامين العام رسائل أبدوا فيها ما جاء في رسالة ممثلي فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحـــدة •

Digitized by UNOG Library

وتلك البلدان هي : ايطاليا (م أ/٣٦٩٢) والارجنتين (م أ/٣٦٩٣) واسبانيا (م أ/٣٦٩٥) وتركيا (م أ/٣٦٩٦) وتايلاند (م أ/٣٦٩٨) وايرلندا (م أ/٣٦٩٩) وكندا (م أ/٣٧٠١) ونيوزيلندا (م أ/٣٧٠٢) والنرويج (م أ/٣٧٠٣) والدانمارك (م أ/٣٧٠٤) وهولندا (م أ/٣٧٠٥) واكوادور (م أ/٣٧٠٨) والبرازيل (م أ/٣٧٠٩) والجمهورية الدومنيكية (م أ/٣٧١٤) والبرتغال (م أ/٣٧١٥) وغواتيمالا (م أ/٣٧١٦) وباكستان (م أ/٣٧١٧) وفنزويلا (م أ/٣٧٢٢) وهايتي (م أ/٣٧٢٤) وبوليفيا (م أ/٣٧٢٥) ونيكاراغوا (م أ/٣٧٢٧) وهوندوراس (م أ/٣٧٣٢) وكولومبيا (م أ/٣٧٣٤) وشيلي (م أ/٣٧٣٥) وباراغواى (م أ/٣٧٣٧) .

٣١٥ — وقد ادرجت رسالة الدول الاعضاء الثلاث بشأن الحالة القائمة في المجر (م أ/٣٦٩٠) في جدول الاعمال المؤقت للجلسة رقم ٧٤٦ التي عقدها المجلس في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ .

الفرع الثاني

الموافقة على جدول الاعمال

٣١٦ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة المذكورة ، فعارض ادراج البند في جدول الاعمال ، وقال ان نص عنوان البند ذاته يدل على أن مقدميه قصدوا التدخل السافر في الشؤون الداخلية لجمهورية المجر الشعبية ، مخالفين بذلك الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق . وقال ان الغرض الحقيقي من وراء عمل الحكومات الثلاث هو ، على ما يبدو ، زيادة تشجيع العصيان المسلح الذى تقوده حركة مقاومة سرية رجعية ضد الحكومة الشرعية في المجر . وذكر أن لا غرابة في ذلك ، لأن تأييد الحركة الرجعية السرية المناوئة للحكومات الشرعية في بلدان أوروبا الشرقية كان منذ زمن طويل أحد المبادىء الموجهة لسياسة الولايات المتحدة ، ويتمثل ذلك في ملايين الدولارات التي يخصصها الكونغرس الامريكي لتشجيع النشاط الهدام ضد تلك الحكومات . وبين أن الحكومة المجرية قد اتخذت التدابير اللازمة لوضع حد لاعمال العناصر المناوئة للثورة ، وأن اجراءها هذا يتمشى تماما والمادة الرابعة من معاهدة الصلح التي التزمت المجر بموجبها بألا تسمح بقيام المنظمات ذات الصبغة الفاشية أو بممارستها نشاطها ، ولا شك في أنه قضية داخلية تهم الدولة المجرية وحدها .

Digitized by UNOG Library

٣١٧ — واستطرد ممثل الاتحاد السوفياتي قائلا ان الدول الثلاث قد استندت الى المادة ٣٤ من الميثاق ، ولكن من الواضح تماما أن لا مجال للاستناد الى هذه المادة ، سواء وحدها أو بالاشتراك مع الفقرة ٧ من المادة ٢ ومع الفصل الاول من الميثاق ، الا في المنازعات التي تتناول العلاقات بين دولتين أو أكثر . وخلص الى ان أى موقف ينشأ في بلد ما ولا يمس علاقات هذا البلد بالدول الاخرى ، كما هي الحال في هذه القضية ، لا يقع تحت حكم المادة ٣٤ .

٣١٨ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة في الجلسة ذاتها . فأنكر بصورة قاطعة تلك البواعث التي عزاها ممثل الاتحاد السوفياتي الى حكومته وحكومتي فرنسا والولايات المتحدة . وقال ان الممثل السوفياتي قد احتج بان الفقرة ٧ من المادة ٢ تحظر على المجلس التدخل في المسألة ، ولكن وجود قوات اجنبية تقاتل في المجر يسبغ على المسألة اهمية دولية بالطبع . وخلص الى أن مجلس الامن مختص دون شك في القضية ، وان من واجبه النظر في الحالة القائمة في المجر نظرا الى خطورتها .

٣١٩ — وتكلم ممثل يوغوسلافيا في الجلسة ذاتها . فأكد ان حكومة بلاده ترقب الاحداث في المجر باهتمام وقلق طبيعيين . وأعرب عن ثقته في ان الحكومة والشعب المجريين سيحلان مشاكلهما ، وانه يجب تمكينهما من ذلك واعطاؤهما الوقت الكافي لتحقيق ذلك . وقال ان عرض المسألة على مجلس الامن يعني استغلال الحالة القائمة في المجر لغايات سياسية ، مما قد يؤدى الى زيادة خطورة الموقف القائم في المجر وفي العالم أجمع . وخلص الى أنه مع ذلك سوف يمتنع عن التصويت لأن حكومته تعارض من حيث المبدأ اشتراك القوات الاجنبية .

القرار المتخذ بشأن جدول الأعمال : تمت الموافقة على جدول الاعمال بأغلبية ٩ أصوات مقابل صوت واحد (الاتحاد السوفياتي) وامتناع عضو واحد عن التصويت (يوغوسلافيا) .

٣٢٠ — وقام الرئيس في الجلسة ذاتها بدعوة ممثل المجر ، بناء على طلبه (م أ/ ٣٦٩٤) ، الى الاشتراك في مناقشات المجلس .

٣٢١ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ذاتها بناء على رخصة الكلام الاستثنائي ، فاقترح ارجاء المناقشة بضعة أيام عملا بالمادة ٣٣ من النظام الداخلي .

Digitized by UNOG Library

القرار المتخذ بشأن الاقتراح السوفياتي : رفض اقتراح الاتحاد السوفياتي ارجاء المناقشة بأغلبية ٩ اصوات مقابل صوت واحد (الاتحاد السوفياتي) وامتناع عضو واحد عن التصويت (يوغوسلافيا) .

الفـــرع الثالـــث

نظـر المجلـــس فـــي المســألة

٣٢٢ــ تكلم ممثل الولايات المتحدة في الجلسة ذاتها . فأكد ان بلاده ليس لها غرض خفي من وراء استقلال البلدان الدائرة في فلك الاتحاد السوفياتي وان كل ما تبغيه هو قيام حكومات تختارها تلك البلدان بمحض ارادتها . وقال ان الحالة القائمة في المجر ناتجة عن استخدام العنف في كبت ارادة الشعب المجرى ، وانها اثارت عظيم القلق والاهتمام في جميع أنحاء العالم . وتناول أحداث المجر بالعرض ، فقال ان مظاهرات سلمية قامت في بودابست بتاريخ ٢٣ تشرين الاول (أكتوبر) وطالبت بانسحاب القوات السوفياتية من المجر . وأن الشرطة السياسية المجرية والدبابات السوفياتية بعد ذلك قد اطلقت النار على المواطنين المجريين ، وأن الامدادات العسكرية السوفياتية قد دخلت المجر بعد ذلك وتبعت دخولها معارك واسعة النطاق . وخلص الى أن على المجلس أن ينظر فيما يستطيع اتخاذه من تدابير مناسبة لوضع حد لاعمال القمع المرتكبة ضد الشعب المجرى ، ولايجاد الاحوال التي يستطيع معها الشعب المجرى ممارسة حقوقه الاساسية .

٣٢٣ــ وتكلم ممثل المملكة المتحدة في الجلسة ذاتها . فاستعرض الاحداث الرهيبة التي مرت بها المجر . وقال ان ما حصل في الواقع انما هو حركة شعبية شاملة لاسترجاع الحرية والاستقلال السليبين ، وانه لا شيء يمكن ان يخفي حقيقة واقعة هي أن القوات الاجنبية قد تدخلت تدخلا مركزا واسع النطاق ، وأن مثل هذا العمل يعتبر تقويضا لجميع الاسس التي يرتكز اليها صرح الامم المتحدة . وذكر أن معاهدة الصلح المعقودة بين المجر وبين الدول الحليفة والمتشاركة بما فيها الاتحاد السوفياتي ، قد الزمت المجر باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتمتع جميع الخاضعين للولاية المجرية بحقوق الانسان وبالحريات الاساسية . وقال ان الكل يعلم أن الشعب المجرى ، في الواقع ، لم يتمكن حتى الآن من الافصاح عن رغباته

Digitized by UNOG Library

بالطرق الديمقراطية الصحيحة ، وأنه كان من المأمول أن يؤدى قبول المجر في الامم المتحدة الى مساعدة الشعب المجرى على التقدم نحو ممارسة حقوق السيادة بطريقة ديمقراطية • وبين أن حوادث الاسبوع المنصرم قد دلت على ان الشعب المجرى قد شعر بأن الوقت قد حان أخيرا لممارسة حقوقه المشروعة • وذكر أن استخدام دولة ما لقواتها المسلحة في قمع النضال المحلي لشعب دولة أخرى من أجل الحرية السياسية يولد وضعا مفعما بالخطر على المجتمع الدولي ، وبالتالي فانه ينبغي لمجلس الامن أن يحيط علما بهذا الوضع طبقا للمادة ٣٤ من الميثاق • واستطرد أن بعضهم قد يدعي أن للاتحاد السوفياتي حق الاحتفاظ بقوات عسكرية داخل المجر بموجب معاهدة فرصوفيا ، الا ان كل طرف من الاطراف المتعاقدين قد أكد في المادة ٨ من المعاهدة تمسكه بمبدأ احترام استقلال الطرف الآخر وسيادته وبمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر • وخلص الى انتفاء أى مبرر لاستخدام القوات السوفياتية المسلحة ضد الشعب المجرى •

٣٢٤— وتكلم الرئيس في الجلسة ذاتها بوصفه ممثلا عن فرنسا • فقال أنه منذ بضعة ايام والقوات السوفياتية مشتبكة في معارك عنيفة مع الشعب المجرى وبعض وحدات الجيش المجرى • واستطرد أنه سوف يقال بالطبع ان الحكومة المجرية قد طلبت المعونة من القوات السوفياتية ، ولكن طلبها هذا لم يوجه الا بعد ليلة ٢٤ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٦ ، أى بعد أن كانت القوات السوفياتية قد تدخلت بالفعل • وذكر أن المادة ٤ من معاهدة فرصوفيا ، تفيد ان اطراف المعاهدة قد تحالفوا ضد العدوان الخارجي فقط ، ولا يجوز بالتالي الاستناد الى المعاهدة ضد الشعب المجرى ذاته • وقال انه يجب اعادة السيادة الى الشعب المجرى في اقرب وقت ممكن ، كما ينبغي وضع حد لسفك الدماء في الحال بسحب القوات السوفياتية من المعركة • وخلص الى وجوب اتخاذ الاجراءات الفورية اللازمة لدرء العذاب الذى لا مبرر له عن المجريين التعساء ولتزويدهم بالغذاء وللعناية بالمصابين في الحوادث الاخيرة •

٣٢٥— وتكلم ممثل كوبا في الجلسة ذاتها • فقال ان القوات المسلحة التابعة لاحدى الدول الاجنبية تهاجم الشعب المجرى ساعية للقضاء على حرياته ، مخالفة بذلك بصورة فاضحة جميع قوانين اللياقة والاخلاق والعدالة ، فضلا عن احكام الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق • وحيا كفاح الشعب المجرى المجيد الباسل ، ثم أعرب عن ثقته في أن المجلس سيدين المسئولين عن ذلك التدخل المسلح العنيف •

Digitized by UNOG Library

٣٢٦— وتكلم ممثل بيرو في الجلسة ذاتها • فقال ان معاهدة فرصوفيا خالية من أى نص صريح على الاحتفاظ بالجيوش في الاراضي المجرية ، ولا يجوز الاحتجاج بها الا في حالة وقوع العدوان • وذهب الى أنه حتى لو فرضنا ان وجود الجيوش في المجر أمر مشروع ، فانه لا يجوز استخدام القوات السوفياتية «لحفظ القانون والنظام» في المجروفقا للمادة ٨ من المعاهدة • وأوضح أن استخدام هذه القوات لا يقتصر على تشكيل خرق لمبدأ عدم التدخل وهو مبدأ عام يعتبر مرتكز القانون الدولي الحديث نفسه ، بل يشكل كذلك خرقا لمبادىء الميثاق ذاتها ، ولاسيما الفقرة ٤ من المادة ٢ ، ولاحكام المادة ٨ من معاهدة فرصوفيا • وخلص الى أن الدول الحليفة والمتشاركة ، بما فيها الاتحاد السوفياتي، قد تعهدت في معاهدة الصلح مع المجر ، باحترام جميع حقوق الانسان في المجر ، وان عمل الاتحاد السوفياتي قد انتهك تلك الحقوق بصورة وحشية •

٣٢٧— وتكلم ممثل الصين في الجلسة ذاتها • فقال ان تدخل القوات العسكرية السوفياتية في المجر يشكل خرقا فاضحا للميثاق الذى حرم بجلاء استخدام القوة ضد السلامة الاقليمية او الاستقلال السياسي لاية دولة ، وخلص الى ان الحكومة الصينية التي كانت بالأمس ضحية للعدوان السوفياتي ، مستعدة اليوم لتأييد كل ما تراه الامم المتحدة مناسبا من التدابير لشجب عمل الاتحاد السوفياتي •

٣٢٨— وتكلم ممثل استراليا في الجلسة ذاتها • فقال ان بلاده قد وقفت دائما موقفا حازما ازاء احترام الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق • واستدرك ان احكام هذه الفقرة لا تمنع المجلس من التحقيق في الحالة القائمة في المجر • وأشار الى الخطاب الذى اذاعه رئيس وزراء جمهورية المجر الشعبية السيد امرى ناج بعد ظهر ذلك اليوم وجاء فيه ان الانتفاضات الاخيرة في المجر تشكل حركة ديمقراطية وطنية كبيرة تهدف الى تحقيق الاستقلال والسيادة القوميين • وذكر ان السيد ناج قال ايضا ان الحكومة المجرية قد دخلت في مفاوضات بشأن علاقات جمهورية المجر بالاتحاد السوفياتي ، بما في ذلك مسألة سحب القوات السوفياتية • وأنهى كلامه بالاعراب عن امله في ان يستجيب الاتحاد السوفياتي لرغبة الشعب المجرى فيوقف العمليات العسكرية السوفياتية في المجر ، ويترك للشعب المجرى أمر معالجة مشاكله الخاصة في جو من الاستقلال التام والتحرر من الضغط العسكرى الاجنبي •

٣٢٩— وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ذاتها فقال ان من شروط التعاون الصادق بين الدول دقة احترام مبدأ عدم التدخل في

الشؤون الداخلية للدول الاخرى • وبين أن بعض الدوائر في الولايات المتحدة قد اتخذت لسياستها مبدأ توجيهيا يقضي بالتدخل الفاضح في الشؤون الداخلية لعدد من الدول ومن بينها المجر • وذكر أن ما يسمونه بقانون الامن المتبادل الذى سنه الكونغرس في الولايات المتحدة عام ١٩٥١ ينص على اعتماد مبلغ ١٠٠ مليون دولار سنويا للقيام بالنشاط الهدام في الديمقراطيات الشعبية • وأشار الى أن مجلس النواب في الولايات المتحدة قد اتخذ منذ زمن ليس ببعيد ، اى في ١٦ نيسان (ابريل) ١٩٥٦ ، قرارا يتضمن دعوة سافرة الى ما يسمونه „تحرير„ الديمقراطيات الشعبية ، وهي دعوة لا يمكن تفسيرها الا بانها دعوة الى قلب الحكومات الشرعية لتلك البلدان عن طريق العنف • واستطرد قائلا ان حوادث المجر قد دلت بجلاء على وجود حركة مقاومة سرية رجعية مناوئة للثورة جيدة التسلح حسنة التدريب تم تنظيمها في المجر بمساعدة الولايات المتحدة وقامت باستغلال المصاعب والاخطاء التي وقعت فيها هيئات الدولة والحزب في ذلك البلد لتضليل بعض فئات العمال والفلاحين والمثقفين في المجر ، رغم أن الاحداث دلت على أن العمال والفلاحين والمثقفين ظلوا واقفين الى جانب النظام الديمقراطي الشعبي • وذكر أن القوات الأهلية (الميليشيا) وقوات جيش الشعب المجرى قد اتخذت التدابير اللازمة للقضاء على تلك الحركة المناوئة للثورة ، وأن الحكومة المجرية قد ناشدت حكومة الاتحاد السوفياتي العون والمساعدة ، وأن الوحدات العسكرية السوفياتية المرابطة في المجر وفقا لمعاهدة فرصوفيا قد استجابت لهذا النداء وخفت الى معونة القوات المجرية والعمال المجريين • وقال ان التدابير التي اتخذها زعماء حزب العمال المجريين والحكومة المجرية قد أدت الى احباط تلك المغامرة المعادية للشعب والقضاء عليها ، وان الخطاب الذى أذاعه رئيس الوزراء السيد ناج قد أعطى الدليل على ذلك وأوضح الفرق بين الحركة الديمقراطية وبين العناصر المعادية للثورة التي حاولت التعلق باذيالها • وقرر أنه كان لزاما على الحكومة المجرية ، بموجب المادة ٤ من معاهدة الصلح ، ان لا تسمح بوجود أو نشاط اية منظمة في المجر تستهدف حرمان الشعب من حقوقه الديمقراطية • وخلص الى أن ممثلي البلدان الثلاثة التي قامت باثارة المسألة ليعلمون جيدا أن المجر تتمتع بحريات ديمقراطية واسعة ، وأن هذه الحريات قد ادخلت في دستور البلاد ، وان كل ما قيل عن خرق مزعوم لتلك الحريات انما قصد منه تبرير تدخل الدول الغربية في شؤون المجر الداخلية • وأن الدول الغربية كما جاء في جريدة „نيويورك تايمز„ في عددها الصادر في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ انما تود استغلال الحالة القائمة في المجر لاغراض الدعاية ، وأن الانتخابات الامريكية تشكل عاملا آخر في المسألة •

Digitized by UNOG Library

٣٣٠— وتكلم ممثل ايران في الجلسة ذاتها . فقال ان بلاده التي قاست الأمرين من تدخل الدول الاجنبية لا يسعها عدم الاكتراث لمصير البلدان التي تقع ضحية ذلك التدخل . وأكد أن ايران لا يمكن أبدا أن توافق على استخدام قوات اجنبية لاخماد الحركات الشعبية ، حتى ولو قبلت حكومة البلد المحتل استخدامها أو طلبت ذلك من القوات الاجنبية .

٣٣١— وتكلم ممثل بلجيكا في الجلسة ذاتها . فقال ان حوادث المجر قد الهبت المشاعر في جميع انحاء العالم ، وأنه لا يجوز للامم المتحدة أن تخيب آمال الذين ينتظرون منها الفرج في هذه الظروف العصيبة المفجعة . وقال ان مما لا شك فيه ان القواعد الأساسية التي يرتكز عليها التعاون الدولي قد انتهكت بشكل خطير ، اما الاحتجاج بالفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق فلا ينطبق على الموقف الحاضر نظرا الى تدخل القوات الاجنبية وقيامها بعمل عسكري في المجر . وذكر أن الاتحاد السوفياتي فيما مضى كان يؤيد دوما مبدأ تقرير المصير . وتساءل عما اذا كان لنا أن نستنتج من ذلك ان كلف الاتحاد السوفياتي بهذا المبدأ لا يعدو كونه أمرا نسبيا وانه مقصور على الحالات التي لا مساس لها بمصالحه الخاصة . واستطرد قائلا ان تفسير ممثل الاتحاد السوفياتي للاحداث الاخيرة يتعارض مع الخطاب الذي أذاعه رئيس وزراء المجر بعد ظهر ذلك اليوم . وخلص الى أنه لا يجوز السماح لدولة اجنبية باستخدام القوة المسلحة واللجوء الى سفك الدماء لحرمان شعب ما من حق حرية اختيار الحكم الذي يريده .

٣٣٢— وعاد ممثل الولايات المتحدة الامريكية الى الكلام في الجلسة ذاتها . فقال ان الامم المتحدة قد ردت مرارا في الماضي التهم السوفياتية الموجهة ضد بلاده . وأكد أن التدخل الحقيقي في شؤون المجر الداخلية انما يأتي من جانب الاتحاد السوفياتي الذي تعمل قواته تقتيلا بآلاف المجريين .

٣٣٣— وأرسل ممثلو فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الى رئيس مجلس الامن بتاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ رسالة (م أ/ ٣٧٢٣) طلبوا اليه فيها أن يدعو المجلس الى الانعقاد في جلسة عاجلة لبحث موضوع « الحالة القائمة في المجر » الذي سبق وان عرض على المجلس . وعقد المجلس بتاريخ ٢ تشرين الاول (أكتوبر) جلسته رقم ٧٥٢ بناء على هذه الدعوة ، ووافق فيها على جدول الاعمال بأغلبية ١٠ أصوات مقابل صوت واحد (الاتحاد السوفياتي) .

Digitized by UNOG Library

٣٣٤— وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية في هذه الجلسة • فقال ان العالم بأسره قد صدم للجوء الاتحاد السوفياتي الى استخدام القوة المسلحة لخنق المطالب المشروعة التي طالب فيها الشعب المجرى الباسل باحترام حقوقه بموجب معاهدة الصلح • وقابل العبارات المشجعة الواردة في تصريح الاتحاد السوفياتي الصادر في ٣٠ تشرين الاول (أكتوبر) بالبرقية (ج ع/ ٣٢٠١) التي أرسلها رئيس مجلس وزراء المجر ، وذكر فيها أنه احتج بقوة على دخول قوات سوفياتية اضافية الى المجر ، وطالب بالمبادرة فورا الى سحب جميع القوات السوفياتية وأبلغ الى السفير السوفياتي نقض المجر لمعاهدة فرصوفيا ولاعلان حياد المجر • وذكر الممثل الأمريكي أن مرسل البرقية قد التمس كذلك أن تنظر الجمعية العامة في دورتها المقبلة في مسألة حياد المجر وحماية الدول الاربع الكبرى لهذا الحياد • وختم كلامه قائلا انه لا يجوز لمجلس الامن أن يتجاهل ذلك النداء •

٣٣٥— وتكلم ممثل كوبا في الجلسة ذاتها • فأشار الى برقية السيد ناج (ج ع/ ٣٢٠١) وقال ان حقيقة الامر هي أن المجر ، وهي أحد اعضاء الامم المتحدة ، تناشد الامم المتحدة العون لأن هنالك قوات اجنبية تغزو اراضيها ساعية جهدها لمنع الشعب المجرى من تحطيم قيود الطغيان الغاشم التي تكبله • وقال ان وفد بلاده على استعداد لتأييد أى مشروع قرار يهدف الى وضع حد للاحوال السائدة في المجر والتي لا يمكن ان ترضى بها شعوب العالم الحرة • وقال ان مشروع القرار يجب أن يتضمن نداء عاجلا الى حكومة الاتحاد السوفياتي لسحب قواتها من المجر ، كما يجب ان يؤكد من جديد حق الشعب المجرى الأكيد في تقرير نظام الحكم الذى يريده لنفسه بواسطة انتخابات حرة ، وان ينص ايضا على انشاء لجنة تابعة لمجلس الامن لمراقبة التدابير المتخذة ورفع تقرير عن مدى التزام قرار المجلس •

٣٣٦— وتكلم ممثل المملكة المتحدة في الجلسة ذاتها • فاستعرض التطورات الاخيرة • وقال ان آخر المعلومات الواردة تشير الى أن عددا كبيرا من الدبابات قد دخلت المجر في الايام القليلة الماضية ، وأن احتشادات من المصفحات السوفياتية اخذت على ما يبدو تطوق مدينة بودابست • وقال ان حكومة بلاده ترحب بالبيان الذى أصدره رئيس وزراء المجر بالنيابة عن الحكومة المجرية (ج ع / ٣٢٠١) ، وتأمل ان تعترف الحكومة السوفياتية ، حتى في هذه المرحلة المتأخرة ، بأن من حق الشعب المجرى ان يقرر مصيره بنفسه ، وأن السياسة

Digitized by UNOG Library

السوفياتية القائمة على التدخل المسلح في شؤون المجر الداخلية انما هي سياسة خاسرة .

٣٣٧— وتكلم ممثل بيرو في الجلسة ذاتها . فقال أنه سيؤيد أى اقتراح أو قرار يهدف الى ضمان حق تقرير المصير للمجر ويكفل لها حرية ايجاد كيان خاص لها بوصفها دولة مستقلة . وقال انه لا يجوز للامم المتحدة أن تقف مكتوفة اليدين امام النداء الذى وجهته اليها حكومة المجر في بوقيتها ، وأن المشكلة ليست بسيطة بل تتعلق بحياة أحد اعضاء المجتمع الدولي واستقلاله وحريته . وبين أن على المجلس أن يطالب الاتحاد السوفياتي بسحب قواته في الحال والكف عن اعاقة الشعب المجرى عن تقرير مصيره بحرية .

٣٣٨— وخلص ممثل بيرو الى حث المجلس على اصدار قرار يصاغ بحيث لا يمكن للاتحاد السوفياتي معارضته الا اذا كان مستعدا لخرق الميثاق والى أن حصول مثل هذه المعارضة يوجب عرض المسألة على الجمعية العامة في دورة استثنائية طارئة .

٣٣٩— وتكلم ممثل فرنسا في الجلسة ذاتها . فقال ان القضية بعد وجود برقية رئيس وزراء المجر بين يدى المجلس لم تعد قضية البحث فيما اذا كان يحق لمجلس الامن أن ينظر في المسألة المجرية ، بل على الامم المتحدة أن تعمل دون تأخير على تحقيق آمال شعب يناضل من أجل استقلاله . وقال ان من الواضح أنه قد حصل تدخل أجنبي في المجر وأن هذا التدخل مستمر رغم الارادة الصريحة للاغلبية العظمى من الشعب المجرى والحكومة المجرية . وتعرض للادعاء بان الحكومة المجرية قد طلبت التدخل ، فقال ان السيد جيرو ربما يكون قد طلب المساعدة فعلا ليضمن لنفسه البقاء في الحكم ، ولكن التدخل حصل بعد أن خلف السيد ناج السيد جيرو . وهكذا فان حكومة السيد ناج قد تعرضت منذ البداية للتدخل الاجنبي ، الذى تسببت فيه الحكومة السالفة ، وربما كان سقوطها نتيجة لطلبها هذا . وقرر أن لا مجال للشك في هذا الأمر . واستدل على هذا بالطلب الرسمي الذى قدمته حكومة السيد ناج لسحب القوات السوفياتية .

٣٤٠— وتابع ممثل فرنسا كلامه . فلاحظ أن ليس في وسع أحد أن يصدق أن عصابة صغيرة من الفاشيين قد أفلحت في خلق المصاعب للقوات السوفياتية المتدخلة أو تمكنت من التأثير في حكومة السيد ناج بحيث أقنعتها بطلب اجلاء القوات الاجنبية . وأكد أن ذلك قد حقق ارادة الاغلبية الساحقة للشعب المجرى ، بل ربما اجماع

Digitized by UNOG Library

هذا الشعب الذى ينادى ، بعد عشر سنوات من حكم البوليس والقوات الاجنبية ، برد حقوقه اليه ، تلك الحقوق التي حددتها معاهدة الصلح عام ١٩٤٧ والتي تحترمها البلدان الديمقراطية • وأنكر على الاتحاد السوفياتي جواز الاحتجاج بعد الآن بان معاهدة فرصوفيا تبرر ارسال قواته الى المجر ، نظرا الى أن هذا العمل ايضا يحتاج الى طلب من المجر • وقال ان الاتحاد السوفياتي يقوم بخرق استقلال الدولة المجرية وسيادتها وبالتعدى على حق الشعب المجرى في تقرير مصيره ، وأن الوقت قد حان لاتخاذ قرار ملائم في الموضوع • وخلص الى أنه اذا تعذر اتخاذ هذا القرار بسبب الفيتو ، فعلى المجلس عندئذ أن ينظر في مسألة دعوة الجمعية العامة الى عقد دورة استثنائية طارئة في الحال •

٣٤١— وتكلم ممثل الصين في الجلسة ذاتها • فأكد خطورة الحالة في المجر • وقال ان الاتحاد السوفياتي يحاول استعباد الشعب المجرى من جديد بارسال المزيد من القوات الى المجر • وذكر أن الرواية السوفياتية تنسب الحركة المجرية الى المجرمين والرجعيين والفاشيين ، ولكن هذه الرواية قد ردت عليها الجريدة الرسمية للحزب الشيوعي المجرى في ٢٩ تشرين الاول (أكتوبر) ، حيث قالت هذه الجريدة ان ما تؤكده „ برافدا „ من أن الاستعماريين الانكليز والامريكان هم الذين أثاروا الحركة يعد اهانة لسكان بودابست البالغ عددهم مليونا ونصف المليون ، والذين أيدت نسبة كبيرة منهم المبادىء الوطنية والديمقراطية الاساسية التي تقوم عليها حركة التحرر والنضال في سبيل الاستقلال • وقال ان حوادث المجر قد أثارت سخط العالم بأسره ، وان الوقت قد حان كي يتخذ المجلس موقفا من تلك الحوادث • وحث المجلس على اتخاذ قرار يعرب فيه عن عطفه على نضال الشعب المجرى في سبيل حريته • وأكد أن على المجلس أن يبين دون لبس أو غموض معارضته للتدخل العسكرى الذى قام به الاتحاد السوفياتي • وطالب بوجوب ايفاد بعثة من الامم المتحدة لمراقبة الاحداث عن كثب ورفع تقرير عنها الى الامم المتحدة • وخلص الى أن على المجلس أن يوجه نداء الى جميع الشعوب الحرة في العالم لكي تقدم الى الشعب المجرى ما يحتاج اليه من معونة •

٣٤٢— وعاد ممثل الولايات المتحدة الامريكية الى الكلام في الجلسة ذاتها • فأعلم المجلس أن حكومته قد أذنت بتخصيص مبلغ اولي قدره ٢٠ مليون دولار من أجل مساعدات الطوارىء لتخفيف الآلام التي يقاسيها الشعب المجرى •

Digitized by UNOG Library

٣٤٣— وعاد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الكلام في الجلسة ذاتها • فقال ان ممثلي الدول الغربية يسعون دون ريب الى تحويل الانظار عن الأحداث الرهيبة التي يمر بها الشرق الاوسط نتيجة للعدوان المنقطع النظير الذى ارتكبته المملكة المتحدة وفرنسا ضد مصر • وقال ان الحالة في المجر لا تبرر عقد المجلس لجلسته الطارئة الحاضرة ، وان السلطات المجرية قد أخمدت حركة التمرد المناهضة للثورة والموجهة ضد الحكومة الشعبية في المجر • وذكر أنه كما سبق أن أعلنت الحكومة السوفياتية في بيانها الصادر في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ، فان القوات السوفياتية التي أرسلت بناء على طلب الحكومة المجرية لمساعدتها على مكافحة حركة العصيان قد سحبت من بودابست بناء على طلب تلك الحكومة كذلك • وذكر بأن الحكومة السوفياتية كانت قد اعلنت في بيانها كذلك انها مستعدة للدخول في مفاوضات مناسبة مع الحكومة المجرية على أساس المبدأ العام القائل بأن مرابطة قوات أية دولة من الدول الموقعة لمعاهدة فرصوفيا في أراضي دولة أخرى من هذه الدول تستند الى اتفاق جميع أطراف المعاهدة ورضى الدولة التي ترابط فيها القوات بناء على طلبها •

٣٤٤— وواصل الممثل السوفياتي كلامه • فقال انه الآن وقد بدأ الموقف في التحسن ، فان بعض العناصر المناوئة للثورة تحاول الحيلولة دون استتباب النظام بأى ثمن • ولفت الانظار الى ما جاء في الصحف عن تقديم المساعدة الخارجية الى تلك العناصر ، وأنذر بأن ذلك قد يجر عواقب في غاية الخطورة • وأكد أن الاشاعات القائلة بان الاتحاد السوفياتي يقوم بنقل قوات اضافية الى أراضي المجر ، ليس لها أى نصيب من الصحة ، مثلها في ذلك مثل بيان السيد ناج • وختم كلامه قائلا ان مناورة تحويل الانظار عن غزو مصر يحمل المجلس على بحث المسألة المجرية انما هي مناورة مفضوحة لا أمل في نجاحها •

٣٤٥— ووزع على اعضاء المجلس في الجلسة ذاتها نص مذكرة (م أ/٣٧٢٦) مؤرخة في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ أرسلتها البعثة الدائمة لجمهورية المجر الشعبية الى الامين العام ، وأحالت بها رسالة تحمل ذات التاريخ أرسلها الى الأمين العام رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بالنيابة في جمهورية المجر الشعبية • وقد ذكرت الرسالة المحالة أن وحدات عسكرية سوفياتية كبيرة قد اجتازت حدود المجر ، زاحفة الى بودابست وأنها احتلت خطوط سكك الحديد ومحطاتها • وبينت الرسالة

أن الاخبار تشير الى حصول تحركات عسكرية سوفياتية من الشرق الى الغرب في المجر الغربية ، وأن جميع البعثات الدبلوماسية قد أخطرت بتلك الخطوات الموجهة ضد جمهورية المجر الشعبية ، وأن الحكومة المجرية قد أرسلت في الوقت ذاته اقتراحات ايجابية بشأن سحب القوات السوفياتية الموجودة في المجر ، والمكان الذى ستجرى فيه المفاوضات لانهاء معاهدة فرصوفيا ، كما قدمت اقتراحات الى السفارة السوفياتية في بودابست لتكوين لجنة مشتركة تمهد لسحب القوات السوفياتية من المجر • والتمست الرسالة من الامين العام أن يدعو الدول العظمى الى الاعتراف بحياد المجر ، وان يطلب الى مجلس الامن اصدار تعليماته الى الحكومتين السوفياتية والمجرية بالشروع فورا في اجراء المفاوضات •

٣٤٦ — وعاد ممثل الصين الى الكلام في الجلسة ذاتها • فأشار الى أن ممثل الاتحاد السوفياتي قد انكر ما جاء في البرقية السابقة (ج ع/ ٣٢٥١) التي أرسلها رئيس وزراء المجر ، ثم استشهد بمقاطع من الرسالة الجديدة (م أ/ ٣٧٢٦) تتعلق بارسال الوحدات العسكرية السوفياتية الى المجر وتحركاتها فيها •

٣٤٧ — وعاد ممثل فرنسا الى الكلام في الجلسة ذاتها • فأشار الى قول ممثل الاتحاد السوفياتي أن لا مبرر للجلسة الطارئة التي يعقدها مجلس الامن ، واستشهد ايضا بالرسالة الاخيرة الواردة من الحكومة المجرية ، وبما نقلته الصحف عن التحركات العسكرية السوفياتية • وقال انه لا يمكن الشك ابدا في التحركات العسكرية السوفياتية التي حصلت في ذلك اليوم ، سواء الى المجر أو فيها •

٣٤٨ — وعلق ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على ذلك في الجلسة ذاتها فقال ان أخبار الصحف لا يمكن قبولها على علاتها دائما ويجب التحقق من صحتها أحيانا •

٣٤٩ — وبعث رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية المجر الشعبية الى الأمين العام بتاريخ ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) برقية (م أ / ٣٧٣١) أشار فيها الى البيان الذى ألقاه ممثل الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن في اليوم السابق (٢ تشرين الثاني) (نوفمبر) ، وقال ان حكومته تؤكد أن الرسائل التي أرسلت الى الأمين العام انما تعبر عن وجهة النظر الرسمية للحكومة المجرية بكاملها •

Digitized by UNOG Library

٣٥٠ــ وعقد المجلس بتاريخ ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) جلسته رقم ٧٥٣ • وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية في هذه الجلسة ، فصرح بأنه رغم أن الحوادث التي وقعت في المجر خلال الايام القليلة الاخيرة كان يشوبها الغموض والتشويش ، فثمة حقيقة واحدة واضحة وضوح الشمس هي أن الشعب المجرى يريد أن يخرج الاتحاد السوفياتي من بلاده • واستعرض بايجاز الاحداث التي مرت على المجر منذ الثامن والعشرين من تشرين الاول (أكتوبر) ، وسأل ممثل المجر اذا كان بامكانه تزويد المجلس بمزيد من التفصيلات عن الحوادث المشار اليها في رسالة الحكومة المجرية (م أ/٣٧٢٦) الواردة في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) • وقال انه اذا تعذر على ممثل المجر أن يأتي بمعلومات اضافية ، فسوف يطلب الى الامين العام ان يتصل بالحكومة المجرية مباشرة • وذكر من جهة ثانية ، أنه سبق لممثل الاتحاد السوفياتي ان نفى نفيا باتا دخول قوات سوفياتية جديدة الى الاراضي المجرية ، رغم ورود انباء بعكس ذلك ، ولذلك فانه يطلب الى ممثل الاتحاد السوفياتي ان يعلق على هذه النواحي من الموقف في المجر • وأبدى استعداده للترحيب كذلك بما قد يقدمه الممثلان السوفياتي والمجرى من آخر المعلومات المتعلقة بالنجاح الذى احرزته اللجنة المجرية السوفياتية المشتركة بشأن سحب القوات السوفياتية •

٣٥١ــ وتقدم ممثل الولايات المتحدة عندئذ في الجلسة ذاتها بمشروع القرار التالي (م أ/٣٧٣٠) :

« ان مجلس الامن ،

« اذ يرى أن الامم المتحدة تقوم على مبدأ تساوى جميع اعضائها في السيادة ،

« واذ يشير الى أن معاهدة الصلح الموقعة في باريس في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٤٧ بين المجر وبين الدول الحليفة والمتشاركة قد ضمنت صراحة التمتع بحقوق الانسان وبالحريات الاساسية في المجر ، وأن ميثاق الامم المتحدة قد أكد المبدأ العام لهذه الحقوق والحريات بالنسبة الى جميع الشعوب ،

« وقد اقتنع بأن الاحداث الحاضرة القائمة في المجر تدل بوضوح على رغبة الشعب المجرى في ممارسة حقوقه الاساسية وحرياته واستقلاله ، والتمتع بها على أتم وجه ،

Digitized by UNOG Library

„ واذ يأسف لاستخدام القوات العسكرية السوفياتية لاحباط جهود الشعب المجرى في سبيل اقرار حقوقه من جديد ،

„ واذ يلاحظ فضلا عن ذلك الاعلان الذى أصدرته الحكومة السوفياتية في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ وقررت فيه أن سياستها الصريحة هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ،

„ واذ يلاحظ رسالة الحكومة المجرية الى الامين العام في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ بشأن طلب هذه الحكومة الى حكومة الاتحاد السوفياتي „ سحب القوات السوفياتية حالا وفورا „ ،

„ واذ يلاحظ كذلك رسالة الحكومة المجرية الى الامين العام في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ بشأن سؤال مجلس الأمن „ أن يصدر تعليماته الى الحكومتين السوفياتية والمجرية بالشروع فورا في اجراء المفاوضات „ لسحب القوات السوفياتية ،

„ واذ يحرص على احترام استقلال المجر وسيادتها ،

„ ١ — يناشد حكومة الاتحاد السوفياتي أن تكف فورا عن أية صورة من صور التدخل في شؤون المجر الداخلية ، ولاسيما التدخل المسلح ،

„ ٢ — ويعرب عن صادق أمله في أن يقوم الاتحاد السوفياتي بموجب ترتيبات ملائمة يتفق عليها مع الحكومة المجرية ، بسحب جميع قواته من المجر دون تأخير ،

„ ٣ — ويؤكد حق الشعب المجرى في أن تكون له حكومة تستجيب لامانيه القومية وتكرس جهودها لتأمين استقلاله ورفاهه ،

„ ٤ — ويطلب الى الامين العام أن يبادر ، بالتشاور مع رؤساء الوكالات المتخصصة المعنية ، الى استقصاء حاجة الشعب المجرى الى الأغذية والأدوية وما شابه ذلك من المواد ، وأن يوافي مجلس الامن بتقرير عن ذلك في أقرب وقت ممكن ،

„ ٥ — ويطلب الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، كما يدعو الهيئات الخيرية القومية والدولية ، الى ان تتعاون على توفير ما قد يحتاج اليه الشعب المجرى من تلك المواد „ .

Digitized by UNOG Library

٣٥٢— وتكلم ممثل يوغوسلافيا في الجلسة ذاتها • فسأل ممثل المجر عما اذا كانت لديه أية معلومات جديدة عن الوضع في بلاده ، وما اذا كان في وسعه أن يؤكد الخبر القائل بان المفاوضات قد بدأت في بودابست بين ممثلي الحكومتين المجرية والسوفياتية • وقال انه اذا كانت المفاوضات قد ابتدأت فعلا ، فمن واجب المجلس أن لا يتخذ أى قرار من شأنه أن يعيق تقدمها وعليه أن يرفع الجلسة ويرجئ الاجتماع •

٣٥٣— وتكلم ممثل المملكة المتحدة في الجلسة ذاتها • فاستعرض المعلومات الاخيرة عن التطورات في المجر • وقال ان القوات السوفياتية قد أغلقت جميع الطرق المؤدية الى خارج المجر من الجهة الغربية وانها توقف كل شخص يحاول مغادرة البلاد ، وان الحكومة المجرية قد أرسلت مذكرات شفوية الى جميع البعثات الدبلوماسية في بودابست ذكرت فيها أنه على الرغم مما أبدته من رغبة في التفاوض بشأن سحب القوات السوفياتية من المجر ، فقد علمت من مصادر موثوقة كل الثقة ان تشكيلات جديدة وكبيرة من الجيش السوفياتي لا زالت تعبر الحدود المجرية وتتجه نحو بودابست محتلة جميع منشآت السكك الحديدية • وذكر أن الحكومة المجرية قد قدمت احتجاجا جديدا الى السفير السوفياتي ، وهي تريد اعلام مجلس الامن بهذه التطورات • وأوضح ان هذه التطورات الخطيرة تحتم على المجلس ان ينظر باقصى سرعة في الخطوات اللازمة لوقف ما تشير الدلائل الى انه تدخل سوفياتي مستمر في الشؤون الداخلية للمجر • ولاحظ ان رئيس الوزارة المجرية قد نقض في ا تشرين الثاني (نوفمبر) (ج ع/ ٣٢٠١) معاهدة فرصوفيا وطلب سحب القوات السوفياتية • واستطرد قائلا ان من الواضح أن حكومة الاتحاد السوفياتي تعمل تماما في الاتجاه المعاكس لرغبات الحكومة المجرية الصريحة اذ تحاول المضي في استخدام القوة لمنع الشعب المجرى من التعبير عن رغباته بشكل طبيعي • وقال ان حكومة المملكة المتحدة ترجو رجاء صادقا أن يبذل المجلس جهوده لتحقيق استقلال المجر التام بجميع الطرق الممكنة •

٣٥٤— وتكلم ممثل بلجيكا في الجلسة ذاتها • فلاحظ ان الحكومة المجرية قد دحضت ادعاء الاتحاد السوفياتي بان حوادث بودابست لا تدخل في ولاية الامم المتحدة ، وأن الرسائل التي أرسلها رئيس مجلس الوزراء المجرى ، قد دحضت بدورها الرواية السوفياتية للحوادث • وقال انه ليس من الجائز التأخر أكثر من ذلك

Digitized by UNOG Library

في تقرير التدابير اللازمة ، بل يتوجب على المجلس أن يحول دون سلب ذلك الاستقلال الذي اخذت المجر تستعيده ، وهو لم يكتمل بعد . وخلص الى أن على الاتحاد السوفياتي أن يبرهن على صدق ما يؤكده من اخلاص لمبادىء الامم المتحدة ، وأن على مجلس الامن أن يدعو الاتحاد السوفياتي الى الكف في الحال عن التدخل في الشؤون الداخلية للمجر .

٣٥٥— وتكلم ممثل المجر في الجلسة ذاتها . فرد على السؤال الذي وجهه اليه ممثل الولايات المتحدة ، وقال انه لم يتلق اية معلومات رسمية سوى ما جاء في الوثيقتين ج ع/٣٢٥١ و م أ/٣٧٢٦ . وذكر فيما يتعلق بالسؤال الثاني لممثل الولايات المتحدة ، وهو سؤال طرحه عليه ممثل يوغوسلافيا ايضا ، أنه تلقى معلومات من بودابست في ذلك اليوم تشير الى ان قائدي الجيشين المجري والسوفياتي قد اجتمعا وتبادلا وجهات النظر بشأن المسائل الفنية المتصلة بسحب القوات السوفياتية ، وأن القائدين قد اتفقا على أن يدرس كل منهما اقتراحات الآخر وعلى أن يعقدا اجتماعا ثانيا في تلك الليلة . وخلص الى أنه بناء على الاقتراح السوفياتي ، لن تعبر الحدود اية قوات جديدة حتى يتم الوصول الى اتفاق .

٣٥٦— وعاد ممثل يوغوسلافيا الى الكلام في الجلسة ذاتها بناء على رخصة الكلام الاستثنائي ، فاقترح تأجيل الجلسة الى موعد آخر .

٣٥٧— وتكلم ممثل استراليا في الجلسة ذاتها . فلاحظ أن ممثل الاتحاد السوفياتي قد عرقل مرارا مساعي المجلس في سبيل معالجة الموقف ، وأن المجلس قد حصل على مزيد من المعلومات عن قيام القوات السوفياتية داخل المجر بتحركات تنذر بالشر . وعاد فكرر اقتناع حكومته بان السبيل الوحيد امام المجلس هو التدقيق في دراسة المسألة واجراء تحقيق فيها . وقال ان هناك خوفا كبيرا ، في الظروف السائدة حاليا في المجر ، من أن تجرى المفاوضات بين الحكومة المجرية والسلطات السوفياتية على اساس من عدم المساواة وعدم الاحترام لحقوق المجر . وخلص الى أنه يسعده جدا أن يتمكن ممثل الاتحاد السوفياتي من الادلاء ببيان من شأنه ازكاء امل المجلس في ان تسفر المفاوضات عن نتائج طيبة وسريعة تمهد السبيل لحصول الشعب المجري على الاستقلال الحقيقي الصحيح .

٣٥٨— وتكلم ممثل فرنسا في الجلسة ذاتها . فقال ان الاتحاد السوفياتي يشترط الآن ، على ما يبدو ، استتباب النظام لسحب القوات الاجنبية .

Digitized by UNOG Library

واستشهد في هذا الصدد بالبيانات الصادرة في ذلك اليوم عن اذاعة موسكو ووكالة الانباء السوفياتية والتي تهدف ، على ما يظهر ، الى تبرير التدابير العسكرية السوفياتية الجديدة التي جرى ذكرها • وقال ان اجراء المفاوضات لا يقتضي اتخاذ مثل هذه التدابير كمقدمة له • وأشار بمقارنتها بالانقلاب الذى حصل في براغ منذ ثماني سنوات • وقرر أن الاحداث التي وقعت دون شك في المجر منذ خمسة أو ستة ايام تحمل الوفد الفرنسي على مطالبة المجلس باتخاذ قرار فوري يلبي فيه طلب السيد ناج • وانتهى بحث الممثل السوفياتي على القاء بيان حول الموضوع •

٣٥٩ — وعاد ممثل المملكة المتحدة الى الكلام في الجلسة ذاتها • فلاحظ ان ما قيل في المجلس أثناء الجلسة قد يشجع على الأمل في امكان حصول الشعب المجرى على حريته ، ولكنه لا يقطع الشك في امكان ذلك • وأعرب عن اعتقاده بان اعتماد المجلس لمشروع القرار الامريكي (م أ/٣٧٣٠) في ذلك اليوم من شأنه أن يسهل سير الحوادث الى حد كبير • وقال ان اسئلة عديدة قد طرحت على ممثل الاتحاد السوفياتي ، وعلى المجلس أن يستمع الى بيان منه •

٣٦٠ — وتكلم ممثل بيرو في الجلسة ذاتها • فقال ان المبدأ القائل بان على الامم المتحدة فيما يتعلق بالمفاوضات أن تفضل دائما ما يقرره الاطراف على ما تقرره المنظمة يخضع في تطبيقه لشرط واحد هو وجوب حصول التسوية بملء حرية الاطراف وخلوها من أى تأييد للضغط • وذكر أنه ليس بوسعه أن يقول ان ثمة جوا من الحرية والاستقلال قائم الآن في المجر • واقترح أن تبدأ الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار الامريكي (م أ/٣٧٣٠) بالعبارة التالية : „ يتوقع من الاتحاد السوفياتي أن ••• „ ، وان تعدل الفقرة ٣ من المنطوق بحيث تتضمن الاشارة الى حق الشعب المجرى „ في أن تكون له عن طريق انتخابات حرة „ حكومة تستجيب لأمانيه الوطنية •

٣٦١ — وقال ممثل الولايات المتحدة الامريكية في الجلسة ذاتها ان حكومته ما زالت قلقة البال بسبب التباين الكبير بين أقوال الاتحاد السوفياتي وبين أعماله بشأن سحب القوات ، وان تأجيل الجلسة يوما او يومين من شأنه ان يتيح للحكومة المجرية فرصة حقيقية لتنفيذ ما أعلنته من رغبة في الوصول الى اتفاق حول السحب الفورى المنظم لجميع القوات السوفياتية • ونبه الى أن على المجلس أن يظل مستعدا

Digitized by UNOG Library

لبحث القضية في أية لحظة .

٣٦٢- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فلاحظ انه قد طلب اليه أن يعلق على الخبر القائل بان المفاوضات تدور بين ممثلي الحكومة المجرية والحكومة السوفياتية بشأن القوات السوفياتية في المجر . وقال ان في وسعه ان يؤكد أن مثل هذه المفاوضات جارية .

القراران المتخذان في اقتراحين بالتأجيل : بعد أن تابع مجلس الأمن المناقشة ، اقترع على اقتراح استرالي بعقد جلسة اخرى في اليوم التالي . وقد رفض الاقتراح باكثرية ٦ اصوات ، مقابل صوتين ، وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت ، وكان الرفض لعدم حصوله على الاصوات السبعة اللازمة ،

واعتمد اقتراح الرئيس عقد جلسة في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) بأغلبية ١٠ أصوات مقابل لاشيء وامتناع عضو واحد عن التصويت ، مع العلم بأنه من الجائز عقد جلسة قبل ذلك اذا ما دعت الظروف اليها .

٣٦٣- استأنف المجلس نظره في المسألة القائمة في المجر ، في جلسة عاجلة (الجلسة رقم ٧٥٤) دعي الى عقدها في الساعة الثالثة صباحا من يوم الأحد الواقع في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ .

٣٦٤- وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية في هذه الجلسة فقال انه اذا كان أبدا ثمة يوم تتعلق فيه حياة أمة بأسرها أو مماتها بتدابير الامم المتحدة ، فيومنا هو ذلك اليوم . وأشار الى ان رئيس وزراء المجر قد أصدر منذ بضع دقائق فقط نداء الى العالم أجمع ناشده فيه العون والمساعدة ، بينما عاصمة بلاده تحترق ، وذكر أن المدينة كما يستدل مما أذاعته محطة اذاعة بودابست نفسها محاطة بألف دبابة سوفياتية تقذفها بقنابلها الفوسفورية بغية احراقها . وقرر أنه في ضوء هذه الاحداث ، فان البيان الذي القاه الممثل السوفياتي في المجلس منذ بضع ساعات وأكد فيه أن المفاوضات جارية بشأن سحب القوات السوفياتية ، قلما يوجد له مثيل من حيث انعدام الصراحة فيه انعداما مطلقا وعدم اكتراثه للآلام البشرية . وتقدم بصيغة منقحة لمشروع القرار الامريكي (م أ/ ٣٧٣٠/ التنقيح رقم ١) نورد فيما يلي نص منطوقه ، وهو الجزء الذي أجريت فيه التنقيحات :

Digitized by UNOG Library

„ ١ — يناشد حكومة الاتحاد السوفياتي أن تكف فورا عن أية صورة من صور التدخل في شؤون المجر الداخلية ، ولاسيما التدخل المسلح ،

„ ٢ — ويناشد الاتحاد السوفياتي وقف ادخال المزيد من القوات المسلحة الى المجر وسحب جميع قواته من الاراضي المجرية دون تأخير ،

„ ٣ — ويؤكد حق الشعب المجرى في أن تكون له حكومة تستجيب لأمانيه القومية وتكرس جهودها لتأمين استقلاله ورفاهه .

„ ٤ — ويطلب الى الامين العام أن يبادر ، بالتشاور مع رؤساء الوكالات المتخصصة المعنية ، الى استقصاء حاجة الشعب المجرى الى الأغذية والأدوية وما شابه ذلك من المواد ، وأن يوافي مجلس الامن بتقرير عن ذلك في أقرب وقت ممكن ،

„ ٥ — ويطلب الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، كما يناشد الهيئات الخيرية القومية والدولية ، أن تتعاون على توفير ما قد يحتاج اليه الشعب المجرى من تلك المواد . „

٣٦٥ — وتكلم ممثل كوبا في هذه الجلسة . فقال انه بينما كان ممثل الاتحاد السوفياتي يخبر المجلس بأن المفاوضات جارية بين الحكومة المجرية والممثلين السوفيات ، كانت تصوب ضربة قاسية غادرة الى الحكومة المجرية . وبين أن في ذلك لخزيا للحكومة السوفياتية ، وأن جميع الاحرار في العالم سيرفعون اصواتهم عاليا محتجين على ذلك العمل . وخلص الى وجوب اقتراع مجلس الامن فورا على مشروع قرار الولايات المتحدة ، والى وجوب دعوة الجمعية العامة الى عقد دورة استثنائية طارئة لمعالجة المسألة اذا ما رفض المجلس المشروع بسبب استخدام الممثل السوفياتي حق النقض .

٣٦٦ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة في الجلسة ذاتها . فقال ان المسألة لم تعد مجرد هدر لحقوق الشعب المجرى ، بل انها تجاوزت ذلك بكثير . وبين أن المجر تتعرض لهجوم وحشي سافر غايته سحق الشعب المجرى . وأن الأمر لا يقتصر على القيام بمحاولات لقلب حكومة والسيطرة على دولة ذات سيادة ، بل ان ألوفا من المدنيين من الرجال والنساء والاطفال يذهبون ضحية لذلك الهجوم . وأنهى كلامه بالتساؤل قائلا هل فات الوقت لايقاف ذلك الهجوم المنافي لقواعد الانسانية ، ولتمكين الشعب

Digitized by UNOG Library

المجرى من العيش الحر في ظل السلام والاستقلال .

٣٦٧— وتكلم ممثل استراليا في الجلسة ذاتها . فقال ان الجهود الباسلة التي يبذلها الشعب المجرى لامساك زمام شؤونه الخاصة وتسييرها في جو من التعايش السلمي مع الاتحاد السوفياتي تقترب ، على ما يبدو ، من نهاية قاسية . وذكر أن ممثلي الحكومة السوفياتية ، على ما يظهر ، قد اعتقلوا المندوبين العسكريين اللذين اوفدتهما الحكومة المجرية للتفاوض معهم . وخلص الى أن اقل ما يمكن للمجلس عمله هو اعتماد مشروع القرار الامريكي وتغذية الأمل في استمرار امكان حمل الاتحاد السوفياتي على أن يتخذ من المجر موقفا أحكم وأعقل .

٣٦٨— وتكلم ممثل بيرو في الجلسة ذاتها . فأعلن أن الأمل الضئيل الذى كان معلقا على المفاوضات بين الحكومة المجرية والاتحاد السوفياتي قد تبدد . وقال ان الحكومة السوفياتية ، بسعيها الى اعادة السيطرة التي فرضتها على المجر أيام ستالين ، لا ترتكب غلطة كبيرة فحسب بل وتقترف جريمة شنيعة ، لأن من المستحيل النجاح في محاربة قوى العدالة والقوانين الاخلاقية التي لا تغلب . وخلص الى أن الامم المتحدة ستقوم ، عن طريق مجلس الأمن أو عن طريق الاغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة فيما اذا لم يتوفر الاجماع في المجلس ، بتعبئة القوى المعنوية للعالم اجمع لشجب عمل الذين يهددون حرية الشعب المجرى ووجوده ، وتأييد هذا الشعب وتشجيعه على مواصلة كفاحه .

٣٦٩— وتكلم ممثل الصين في الجلسة ذاتها . فأعرب عن أسفه لان المجلس لم يتخذ بعد موقفا جماعيا ازاء الاحداث المفجعة في المجر . وقال ان مشروع قرار الولايات المتحدة يبدو الآن أضعف من أن يواجه الموقف . وبين أن مشروع القرار يحتاج الى عدد من التعديلات ، وأنه رغم ذلك لن يتقدم الا بتعديل واحد للفقرة الاولى من منطوقه ، نظرا الى طابع الاستعجال الذى تتصف به القضية ، وهذا هو التعديل :

„ يناشد حكومة الاتحاد السوفياتي أن تكف فورا عن محاربة حكومة المجر وشعبها ، وعن أية صورة من صور التدخل في الشؤون الداخلية للمجر „ .

٣٧٠— وتكلم ممثل بلجيكا في الجلسة ذاتها . فقال ان المجلس يجد نفسه امام عدوان صارخ بينما أعطيت له التأكيدات بأن المفاوضات جارية . وأضاف ان على المجلس

أن يناشد الاتحاد السوفياتي سحب قواته المسلحة ، ووضع حد لعمله العدواني ولكل انواع التدخل في شؤون المجر الداخلية • وقرر ان الوفد البلجيكي سيقترع الى جانب مشروع القرار الامريكي معدلا حسب اقتراح الممثل الصيني •

٣٧١- وتكلم ممثل فرنسا في الجلسة ذاتها • فقال ان المخاوف التي أبداها كان لها ما يبررها مع الأسف • وذكر أنه من الواضح أن المسألة لم تعد مسألة مصير حكومة ما ، بل أصبحت مسألة استقلال شعب بأسره • وخلص الى أن من واجب المجلس اعتماد مشروع قرار الولايات المتحدة في الحال ، والى أنه يؤيد التعديل الصيني •

٣٧٢- وتكلم الرئيس في الجلسة ذاتها بوصفه ممثلا عن ايران • فاعرب عن أسفه الشديد للاحداث المفجعة التي وصلت الى علم المجلس • وقال ان بلاده تعطف من صميم القلب على الشعب المجرى الباسل في كفاحه ، وخلص الى أن الوفد الايراني سوف يقترع الى جانب مشروع القرار الامريكي ، على أمل ان يكون خطوة نحو ازالة الطغيان القائم •

٣٧٣- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ذاتها • فقال انه ليس لديه اية معلومات رسمية عما أذيع من انباء بشأن التطورات الجديدة في المجر ، وأنه كان الأصح في هذه الظروف تأجيل النظر في المسألة حتى ورود معلومات موثوق بها • وأسف لان أغلبية اعضاء المجلس اختارت سبيلا آخر • وأضاف أن بعض الاعضاء ، استنادا الى ما نقلته بعض الصحف ومحطات الاذاعة من تقارير مشتتة لم تؤيد بعد ، فرض مناقشة الحالة في المجر على المجلس فرضا •

٣٧٤- واستطرد ممثل الاتحاد السوفياتي قائلا ان الاحداث قد دلت بوضوح على وجود حركة سرية مناوئة للثورة تم تنظيمها بمساعدات خارجية ، وقد سعت الى استغلال الحركة المشروعة التقدمية التي قام بها العمال • وذكر أنه نتيجة للانقلاب المضاد للثورة الذى دبرته المؤامرة ، قد تمكن امرى ناج من تشكيل حكومة مزعومة استولت مؤقتا على مقاليد الحكم في جزء من البلاد ، اتبعت علنا سياسة رجعية فاشية تستهدف التصفية النهائية للنظام الديمقراطي الشعبي في المجر ، واعادة النظام الرأسمالي الاقطاعي القديم ، وتأسيس دكتاتورية فاشية • وأشار الى أنه قد نشأت حالة من الارهاب ، قتل فيها الكثيرون من الأبرياء على يد العصابات

المعادية للثورة • وأكد أن هذه الظروف تفسر تماما ذلك القلق المشروع الذى ساور شعوب البلدان الصديقة المجاورة للمجر على مصير العمال المجريين • وأوضح أن الطبقة العاملة المجرية لن تسمح للرجعيين بتهديد ما حققته من انتصارات • وأعلن أن القوات السوفياتية الموجودة في المجر بناء على احكام معاهدة فرصوفيا تساعد الآن على وضع حد للتدخلات والمشاغبات المناوئة للثورة •

٣٧٥— وخلص ممثل الاتحاد السوفياتي الى انه من الواضح كل الوضوح ان المسألة لا تعني أبدا الامم المتحدة أو مجلس الامن على وجه الخصوص ، والى أن أى تدخل من جانب الامم المتحدة والدول الغربية في مجرى الحوادث المقبلة في المجر لن يؤدى الا الى تعقيد الامور ، وسيكون على كل حال تدخلا غير مشروع ومناقضا للميثاق • وأنهى كلامه بقوله انه من الواضح أن هذه المسألة قد أدرجت في جدول أعمال المجلس لتحويل أنظار الرأى العام العالمي عن العدوان الذى ارتكبته المملكة المتحدة وفرنسا واسرائيل في مصر •

٣٧٦— وعاد ممثل الولايات المتحدة الى الكلام في الجلسة ذاتها • فالتمس سحب التعديل الصيني • وبادر ممثل الصين الى تلبية هذا الالتماس ولم يصر على الاقتراح على تعديله •

٣٧٧— وعاد ممثل المملكة المتحدة الى الكلام في الجلسة ذاتها • فقال انه ليس هناك وجه للمقارنة بين الحالة في المجر والحالة في الشرق الاوسط • وأوضح أن باعث الاتحاد السوفياتي على عمله هي رغبته في السيطرة على المجر • وقرر أن هذا العمل يشكل انكارا لحق المجر في الاستقلال السياسي وللحقوق والحريات التي كفلتها معاهدة الصلح للشعب المجرى • وختم كلامه بقوله ان الاجراء الذى اتخذته المملكة المتحدة وفرنسا في مصر ليس فيه شيء من هذا كله ، فهو بعيد عن تلك الاشياء ، ولم تكن الغاية منه سوى منع انتشار الحرب في الشرق الاوسط •

القرار المتخذ بشأن مشروع قرار الولايات المتحدة بصيغته المعدلة : رفض مشروع قرار الولايات المتحدة بصيغته المعدلة (م أ/ ٣٧٣٠/ التعديل رقم ١) بأغلبية ٩ أصوات مقابل صوت واحد (الاتحاد السوفياتي) • وكان الرفض لصدور المعارضة عن أحد أعضاء مجلس الامن الدائمين • ولم يشترك ممثل يوغوسلافيا في الاقتراع ، ولكنه طلب في الجلسة رقم ٧٥٥ المنعقدة بتاريخ ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ تسجيل امتناعه عن التصويت في المحاضر •

Digitized by UNOG Library

٣٧٨- وعاد ممثل الولايات المتحدة الامريكية الى الكلام في الجلسة ذاتها . فقال انه لا يجوز للمجلس أن يماطل بشأن ما قام به الاتحاد السوفياتي من خرق وحشي مستهتر للسلام . وتقدم بمشروع القرار التالي (م أ/٣٧٣٣) :

« ان مجلس الامن ،

« اذ يرى أن حالة خطيرة قد نشأت بسبب استخدام القوات العسكرية السوفياتية لاحباط جهود الشعب المجرى في سبيل اقرار حقوقه ،

« واذ يأخذ بعين الاعتبار أن عدم توفر الاجماع بين اعضائه الدائمين ، قد اقعده عن ممارسة مسئوليته الاولى عن صيانة السلم والامن الدوليين ،

« يقرر دعوة الجمعية العامة الى عقد دورة استثنائية وفقا لاحكام قرارها رقم ٣٧٧ (دورة ٥) ، وذلك لاصدار التوصيات الملائمة بشأن « الحالة القائمة في المجر » .

٣٧٩- وعاد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الكلام في الجلسة ذاتها . فكرر قوله بان بحث المجلس « الحالة القائمة في المجر » لا مبرر له البتة ، وانه يعتبر تدخلا في شؤون المجر الداخلية . وأضاف أن هذا الانتقاد ذاته ينطبق على الاقتراح الخاص باحالة المسألة الى الجمعية العامة . واستطرد قائلا ان المجلس يعلم ان الجمعية العامة تبحث الآن في دورة استثنائية لها مسألة وقف اطلاق النار وايقاف الاعمال العدائية الموجهة ضد مصر . وختم كلامه بقوله ان مدبري الاعتداء شاعرون بحراجة موقفهم بسبب المناقشة الجارية في الجمعية العامة ، وانهم بحاجة الى ستار من دخان ، وفي ذلك تكمن غاية الاقتراح .

القرار المتخذ بشأن مشروع قرار الولايات المتحدة : اعتمد مشروع قرار الولايات المتحدة (م أ/٣٧٣٣) بأغلبية ٩ أصوات مقابل صوت واحد (الاتحاد السوفياتي) .

٣٨٠- وتكلم الامين العام اثر ذلك في الجلسة ذاتها . فأعلن رغبته في أن يسجل أن بيانه الذي القاه في جلسة المجلس رقم ٧٥١ بشأن واجبات الامين العام وكيفية فهمه للمواقف التي ينبغي له اتخاذها ينطبق بوضوح ، على الحالة الحاضرة كذلك (انظر الفقرة ٢٨٨) .

Digitized by UNOG Library

٣٨١— وتلقى الامين العام بتاريخ ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) برقية (م أ/ ٣٧٣٩) أرسلها ووقعها السيد يانوس كادار ، رئيس الوزراء في الحكومة الثورية للعمال والفلاحين، والسيد امرى هورفاث ، وزير الخارجية في تلك الحكومة • وقد وزع نص البرقية بشكل وثيقة في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) • وجاء في البرقية أن الحكومة الثورية للعمال والفلاحين في المجر تعلن أن طلبات امرى ناج الرامية الى عرض المسألة المجرية على الامم المتحدة لا تتمتع بأية قوة قانونية ولا يمكن اعتبارها صادرة عن المجر بوصفها دولة • وأضافت البرقية ان الحكومة الثورية للعمال والفلاحين تعارض بشدة بحث تلك المسألة بأية صورة سواء في مجلس الامن أو في الجمعية العامة ، وذلك لدخولها في ولاية جمهورية المجر الشعبية وحدها •

Digitized by UNOG Library

الفصـــل الخامـــس

المسـألة الهنديـــة ـ الباكستانية

ملاحظة تمهيدية : يتضمن التقرير الثامن لمجلس الأمن(١) (ج ع/٢٤٣٧) موجزا للتقريرين الرابع والخامس اللذين وضعهما ممثل الأمم المتحدة لدى الهند وباكستان ، السيد فرانك غراهام ، الذى عينه مجلس الأمن للتشاور مع حكومتي الهند وباكستان ، ومن ثم العمل على تجريد ولاية جامّو وكشمير من السلاح استنادا الى القرارين اللذين اتخذتهما لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان(٢) في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ • واذ فشل ممثل الأمم المتحدة في تحقيق الاتفاق على تجريد الولاية من السلاح فقد أبلغ الى مجلس الأمن نقاط الاختلاف التي نشأت بين الطرفين فيما يتعلق بقراري اللجنة والتي يرى أن من الضرورى حلها كي يتسنى تجريد الولاية من السلاح • واتخذ مجلس الأمن في جلسته رقم ٦١١ المنعقدة في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢ قرارا (م أ/٢٨٨٣) طلب فيه الى ممثل الأمم المتحدة فيما طلبه مواصلة اتاحة خدماته لحكومتي الهند وباكستان ومواصلة اعلام مجلس الأمن بما يتحقق من تقدم • وذكر السيد غراهام في تقريره الخامس الذى رفعه بتاريخ ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٣ (م أ/٢٩٦٧) أنه لم يكن من الممكن في ذلك الوقت الوصول الى عقد اتفاق هدنة بين الهند وباكستان •

وكانت آخر جلسة نظر فيها مجلس الأمن المسألة الهندية ـ الباكستانية هي جلسته رقم ٦١١ المنعقدة في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢ •

---

(١) أنظر المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة ، الملحق رقم ٢ ، من صفحة ١ الى صفحة ١١ •

(٢) أنظر المحاضر الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة ، ملحق شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ ، الوثيقة رقم م أ/١١٠٠ ، الفقرة ٧٥ • كذلك انظر المرجع الاخير ، السنة الرابعة ، ملحق شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، الوثيقة رقم م أ/١١٩٦ ، الفقرة ١٥ • هذا وسيشار الى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان فيما يلي بكلمة „ اللجنة „ •

Digitized by UNOG Library

الفـــــرع الاول

استئناف مجلس الأمن النظر في (المسألة الهندية - الباكستانيـــة)

٣٨٢- أرسل الممثل الباكستاني بناء على تعليمات حكومته ، الى رئيس المجلس في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ رسالة (م أ/٣٧٤٤) لفت فيها نظر مجلس الأمن (م أ/٣٧٤٤) الى الأخبار المنشورة في الصحف حول دستور جامّو وكشمير الذى وضعته ما تسمى „ بالجمعية التأسيسية „ المنعقدة في سريناجار ، والذى تقرر نفاذه اعتبارا من ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ • وبين أن المواد التي ينص فيها هذا الدستور على أن الولاية جزء لا يتجزأ من الهند ستنفذ اعتبارا من ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ • وذكر أن تلك الخطوة ترمي الى تعطيل قرار المجلس المتخذ في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٥١ ، كما أنها تتعارض مع غاية مجلس الأمن الصريحة وهي أن مسألة انضمام الولاية الى الهند أو الى باكستان انما يجب أن تقرر بواسطة استفتاء حر نزيه يتم اجراؤه برعاية الأمم المتحدة • وبين أن حكومة بلاده تطلب دعوة الهند الى الامتناع عن القيام بأى عمل من شأنه أن يخل بتنفيذ الطرفين في نزاع كشمير لالتزاماتهما المقررة عليهما في قرارات الأمم المتحدة • وقرر أخيرا أن حكومة بلاده تحتفظ بحقها في أن تطلب الى مجلس الأمن في المستقبل اتخاذ تدابير أخرى فيما يتعلق بهذه المسألة •

٣٨٣- وألحق الممثل الباكستاني برسالته السابقة رسالة أخرى أرسلها الى رئيس المجلس في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ (م أ/٣٧٥٠) وذكر فيها أن حكومة بلاده تطلب من رئيس المجلس استيضاح الهند عن الأنباء القائلة بأن المواد التي ينص فيها دستور جامّو وكشمير على أن هذه الولاية جزء لا يتجزأ من الهند ستنفذ اعتبارا من ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ •

٣٨٤- وقالت باكستان في رسالة أبلغت الى مجلس الأمن في ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ (م أ/٣٧٦٧) أن الهند تذرعت بمختلف الحجج لرفض احترام تعهداتها الدولية التي قبلتها بموجب قرارى اللجنة المتخذين في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، ومن ثم فقد اضطرت باكستان الى الاستنتاج بأن تجديد المفاوضات المباشرة بين الحكومتين لن يكون ذا جدوى • ولما كانت باكستان ترى أن الحالة تقتضي مجلس الأمن اتخاذ تدابير حازمة في أوانها فقد طلبت دعوته الى الانعقاد في موعد قريب للنظر في مسألة كشمير • وقد عقد مجلس الامن بناء على هذا الطلب الوارد في الرسالة الباكستانية جلسته رقم ٧٦١ في ١٦ كانون الثاني

Digitized by UNOG Library

(يناير) ١٩٥٧ للنظر في المسألة الهندية ـ الباكستانية • وقد مثل باكستان السيد فيروزخان نون وزير الخارجية • أما الهند فقد مثلها السيد ف • ك • كرشنا مينون •

الفرع الثاني

البيان الباكستاني

٣٨٥ـ وتكلم الممثل الباكستاني في هذه الجلسة ، فقال ان المفاوضات المباشرة التي شرعت حكومتهفي اجرائها مع الهند عام ١٩٥٣ بغيةالخروج من المأزق الناشيء بشأن تنفيذ الاتفاق الدولي الخاص باجراء استفتاء في جامّو وكشمير ، قد فشلت في تحقيق غرضها نتيجة للموقف المتصلب الذى اتخذته حكومة الهند وانعدام النية لديها لاحترام الالتزامات الدولية التي أخذتها على عاتقها بمحض اختيارها عام ١٩٤٨ • كذلك اتهم الهند بأنها تتخذ التدابير اللازمة لادماج الولاية في الاتحاد الهندى في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ ، على ما ذكرت الانباء ، وعرض بعد ذلك الجوانب البارزة التي اعتبرها أساسية لتفهم القضية •

٣٨٦ـ وقال ممثل باكستان : عندما تم الاتفاق على تقسيم شبه القارة الهندية الى دولتين تتمتعان بالسيادة هما الهند وباكستان ، وانتهى هكذا سلطان التاج البريطاني على الامارات الهندية ، أصبحت هذه الامارات بذلك حرة في الانضمام اما الى الهند واما الى باكستان • ويمكننا أن نجد المبدأ الذى يقوم عليه التقسيم في تصريح لرئيس وزراء المملكة المتحدة آنئذ ، اذ انه قال في ٣ حزيران (يونيه) ١٩٤٧ ان باكستان ستتألف من المناطق المتاخمة والتي تتألف أغلبية سكانها من المسلمين في الشمال الغربي والشمال الشرقي من شبه القارة ، أما الهند فستتألف من المناطق المتاخمة التي تتألف اغلبية سكانها من غير المسلمين • وأما فيما يتعلق بالامارات فنجد أن اللورد مونتباتن ، نائب الملك والحاكم العام ، أشار عليها في ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٤٧ بأن توجه الاهتمام اللازم الى تكوينها الطائفي ورغبات سكانها وموقعها الجغرافي • وعلى ذلك فقد كان من المفترض ، حسب الاساس الموضوع للتقسيم ، أن تنضم الى باكستان الامارات التي تتألف أغلبية سكانها من المسلمين وتكون متاخمة لباكستان • ونجد في ضوء هذا الافتراض ان وضع ولاية

جامو وكشمير واضح وضوح الشمس : اذ أنه وان كان حاكمها هندوسيا ، الا أن ٧٧ في المائة من سكانها مسلمون ، كما أن أراضيها متاخمة لباكستان • وقد تضافرت الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والثقافية والجغرافية وغيرها فجعلت السبيل الطبيعي لها هو الانضمام الى باكستان •

٣٨٧ — وأشار الممثل الباكستاني بعد ذلك الى جوناغاد وحيدرآباد ، فبين أن كلا من هاتين الولايتين كان يحكمها حاكم مسلم، مع العلم أن أغلبية سكانهما من الهندوس • وقد احتجت الهند على انضمام حاكم جوناغاد الى باكستان واحتلت الولاية عنوة • ومع أن حاكم حيدرآباد لم ينضم الى الهند أو الى باكستان ، الا أن الهند استولت عنوة على تلك الولاية ايضا • وكانت حجة الهند أن الولاية التي تتألف أكثرية سكانها من الهندوس لا مفر لها من الانضمام الى الهند ، حتى ولو لم يرد ذلك حاكمها المسلم • ويمكننا أن نستخلص من هذه النظرية الهندية أن الولاية التي تتألف أكثرية سكانها من المسلمين ليس لها الا أن تنضم الى باكستان حتى ولو قرر حاكمها الهندوسي غير ذلك •

٣٨٨ — واستطرد الممثل الباكستاني قائلا انه فيما يتعلق بولاية جامو وكشمير، وهي ولاية يؤلف مسلموها ٧٧ في المائة من سكانها ، نجد أن حاكمها الهندوسي عرض الانضمام الى الهند رغم أن شعبه كان قد أقصاه عن كرسي الحكم في ذلك الوقت • وقال ان الهند قد قبلت عرض الانضمام هذا ، غير أنها قيدت قبولها بشروط، وأعربت عن رغبتها في تسوية مسألة انضمام الولاية بالرجوع الى الشعب حال اعادة القانون والنظام الى نصابهما في كشمير وتطهير أرضها من الغزاة • وذكر أن رئيس وزراء الهند قد عاد فأكد هذا الرأى في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، وذلك في برقية أرسلها الى رئيس وزراء باكستان ، كما أنه أكد بعد ذلك أن القوات الهندية ستسحب من كشمير حال اقرار السلم والنظام وأن مستقبل كشمير سيترك تقريره لشعب الولاية • وقد بقي ذلك « الرجوع الى الشعب » سرابا خلال السنوات الثماني التي انقضت منذ ذلك الحين ، رغم توطد دعائم القانون والنظام في الولاية منذ عدة سنوات •

٣٨٩ — وبعد ذلك حلل الممثل الباكستاني قرارى اللجنة المتخذين في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، ثم قال ان كل ما هدفت اليه تلك الاتفاقات الدولية الخاصة باجراء استفتاء انما هو تهيئة الظروف المناسبة

Digitized by UNOG Library

التي تسمح لشعب جامو وكشمير أن يقرر بمحض اختياره انضمام الولاية الى الهند أو الى باكستان • ولكن بينما جرى تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلقة بوقف اطلاق النار وتحديد خط الهدنة ، فقد وجدنا في مأزق فيما يتعلق بتنفيذ أحكامه المتعلقة باتفاق الهدنة ، وذلك لرفض الهند عقد ذلك الاتفاق وفقا للشروط التي كانت قد قبلتها حكومة الهند نفسها •

• ٣٩ــ ثم عدد ممثل باكستان أحد عشر اقتراحا تم تقديمها ما بين آذار (مارس) ١٩٤٩ وكانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢ لتسوية الخلافات القائمة بين الحكومتين • وقال ان كل اقتراح من هذه الاقتراحات قد قبلته باكستان ورفضته الهند • وأشار بعد ذلك الى الجهود التي ثابر ممثل الأمم المتحدة على بذلها ، دون أن يحالفه النجاح ، للحصول على موافقة حكومة الهند على خطة معقولة لتجريد الولاية من السلاح تمهيدا لاجراء الاستفتاء ، كما أشار الى المفاوضات المباشرة التي أجريت بعد ئذ بين الحكومتين ودارت أول الامر بين رئيسي الوزراء ثم اضطلعت بها لجان من الخبراء ، ذاكرا أن الهند جاءت بالحجة بعد الحجة لتبرير موقفها العنيد • وأضاف ان الحجج المزعومة التي تتذرع بها الهند فيما يتعلق بتلقي باكستان المساعدات من الولايات المتحدة ودخولها في مواثيق دفاعية اقليمية مع الولايات المتحدة ليست لها ادنى علاقة بالتعهدات الدولية الخاصة باجراء استفتاء في كشمير • وقال انه اذا كان اعتراض الهند على هذه المواثيق اعتراضا صادقا ، واذا كانت الهند تخشى أن تهاجمها باكستان ، فانه يتقدم الى الهند بعرضين كي يحملها على اجراء الاستفتاء : أولا ، تدخل باكستان في ميثاق عدم اعتداء مع الهند حال اجراء الاستفتاء • وثانيا ، ان باكستان مستعدة للدخول في ميثاق ينص على ان أى اعتداء على الهند يعد اعتداء على باكستان •

٣٩١ــ ومضى ممثل باكستان في كلامه ، فقال ان ولاية كشمير في الوقت الحاضر ليست الا معسكرا مسلحا للجنود الهنود • فالشيخ عبد الله ، وهو رئيس وزراء سابق وبطل من أبطال كشمير ، قيد الاعتقال ، بينما خلفه بخشي غلام محمد يتولى حكما فرضته الهند على شعب كشمير فرضا • ومع ذلك ، ورغم كبت الحريات المدنية بلا هوادة ، فقد اشتدت مطالبة الشعب باجراء استفتاء حر نزيه •

٣٩٢ــ وقال انه بالنظر الى استنفاد وسائل التسوية السلمية المنصوص عليها في المادة ٣٣ من الميثاق دون أن تؤدى الى أية نتيجة ، وبالنظر الى انعدام الرغبة لدى حكومة الهند في عرض المسائل المتنازع فيها على التحكيم ، فانه يطلب الى مجلس الأمن :

Digitized by UNOG Library

(١) أن يناشد الهند الامتناع عن قبول التغيير المقرر في الدستور الجديد الذى اقرته جمعية سريناجار التأسيسية المزعومة ، (٢) وأن يوضح بمقتضى الفقرة (٢) من المادة ٣٧ من ميثاق الأمم المتحدة ، التزامات الطرفين المقررة عليهما بموجب أحكام الاتفاق الدولي الخاص بالاستفتاء كما وردت في قرارات الأمم المتحدة .

٣٩٣ — ومضى الممثل الباكستاني قائلا : أننا اذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن العقبتين الرئيسيتين في سبيل اجراء الاستفتاء المتفق عليه هما انسحاب القوات من الولاية وتنصيب مدير للاستفتاء ، فانه يتعين على مجلس الأمن : (١) أن يناشد الطرفين سحب كافة قواتهما من الولاية وكذلك تأمين تخفيض عدد القوات المحلية المتخلفة والموضوعة تحت اشراف مجلس الأمن الى الحد المناسب ان لم يكن تسريحها كلية ، (٢) وان يعهد الى قوات الامم المتحدة بمهمة حماية الولاية وحفظ الامن الداخلي ، (٣) وان يعمل على تسريح كافة القوات الاخرى (من هندية وباكستانية ومحلية) وابعاد جميع المواطنين غير الكشميريين من كشمير ، حتى من كان منهم في قوات الشرطة ، (٤) وان يحدد موعدا مبكرا ثابتا لتنصيب مدير للاستفتاء . ثم لخص موقف باكستان من النزاع فقال : (١) تتمسك باكستان بقوة بالاتفاق الدولي الخاص باجراء استفتاء ، وهي على أتم استعداد بل انها متحمسة لتنفيذ كافة التزاماتها بموجب أحكام ذلك الاتفاق ، (٢) ترى باكستان أن لا مجال لاثارة مسألة تحديد خط يقع داخل الوحدة الجغرافية المعروفة بولاية جامو وكشمير ويفصل بين باكستان والهند ، لأنه لم يبت بعد في مسألة انضمام هذه **الولاية** ، **(٣)** ترى باكستان ان الاتفاق الدولي الخاص باجراء استفتاء هو كل لا يتجزأ ولا يحق لاى طرف في النزاع قبوله جزئيا ، وتعتبر أية محاولة تقوم بها الهند لتجميد الحالة القائمة بمثابة الغاء منها لذلك الاتفاق الدولي ، (٤) لا تعترف باكستان بأية التزامات دولية تجاه ولاية جامو وكشمير غير التي قبلتها طوعا مع حكومة الهند في قرارى اللجنة المؤرخين في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ .

الفرع الثالث

البيان الهندى

٣٩٤ — وعقد المجلس في ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني (يناير) جلساته رقم ٧٦٢ و٧٦٣ و ٧٦٤ التي استمع فيها الى بيان الممثل الهندى . وقد أشار الممثل

Digitized by UNOG Library

المذكور في بيانه هذا الى أن الهند هي التي جاءت الى مجلس الامن أول الامر ، وذلك في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ ، شاكية من حالة تنطبق عليها المادة ٣٥ من الميثاق • وقال ان الحالة — وهي ليست نزاعا — تشكل عملا عدوانيا موجها ضد الهند ، وأنها لا تزال بغير تسوية ، وأن هذا هو لباب المسألة • لقد غزيت الاراضي الهندية ، وكان لا بد من مقاومة ذلك الغزو ، ومع ذلك فلم ترد حكومة الهند أن تعمل شيئا من شأنه أن يؤجج من جديد تلك الجمرات التي كانت لا تزال متقدة آنئذ اثر تقسيم البلاد •

٣٩٥— وتتبع ممثل الهند تاريخ المسألة فقال ان الهند قد أوجدت بموجب قانون استقلال الهند الذى سنه برلمان المملكة المتحدة في ١٧ حزيران (يونيو)١٩٤٧ وهو يقضي بأن تكون الهند دومنيونا تتمتع بالحكم الذاتي ودولة تخلف الهند البريطانية • وذكر أن البرلمان باصداره ذلك القانون قد أنشأ دومنيونا آخر من بعض الاقاليم التي تم الاتفاق عليها سياسيا • غير أن الامارات أثارت مشكلة مختلفة • فقد كان التاج البريطاني يحكمها بصورة غير مباشرة ، وكانت علاقات التاج بحكامها مبنية على معاهدات ، غير أن هذه المعاهدات لم يصادق عليها برلمان أو مجلس تشريعي • ولم تكن هذه الامارات تتمتع باستقلال حقيقي ، ولم يكن استقلالها يتصف بطابع السيادة الذى كان يمكنها من أن تصبح أعضاء في الامم المتحدة •

٣٩٦— ومضى ممثل الهند فقال انه في وقت التقسيم لم يشر البرلمان البريطاني ولا اللورد مونتباتن قط الى التكوين الطائفي بوصفه عاملا يجب أن يؤثر في انضمام الامارات • أما الوثيقة المؤرخة في ٣ حزيران (يونية) ١٩٤٧ ، والتي أشار اليها الممثل الباكستاني ، فهي بيان أدلى به المستر اتلي ، رئيس الوزراء آنئذ ، في البرلمان البريطاني ، حول مسألة نقل السلطات ، وهو يتعلق بالهند البريطانية وحدها •

٣٩٧— وانتقل الممثل الهندى بعد ذلك الى بحث اتفاقات الوضع الراهن التي عقدت لمواصلة تسيير الاعمال في الفترة الواقعة بين الحكم البريطاني والتقسيم القانوني • فلاحظ أن اتفاق الوضع الراهن المعقود بين كشمير وباكستان لم يتناول غير المواصلات والتموين والترتيبات المتعلقة بالبريد والبرق ، وأنه أصبح نافذا اعتبارا من ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤٧ • وفي وقت عقد ذلك الاتفاق كانت حكومة جامو وكشمير تتفاوض أيضا على عقد اتفاق مماثل مع الهند كان سيتناول ، بالاضافة الى ذلك ، الشؤون

Digitized by UNOG Library

الخارجية والاشراف على قوات الولاية ، وغيرها من الشؤون التي تنبثق من سيادة بلد من البلدان • غير أن القوات الباكستانية غزت كشمير في تلك المرحلة •

٣٩٨— وتعرض الممثل الهندى بعد ذلك لغارات الحدود التي شنت على كشمير من باكستان فقال أنها بدأت اعتبارا من ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٧ ، أى قبل وصول القوات الهندية الى كشمير بوقت طويل • وقد استمرت هذه الغارات في الاشهر التالية رغم اتفاق الوضع الراهن الذى عقد بين باكستان وكشمير وخرقا لذلك الاتفاق • ولكن باكستان أخبرت الهند كما أخبرت مجلس الأمن بعد ذلك انه لم تكن لها علاقة بالهجمات المسلحة التي شنت على كشمير• وقال ان باكستان ليس لها الحق في غزو كشمير ، وذلك بصرف النظر عن كل ما قد يمكن أن يكون للحكومة الهندية من مطالب أو علاقات أو حقوق في كشمير ، اذ أن كشمير لم تنضم الى باكستان بل هي اقليم أجنبي ، وبناء على ذلك فقد ارتكبت باكستان عملا عدوانيا • وقد بدأ الغزو الحقيقي في ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧ ، وفي ٢٤ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٤٧ وجه المهراجا نداء الى الهند يطلب امداده بالمساعدات العسكرية ، مع العلم أنه رئيس الولاية والشخص الوحيد الذى يملك توقيع الانضمام • وفي ٢٦ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٤٧ طلب المهراجا من الهند الحماية وعرض الانضمام اليها • وقد وقعت اثناء ذلك مختلف أعمال السلب والنهب والاغتصاب في كشمير ، ولا ريب أن تلك طريقة غريبة يظهر شعب باكستان بها صداقته لمن يزعم أنهم ابناء قومه واخوانه في الدين •

٣٩٩— ومضى الممثل الهندى في بيانه ، فقال انه في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ كتب رئيس وزراء الهند الى رئيس وزراء باكستان طالبا الى حكومته أن تمنع جميع المغيرين من دخول الاراضي الباكستانية واستخدامها لتوجيه العمليات ضد كشمير ، كما أن تمتنع عن تقديم أية مساعدات عسكرية وغيرها من أنواع المساعدات التي من شأنها أن تطيل أمد الصراع• غير أنه لم يحدث شيء من ذلك • وفي أول كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ قصدت الهند مجلس الأمن ، ولا تزال شكواها معروضة عليه • ان سيادة الهند على كشمير أمر مسلم به ، أما مسألة غزو اراضي الولاية واختراقها فما زالت معروضة أمام مجلس الامن • ولما كانت الهند لا تريد أن تزيد من تفاقم الحالة فانها لم تطلب سوى ايقاف العدوان ، ولم تطالب باتخاذ تدابير أشد صرامة كادانة باكستان بالعدوان •

Digitized by UNOG Library

٤٠٠— ومضى ممثل الهند في كلامه • فقال انه بعد أن مر خمسة عشر يوما على تقديم الهند شكواها الى مجلس الامن ، انكرت حكومة باكستان بشدة في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ تقديمها المعونة والمساعدة الى من يسمون بالغزاة ، كما أنها انكرت ارتكابها أى عمل عدواني ضد الهند • وأضاف قائلا انه يود أن يعرف كيف تسنى للمغيرين على الحدود أن يجتازوا مسافة ٥٠٠ ميل من الاراضي الباكستانية دون أن يتلقوا الوقود والمعدات •

٤٠١— وقال انه بعد أن استمع مجلس الامن الى الطرفين في جلسته رقم ٢٢٩ المعقودة في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ ، اتخذ قرارا (م أ/٦٥١) طلب فيه فيما طلبه الى حكومتي الهند وباكستان „ أن تعلما المجلس حالا بأية تغيرات محسوسة في الحالة ٠٠٠ „ وقد قبلت الهند ذلك القرار • غير أن باكستان تعمل منذ ذلك اليوم على مخالفة الافكار والمبادىء الاساسية لذلك القرار وللقرار المتخذ في ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ (م أ/٦٥٤) والقاضي بانشاء لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان ، وهو قرار قبلته الهند أيضا رغم مطالبتها بالسيادة على كشمير ، وهي مطالبة لا نزاع فيها ولا رجوع عنها • وقال ممثل الهند ، دون أن يدخل في تفاصيل النتائج التي وصلت اليها اللجنة ، ان هذه اللجنة قد أشارت الى وقوع عدوان وحدوث تغيرات محسوسة في الحالة لم تبلغ الى مجلس الامن • وقد استمرت هذه التغيرات مما جعل من المحال تناول المشكلة من جذورها على الاسس التي ارتؤيت قبل نحو من خمس سنوات •

٤٠٢— وقال ان مجلس الامن قد اتخذ في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٤٨ قرارا آخر (م أ/٧٢٦) أصدر فيه الى اللجنة تعليمات جديدة تقضي بسحب القوات واجراء استفتاء • وقد رفضت الهند بعض أجزاء ذلك القرار • وبعد ذلك ألقى ممثلها أمام مجلس الامن بيانا قال فيه ان انضمام جامو وكشمير الى الهند الذى وقع في ٢٦ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٤٧ كان قانونيا ومشروعا معا ، وأنه سيبقى حتى بعد أن يتوقف القتال ويعود السلم والنظام الى نصابهما • ولم تتزحزح الهند قط عن موقفها ذاك •

٤٠٣— وأشار الى ان مجلس الامن لم ينازع في وقت من الاوقات في سيادة جامو وكشمير ولا في صحة الانضمام • وقد رفضت الهند قبول تلك الاجزاء من قرار ٢١ نيسان (ابريل) التي اعتبرت الهند وباكستان طرفين في شكوى • كذلك رفضت باكستان من جهتها ذلك القرار •

Digitized by UNOG Library

٤٠٤— وواصل الممثل الهندى بيانه في الجلسة رقم ٧٦٣ المنعقدة في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ، فقال ان الهند ، رغم اعتراضها على بعض أجزاء قرار مجلس الأمن المتخذ في ٢١ نيسان (ابريل) (م أ/٧٢٦) ، قد تداولت مع اللجنة ، فتمكنت هذه اللجنة من القيام بعملها • وكان هدف اللجنة المباشر هو التوصل الى وقف اطلاق النار • وعند ما وصلت اللجنة الى كراتشي في ٧ تموز (يوليه) ١٩٤٨ أعلمها السير محمد ظفر الله خان ، وزير خارجية باكستان ، أنه كان للجيش الباكستاني في ذلك الوقت ثلاثة ألوية من القوات النظامية في كشمير ، وأنه تم ارسال القوات الى الولاية خلال النصف الاول من شهر آيار (مايو) • وقد قال السير محمد ظفر الله خان ان هذه التدابير اتخذت نتيجة للهجوم الذى شنه الجيش الهندى في الربيع • وأبلغت اللجنة ذلك التغيير المحسوس الى مجلس الامن في برقية سرية ارسلتها في ٢٠ تموز (يوليه) سنة ١٩٤٨ • وقد أدى وجود تلك القوات الباكستانية — الذى نفي أول الامر ولكن اعترف به أخيرا للجنة — الى خلق وضع جديد للامور ، بالاضافة الى أن الاسباب التي تذرعت بها باكستان تبريرا للغزو لم يكن لها علاقة بشعب كشمير •

٤٠٥— وبعد ذلك أجمل الممثل الهندى المبادئ التي تقدمت بها حكومة بلاده على أنها ضرورية للموافقة على وقف اطلاق النار ، وقال ان تلك المبادئ مبنية على فكرة سيادة ولاية جامو وكشمير وعدم امكان تجزئتها وهذه المبادئ هي : أولا ، يجب سحب القوات الباكستانية النظامية من الولاية • وثانيا ، يجب أن تبقى القوات الهندية مرابطة على امتداد خطوط ثابتة وأن تحتل بعض المراكز الاستراتيجية الامامية • وثالثا ، ان المناطق الواقعة خارج الخط الثابت والتي يتم الجلاء عنها يجب أن تديرها مؤقتا السلطات المحلية القائمة • وقال انه نتيجة للمحادثات التي أجرتها اللجنة مع الحكومتين ، ورغم اعتراضات باكستان التي ذكرتها اللجنة في تقريرها ، انتهت اللجنة في جلستها المعقودة في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ الى وضع قرارها الذى يحمل التاريخ نفسه والذى أدى الى وقف اطلاق النار • وانتقل الى تحليل أحكام القرار فذكر أن الجزء الاول منه يتناول وقف اطلاق النار ، والجزء الثاني منه يتعلق باتفاق الهدنة ، والجزء الثالث منه خاص بالاستفتاء • وخلص الى أن الجزء الثالث بقي دون تنفيذ لان باكستان لم تنفذ أحكام الجزءين الاول والثاني على الوجه الكامل • فالقوات الباكستانية لا تزال في الولاية ، والحملات الداعية الى كراهية الهند واعلان الجهاد لمحاربتها مستمرة، وهي تزداد عنفا يوما بعد يوم • كذلك لاحظ أن الفرع (باء) من الجزء الثاني من القرار ينص على أن القوات الهندية لن تشرع في الانسحاب الا بعد

Digitized by UNOG Library

انسحاب كافة القوات الاخرى ، وبذلك تنتهي الحالة التي ادت الى وجود القوات الهندية في الولاية • فالجزء الثالث من قرار اللجنة الصادر بتاريخ ١٣ آب(أغسطس) ، رغم خطورته ، لا يعدو أن يكون تعبيرا عن رغبة تساور الحكومتين ، وهي رغبة لم يعد بحثها بشكلها الاصلي ممكنا نظرا الى تغير الظروف تغيرا جوهريا • ولا يمكن النظر في مسألة اجراء استفتاء ما لم يتم عقد اتفاق الهدنة المنصوص عليه في الجزء الثاني •

٤٠٦ — وقال الممثل الهندي بعد ذلك ان بلاده قبلت القرار بعد أن تلقت تأكيدات وايضاحات معينة طلبها رئيس وزراء الهند في رسالته التي وجهها الى اللجنة في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٤٨ • وتتعلق هذه التأكيدات والايضاحات بسيادة جامو وكشمير ، وبمسؤولية الهند عن ضمان أمن الولاية بشكل فعال ضد العدوان الخارجي ، وبأنه يجب ألا تشترك باكستان في تنظيم الاستفتاء وادارته اذا ما أجرى استفتاء • وقد جاءت هذه الايضاحات والتأكيدات في الرسالة التي وجهتها اللجنة الى حكومة الهند بتاريخ ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٤٨ • ولم تقبل باكستان القرار ولا الايضاحات • كذلك تم طلب تأكيدات أخرى حول الاقاليم الشمالية ، وقد أعطيت هذه التأكيدات ، وبعدها واصلت اللجنة أعمالها واصدرت سلسلة من الاقتراحات في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، قبلتها الهند في ٢٣ كانون الاول (ديسمبر)، وقبلتها باكستان — على ما يعتقد ممثل الهند — في ٢٥ كانون الاول (ديسمبر) • وأدى هذا الى اتخاذ قرار اللجنة المؤرخ في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، وقد رفع هذا القرار الى الحكومتين وحاز قبولهما •

٤٠٧ — وذكر الممثل الهندي بعد ذلك أن قراري اللجنة المؤرخين في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ حائزان على موافقة الهند وقائمان نصا وروحا • وقال انه لا بد من النظر فيهما سويا مع مراعاة تسلسلهما الزمني • كذلك يجب النظر فيهما مع التأكيدات التي قدمت الى الهند حول معناهما • وبين ان قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ يتميز بطابع التعاقب ، بحيث يتوقف تنفيذ جزء منه على سبق تنفيذ جزء آخر ، وأن قرار ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ مكمل لهذا القرار •

٤٠٨ — ثم تعرض الممثل الهندي لمسألة دعوى باكستان بشأن كشمير ولمسألة الانضمام • فقال عن دعوى باكستان : سواء نظرنا اليها من حيث المتاخمة أو الدين

Digitized by UNOG Library

أو الحضارة أو التقارب الطائفي أو المصالح الاستراتيجية أو الأمن فأنها لا تستند الى أساس • ولاحظ بشأن الانضمام ، أن اجراءه يكون بتقديم وثيقة من جانب رئيس الولاية ، وذلك منذ أن سن البرلمان البريطاني قانون ١٩٣٥ • وأن عرض الانضمام وقبول الانضمام يشكلان الانضمام التام ، وقد حدث مثل هذا الانضمام بين كشمير والهند عندما قدم مهراجا كشمير ، بوصفه رئيس الولاية ، الى حاكم الهند العام وثيقة انضمام في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧ وقبلها الحاكم العام في ٢٧ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٤٧ بهذه العبارة : „أقبل وثيقة الانضمام هذه„ • ولم يكن في ذلك القبول أو في هذا الانضمام شيء يفيد أنهما مؤقتان • كما لا يوجد في الدستور الهندي نص يتعلق بانفصال ولاية انضمت الى الهند • ولا يسع الهند قط ، لاعتبارات تتصل بالامن والقانون الدولي وقانونها حسبما منحها اياه البرلمان البريطاني ، أن تقبل الفكرة القائلة بأن الانضمام ليس أبدا رابطة لا تنفصم •

٤٠٩ — وأشار الممثل الهندي بعد ذلك الى ادعاء باكستان أن اللورد منتبات حاكم العام قبل الانضمام مؤقتا بموجب رسالته الى المهراجا حول استشارة الشعب الكشميري والتعرف على رغباته ، فقال ان الرسالة كانت وثيقة مستقلة لا علاقة لها بعرض الانضمام وقبوله • فهي لم تقدم أية ضمانات ، واقتصرت على الاعراب عن رغبة للحكومة الهندية تتصل بمبادئها السياسية ولا شأن لها بالقانون الدستوري أو الدولي • وهذا يجعلها مسألة بين حكومة الهند وشعب كشمير ، وعلى ذلك فلا شأن لحكومة باكستان بها • يضاف الى ذلك أنه يجب النظر الى التعهد الذي تقدم به رئيس وزراء الهند ، وأشار اليه ممثل باكستان سابقا ، في السياق الذي تم تقديمه فيه بتمامه وعلى ضوء الحوادث التي وقعت في ذلك الوقت • هذا ولم تعر باكستان نداءات الهند اهتماما • وواصلت باكستان عدوانها لمدة تزيد على سنة بعد أن تقدمت الهند بعرضها حول اجراء استفتاء ، ولم توافق باكستان على قراري اللجنة المؤرخين في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ و ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ الا عندما وجدت نفسها في وضع عسكري في غير صالحها • ان العرض الذي لم يلق قبولا وقت تقديمه لا يجوز ان يبقى مدى الأجيال مسلطا فوق رءوس مقدميه • لقد أخبرت الهند باكستان أنها مستعدة لاجراء استفتاء برعاية الامم المتحدة ، غير أن باكستان لم توافق على ذلك ، ولذلك فقد سقط العرض ولا يمكن أن يبعث بعد تسعة أعوام •

Digitized by UNOG Library

٤١٠— وتصدى الممثل الهندى بعد ذلك لرد التهمة القائلة بأن الهند قد حصلت على انضمام جامو وكشمير بالاكراه والتحايل ، فقال عن تهمة الاكراه ان القوة الوحيدة التي استخدمتها الهند هي التي لزمتها لرد الغزاة . وقال عن تهمة التحايل انه قبل أن يصمم المهراجا على الانضمام طلبت حكومة الهند الى الحاكم العام أن يشير عليه بالانضمام الى باكستان ان رغب في ذلك . أما من حيث حق حاكم الامارة المتمتعة بالسيادة في البت في الانضمام فقد أشار ممثل الهند الى أن حق رئيس أية ولاية هندية في الانضمام الى الهند أو الى باكستان أو البقاء مستقلا هو حق أكده مرارا السيد جناح ، رئيس العصبة الاسلامية ومؤسس باكستان .

٤١١— وقال انه متى انضمت ولاية ما الى الهند ، فمن حقها ، لو شاءت ، أن تدعو الى عقد الجمعية التأسيسية الخاصة بها . ولكن أغلبية الولايات الهندية — بل وكلها في الواقع بعد مرور بعض الوقت — اختارت بدلا من ذلك انتخاب أعضاء للجمعية التأسيسية الهندية . غير أن ثمة حركة قومية قوية طالبت في كشمير منذ عام ١٩٤٤ بانشاء جمعية تأسيسية لمعالجة مشاكلها الخاصة . وكانت الغاية الصريحة من الجمعية التأسيسية التي انشئت آخر الأمر في عام ١٩٥١ هي وضع دستور للولاية ، ولم يكن في وسعها أن تضع دستورا للدفاع أو الشئون الخارجية أو المواصلات لأن الولاية في ذلك الوقت كانت قد انضمت الى الهند ولم يكن من الممكن حسب أحكام القانون الدستوري ايجاد علاقة جديدة في ذلك الصدد . وقد نفذ عدد من نصوص الدستور الذي سنته الجمعية التأسيسية اعتبارا من ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ ، بينما سيبدأ نفاذ عدد آخر منها في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ ، وآنئذ ستحل الهيئة نفسها بعد أن تكون قد انجزت مهمتها . وذلك كل ما يمكن ان يحدث . وليس هناك ما يبرر الجو المتأزم الذي اثير في مجلس الأمن حول تاريخ ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ . واذا كانت هناك مسألة للمناقشة فلا بد من أن تتصل بموضوع الانضمام . وقد طالب البعض باتخاذ تدابير مانعة مقيدة ، ولكن ليس هناك ما ينبغي منعه . وكل ما كان يجب منعه هو محاولة ابطال فعل الانضمام . وواقع الأمر أن حكومة الهند ترى أن مجلس الامن يجب أن يطالب باكستان بمراعاة الميثاق وبوضع حد لعدوانها . وتلك هي المشكلة التي ما زالت معروضة على المجلس .

٤١٢— واستطرد الممثل الهندى قائلا انه لا ينكر أن مسألة اجراء استفتاء في جامو وكشمير بحثت في وقت من الاوقات وفقا لشروط خاصة ، غير أن هناك جوانب

Digitized by UNOG Library

متعددة لتعهد الهند فيما يتعلق بالاستفتاء • أولا ، ان أول تعهد — لو جازت تسميته بذلك — انما قدم الى شعب كشمير • وثانيا ، ان هذا التعهد جاء مسايرا لسياسة حكومة الهند ، وهي سياسة من شأن الحكومة وحدها تقريرها • وثالثا ، لا يصبح التعهد نافذا الا بعد تطهير الولاية من الغزاة • وأخيرا يجب الا يجرى الاستفتاء الاّ بعد اعادة الأحوال السلمية • وبما أن الظروف الملائمة لاجراء استفتاء لم تتحقق وهي ليست متحققة حاليا فان حكومة الهند لم تستطع الانتظار الى أمد غير محدود ، وعملت على استشارة شعب جامو وكشمير قدر المستطاع • وهنالك أعمال لا تملك الهند زمامها ، من غزو واضطراب واحتلال وتقسيم لكشمير بقوة السلاح ، عملت على عرقلة مضي الهند في تنفيذ التزاماتها بقدر ما يتعلق الأمر بالشكليات ، هذا فيما لو اعتبر ذلك ضروريا • وقال ممثل الهند ان طبيعة التزامات الهند الخارجية فيما يتعلق باجراء استفتاء مرتبطة بقراري اللجنة المؤرخين في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ • وقال انه أوضح من قبل الاسباب التي حالت دون تنفيذ هما • ان قرار ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ قرار تنفيذي ، وهو يعين طريقة التنفيذ متي تم البت في الأمر • وان التزامات الهند مشروطة بسحب قوات باكستان ورعاياها ، وتسريح جيش آزاد كشمير ونزع سلاحه وذلك على نطاق واسع ، واعادة وحدة البلاد ، وارجاع اللاجئين واعادة القانون والنظام وأحوال الأمن الى نصابها • اذن فالخطة التي وضعت خطة يعتمد تنفيذها على شروط قد اتضح أنه لا يمكن تحقيقها • غير أن حكومة الهند ترفض بكل شدة اتهامها بأنها لم تحترم التزاماتها ، اذ لا يمكن أن تلقى على الهند مسؤولية الفشل في تنفيذ الجزء الثاني من قرار اللجنة المؤرخ في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ • وفي الواقع ان التزام الهند الأول هو مسؤوليتها تجاه الولاية التي انضمت اليها ، اذ أن الهند بقبولها عرض كشمير الانضمام اليها قد اضطلعت تجاهها بالتزامات قانونية وسياسية وأدبية • وان وقف اطلاق النار هو التزام الهند الثاني ، وستحترمه الهند • وليس هناك أية التزامات أخرى •

٤١٣— وكان معروضا على مجلس الامن في مطلع جلسته رقم ٧٦٤ المنعقدة في ٢٤ كانون الثاني (يناير) مشروع قرار اشتركت في تقديمه أستراليا وكوبا وكولومبيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية (م أ/٣٧٧٨) ، وهذا نصه :

Digitized by UNOG Library

„ ان مجلس الأمن ،

„ وقد استمع الى بيانـي ممثلي حكومتي الهند وباكستان حول النزاع المتصل بولاية جامو وكشمير ،

„ واذ يذكر الحكومات والسلطات المعنية بالمبدأ المنصوص عليه في قراراته المؤرخة في ٢١ نيسان (أبريل) ١٩٤٨ و ٣ حزيران (يونيه) ١٩٤٨ و ١٤ آذار (مارس) ١٩٥٠ و ٣٠ آذار (مارس) ١٩٥١ وفي قراري لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المؤرخين في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ومفاده أن المصير النهائي لولاية جامو وكشمير سيقرر وفقا لارادة الشعب المعرب عنها بطريقة ديمقراطية هي اجراء استفتاء حر نزيه برعاية الأمم المتحدة ،

„ يعود فيؤكد التأكيد الوارد في قراره المتخذ في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٥١ ويعلن أن دعوة جمعية تأسيسية الى الانعقاد وفقا للتوصية التي أصدرها المجلس العام „ للمؤتمر الوطني لعموم جامو وكشمير „ ، وكل تدبير قد تكون اتخذته الجمعية أو قد تشرع في اتخاذه لتقرير مستقبل الولاية بأسرها أو مستقبل جزء منها من حيث تكوينها والجهة التي تنتسب اليها ، وكل تدبير يتخذه الطرفان المعنيان تأييدا لأى تدبير مماثل تتخذه الجمعية ، لن يشكل تقريرا لمصير الولاية وفقا للمبدأ المذكور أعلاه ،

„ يقرر مواصلة النظر في النزاع . „

٤١٤ — وتابع الممثل الهندى بيانه . فلفت الأنظار الى أن مشروع قرار الدول الخمس عرض على المجلس قبل أن ينتهي هو من عرض قضيته . وبعد ذلك أنكر بشكل قاطع أن تكون مسألة كشمير قد بحثت في اجتماعات رؤساء وزراء دول الكومنولث ، هذا فيما لو كان ذلك هو مضمون اشارة وردت في هذا الصدد في كلام الممثل الباكستاني . وقال انه مضطر الى التعرض الى بيانات سرية تتعلق بمحادثات خاصة أجريت بين رؤساء وزراء دول الكومنولث بسبب تلك الاشارة اليها . ورفض التهم الاحدى عشرة التي وجهها الممثل الباكستاني الى الهند حول عدم تنفيذ الهند أحكام القرارين اللذين اتخذتهما اللجنة وما اتصل بهما من الأمور .

٤١٥ — ثم قال الممثل الهندى ان المسألة الأساسية المتبقية هي أن باكستان تقف أمام مجلس الأمن بوصفها دولة غازية ، لأنها دخلت اقليما ليس بأقليمها ، وحاولت

Digitized by UNOG Library

بقوة السلاح تغيير حالة معينة قائمة ، ولم تعلم مجلس الأمن بعملها — وهي حقيقة يشير اليها تقرير اللجنة مرارا • ان عدم قيام باكستان بايجاد جو يساعد على الوصول الى تسوية — وهو شرط وضعته اللجنة — قد أثر بشكل خطير أيضا في عدم تنفيذ قرارى هذه اللجنة • وذكر أمثلة عن حملة الدعاية السامة التي تشن في باكستان بالاضافة الى الحوادث التي وقعت خرقا لخط الهدنة • وخلص الى أنه لا يجوز تحميل الهند مسؤولية عدم الوفاء بشروط الجزء الثاني من قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ • وقد ارتكبت باكستان خرقا آخر بادماج تشترال (جيتزال) في اقليمها واقعا وقانونا رغم ان اللجنة صرحت مرارا أنه لا يمكن احداث أى تغيير في سيادة الولاية • يضاف الى ذلك ان اصرار باكستان على حفظ التوازن العسكرى ليس بمفهوم قد وافقت عليه اللجنة •

٤١٦ — ثم قال انه عندما وضعت اللجنة خطة التسوية في قراريها وقبلتها الهند وباكستان ، كان تأمين وقف اطلاق النار من الاعتبارات العاجلة • غير أنه لم يكن من المنتظر أن تبقى الخطة دون تنفيذ طيلة ثماني أو تسع سنوات • ولا بد أن يؤثر مضي الزمن وتغير الظروف في طبيعة الاتفاقات التي تم الوصول اليها — وقد أثرا فيها فعلا • لقد تحقق تقدم كبير في جامو وكشمير في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي وفي المواصلات • أما في ذلك الجزء من كشمير الذى تحتله باكستان فان توحيد الاقليم قد جعل من كشمير الغربية في الواقع مقاطعة باكستانية لديها قوة مسلحة جندت محليا وتتألف من ٣٥ فوجا تحت امرة باكستان وضباط تدربوا في باكستان • وقذف بين السكان بوحدات من الفدائيين نظمت لحرب العصابات • وهناك حقيقة أخرى هي أن التوازن العسكرى بين الهند وباكستان وقت قبولهما خطة اللجنة قد تغير كثيرا لصالح باكستان خلال السنوات الأخيرة • وان أية محاولة تهدف الى الاخلال بالاحوال السائدة في الولاية ستؤدى الى هجرات شاملة ومذابح كبيرة ليس من حكومة تستطيع التفكير فيها دون أن ينتابها القلق • ووصف الممثل الهندى تغير الاحوال الاقتصادية والاجتماعية القائمة في الجانب الهندى من كشمير وقابلها بالاحوال السائدة في الجانب الآخر •

٤١٧ — ولاحظ الممثل المذكور بعد ذلك أن الممثل الباكستاني قد تفوه وهو يعرض قضيته بما ينطوى على التهديد وزعم ان القوات الهندية تحتشد على الحدود الهندية — الباكستانية • وأنكر ذلك الزعم بالنيابة عن حكومة بلاده • وقال ان الهند في الحقيقة قد خفضت قوتها العسكرية في كشمير في الايام الأخيرة ، ثم انه لم تطرأ أية زيادة على عدد القوات الهندية المرابطة على الحدود الهندية الباكستانية •

Digitized by UNOG Library

هذا بينما نجد من الجهة الثانية أن الواقع يثبت أن قوات الجيش الباكستاني محتشدة قرب الحدود الهندية ، وان قوة الجيش الباكستاني ومقدرته الهجومية قد زادت نتيجة لاحلاف باكستان العسكرية والاسلحة التي تلقتها .

٤١٨— ثم تعرض الممثل الهندي للمقترحات المحددة التي تقدم بها الممثل الباكستاني في جلسة المجلس رقم ٧٦١ ، فقال ان علاقة كشمير بالهند قد تقررت بالانضمام وانتهى الأمر . ولذلك فلا معنى للتعريض بالجمعية التأسيسية للولاية . وقال فيما يختص بالاستفتاء انه ليس هناك غير اتفاق دولي على خطة يتوقف تنفيذها على استيفاء بعض شروط مسبقة . وطلب الى المجلس أن يطبق أحكام الميثاق ، وقال ان حكومته لن تستخدم القوة لتغيير الوضع الراهن فيما يتعلق بأية صعوبة من الصعوبات التي تواجهها عند حدودها . ولكن بالنظر الى التهديدات التي وجهت اليها ، فانها عند الاعتداء على اقليمها ستستعين بأحكام الميثاق للدفاع عن حقوقها بموجب القانون وبحكم حيازتها .

٤١٩— وختم الممثل الهندي بيانه قائلا ان المسألة الأساسية التي يواجهها مجلس الأمن هي معرفة ما اذا كان مستعدا لأن يقول لنفسه انه يجوز ان يعود العدوان بنتائج نافعة على المعتدي مهما كانت حقوق الطرف الآخر . ان المشكلة الوحيدة أمام المجلس هي مشكلة العدوان ، وحالما تحل هذه المشكلة وتزال كل آثار العدوان فلن تعدم حكومة الهند طريقة للاتفاق على ترتيب مع جيرانها يعود بالخير على جميع الأطراف . وكل اجراءات أخرى لن تؤدي الى تأخير قيام العلاقات بينهم فحسب بل والى ترديها ايضا .

الفرع الرابع

النظر في مشروع القرار الخماسي (م أ/٣٧٧٨) واعتماده

٤٢٠— وعقد المجلس بعد ذلك ، في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ، جلسته رقم ٧٦٥ . وتكلم ممثل المملكة المتحدة في هذه الجلسة ، فأبرز الروابط والمصالح المشتركة التي تجمع بين بلاده من جهة وبين الهند وباكستان من الجهة الثانية ، وقال ان واجب مجلس الامن يدعوه الى علاج المسألة بأقصى ما يمكن من الحكمة والتبصر . وقصر ملاحظاته

Digitized by UNOG Library

على مشروع القرار (م أ/٣٧٧٨) الذى اشترك وفد بلاده في تقديمه ، فقال ان مجلس الامن لم يسع بأى شكل من الأشكال الى التدخل في عمليات التطور الديمقراطي في كشمير ، وأن ما قد أكده المجلس عام ١٩٥١ هو النظرية القائلة بأن عقد جمعية تأسيسية وأى تدبير قد تتخذه الجمعية لن يشكلا تقريرا لمصير الولاية وفقا للمبدأ الذى قد كون أساسا لنظر المجلس في المسألة منذ عام ١٩٤٨ ، ومفاد هذا المبدأ ان المصير النهائي لولاية جامو وكشمير انما يجب تقريره على أساس اجراء استفتاء حر ونزيه برعاية الأمم المتحدة .

٤٢١ — ولاحظ ممثل المملكة المتحدة بعد ذلك ان موقف الهند الحالي من سلطة الجمعية التأسيسية لا يختلف على ما يبدو عن موقفها سنة ١٩٥١ ، وأعرب في هذا الصدد عن اعتقاده بأن القلق الذى أبداه الممثل الباكستاني ازاء تلك المسألة يجعل من المعقول ان يعود المجلس فيؤكد الموقف الذى اتخذه سنة ١٩٥١ . وتعرض لشكوى الممثل الهندى من أن مشروع القرار المشترك قد وزع قبل أن ينتهي من القاء بيانه ، فقال انه قد اعتبر البيان الذى ألقى عصر اليوم السابق بمثابة عرض واضح لموقف الهند من ذلك الجانب من مشكلة كشمير الذى تناوله مشروع القرار . وختم كلامه بقوله ان هناك سببا خاصا يبرر الاسراع ، حيث أن الطرف الآخر في النزاع ، أى حكومة باكستان ، كانت قد أعربت عن قلقها من أن تتخذ خطوة ما في ٢٦ كانون الثاني (يناير) .

٤٢٢ — وتكلم الممثل الاسترالي في الجلسة ذاتها ، فأشار أيضا الى أنه قد اعتبر ملاحظات الممثل الهندى في اليوم السابق بيانا كاملا حول المسألة المحددة التي يتناولها مشروع القرار . كذلك لاحظ أن المجلس قد نص في قراراته السابقة على خطوات أساسية معينة ينبغي أن تتخذ للوصول الى حل ، وهذه الخطوات ترتكز بقوة على مبادئ الميثاق . وقال ان كل ما يهم حكومته في المسألة هو ان تعمل ما في وسعها في الظروف السائدة لمساعدة الطرفين على ايجاد حل عادل يقبله كلاهما . ومهما كانت التفسيرات المختلفة التي قد تكون وضعتها الهند أو باكستان في الأوقات المختلفة للشروط التي يجب استيفاؤها قبل البدء بالاستفتاء ، ومهما كان مسلك الطرفين المعنيين في مراحل مختلفة من مراحل النزاع ، فان مجلس الأمن قد تعهد باحترام المبدأ القائل ان التحقق من رغبات شعب كشمير المتصلة بمستقبله يجب أن يتم باستفتاء يجرى برعاية الأمم المتحدة . وقال ان الانطباع المتكون لديه هو ان المجلس قد اعتبر في الماضي

Digitized by UNOG Library

أن الهند وباكستان موافقتان على ذلك المبدأ • وقال اخيرا ان وفد بلاده يحبذ ان يلفت المجلس نظر كل من يعنيه الأمر الى قراراته السابقة وذلك قبل ان يمضي في النظر في تلك المشكلة الصعبة •

٤٢٣ــ وتكلم ممثل كوبا في الجلسة ذاتها ، فقال انه يعتبر مشروع القرار تدبيرا مؤقتا يقتصر فضلا عن ذلك على مجرد اعادة تأكيد للاتفاقات الماضية أو قرارات المجلس السابقة وينص على ما قد قبلته كل من الهند وباكستان من قبل • وهذا هو ما دعا كوبا الى الاشتراك في تقديم مشروع القرار •

٤٢٤ــ وتكلم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الجلسة ذاتها ، فلاحظ ان من أهم ما كان يهتم به المجلس دائما ألا تتخذ أية خطوة قد تؤدي الى تفاقم الحالة : ويبدو ذلك واضحا وصريحا في أول قرار اتخذه المجلس حول المسألة في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ • وبين أن مشروع القرار المعروض على المجلس هو في أساسه تأكيد جديد لبيان المجلس في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٥١ ، وهو بيان لا يزال نافذا • ولاحظ أن الدستور الذي أقرته الجمعية التأسيسية لكشمير يتناول ، فيما يتناوله ، مسألة اكتساب الولاية • وأوضح ان هذا يمثل عنصرا جديدا مهما من عناصر الحالة ، وأن المجلس ملزم بأن يأخذه بعين الاعتبار نظرا الى موقفه السابق من المسألة • وخلص الى أن عدم وجود اتفاق مباشر بين الطرفين يقبله كلاهما يلزم المجلس أيضا بالاستمرار في بذل جهوده للبحث عن أي اقتراح مثمر في القضية وتأييده •

٤٢٥ــ وتكلم الممثل الكولومبي في الجلسة ذاتها ، فقال ان مشروع القرار الذي اشترك وفد بلاده في تقديمه يقتصر على مجرد اعادة تأكيد قرارات قد اتخذها المجلس سابقا ، وهو لا يتطرق الى جوهر المشكلة • وقال انه يشارك الجميع فيما أعربوا عنه من أمل في العثور على حل سلمي للمشكلة •

٤٢٦ــ وتكلم الممثل الصيني في الجلسة ذاتها ، فأشاد بما انفقه المجلس من وقت وبذله من جهد وأظهره من اهتمام موضوعي في النظر في مسألة كشمير بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥١ • ثم اشار الى أن كلا من الهند وباكستان اتهمتا بعضهما البعض بالعدوان ، وقال ان المجلس لم يبحث هذه الاتهامات بصورة جدية ، وأنه لم يتقدم أحد بأي اقتراح يتناول العدوان بشكل محدد ، وأن أعضاء المجلس قد خلصوا الى ضرورة صرف النظر عن تهمة العدوان هذه • وأوضح ان تقرير مصير ولاية جامو

Digitized by UNOG Library

وكشمير محل نزاع بين الطرفين ، وأن الطرفين قد وافقا حتى قبل المجيء الى المجلس ، على أن يكون الاستفتاء هو الحل• واستطرد قائلا ان المجلس قد حاول ان يجد حلا مبنيا على هذا الأساس ، غير أن مشكلة الاستفتاء ضاعت بين شروط اجرائه • وذكر ان تقرير المصير المعرب عنه بواسطة الاستفتاء ينسجم وميثاق الأمم المتحدة ، وأنه اذا كان مجلس الأمن صادقا وجادا في اعتقاده بوجوب تقرير مستقبل كشمير عن طريق الاستفتاء ، فعلى الطرفين ألا يتشددا كثيرا في مسألة الشروط ، كما لا يجوز ان يسمح لمسألة تحديد الشروط ان تقف حائلا دون الوصول الى الهدف الرئيسي • وخلص الى ان وفد بلاده يؤيد مشروع القرار المعروض على المجلس نظرا الى أنه يعيد تأكيد الموقف الذى اتخذه المجلس ازاء النزاع •

٤٢٧— وتكلم الممثل السويدى في الجلسة ذاتها ، فقال ان هذه هي المرة الاولى التي تدعى فيها حكومة بلاده الى اتخاذ موقف ازاء المسألة ، ولهذا فهي لا تعتبر نفسها ملزمة بانتهاج أى سبيل معين للعمل • وقال ان من الشروط الاساسية ان يمتنع الطرفان عن اتخاذ تدابير من جانب واحد تؤدى الى تغيير الوضع الراهن • وعلى هذا فيجب في الوقت الحاضر احترام الخطوط الفاصلة الحالية ، واستبعاد فكرة استخدام القوة لتغيير الوضع الراهن • وهذا معناه أيضا ان يكف الطرفان عن اتخاذ التدابير التشريعية الداخلية ، التي تعتبر ولاية جامو وكشمير بموجبها مندمجة في اقليم أحد الطرفين بشكل نهائي ، والتي تخل باستمرار مجلس الامن في مداولاته حول المسألة • وقرر أن الوفد السويدى سيقترع لمشروع القرار وأنه مع ذلك يجب ألا يفسر اقتراعه الايجابي بأنه يعني أن الحكومة السويدية قد اتخذت موقفا نهائيا من القرارات المذكورة فيه • وخلص الى أن الحكومة السويدية ترى أن المسائل القانونية التي يثيرها النزاع تقتضي مزيدا من الدراسة الدقيقة ولاسيما في ضوء البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الهند وباكستان •

٤٢٨— وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ذاتها • فأشار الى أنه بما ان المسألة قد عرضت على مجلس الأمن لأول مرة قبل تسع سنوات ، فلم تعد الأهمية معلقة على السبب الأصلي لعرضها ، ألا وهو توفير الحماية لسكان كشمير من غارات القبائل الآتية من باكستان ، وبعد ذلك حمايتهم من القوات الباكستانية النظامية • وذكر أن المجلس بدل أن يعمل على ايجاد تسوية مباشرة للمشكلة بين الطرفين ، قد وجه اهتمامه الى اعداد استفتاء يصاحبه تدخل من الخارج •

Digitized by UNOG Library

وأكد ان موقف الاتحاد السوفياتي من مسألة كشمير موقف موضوعي غير متحيز ، يتفق مع المبادىء الديموقراطية وتقوية العلاقات الودية بين شعوب المنطقة . ولم يكن شعب كشمير هو الذي أثار مسألة كشمير ، وانما خلقتها بعض الدول التي تحرص دائما على اذكاء نار الخلافات بين الشعوب المكافحة في سبيل استقلالها الوطني وحريتها . وقد ابتغت هذه الدول في المرتبة الأولى تعهد مصالحها الخاصة الرامية الى التغلغل في المنطقة ، لا مصالح شعب كشمير . ولاحظ أن شعب كشمير قد انتخب جمعية تأسيسية عام ١٩٥١ ، وكان ذلك محاولة طبيعية منه لانهاء مركزه غير المحدد وتثبيت دعائم استقراره السياسي ، وقد أخرت هذه الجمعية التأسيسية ادماج ولاية جامو وكشمير في الهند . وعلى هذا فقد سوى مشكلة كشمير شعب كشمير نفسه الذي اعتبر بلاده جزءا لا يتجزأ من جمهورية الهند . وقرر أنه لا يجوز لمجلس الأمن أن يغفل هذه الوقائع ، وأنه مشروع القرار المعروض على المجلس لم يأخذ الحالة الفعلية القائمة في كشمير بعين الاعتبار ، وأن بتأكيده من جديد أحكام قرار مجلس الأمن المتخذ في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٥١ انما يتجاهل كل التجاهل التغيرات الاساسية التي طرأت على كشمير منذ ذلك الوقت . وقال ان وفد الاتحاد السوفياتي لا يرى جدوى من اعتماد مشروع قرار يعارضه أحد طرفي النزاع ، وهو يرى وجوب تسوية الخلافات التي لا تزال قائمة بين الهند وباكستان حول كشمير بصورة سلمية وذلك عن طريق التفاوض بين هذين البلدين دون تدخل خارجي . وخلص الى أن على مجلس الأمن من جهته ان يساعد على بلوغ تلك الغاية .

٤٢٩ — وتكلم الممثل العراقي في الجلسة ذاتها ، فقال ان مشروع القرار الذي تقدمت به الدول الخمس يفي بمتطلبات الوضع المباشرة ، وأضاف انه متأكد من أن مشروع القرار هذا سيساعد المجلس على ايجاد حل سلمي دائم للنزاع ، وذلك بالنظر الى أن فقرته الأخيرة قد نصت على مواصلة المجلس النظر في المسألة .

٤٣٠ — وتكلم الممثل الفرنسي في الجلسة ذاتها . فقال ان لمشروع القرار ما يبرر وجوده بوصفه اجراء تحفظيا ، حيث انه يمكن المجلس من أن يوجه الى المسألة ما تستحقه من اهتمام . وصرح ان وفد بلاده يؤيد مشروع القرار مدفوعا بهذه الروح .

٤٣١ — وتكلم الرئيس في الجلسة ذاتها بوصفه ممثلا للفيليبين ، فقال انه يشاطر ممثلي الهند وباكستان في الامم المتحدة اعتقادهما بأن المفاوضات المباشرة

Digitized by UNOG Library

يمكنهـا ان تمهد السبيل لحل النزاع القائم بين البلدين منذ تسع سنوات حلا نهائيا • ولاحظ ان الجهود التي بذلت في سبيل الوساطة قد ضيقت كثيرا من شقة الخلاف بين الطرفين حول مسألة تجريد الولاية من السلاح ، وأن آخر قرار اتخذه مجلس الامن بتاريخ ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٢ يحث الطرفين على اجراء مفاوضات مباشرة بغية الاتفاق على المسألة الأخرى المتبقية ألا وهي مسألة العدد المحدد للقوات التي يراد ابقاؤها على جانبي خط الهدنة •

٤٣٢ــ وأضاف الممثل الفيليبيني ان حكومة بلاده لا ترمي الى البت في تقرير المسألة في صالح أحد الطرفين ضد الطرف الآخر • وأعرب عن أمله في امكان استعادة النية الحسنة وروح المصالحة ، اللتين تمكن رئيسا وزراء الهند وباكستان بفضلهما من عقد اتفاق ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٥٣ • ولاحظ ان البلدين لم يسحبا قبولهما لقراري اللجنة الاساسيين المتخذين في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ • وقال ان حكومته تأمل ، أمام هذه الظروف ، أن يتكلل تجديد المفاوضات الثنائية بالنجاح •

٤٣٣ــ وختم الممثل الفيليبيني كلامه بالاشارة الى تأكيد الهند السابق للمجلس بأنه لا يقصد من الجمعية التأسيسية المساس بالقضية المعروضة على مجلس الامن ، وقال انه من المستحسن اعادة اثبات رأي مجلس الأمن في المسألة كيلا يساء فهم موقفه منها بأية صورة من الصور • وخلص الى أن هذا هو السبب الذي دعا وفد الفيليبين الى تأييد مشروع قرار الدول الخمس •

٤٣٤ــ وتكلم الممثل الهندي في الجلسة ذاتها ، فأشار ثانية الى ان مشروع القرار الاول الذي تقدمت به الدول الخمس قد وزع حتى قبل ان ينتهي من عرض آرائه حول الجمعية التأسيسية • وقال ان الفقرة الاولى من مشروع القرار لا تمثل الواقع حيث أنها ابتدأت بهذه الكلمات „ وقد استمع الى ••• „ بياني ممثل الهند • وقال ان مشروع القرار سيصبح عند اعتماده قرارا صادرا من المجلس ، ولكنه لن يكون ملزما للهند • وان تقرير اعادة تأكيد قرارات سابقة يعادل اتخاذ المجلس قرارا جديدا في الموضوع • ثم ان هناك نقطة أخرى هي أن المجلس في تلك الحالة سيعيد تأكيد بعض قرارات رفضت الهند قبولها سابقا بشكل صريح • وسيتساءل الناس في الهند ان كان مجلس الأمن لا يهتم بالمبادىء الاخرى التي كان قد أكدها ، وهي انه يجب ألا يكون هناك عدوان ولا تغيير بالعنف لأوضاع قائمة في البلاد ولا ضم ولا انضمام ولا تهديد بالحرب • ويبدو ان مجلس الأمن لم يدرك ما أدركته لجنته ، الا وهو ان الحالة قد تغيرت في الولاية في حين ان القرارات بقيت دون تغيير • وليس دستور كشمير هو

Digitized by UNOG Library

الذى جعل كشمير جزءا من الهند ، لا ولا جمعيتها التأسيسية ، بل الـــذى جعلها كذلك هو فعل الانضمام الذى تم بموجب عمل تشريعي نال الموافقة الملكيـــة عام ١٩٤٧ • ان ماينبغي لمجلـس الامن عمله هو الطعن في فعل الانضمـــام ، ولكن ذلك ليس من اختصاصه • وخلـص الى أن مشروع القرار يشكل تعرضـا لنصـوص الدستور الهندى ، وهو لن يساهم في ايجاد اية تسوية للمسألة ، بل هو على النقيض من ذلك سيساعد على اذكائها من جديد •

القـــرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : „ اعتمد مشروع القرار المشـــترك (م أ/٣٧٧٨) في الجلسة رقم ٧٦٥ المنعقدة بتاريخ ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧، وذلك بعشرة أصوات مقابل لاشيء وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (اتحاد الجمهوريـــات الاشتراكية السوفياتية) „ •

الفـــرع الخامـــس

متابعة النظر في المســألة الهندية ـ الباكستانية

بيـــان باكستـان

٤٣٥ـ عقد مجلس الأمن في ٣٠ كانون الثاني (يناير) جلسته رقم ٧٦٦ • وتكلم الممثل الباكستاني في هذه الجلسة ، فقال أن ما ينبغي للمجلـس أن ينظر فيـــه هو كيفية السير قدما نحو اجراء استفتاء ، وذلك لان كل تأخير ينطوي على خطـــر كبير • وقال ان أمام المجلس اتفاقا قبلته دولتان من الدول الاعضاء بمحض اختيارهما ، وأن من واجب المجلس أن يؤمن تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه • وسرد تاريخ الحالـــة التي أدت الى قيام النزاع بين باكستان والهند ، ثم قال أن المهم في الامر ليـس معرفة من كان البادىء في رفع المسألة الى مجلس الامن ، بل معرفة ما اتخذه مجلـس الأمن بشأنها من خطوات • وأشار الى أن المجلس ، حتى في المراحل الأولى مـــن مراحل المناقشة عام ١٩٤٨ قد توصل الى النتائج الآتيـــة : أولا ، وجود حالـــة من شأنها أن تعرض السلم والامن الدوليين للخطر بالنظر الى النزاع الناشب بين المهراجا وشعبه ، ومن ثم بين الهند وباكستان ، حول مسألة انضمام ولاية جامو وكشمـــير الى الهند أو الى باكستان ، وثانيا ، وجود اتفاق عام بين الطرفين على أنه لايمكن تسوية الموقف الا بتسوية النزاع عن طريق اجراء استفتاء حر نزيه •

Digitized by UNOG Library

٤٣٦— وقال بعد ذلك ان الهند وباكستان مرتبطتان باتفاق ينص بكل وضوح على المراحل التي يجب أن تجلو فيها كافة القوات الاجنبية عن الولاية • واضاف أن الهند لم تنفذ التزاماتها المترتبة عليها بموجب أحكام ذلك الاتفاق ، بينما لدى باكستان الرغبة كل الرغبة في سحب قواتها • وذكر أن باكستان قد قبلت احد عشر اقتراحا مختلفا لتجريد الولاية من السلاح ، أما الهند فقد رفضت هذه الاقتراحات جميعا • وعزز أقواله بمقتطفات من تقارير لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان والسير أون دكسن •

٤٣٧— واعترض الممثل الباكستاني بعد ذلك على ما أشار اليه الممثل الهندى في كلامه ضمنا من أن عدم نظر مجلس الأمن في نزاع كشمير بين كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٢ وكانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ معناه أن المسألة منتهية • وأوضح أن كلا من ممثل الامم المتحدة للهند وباكستان ورئيس وزراء باكستان قد بذل في الحقيقة جهودا جبارة خلال تلك الفترة لتسوية المسائل المتنازع فيها • وقال ان اللوردمونتباتن كان قد أشار على الأمراء أن يراعوا التكوين الطائفي لولاياتهم في الوصول الى قرار بشأن الانضمام • وتطرق الى مبادىء التقسيم والانضمام فقابل بين قبول الهند لعرض الانضمام المزيف الذى تقدم به حاكم جامو وكشمير وبين رأى الهند في أن قبول باكستان لانضمام جوناغاد هو خرق لسيادة الهند واقليمها ، بدعوى أن أغلبية سكان ولاية جوناغاد من الهندوس ولذا لا يمكن لحاكمها المسلم أن يتخذ قرارا بشأن الانضمام دون مراعاة رغبات الشعب • وتساءل قائلا : اذا كانت الهند قد عملت كل ما عملته بسلامة نية ، فلم يا ترى لم تقبل اقتراح عقد اتفاق للابقاء على الوضع الراهن ؟ لقد زعم أن لدى حكومة الهند صيغة خاصة لاتفاق بشأن الوضع الراهن يتضمن موضوعات مثل موضوع الدفاع ، ولكن هذا غير صحيح ، اذ أن الصيغة مشتركة بين السلطتين الوارثتين للهند البريطانية ، كما أن البرقيتين اللتين ارسلتهما حكومة الولاية الى حكومتي الهند وباكستان تعرض فيهما عقد اتفاقين بشأن الوضع الراهن قد صيغتا بألفاظ واحدة • وقد قبلت باكستان ذلك العرض ولكن الهند لم تقبله •

٤٣٨— وواصل الممثل الباكستاني كلامه قائلا ان الانضمام المزعوم الذى أجراه حاكم كشمير في ٢٧ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٤٧ لم ينه المسألة كما يقول ممثل الهند ، اذ أن الهند بقبولها قرار لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان

Digitized by UNOG Library

المؤرخ في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ انما وافقت على أن وضع كشمير لم يتقرر بعد • وانتقل الى حجة الهند بأن دستورها لا يجيز انفصال أى جزء من اقليمها ، فقال انه لا يمكن الادعاء بأنه لا يجوز لولاية من الولايات المكونة للاتحاد أن تغير وضعها بموافقة الاتحاد ، هذا مع العلم أن كشمير ليست ولاية من الولايات المكونة للاتحاد • لقد قبلت الهند أن تقدم كل موافقة لازمة ، عندما قبلت الاستفتاء • ثم ان الوقائع تدحض الحجة التي أوردها الممثل الهندى وفحواها أن الهند لم تلتزم قط بمراعاة نتائج الاستفتاء • اذ نجد أولا ، أن حاكم الهند العام وعد في رسالته الموجهة الى مهراجا جامو وكشمير بتاريخ ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧ بالرجوع الى ارادة الشعب في مسألة الانضمام • ونرى ، ثانيا ، أن رئيس وزراء الهند أرسل الى رئيس وزراء باكستان برقيات مختلفة يعد فيها — ولاسيما في برقية منها مؤرخة في ٣١ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٤٧ — وعدا قاطعا بتقرير مسألة الانضمام عن طريق الاستفتاء • ونشاهد ، ثالثا ، أن الفقرة الاولى من قرار اللجنة المؤرخ في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ تنص على أن البت في مسألة انضمام الولاية الى الهند أو الى باكستان سيتم عن طريق استفتاء حر ونزيه تجريه الامم المتحدة ، هذا مع العلم بأن الهند قد قبلت هذا القرار بمحض اختيارها ولذلك فهي ملزمة به • ونجد ، رابعا ، أنه كان المفهوم دائما في مجلس الامن أن الطرفين متفقان على وجوب تقرير مسألة انضمام الولاية عن طريق استفتاء حر ونزيه • ونلاحظ ، خامسا ، أن البيان المشترك الذى أصدره رئيسا وزراء الهند وباكستان بتاريخ ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٥٣ نتيجة للمحادثات المباشرة التي دارت بينهما في دلهي ، قد أعلن بشكل قاطع أن مسألة الانضمام ستتقرر باجراء استفتاء • وأضاف الممثل الباكستاني قائلا ان من المؤكد أن وجهة النظر الرسمية حتى ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٥٣ كانت أن الدستور الهندى يجيز للهند الوفاء بتعهداتها الدولية ازاء كشمير •

٤٣٩ — وقال الممثل الباكستاني بعد ذلك ان الممثل الهندى لم يوضح كيف أن قرار ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ تابع لقرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ على حد زعمه • وأكد ان باكستان تتفق كل الاتفاق مع الهند في أنه ينبغي عدم اجراء الاستفتاء قبل أن يتم تجريد الولاية من السلاح ، ولكن الطرف الهندى ركز كل جهوده حتى هذا التاريخ على تجنب ذلك التجريد • وقرر أن المفاوضات المباشرة بين باكستان والهند قد انقطعت ، لا لأن رئيس وزراء الهند قد اعتبر الاستفتاء مستحيلا ، بل

Digitized by UNOG Library

لأن الهند رأت أن تلقي باكستان للمساعدات العسكرية من الولايات المتحدة الامريكية أدى الى تغيير الحالة •

• ٤٤— وقال ان الهند أضافت عذرا جديدا باعلانها أنها تعتبر نفسها في حل من التزامها بالتعاون على اجراء استفتاء في كشمير لأنه قد مضت على عقد الاتفاقات مدة تتجاوز حدود المعقول • وذكر انه اذا كان ممثل الهند يعتقد أن شرط تغير الظروف ينطبق على القضية الحاضرة فليعلم أن ذلك يستلزم أن تكون الظروف المتغيرة ذات علاقة مباشرة بالالتزام المرتبط به ومماثلة في أذهان الذين التزموا به ، وليس الامر كذلك في قضيتنا هذه • وأضاف ان الممثل الهندى لم يبين العلاقة الواقعية الضرورية بين الابقاء على الظروف التي زعم أنها تغيرت وبين الالتزام الذى رام تفاديه ، فهو لم يبين ، مثلا ، أن الاتفاق على اجراء الاستفتاء تم بشرط حفظ توازن معين للقوى داخل حدود الهند وباكستان قبل اجراء الاستفتاء ووقت اجرائه • وقال ان باكستان تقول بأن تغير الظروف منذ عام ١٩٤٩ لم يكن من النوع الذى يعفي أى الطرفين من تنفيذ ما قبله بمحض اختياره من التزامات دولية ازاء كشمير • وبين أن مجلس الأمن باتخاذه قرار ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ (م أ/٣٧٧٩) الذى يعيد تأكيد قرارات سابقة حول المسألة ، انما أعاد تأكيد مبدأ اجراء استفتاء في كشمير • وأضاف أن الخطوة التالية التي ينبغي للمجلس أن يتخذها بناء على ما ذكره من أقوال هي أن يعد برنامجا لتجريد الولاية من السلاح تمهيدا لاجراء الاستفتاء •

٤٤١— ومضى الممثل الباكستاني في كلامه ، فقال انه يود أن يرد على بعض ادعاءات الممثل الهندى وضعا للأمور في نصابها • وأكد ان باكستان لم تدخل الولاية قبل آيار (مايو) ١٩٤٨ • وقرر أن حجة الهند القائلة انها رفضت اقتراح التحكيم لأنه طلب الى المحكم أن يقرر المسائل التي سيحكم فيها ، حجة فيها مغالطة ، لأن المسائل التي أريد طرحها على التحكيم كانت محددة واضحة ، وهي : (أ) هل ينص قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ على حل قوات آزاد كشمير ونزع سلاحها ، (ب) هل لباكستان أن تدلي برأى في مسألة انسحاب الجانب الأكبر من الجيش الهندى من الولاية ، (ج) هل لحكومة الولاية أو لحكومة الهند أية حقوق في المنطقة الشمالية من الولاية • ورأى أن التحكيم هو خير طريقة لتسوية الاختلافات المتصلة بمعنى التأكيدات التي قدمتها اللجنة بشأن قرارها • وذكر أن الهند لا يمكنها أن تنكر أنها ، بسماحها للجمعية التأسيسية للولاية بالعمل وبتنفيذ ما تتخذه هذه الجمعية من قرارات ، انما تخرق قرارى المجلس المتخذين في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٥١

Digitized by UNOG Library

و ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ • وقال انه رغم تصريح الممثل الهندى بأنه لا يوجد غير ٤٩ معتقلا سياسيا في ولاية جامو وكشمير فان هذه الولاية تخضع للاحتلال العسكرى والحريات المدنية معدومة فيها • وأوضح ان وجود معسكرات الجيش الباكستاني بالقرب من ولاية جامو وكشمير ليس بالأمر الجديد ، فقد مضى عليها هناك قرن من الزمن • وأشار الى المزاعم المتعلقة بعدد قوات آزاد كشمير فأنكر أنه زيد عدد هذه القوات أو أنه أنشئت مهابط للطائرات النفاثة في جلجت وسكاردو • أما ولاية تشترال فانها انضمت الى باكستان ولم يكن مركزها محل نزاع على الاطلاق ، اذ لم يرد ذكرها في المجلس خلال السنوات التسع الماضية ، وما اشارة الممثل الهندى اليها الآن الا محاولة أخرى منه لتشويش المسألة • أما ربط الممثل الهندى مصير كشمير بسلامة المسلمين في الهند ، فيحمل معنى التهديد بالابادة العنصرية وان الحكومة الباكستانية تود أن تلفت نظر مجلس الأمن الى هذا التهديد •

٤٤٢ — وعاد الممثل الباكستاني قبل اختتام بيانه الى اتهام الهند بأنها رفضت اقتراحات التحكيم التي قدمها الجنرال ماكنوتن والسير أون دكسن • وقال ان باكستان لفتت أنظار مجلس الأمن الى مسألتين : أولا ، الخطوات التي اتخذتها الهند لادماج الولاية في الاتحاد الهندى دون مراعاة لقرارات مختلفة أصدرها المجلس وخرقا لما قبلته الهند بمحض اختيارها من التزامات دولية ، وقد اتخذ المجلس بصدد هذه المسألة قراره المؤرخ في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ • وثانيا ، فشل المفاوضات المباشرة الجارية بين الهند وباكستان لتجريد الولاية من السلاح • ويتعين على المجلس حل الأزمة ، ويمكنه أن يفعل ذلك بالطرق الآتية : (أ) ايفاد قوة تابعة للأمم المتحدة الى جامو وكشمير ، (ب) ومطالبة كافة القوات بالانسحاب من الولاية ، (ج) وتسريح كتائب المجندين المحلية المعسكرة على جانبي خط الهدنة ، (د) وتمكين شعب كشمير من البت في مسألة انضمام الولاية عن طريق استفتاء حر نزيه يجرى برعاية الامم المتحدة •

الفرع السادس

متابعة النظر في المسألة الهندية — الباكستانية

بيان الهند

٤٤٣ — وعقد المجلس في ٨ شباط (فبراير) جلسته رقم ٧٦٧ • وتكلم الممثل الهندى في هذه الجلسة • فقال انه سيرد على بعض الأقوال التي أدلى بها

Digitized by UNOG Library

الممثل الباكستاني • وأكد من جديد ، فيما يتعلق بمركز الهند بالنسبة الى كشمير ، أن كشمير جزء لا يتجزأ من اتحاد الهند بالانضمام وبحكم القانون • وفند الاتهام القائل بأن هذا المركز قد تحقق عن طريق القوة أو التحايل • فذكر أنه اذا كانت الهند قد استخدمت القوة في كشمير للدفاع عن سلامتها الاقليمية ودرء الغزو ، فان القوة — أى أعمال العنف التي ارتكبها رجال القبائل — هي التي أدت في الأصل الى الانضمام أو الى الاسراع في الانضمام • لقد دخلت الهند كشمير وغايتها حماية منطقة مجاورة داهمها غزو ، ومع ذلك نجد أن القوات الهندية لم تدخلها الا بعد انضمامها في ٢٧ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٤٧ • واستخدمت الهند القوة ضد الغزاة ، أما باكستان فقد استخدمت القوة ضد شعب كشمير •

٤٤٤ — وتطرق الممثل الهندى بعد ذلك الى مسألة التحكيم فقال ان الهند كانت مستعدة للجوء الى التحكيم ولكنها لم تكن على استعداد للسماح للمحكم بتقرير المسائل التي يراد طرحها على التحكيم • والهند لا يسعها قبول أى موقف أو اقتراح يتجاوز نطاق قرارات المجلس •

٤٤٥ — وانكر بشكل قاطع حشد قوات في كشمير أو ايفاد قوات جديدة اليها ، وأكد أن باكستان قد بنت في المنطقة التي تحتلها بصورة غير قانونية والتي أدمجتها في أقليمها مطارات يمكنها أن تستقبل الطائرات العسكرية النفاثة •

٤٤٦ — وقال ان الممثل الباكستاني قد ضلل المجلس فيما يتعلق بأعمال الجمعية التأسيسية لجامو وكشمير ، وان كل ما قد حدث يوم ٢٦ كانون الثاني (يناير) هو حل الجمعية التأسيسية ، ولم يقع أى ضم • كذلك ضلل ممثل باكستان المجلس فيما يتعلق بتدخل باكستان الذى أدى الى رفع مسألة كشمير الى المجلس •

٤٤٧ — وعلق ممثل الهند بعد ئذ على المسألة المعروضة على المجلس ، فقال انها نشأت عن شكوى كانت في جوهرها اتهاما بالعدوان والغزو • وأعرب عن اعتقاده بأنه كانت هناك فكرتان حول تلك المسألة في اذهان أعضاء المجلس ، ويبدو أن احداهما كانت العزم على تخطي مسألة العدوان ، وكانت ثانيتهما أن الاتهام الموجه من أحد الطرفين قد محاه الاتهام المضاد الموجه من الطرف الآخر • غير أن اغفال واقعة ما لا يعني أنها ليست موجودة • ولما كانت اللجنة قد أخذت الوقائع بعين الاعتبار فانها لم يساورها الشك في سيادة حكومة جامو وكشمير ولم تفسح لباكستان

Digitized by UNOG Library

مكانا لا في تنظيم الاستفتاء ولا في حكومة المنطقة المحتلة اذ كان المفروض فيه أن يفسح امام السلطات المحلية • والسبب الذى منع الهند من قبول الاجراءات التي اقترحهـــا الجنرال ماكنوتن والسير أون دكسن هو أن هذه الاجراءات تتجاوز نطاق قرارى اللجنة • والهند لم تتخل قط عن موقفها الذى ترى بموجبه أن المشكلة المعروضة على المجلـــس ولجنته مشكلة غزو وعدوان موجهين ضد كشمير والهند ، وقد جاءت الهند الى المجلس كي تؤمن ازالة هذا العدوان •

٤٤٨ــ وعلق الممثل الهندى بعد ذلك على موضوع الاستفتاء فقال • ان المسألة نشأت لأول مرة عن بيان أدلت به الهند بمحض ارادتها ومفاده ان في نيتها استشارة شعب كشمير • ولم يكن البيان مبنيا على اعتراف أو اعتقاد بفكرة وجود ما يدعى بالانضمام المؤقت • ولو أجرى استفتاء يوما ما وقرر الشعب ألا يبقى مع الهند فانه كان يمكن آنئذ انهاء الانضمام وفصل الاقليم • ومن المغالطة أن يعتقد المرء أن اقـــتراح اجـراء استفتاء في اقليم ما دليل على الشك في مركز هذا الاقليم •

٤٤٩ــ وانتقل ممثل الهند الى الفكرة القائلة بأن تهمة العدوان التي وجهتهـــا الهند قد أبطلتها تهمة العدوان المضادة التي وجهتها باكستان • فلاحظ أن التهمة المضادة المزعومة التي وجهتها باكستان قد تألفت من عدد كبير من الأمور التي ليســت لها علاقة بكشمير ، بل ان المجلس نفسه قد حفظها ولم ينظر فيها منذ أن وجهتهـــا باكستان لأول مرة • لقد ادعت الهند وقوع غزو فأنكره السير ظفر الله خان • ولو كـان لهذا الانكار أساس لكانت له قيمة ، ولكن الوقائع كانت غير ذلك ، على ما أثبتتـــه الهند ولجنة مجلس الأمن واعترف به بعد ذلك في التقارير • ولذا فان التهمـــة المضادة لم تبطل تهمة الهند • يضاف الى ذلك أن باكستان أبطلت الاتفاق الذى عقدته مع كشمير لحفظ الوضع الراهن بخرقها اياه ، وأما الانضمام الى الهند فهو يشكل ، على أية حال ، وثيقة تتقدم على الأولى ولذلك فهي تبطلها • وهكذا فلا يبقى غير عـدوان باكستان الصريح ، وقد سماه السير أون دكسن جريمة ضد القانون الدولي •

٤٥٠ــ وعاد ممثل الهند بعد ذلك فأكد رغبة حكومة بلاده في النظر في مختلـف الاقتراحات سعيا منها الى الوصول الى تسوية وذلك حال تصفية العدوان • وقـــال ان الهند لن تخرق أبدا اى التزام دولي ، ولكن ينبغي لمجلـــس الأمن من ناحيتـه أن يتأكد من وجود الالتزام الدولي ويتحرى محتواه • ان القضية الحقيقية ليســت قضية الاستفتاء ، بل ان عرض الاستفتاء نفسه كان معلقا على شروط ، وبما أنـــه

Digitized by UNOG Library

لم يقبل على ذلك الأساس فلم يعد له وجود وأصبح باطلا بتاريخ ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧ • ولذلك فان الالتزامات الوحيدة التي تلتزم بها الهند بصرف النظر عن الالتزامات العامة المترتبة عليها بموجب القانون الدولي هي الالتزامات التي ارتبطت بها منذ ذلك الوقت ، أى الالتزامات الناشئة من قرارى اللجنة المؤرخين في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، مع العلم بأن القرار الأخير ذو صفة تكميلية فرعية • وحلل ممثل الهند قرار ١٣ آب (أغسطس)١٩٤٨ فلفت الأنظار الى استعمال كلمة „ حالة „ والى الدوافع التي أدت الى اصدار القرار والى أجزائه المختلفة • وصرح بأن باكستان خرقت الفرع (ب) من الجزء الاول من القرار ، وهو الفرع الذى يدعو الهند وباكستان الى الامتناع عن زيادة الامكانيات العسكرية لقواتهما الموجودة في جامو وكشمير ، فضلا عن خرقها اتفاق وقف اطلاق النار• يضاف الى ذلك أن الفرع (هـ) من الجزء الأول يدعو الحكومتين الى „ المساعدة على خلق جو صالح لتشجيع اجراء مفاوضات جديدة والابقاء على هذا الجو „ • ولكن باكستان خرقت هذا النص أيضا •

٣٥١ــ وأضاف الممثل الهندى ان الفرع (أ) من الجزء الثاني من قرار اللجنة المؤرخ في ١٣ آب (أغسطس) يلزم باكستان بانهاء عدوانها وذلك بسحب قواتها من الولاية دون قيد أو شرط ، ولا يمكن النظر في أى جزء من ذلك الاتفاق حتى يتم ذلك • كذلك لاحظ أن القرار يقضي أيضا بسحب رجال القبائل والرعايا الباكستانيين الذين لا يقيمون عادة في ولاية جامو وكشمير ، ولكن باكستان لم تنفذ ذلك • وقد وافقت الهند على الشروع في سحب الجانب الأكبر من قواتها على مراحل يتفق بشأنها مع اللجنة ، ولكن فقط متى انسحب رجال القبائل والرعايا الباكستانيون ثم عندما يجرى سحب القوات الباكستانية وتبلغ اللجنة الى الهند أمر هذا الانسحاب • ولكن لم يتم الوصول ابدا الى هذه المرحلة • وبعد ذلك لفت الممثل الهندى الأنظار الى أن الفقرة ٢ من الفرع ب من القرار تمنح الهند حق حفظ القانون والنظام في المنطقة المحتلة وتلقي عليها واجب حفظهما • وانتهى الى أن باكستان قد خرقت أحكام فرعين رئيسيين من فروع الجزء الأول من قرار اللجنة المؤرخ في ١٣ آب (أغسطس)١٩٤٨ ، وأنها لم تقم بتنفيذ الجزء الثاني منه • أما الجزء الثالث منه فلم يمكن تحقيق الشروط المشروعة العادلة الواردة فيه ، نظرا الى الاحداث التي أعقبت اتخاذ القرار •

٣٥٢ــ وانتقل الممثل الهندى بعد ذلك الى قرار ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ فقال انه غير قابل للتنفيذ الا اذا تم تنفيذ الجزئين الاول والثاني من قرار ١٣ آب

Digitized by UNOG Library

(أغسطس) ١٩٤٨ ومتى تم ذلك ، وأجريت الاستشارات حول الشروط العادلة التي يجب اقرارها بمقتضى الجزء الثاني من القرار نفسه وتم الاتفاق على هذه الشروط .

٤٥٣ــ واستطرد قائلا ان على مجلس الأمن أن ينظر في قرارى اللجنة على ضوء التأكيدات التي قدمتها اللجنة الى الهند قبل قبول الهند للقرارين والتي كانت باكستان على علم بها قبل قبولها القرارين وهي : (١) „ تضطلع الهند بمسئولية حفظ الأمن في الولاية „ ، (٢) „ لا يجوز النزاع في سيادة حكومة جامو وكشمير على اقليم الولاية بكامله „ (٣) „ الاقتراحات الخاصة بالاستفتاء غير ملزمة للهند في حالة عدم تنفيذ باكستان للجزئين الأول والثاني من قرار ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ „ (٤) „ لا يعترف بالحكومة التي تدعى حكومة آزاد كشمير „ (٥) „ لا يصدق على ادماج الاراضي التي تحتلها باكستان „ (٦) „ تعاد ادارة المنطقة الشمالية التي تم الجلاء عنها الى حكومة جامو وكشمير وترد شؤون الدفاع عنها الى حكومة الهند ، وتنشأ حاميات في تلك المنطقة لمنع غارات رجال القبائل وحراسة الطرق التجارية „ (٧) „ تسرح قوات آزاد كشمير وينزع سلاحها „ (٨) „ تقصى باكستان عن جميع شؤون ولاية جامو وكشمير „ . واستطرد ممثل الهند فقال انه لم يبق من القرارين ومن التأكيدات التي صاحبتهما غير وقف اطلاق النار . وأن خط وقف اطلاق النار قد احترم وحوفظ عليه . وأكد للمجلس أن الهند لن تعمل شيئا من شأنه خرق اتفاق وقف اطلاق النار وذلك بصرف النظر عن حقها القانوني وعن رغبتها في ازالة العدوان ، ولكن الهند ترى في الوقت نفسه أن واجبها يدعوها الى الدفاع عن اقليمها ضد أى هجوم .

٤٥٤ــ وبعد ذلك تكلم ممثل الهند عن نظرية تغير الظروف . فقال انه لا يذكر أن مجلس الأمن قد رفض هذا المبدأ في يوم من الأيام . ثم بين ، دون الاستناد الى النظرية المذكورة ، أن التغيرات في الأحوال والظروف بالاضافة الى مرور الزمن لها تأثيرها في صحة الاتفاقات السياسية . وقال ان اللجنة نفسها ذكرت أن الوضع في الولاية تغير بينما بقي القراران دون تغير(١). وقد صرحت اللجنة كذلك بما يلي :

„ لقد أصبح اطار قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ غير واف على ضوء الظروف الواقعية السائدة في الولاية ، وذلك بعد انقضاء فترة طويلة من الزمن على اتخاذه في ظل حالة متقلبة ديناميكية ولتقييده بايضاحات متصلة بعضها ببعض ومضى عليها وقت طويل ، وهي ايضاحات أثبتت أنها عقبة حقيقية في سبيل الوصول الى اتفاق . ولذلك فان اللجنة

---

(١) الوثيقة رقم م أ/١٤٣٠ ، الملحق رقم ٧ ، الفقرة ٢٤٩ .

Digitized by UNOG Library

لم تستطع أن تتجاوز في وساطتها كثيرا نطاق ما أصبح اليوم صيغة قديمة [١]" .

٤٥٥ــ وأكد الممثل الهندى بعد ذلك ان باكستان لم تقتصر على ارتكاب مخالفة بامساكها عن اعلام مجلس الأمن بأنها اشتركت في القيام بالغزو ، بل انها بالاضافة الى ذلك لم تقم بتنفيذ قرار اللجنة المؤرخ في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ وذلك بعدم سحب قواتها من الولاية وبخرقها اتفاق وقف اطلاق النار وتدريبها قوات آزاد كشمير غير النظامية واستيرادها الاسلحة وبنائها مطارات تستطيع الطائرات المقاتلة النفاثة الانطلاق منها . ويمثل ادماج تشترال في باكستان واخضاع أقاليم جلجت وبالطستان وهونزا وكشمير الغربية بكاملها للادارة الباكستانية مخالفات جديدة . يضاف الى ذلك أن الهند لا يمكنها تجاهل التحريضات المستمرة في باكستان على اعلان الجهاد ضد الهند . وأضاف أن كل ما تريده الهند هو أن تترك في سلام ، والهند تعترف بأن باكستان دولة ذات سيادة وليس لديها أية رغبة في ابطال التقسيم .

٤٥٦ــ وقال الممثل الهندى بعد ذلك ان الحجة الوحيدة التي يمكن للمرء أن يأتي بها تأييدا "لدعوى" باكستان في كشمير هي أن أغلبية سكان كشمير من المسلمين . غير أن الهند ترفض رفضا باتا ما يدعى بنظرية الأمتين ولا تقبل أن تكون ديانة شعب ما أساسا تقوم عليه دولته .

٤٥٧ــ واختتم الممثل الهندى كلامه بقوله ان الهند وان كانت تسعى الى حل كل مشكلة بالطرق السلمية ، الا أن رغباتها السلمية مقيدة بأنها لن تصبر على عدوان يوجه ضد اقليمها . وان مشكلة كشمير مشكلة قد يؤدى أى تدبير خال من الحكمة يتخذ بشأنها الى اراقة الدماء في القارة بأسرها وتأجيج نيران الحرب الأهلية فيها . والهند تعلن على رؤوس الاشهاد اينما انها بانها لن تعدم قط وسائل استقصاء حل من الحلول ، ولكنها لا تستطيع ايجاد طرق ووسائل مبنية في الأساس على الاجحاف .

٤٥٨ــ وتكلم الممثل الصيني في الجلسة ذاتها . فلفت أنظار المجلس الى أن الممثل الهندى قد قدم تفسيرا غير صحيح لملاحظة كان قد أدلى بها هو من قبل حول اتهامات العدوان المتبادلة . وتلا شيئا من المحاضر الحرفية لجلسة المجلس

---

(١) المرجع الأخير ، الفقرة ٢٨٣ .

Digitized by UNOG Library

رقم ٧٦٥ (١) • وقال انه عندما استعمل كلمة „تخطي„ فانما كان يعني أن المجلس قرر عدم النظر في الاتهامات التي وجهها الطرفان • وتابع كلامه قائلا ان المجلس انتهى عام ١٩٥٢ الى الاقتناع بأن من الخير توجيه اهتمامه الى الحاضر والمستقبل بدلا من تكريس الوقت والجهود لالقاء اللوم على هذا الطرف أو ذاك أو تحميل كل من الطرفين نصيبه من المسؤولية عن احداث ماضية • وقال أنه يرى الآن في عام ١٩٥٧ ، وبعد قطع شوط آخر من المناقشات الطويلة ، أنه لو تسنى لممثلي الهند وباكستان الاتفاق على حل للمشكلة غير الاستفتاء ، فمن المؤكد أنه لن يقف أحد في طريقهما • أما ومثل هذا الاتفاق لم يتحقق بعد فانه لا يستطيع أن يرى سبيلا آخر غير تقرير مسألة الانضمام عن طريق استفتاء حر عادل •

الفرع السابع

مشروع القرار المشترك (م أ/٣٧٨٧) المقدم من استراليا وكوبا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية

٤٥٩ — وعقد المجلس في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٥٧ جلسته رقم ٧٦٨ • وتكلم ممثل المملكة المتحدة في هذه الجلسة فأكد اهتمام حكومته بالوصول الى حل سلمي وعادل يقبله الطرفان • ولاحظ أن بيانات الطرفين تظهر وجود مجال واسع للاتفاق • اذ أن كلا من الجانبين اعترف بأهمية ايجاد حل عاجل ، وبالدور الاساسي لقرارى اللجنة وبأن تجريد ولاية جامو وكشمير من السلاح هو الخطوة التالية في سبيل الوصول الى حل •

٤٦٠ — وبعد أن أشار ممثل المملكة المتحدة الى بعض الجهود السابقة التي بذلت في سبيل تجريد الولاية من السلاح ، وهي جهود بعثت الأمل في امكان الوصول الى حل وفقا لقرارات اللجنة ومجلس الأمن ، أعرب عن أسفه لتوقف المفاوضات المباشرة بين رئيسي وزراء الهند وباكستان بسبب اختلاف الآراء فيما بينهما حول تأثير بعض الاحداث الطارئة على الحالة • وقال ان على مجلس الأمن ، في هذه الظروف ، أن يسعى الى ايجاد طريقة لتسوية الأمر • وذكر أن وفد المملكة المتحدة ، وهو على

---

(١) م أ/م ح ٧٦٥ ، الصفحة ٢٦ والصفحة ٢٧ •

Digitized by UNOG Library

وهي تام بالأخطار التي تنشأ عن اتخاذ خطوة غير صحيحة وشاعر بالمسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقه ، قد رفع بالاشتراك مع وفود أستراليا وكوبا والولايات المتحدة الامريكية مشروع القرار الآتي (م أ/٣٧٨٧) :

„ان مجلس الأمن

„واذ يشير الى قراره المتخذ في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ والى قراراته السابقة والى قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان حول المسألة الهندية — الباكستانية ،

„ وقد أخذ بعين الاعتبار بيانات ممثلي حكومتي الهند وباكستان ،

„ واذ يساوره القلق حول عدم التقدم في تسوية النزاع ،

„ واذ يأخذ بعين الاعتبار الأهمية التي علقها على تجريد ولاية جامو وكشمير من السلاح كخطوة نحو تسوية النزاع ،

„ واذ يلاحظ أنه لم يتم تجريد الولاية من السلاح بمقتضى قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان تمهيدا لاجراء استفتاء حر نزيه برعاية الامم المتحدة ،

„ واذ يحيط علما باقتراح الممثل الباكستاني الرامي الى أن تستخدم في سبيل التجريد قوة مؤقتة تابعة للامم المتحدة ،

„ واذ يعتقد أن استخدام مثل هذه القوة يستحق النظر وذلك بقدر ما يمكنها الاسهام به في تحقيق التجريد وفقا لما هو منصوص عليه في قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان وفي العمل على تسوية النزاع بصورة سلمية ،

„١ — يطلب الى رئيس مجلس الأمن ، وهو ممثل السويد ، أن يدرس مع حكومتي الهند وباكستان الاقتراحات التي يرى أن من شأنها المساهمة في تحقيق التجريد أو في وضع شروط أخرى للتقدم نحو تسوية النزاع ، مع مراعاة القرارات السابقة المتخذة من مجلس الامن ولجنة الامم المتحدة للهند وباكستان ، ومراعاة بيانات ممثلي حكومتي الهند وباكستان والاقتراح الرامي الى استخدام قوة مؤقتة تابعة للامم المتحدة ،

„٢ — ويخوله زيارة شبه القارة لهذه الغاية ،

Digitized by UNOG Library

„٣- ويطلب اليه موافاة مجلس الأمن بتقرير عن ذلك في أقرب وقت ممكن على ألا يتجاوز ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٥٧ ،

„٤- ويدعو حكومتي الهند وباكستان الى التعاون معه على تأدية هذه المهام ،

„٥- ويطلب الى الامين العام والى ممثل الامم المتحدة للهند وباكستان تزويده بما قد يطلبه من المعونة . „

٤٦١- ولاحظ ممثل المملكة المتحدة بعد ذلك أن الطرفين قد اتفقا على أن تجريد الولاية من السلاح كما هو منصوص عليه في قرارى اللجنة يجب تنفيذه بشكل عملية واحدة مستمرة . غير أن الذى اوقف التقدم نحو تحقيق التجريد كان الخوف الذى ساور كلا الطرفين من الخطر الذى قد تولده قوات الطرف الآخر . وهذا هو ما يحمل وفد المملكة المتحدة على الاعتقاد بأن فكرة استخدام قوة صغيرة مؤقتة تابعة للامم المتحدة فكرة تستحق متابعة الدرس مع الحكومتين . والغاية التي يرمي اليها هذا الاقتراح هو افساح المجال لتنفيذ اجراءات التجريد الواردة في قرارى اللجنة . وقال ان مشروع القرار المعروض على المجلس لن ينتقص شيئا من قرارات المجلس السابقة ولا من قرارى اللجنة ، وأن هنالك بالاضافة الى التعاون المطلوب من الطرفين في حالة قبول الخطوة المقترحة ، حاجة ماسة الى تخفيف التوتر القائم في شبه القارة . وأضاف أن هناك أمورا أخرى تتطلب الدرس مع الحكومتين كمسألة ايضاح مركز مدير الاستفتاء . وقرر أن المجلس ، اذ يعهد الى رئيسه (وهو ممثل السويد) بمهمة دراسة مقترحات تجريد ولاية جامو وكشمير من السلاح مع حكومتي الهند وباكستان ، انما يحقق بذلك خطوة الى الامام . وقال أخيرا ان الحاجة الماسة الى تحقيق شيء من التقدم دعت الى اقتراح أجل محدد يقدم التقرير خلاله الى المجلس .

٤٦٢- وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية في الجلسة ذاتها ، فقال ان جل جهود المجلس المتعلقة بمسألة كشمير قد اتجهت دائما نحو ايجاد تسوية ودية يقبلها الطرفان ، وأنه لا تزال هناك لحسن الحظ اسس مشتركة للاتفاق ، منها استمرار الطرفين في الاعتراف بالتزاماتهما الدولية بمقتضى قرارا اللجنة المؤرخين في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، ومنها كذلك ادراكهما أن عدم تحقيق التجريد هو احدى العقبات الرئيسية القائمة في سبيل تنفيذ القرارين

Digitized by UNOG Library

تنفيذا كاملا • وبين أن مشروع القرار المعروض على المجلس والمبني على نقاط الاتفاق هذه ، يؤكد لذلك ، في ديباجته ، أهمية تحقيق التجريد ، وأنه انما في هذا الصدد ، يحيط علما باقتراح الممثل الباكستاني الرامي الى استخدام قوة مؤقتة تابعة للامم المتحدة • وذكر أنه لا يرى فيه ثمة محاولة لاصدار حكم نهائي بشأن هذا الاقتراح ، وأن كل ما في الأمر أنه يقرر أن استخدام مثل هذه القوة يستحق النظر بقدر ما يمكنها أن تسهم به في تحقيق التجريد وتسوية النزاع بشكل سلمي • وخلص الى أن مشروع القرار يمنح الرئيس من حرية التصرف ما يكفي للوصول الى نتائج ايجابية في التقريب بين الطرفين •

٤٦٣ — وتكلم الممثل الاسترالي في الجلسة ذاتها • فقال انه يعتقد أن مشروع القرار المشترك يمثل القرار الصحيح الذى ينبغي للمجلس أن يتخذه في المرحلة الحاضرة من مراحل نظره في مسألة كشمير • ودعا المجلس الى مواصلة وضع ثقته في تلك الطريقة الديمقراطية ، طريقة استشارة الشعب باجراء استفتاء حر • وذكر أن المجلس قد علق دائما أهمية كبيرة على تجريد الولاية من السلاح ، وأن هذه هي المشكلة المباشرة التي ينبغي له توجيه جهوده اليها • ورأى ، في هذا الصدد ، أن اقتراح استخدام قوة مؤقتة تابعة للامم المتحدة اقتراح يستحق النظر • وخلص الى أن المجلس لا شك راغب كذلك في الحصول على مزيد من المعلومات عن الأحوال الفعلية السائدة اليوم على جانبي خط وقف النار وعن امكانيات ايجاد بعض تدابير جديدة يوافق عليها الطرفان •

٤٦٤ — وتكلم الممثل الكولومبي في الجلسة ذاتها فقال انه اذ يرحب بفكرة توجيه طلب الى رئيس المجلس ليبذل محاولة في سبيل حل مسألة كشمير ، يود أن يبين أن من الخطأ ايفاد الرئيس تنفيذا لاحكام قرار رفضه أحد الطرفين كما حدث في حالة لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان • وقال ان ما حالف جهود اللجنة من نجاح كان نتيجة لمفاوضات مباشرة لم ينص عليها في القرار ونتيجة للاتفاق على حل وسط يقضي بأن يعقب وقف اطلاق النار هدنة واستفتاء • ثم أن اللجنة قبلت سيادة ولاية جامو وكشمير كأمر واقع ، فضلا عن اعترافها بممارسة الهند سيادة فعلية على تلك الولاية ، كما أنها رفضت الاعتراف بقانونية وجود القوات الباكستانية في كشمير • وقد أكد رئيس اللجنة — وكان آنئذ ممثل كولومبيا — للهند أنها لن تكون ملزمة باجراء الاستفتاء في حالة عدم تنفيذ الجزئين الأول والثاني من قرار اللجنة المتخذ في آب

Digitized by UNOG Library

(أغسطس) • وأوضحت اللجنة آنئذ لكلا الحكومتين أنه يجب تنفيذ الجزئين الأول والثاني من قرار آب (أغسطس) قبل أن يتسنى اجراء الاستفتاء ، ووافقت الحكومتان على ذلك • وخلص الى أنه منذ ذلك الوقت لم يحدث أى تغير في هذا الصدد ، كما أن قرار ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ لم يغير من الموقف شيئا ، أما ما يهدف اليه المجلس فهو الطلب الى الهند أن توافق على اجراء استفتاء في كشمير بموجب اتفاق عام ١٩٤٨ •

٤٦٥ — وتابع الممثل الكولومبي كلامه ، فقال انه حدثت لسوء الحظ سلسلة من الحوادث عكرت جو الثقة الذى كان سائدا وقت وصول اللجنة الى اتفاق مع الطرفين • وأولى تلك الحوادث تتصل بتعيين مدير للاستفتاء • فقد أصر الممثل الكولومبي في اللجنة على أن يكون مدير الاستفتاء من رعايا احدى البلدان المحايدة ، حيث انها الطريقة الوحيدة للاحتفاظ بموافقة الهند • وقد ألح وفد بلاده على تعيين رئيس جمعية الصليب الأحمر الدولية مديرا للاستفتاء ، الا أن أغلبية اللجنة أصرت على تعيين أحد رعايا الولايات المتحدة • ولو نال اقتراح كولومبيا القبول لكان الاستفتاء الآن قد أجرى • وبعد ذلك نجد أن اللجنة اقترحت اجراءات معينة للاسراع في تجريد الولاية من السلاح • ولكن الايضاحات المختلفة التي طولب بها أدت الى ازدياد تعقد مسألة تجريد الولاية من السلاح مع مضي الزمن • وقال ان مشروع القرار المعروض على المجلس ، يطلب الى رئيسه بذل مجهود جديد للوساطة • غير أنه يجب أن نبين أن آخر الجهود التي بذلها الدكتور غراهام كانت تستهدف في الأساس ايجاد اتفاق على تجريد من السلاح يتم على مرحلة واحدة • وليس من الحكمة في شيء أن نغل يدى رئيس المجلس ، مثلما فعلت دبباجة مشروع القرار ، لأنه يتعين عليه آنئذ أن يواجه نفس العقبات التي كان على اللجنة أن تحاول تذليلها عام ١٩٤٨ والتي أدت ايضا الى اخفاق الجنرال ماكنوتن والدكتور غراهام في بلوغ غايتهما • وبالاضافة الى ذلك ينبغي للمجلس ألا يعين موعدا أقصى لموافاته بالتقرير •

٤٦٦ — واستطرد الممثل الكولومبي قائلا ان فكرة استخدام قوة تابعة للامم المتحدة تبدو فكرة ممتازة ، ولكن بشرط أن تقبلها الهند قبل كل شيء • ولا يجوز للمجلس أن يفرض وجود قوات كهذه على أى بلد • وانتقل الى الاستفتاء فبين أن الأمم المتحدة لم توص دائما باجراء استفتاء لحل المشاكل المشابهة في طبيعتها

Digitized by UNOG Library

لهذه المشكلة . واختتم كلامه بقوله ان وفد بلاده يفضل ، لذلك ، أن تكتفي الديباجة بالاشارة الى القرارات السابقة ، والا فان المجلس سيجد نفسه بعد أن ينتهي الرئيس من مهمته أمام نفس الحالة الحاضرة السائدة حاليا .

٤٦٧ — وتكلم الممثل الكوبي في الجلسة ذاتها ، فقال انه يرى أن صاحب السيادة على ولاية جامو وكشمير هو شعب تلك الولاية وحده ، وأنه هو صاحب القول الفصل فيما اذا كان يجب ان تنضم الولاية الى باكستان أم تستمر في انضمامها الى الهند . ويبدو أن الهند قد قبلت هذا المبدأ ، لانها في حالتي جونا غاد وحيدر آباد أنكرت قرارى حاكميهما ، وأعلنت انهما خرقا بهذين القرارين مبادىء تقرير المصير . ومما يبعث الأمل ان نلاحظ أن ممثل الهند قد أعلن أن بلاده لاتنوى التنكر لالتزام دولي قد ارتبطت به وأنه يمكن اجراء الاستفتاء حال تنفيذ المرحلتين الأوليين المنصوص عليهما في قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان . غير أن ممثل الهند قال أيضا ان الظروف تغيرت عما كانت عليه وقت الاتفاق على الاستفتاء لأول مرة ، وان حكومة بلاده تشعر الى حد كبير أنها ، بسبب هذه التغيرات ، ترى نفسها غير ملزمة باجراء استفتاء . ان مبدأ تقرير المصير الذى نص عليه ميثاق الأمم المتحدة يجب تطبيقه لحل مشكلة كشمير طالما قرارات مجلس الامن ولجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان نافذة . وان كانت الهند تريد أن تعلن بشكل جازم أنها لن تقبل اجراء الاستفتاء ، وتريد أن تسحب اعلانها السابق حول ذلك الموضوع ، لكان المجلس يواجه عندئذ حالة مختلفة . أما وأن الموقف في الوقت الحاضر هو غير ذلك ، فان وفد كوبا يرى أن كل ما يتطلبه الامر هو وضع الشروط اللازمة لاجراء استفتاء .

٤٦٨ — وتكلم الممثل الفيليبيني في الجلسة ذاتها ، فقال انه يود أن يبين أنه لا مبرر للظن بأن المجلس قد اتخذ قراره الأخير اعتباطا . فمشروع ذلك القرار لم يقدم الى المجلس الا بعد ما أتم الممثل الهندى عرض وجهة نظر حكومة بلاده في مسألة الجمعية التأسيسية التي أشار اليها القرار . ولم يعتمد المجلس مشروع القرار الا في اليوم التالي وبعد مناقشة مستفيضة . كذلك أنكر ممثل الفيليبين أنه كان للاعتبارات الناشئة عن الأحلاف العسكرية وغيرها أى أثر في القرار الذى اتخذه اعضاء المجلس .

٤٦٩ — واستطرد الممثل الفيليبيني فقال ان المجلس غير مطالب في الوقت الحاضر باصدار أى حكم حول مسألة العدوان التي أثارتها الهند . فاتهامات

Digitized by UNOG Library

العدوان المتبادلة بين الطرفين لم تعد ذات موضوع في اللحظة التي وافق فيها الطرفان على قرارى اللجنة • وما يحق لكل من الطرفين أن يصر عليه هو وجوب معالجة الحالة القائمة في ولاية جامو وكشمير وفقا لاحكام قرارى اللجنة • وهذا هو لباب المشكلة ، وذلك لان كلا الطرفين قد اخفق في الاتفاق على ما يشكل التنفيذ المناسب لهذين القرارين • وهناك مبدأ حيوى واحد يشكل أساس جميع قرارات المجلس واللجنة ، ألا وهو وجوب التحقق من رغبات شعب جامو وكشمير • ومهما كانت طبيعة التغييرات التي قد تكون طرأت على الوضع منذ اتخاذ قرارى اللجنة ، فانه من المؤكد أن المبادىء التي بني عليها هذان القراران لا يمكن تغييرها لانها غير قابلة للتغيير • وحتى لو أصبح احداث بعض التغييرات في هذين القرارين لازما بمرور الوقت فيجب أن نتذكر أنه لا يجوز احداث هذه التغييرات الا في الاجراءات التي يجب اتباعها وليس في المبادىء أو في الاهداف • وهذا هو ما قصدت اليه اللجنة عندما قالت ان الحالة قد تغيرت ، ولكن القرارات بقيت دون تغيير •

• ٤٧ — وذكر الممثل الفيليبيني اخيرا ان حكومة بلاده تأمل ان يتفق الطرفان المعنيان — لا في سبيل مصالحهما الخاصة فحسب بل وفي سبيل مصلحة شعب جامو وكشمير أيضا — على اجراء لتجريد الولاية من السلاح يتيح تطبيق ذلك المبدأ الاساسي ، مبدأ تقرير المصير ، بأسرع وقت ممكن • ولا ينكر أنه كلما سمح للحالة الحاضرة بالبقاء عظم خطر تفاقمها مما يزيد من صعوبة تغيير الوضع الراهن • وقال ان الوفد الفيليبيني سيؤيد مشروع القرار المشترك لانه يفي بكل متطلبات الحالة ومن شأنه أن يفتح طريق تسوية المسألة تسوية نهائية •

٤٧١ — وتكلم الممثل الصيني في الجلسة ذاتها فقال ان هدف مشروع القرار المعروض على المجلس هو المساعدة على تنفيذ القرارات التي سبق أن اتخذها المجلس أو اتخذها المجلس أو اتخذتها اللجنة • وأن الاقتراح بأن يطلب الى رئيس المجلس الذهاب في مهمة خاصة الى الهند وباكستان هو اقتراح ايجابي ، لأنه يظهر لشعبي هذين البلدين أن المجلس يعلق أهمية عظيمة على حل المشكلة • غير أن اقتراح استخدام قوة تابعة للامم المتحدة بشكل مؤقت قد يسبب بعض التعقيدات ، ولكن من الواضح أنه يجب على الطرفين أن يوليا هما اهتمامهما في سبيل تجريد الولاية من السلاح وتأمين السلام والامن قبل اجراء الاستفتاء وأثناء اجرائه • ولا يمكن أن يشك احد في أن مثل هذه القوة تريد تهديد الناخبين أو اكراههم على التصويت لمصلحة أى من الطرفين •

Digitized by UNOG Library

٤٧٢— وعقد المجلس في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٥٧ جلسته رقم ٧٦٩ • وتكلم الممثل العراقي في هذه الجلسة ، فأعرب عما تكنه بلاده للهند وباكستان من شعور ودي طيب ، ثم قال انه يأمل ألا يسيء أي الطرفين في النزاع تفسير آراء حكومة بلاده في مسألة كشمير • وأشار بعد ذلك الى الاحداث التي أدت الى استقلال الهند وباكستان والى اجراءات انضمام الامارات الى أحد الدومنيونين ، وقال ان كشمير هي احدى الولايات الثلاث التي لم تكن قد قررت شيئا في مسألة انضمامها حتى تاريخ ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤٧ • ولكن حاكم كشمير كان قد عقد مع الهند وباكستان اتفاقين للمحافظة على الوضع الراهن • وكان معنى ذلك أن السلطات المعنية قبلت ارجاء اتخاذ قرار في مسألة انضمام الولاية • غير أن حاكم كشمير قرر الانضمام الى الهند تحت ضغط الظروف والاضطرابات والحوادث المؤلمة التي أعقبت التقسيم ، ولكنه أوضح مع ذلك أن مسألة الانضمام ستسوى بالرجوع الى الشعب حال عودة القانون والنظام الى نصابهما • وعلى هذا فان انضمامه انضمام مشروط يحتاج حسبما قصد منه الى اقرار لاحق عن طريق الاستفتاء الشعبي •

٤٧٣— واستطرد الممثل العراقي يقول انه عند ما عرضت المسألة على الامم المتحدة تركزا لامر كله في مسألة رئيسية واحدة هي وضع الشروط التي يمكن بموجبها اجراء استفتاء حر ونزيه في ولاية جامو وكشمير • ورغم مرور الوقت ، فقد بقيت القضية العامة في الاساس دون تغير • ولا شك في أن أية تغيرات قد طرأت على كل من جانبي خط الهدنة كان لها بعض التأثير في الحالة ، ولهذا السبب فقد يكون من اللازم انقضاء فترة من السكون أو الهدوء بعد سحب القوات المسلحة لكل من الطرفين •

٤٧٤— وواصل ممثل العراق كلامه فقال ان من المتفق عليه عامة أن القرارات السابقة التي أصدرها كل من المجلس واللجنة يجب أن تشكل أساس التسوية ، وأن المشكلة المباشرة هي تجريد الولاية من السلاح • وقرر أن التفاوض حول الخلافات بحضور طرف ثالث انما هو تدبير مناسب للوصول الى حل عادل ، ولذا فان الطلب الموجه في مشروع القرار الى رئيس المجلس بأن يدرس الحالة مع الطرفين جاء في محله • وبين أن مسألة استخدام قوة تابعة للامم المتحدة في حدود الهيكل العام للمشكلة ووفقا لمبادىء الميثاق مسألة جديرة بالدرس • وأضاف أن أول ما تهتم به الحكومة العراقية هو أن تتخذ الخطوات المؤدية الى تخفيف التوتر بين الهند

Digitized by UNOG Library

وباكستان ، واقامة العلاقات السلمية بينهما • وأعرب أخيرا عن اعتقاده بأن مشروع القرار المشترك يحتوى على جميع العناصر اللازمة حاليا لاتخاذ خطوات ايجابية معينة في سبيل حل نزاع كشمير •

٤٧٥ — وتكلم الممثل الفرنسي في الجلسة ذاتها فقال ان أول ما يهتم به المجلس في مسألة كشمير هو منع نشوء ردود فعل قد تنقلب الى نزاع والعمل على الأخذ بحل مبني على مبادىء الميثاق • وقال ان الوفد الفرنسي سيؤيد مشروع القرار المشترك لأنه يرى أن من المعقول تكليف رئيس المجلس دراسة عناصر حل هو مبني حقا على القرارات السابقة ، الا أنه يأخذ بعين الاعتبار أيضا الحجج التي جاء بها الطرفان أثناء المناقشة •

٤٧٦ — وذكر أن مهمة الرئيس ستكون على الارجح جمع المعلومات وأن المجلس لن يقرر شيئا الا بعد الاطلاع على تقارير رئيسه • وخلص الى أن الرئيس لن يقصر ولا شك في أن يدرس مع الحكومتين كافة جوانب مسألة استخدام قوة مؤقتة تابعة للامم المتحدة ، ولكن يبدو في هذه الظروف أن ليس لذلك الاقتراح غير قيمة رمزية ، وأن كل ما يمكن أن يثيره من اعتراضات سيظل محفوظا حتى يتخذ المجلس قرارا نهائيا •

٤٧٧ — وتكلم الرئيس في الجلسة ذاتها بوصفه ممثلا للسويد • فقال ان حكومة بلاده تعتبر نفسها غير ملزمة بانتهاج أى سبيل معين للعمل في بحث مشكلة كشمير • والحكومة السويدية ترى أن هناك ، من الوجهة المبدئية ، سبيلين يمكن سلوكهما للوصول الى حل ، مع العلم ان الهدف الاخير هو أن يصل الطرفان فيما بينهما الى عقد اتفاق على اسس سياسية • وأحد هذين السبيلين هو الجميع بين الطرفين للتفاوض اما مباشرة أو بالواسطة • أما السبيل الثاني الذى قد يفيد ان تبين أن المسألة لا يمكن أن تحل في الوقت الحاضر بالتفاوض ، فهو العمل بالتدريج على ايضاح بعض المشاكل الاساسية ذات الصفة القانونية بغية تهيئة ظروف أفضل من الظروف السابقة للوصول الى اتفاق • وخير أسلوب لانتهاج السبيل الثاني هو احالة بعض النواحي القانونية للمسألة الى محكمة العدل الدولية كي تصدر فتواها فيها • غير أن هناك شعورا عاما بوجوب بذل مجهود جديد لايجاد حل عن طريق المفاوضات ، ولهذا فان الوفد السويدى على أتم الاستعداد لقبول الفكرة التي تكمن وراء مشروع القرار • ولكن الحكومة السويدية قد ترى أن من الحكمة استيضاح الجوانب القانونية للمسألة في حالة عدم احراز أى تقدم في ايجاد حل عن طريق المفاوضات •

Digitized by UNOG Library

٤٧٨— وتكلم الممثل الهندى في الجلسة ذاتها فقال ان الهند سترحب برئيس المجلس في أى وقت يجيئها حتى ولو كان مجيئه بناء على قرار من المجلس لا توافق عليه حكومة الهند • ثم ذكر أنه يجد نفسه مضطرا الى الاشارة الى بعض نواحي البيانات التي أدلي بها أثناء المناقشة والى تحليل آثار مشروع القرار فيما يتعلق بالسلم والاستقرار في شبه القارة ، وآثاره فيما يتعلق بالرأى العام ليس في الهند وحدها بل وفي جنوب شرقي آسيا بأسرها •

٤٧٩— وبين الممثل الهندى بعد ذلك أن أول تلك البيانات هو بيان ممثل المملكة المتحدة ، وقال انه يكون مقصرا في واجبه ان لم يشر الى الشعور القوى العميق السائد في الهند في الوقت الحاضر فيما يتعلق بموقف المملكة المتحدة من مسألة كشمير • وقال ان الاعتبارات الطارئة التي قال ممثل المملكة المتحدة عنها انها كانت السبب في انقطاع المفاوضات المباشرة انما تتصل بالاتفاق العسكرى بين الولايات المتحدة وباكستان • وبقدر ما يتعلق الامر بالهند فليس هناك من شك في أن ازدياد القوة العسكرية لباكستان قد غير الوضع • ولكن ليس هذا هو العامل الوحيد الذى ساهم في انقطاع المفاوضات • فقد صرحت الهند في حينه أنها لا يمكن أن تعتبر الولايات المتحدة طرفا محايدا فيما يتصل بمسألة كشمير •

٤٨٠— وانتقل الممثل الهندى بعد ذلك الى مسألة „التجريد„ التي اشتد الالحاح عليها • فتساءل عما اذا كانت ثمة اشارة اليها في أى قرار من القرارات، وقرر أنها نشأت بوصفها احدى طرق تهيئة الظروف المنصوص عليها في الجزء الثاني من اتفاق ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ • وقال انه يجب أن نتذكر أن الجيش الهندى في كشمير ليس جيشا أجنبيا كما أنه ليس أجنبيا في أى جزء آخر من الاتحاد الهندى ، ثم ان عدده بالاضافة الى عدد المجندين المحليين الكشميريين البالغ ستة آلاف رجل هو أقل بكثير مما كان عليه وقت وقف اطلاق النار • ولكننا نجد في الجانب الآخر خمسة واربعين فوجا من قوات „كشمير الجنوبية„ يترأسها ضباط من الجيش الباكستاني الذى يقوم كذلك بتدريبها ومدها بالمعدات ، مع العلم أنها كانت تتألف من خمسة وثلاثين فوجا وقت وقف اطلاق النار • وبالاضافة الى ذلك نجد هناك الجيش الباكستاني نفسه • ثم ان في الجانب الآخر قوات من الفدائيين يجرى تدريبها ، وهي تشكل عنصرا عسكريا آخر من عناصر الحالة • وينبغي لنا أن نأخذ بعين الاعتبار ضخامة الجيش في باكستان وقوته • وهكذا فمن الضرورى الالتفات الى كل هذه العناصر قبل مناقشة مسألة تجريد الولاية من السلاح •

Digitized by UNOG Library

٤٨١ــ وأضاف أن ثمة عنصرا آخر في الامر لا يمكن تجاهله هو الحملة المستمرة من التهديدات والدعوة الى „ الجهاد „ التي ما تفتأ تصدر من باكستان • وطبيعة الدعايات الباكستانية في الوقت الحاضر مشابهة كثيرا لما كانت عليه قبل القيام بالغزو الاول • وعلى النقيض من ذلك ، نرى أن الهند أظهرت دلائل الاعتدال وطلبت الحكومة الى الشعب أن يحتفظ بهدوئه •

٤٨٢ــ واستطرد الممثل الهندى في كلامه فقال ان مجلس الأمن عندما يتخذ قرارات من شأنها أن تؤدى الى حدوث اضطرابات في باكستان وكشمير والهند فهو انما يضطلع بمسؤولية لن يكون عليه تحمل عواقبها ، ولكن يكون على سكان الهند تحمل أعبائها • وبين أن تغير الحالة جعل كل الحسابات المبنية على مختلف القرارات السابقة الخاصة بعدد القوات التي ينبغي أن ترابط في مختلف انحاء الولاية غير قابلة للتطبيق • وأكد أن كل عرض لم يقبل لا يعود ملزما لصاحبه •

٤٨٣ــ واستطرد الممثل الهندى قائلا ان ممثل المملكة المتحدة أشار أيضا الى قرارى اللجنة المؤرخين في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ بوصفهما يشكلان الاساس المشترك للبحث • ولكن علينا أن نفهم أن الهند قد اعتبرت أن هذين القرارين يشكلان التزاميها الدوليين الوحيدين ، وأنهما خاضعان للبيانات التي صدرت وقت قبولهما • ومنذ ذلك الوقت نجد أن باكستان خرقت اتفاق وقف اطلاق النار بارسال القوات والمهمات العسكرية الى منطقتها وقيامها بضم أراض اليها • وبناء على ذلك ، ولما كان الجزء الاول من الاتفاق قد خرق ، فقد أصبح النظر في الجزء الثاني منه أمرا ثانويا للغاية • ولما كان مجلس الامن قد أيد قرارى اللجنة فقد طلبت الهند الى المجلس أن يخبرها بما ينتوى اتخاذه من تدابير بشأن خرق باكستان للجزء الاول من اتفاق وقف اطلاق النار • والهند نفسها لم ترفع تلك المسألة الى مجلس الامن على صورة شكوى ، لأنها اعتبرت مشكلة كشمير مشكلة معقدة للغاية ولها تأثيرها في كافة جوانب العلاقات الهندية الباكستانية وفي غيرها من مختلف عوامل الوضع العالمي ، ولأنها شعرت من الجهة الثانية أن واجبها ألا تثير الأمور من جديد • وهذا لا يعني أن الهند وافقت على احداث أى تغيير في مركز اقليم الولاية •

٤٨٤ــ وواصل الممثل الهندى كلامه فقال ان جعل مسألة التجريد بمثابة بيت القصيد من مشروع قرار الدول الاربع معناه اساءة فهم الحالة بكاملها • وبين أن

Digitized by UNOG Library

الاقتراحات التي تقدم بها الجنرال ماكنوتن والسير أون دكسن في ذلك الصدد تتجاوز نطاق كل قرار اتخذه المجلس وتخرج عن نطاق مبادئه • فقد تناولا مشكلة كشمير وكأن كشمير لاتنتمي الى أحد ، وعلى ذلك فيمكن اقامة حكومة تابعة للامم المتحدة أو تنصيب أية سلطة أخرى فيها ، مما يشكل خرقا فاحشا للتعهدات الصريحة التي اضطلع بها مجلس الامن • وهكذا ، بينما كان المجلس مقصرا في اداء واجبه اذ لم يلفت نظر الطرف الآخر الى مخالفاته ولم يطلب اليه سحب قواته من المنطقة الخاضعة لاحتلاله ، نجد ممثلي المجلس يتقدمان الى الهند باقتراحات تنطوي على خرق لتعهدات المجلس • واستطرد الممثل الهندي قائلا ان الهند ما كانت لتبحث اقتراحات ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ لو أبدي أي شك في حقها في الدفاع عن ولاية جامو وكشمير أو في سيادة هذه الولاية على الاقليم بأسره • واستشهد بفقرات من تقريري اللجنة ليبين أنها قد اعترفت بوجوب عدم المساس بسيادة ولاية جامو وكشمير على أي جزء من أجزاء الاقليم •

٤٨٥— وتناول الممثل الهندي بعد ذلك اقتراح ارسال قوة تابعة للامم المتحدة الى ولاية جامو وكشمير • فقال ان المطلوب من حكومته أن تنظر في اقتراح ينافي القانون الدولي وحقوقها هي في السيادة كما ينافي تعهدات مجلس الأمن ، مع العلم أنه ، في رأي حكومته ، لايؤدي الى تسوية المسألة • ولا يمكن مقارنة الاقتراح المنصوص عليه في مشروع قرار الدول الاربع بارسال قوات الطوارئ التابعة للامم المتحدة الى مصر لأن مقارنة كهذه لا تمت بأية صلة الى الوقائع • وتساءل ان كان هناك من يقترح ، في الحالة الحاضرة ، ارسال قوات تابعة للامم المتحدة الى المناطق التي تحتلها باكستان بغية ايقاف الفظائع التي ترتكبها قوات الاحتلال والاشراف على انسحابها •

٤٨٦— ورد الممثل الهندي بعد ذلك على ما ذكره ممثل كوبا من أن انضمام المهراجا غير مقبول لان حقوق السيادة تعود في الحقيقة الى الشعب ، فقال ان انضمام المهراجا هو وحده الانضمام الصحيح من الوجهة القانونية • وقد وافقت الهند على الوفاء بما قدمته من تعهدات ، ولكنها تود أن تبين أن المجلس ملزم أيضا بالوفاء بتعهداته • وكرر قوله ان عرض أجراء الاستفتاء الذي قدم لباكستان في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧ أصبح باطلا نظرا الى عدم قبوله ، وان قبول الهند بعد ذلك بطريقة الاستفتاء مقيد بشروط مسبقة كان يجب أن تنفذ أولا •

Digitized by UNOG Library

٤٨٧— وانتقل الممثل الهندى بعد ذلك الى بيان الممثل السويدى حول محاولة ايجاد اتفاق بين الطرفين مبني على اسس سياسية ، فقال انه لا يمكن تسوية المسألة الحاضرة بأية طريقة أخرى • ولن يأتي يوم ترفض الهند فيه التفاوض أو تمتنع عن طلب التوفيق والمصالحة ، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن مطالبتها بالتنازل مقدما عن سيادتها أو بسحب تهمة العدوان التي وجهتها • وقد أشار بعض الاعضاء الى ما قدمته باكستان من اتهامات مضادة في مسألة كشمير • ان باكستان لم تقدم اتهامات مضادة في مسألة كشمير ، وكل ما فعلته هو أنها أنكرت الاتهامات التي وجهتها الهند ، غير أن اللجنة لم تؤيد بعد ذلك انكار باكستان ، وعلى هذا فقد بقيت وقائع الغزو والعدوان قائمة • وأشار الممثل الهندى الى الاقتراح الآخر الذى تقدم به الممثل السويدى وهو أنه قد يكون من المفيد ايضاح بعض المشاكل الاساسية ذات الطابع القانوني بغية ايجاد ظروف أفضل من الظروف السابقة للوصول الى اتفاق ، وقال ان الحكومة الهندية لا ترفض الفكرة ، ولكنها تريد أن تسنح لها الفرصة كي توجه الى تلك المسألة كل اهتمامها •

٤٨٨— وعلق الممثل الهندى بعد ذلك على مشروع قرار الدول الاربع • فقال ان الفقرة الاولى من مشروع القرار تشير الى قرارات سابقة لم يتسن تنفيذ بعضها ، بل انها خرقت فعلا • ورأى أنه لو عمل كلا الطرفين بقرار مجلس الامن المؤرخ في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ لأدى ذلك بهما الآن الى أولى مراحل الوصول الى حل • وبين أن وفده لا يسعه الموافقة على ادخال كلمة „ نزاع „ في مشروع القرار، حيث أن هناك „ حالة „ وليس هناك نزاع حول اقليم •

٤٨٩— وقال ان استعمال عبارة „ تجريد ولاية جامو وكشمير من السلاح „ في مشروع القرار في حالة يحتل فيها أحد الطرفين جزءا من الاقليم دون أن يكون له فيه أى حق قانوني أو أدبي أو أى حق آخر لهو استهزاء بالعدالة وبالقانون الدولي • ان أول ما يجب عمله لتجريد الولاية من السلاح هو ابعاد الموجودين في أراضي جامو وكشمير دون سبب يبرر وجودهم • وهنا نلاحظ أيضا أن مشروع القرار يشير الى ان تجريد الولاية من السلاح تمهيدا لاجراء استفتاء حر نزيه لم يتحقق ، ولكنه لا يشير في الوقت نفسه الى أن ايقاف الدعايات الدينية والعنصرية هو أحد الشروط التي يجب توفرها قبل اجراء الاستفتاء •

• ٤٩— ثم تناول الممثل الهندى الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار التي

Digitized by UNOG Library

يحيط المجلس فيها علما باقتراح الممثل الباكستاني الرامي الى استخدام قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة ، فقال ان اختيار هذا الاقتراح اختيار مغرض مجحف ، اذ كان من واجب المجلس أن يحيط علما بغزو الولاية وبحملات الكراهية وبازدياد الامكانيات العسكرية وما شاكل ذلك • والحقيقة هي أن مسألة تحقيق تجريد الولاية من السلاح باستخدام قوة تابعة للأمم المتحدة مسألة لا محل لاثارتها • وكل ما يجب عمله ، هو أن ينسحب الجيش الباكستاني وأن يقدم ضمان دولي بأن هذا الجيش لن يتحرك من معسكراته الى ما وراء المناطق التي يسمح له بالتحرك فيها دون تعريض الأمن للخطر ، وأن يتوزع الجيش الهندي توزعه في الظروف السلمية ، هذا مع العلم أنه مرابط في جزء من الأجزاء المكونة لاقليمه ، ولذلك فلا حاجة الى ارسال قوة خارجية •

٤٩١ — وبين الممثل الهندي بعد ذلك ان استعمال عبارة „ تجريد الولاية من السلاح وفقا لما هو منصوص عليه في قرارى لجنة الأمم المتحدة ••• „ خطأ في التعبير عن الوقائع • فقد نص قرارا اللجنة على تسريح قوات آزاد (كشمير) ونزع سلاحها على نطاق واسع أو بصورة تامة ، كما نص على سحب الجانب الأكبر من القوات الهندية في مرحلة لاحقة • ولا ريب أن الهند فكرت في أوقات مختلفة أن ترتب عملية انسحاب القوات بحيث تنفذ في وقت واحد ، ولكن هذا الترتيب فقد كل قيمة له نظرا الى عدم قبوله • وليس على الهند الآن أية التزامات بهذا الصدد غير الالتزامات الواردة في قرار ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ •

٤٩٢ — ثم بيّن الممثل الهندي أن وصف اقتراح انشاء قوة تابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالة الحاضرة بانه „ يستحق الدرس „ يعني القول بصحة ذلك الاقتراح • والواقع انه غير صحيح البتة لانه ينافي الميثاق وينافي مصلحة السلم وينافي الصداقة القائمة بين الهند وبين أصحاب مشروع القرار المشترك • انه مناف لميثاق الأمم المتحدة لأن الامم المتحدة ، بحكم الفصل السادس من الميثاق ، لا تملك سلطة وضع جنود في الاقليم الهندي بما فيه ذلك الجزء من ولاية جامو وكشمير الخاضع لاشراف باكستان • ولذا فان الهند لن تسمح بوجود القوات الاجنبية في أراضيها مهما كانت الظروف • وقد رفضت الهند تلك الفكرة كلما اقترحت في مناسبات سابقة •

٤٩٣ — واختتم الممثل الهندي كلامه بقوله انه لا يمكن الوصول الى حل الا باجراء مفاوضات مباشرة بين الهند وباكستان في جو من الاحترام والثقة المتبادلين ، كما يجب ايقاف حملة بث الكراهية وتوجيه التهديدات • وأكد أن التعهدات الدولية الوحيدة المترتبة

Digitized by UNOG Library

على الهند في الحالة الحاضرة هي تعهدات مقيدة بشروط ، وتلك الشروط أساسية . ومن واجب مجلس الأمن أن ينظر في الحالة كما تطورت منذ أن اتخذ قراره المؤرخ في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ ، وأن يلتفت الى ستر الوقائع ونمو القوة المسلحة وحملة التهديدات . وأعلن أخيرا ان الهند اختارت اتباع سياسة خارجية مستقلة ، ولايمكن لأى ضغط خارجي أن يكرهها على الانحياز الى جهة أو أخرى .

٤٩٤ — وعقد المجلس في ١٨ شباط (فبراير) جلسته رقم ٧٧٠ . وتكلم الممثل الباكستاني في هذه الجلسة ، فرد على بيان الممثل الهندى . وقال ان المسائل المتصلة „ بالانضمام „ و „ العدوان „ و „ السيادة „ فيما يتعلق بمشكلة كشمير قد تم النظر والبت فيها وان كل مناقشة جديدة لها تعتبر خارج الموضوع . وان مشروع القرار المشترك المعروض على المجلس يعني في المكان الاول بمسألة اجراء استفتاء للبت في مسألة الانضمام . وقد اتفق مجلس الأمن فضلا عن طرفي النزاع على أن تجريد المنطقة المتنازع عليها من السلاح شرط اساسي أول للاستفتاء ، ولذلك ينبغي للمجلس أن يوجه اهتمامه العاجل الى مشكلة تجريد الولاية من السلاح .

٤٩٥ — وانتقل الى مسألة التاريخ الذى تم فيه قبول قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ، فقال ان الوضع كان كما يلي : قبلت الهند مقترحات اللجنة التي تشكل اتفاقا كاملا ينص على وقف اطلاق النار وعقد هدنة واجراء استفتاء في ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، وقبلتها باكستان في ٢٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، ثم أدمجت المقترحات — بعد قبولها — في قرار اتخذته اللجنة بتاريخ ٥ تموز (يوليه) ١٩٤٩ . ولقد جعل الممثل الهندى من مسألة قبول باكستان لقرار ١٣ آب (اغسطس) بعد انقضاء بضعة أشهر على اتخاذه أمرا خطيرا ، ولكن يبدو عليه انه غير مكترث لمسألة أخرى هي أن الهند بعد أن قبلت قرارى اللجنة لم تفعل شيئا لتنفيذهما طوال الأعوام الثمانية او التسعة الأخيرة .

٤٩٦ — وقال ان الممثل الهندى قد ذكر ان حكومته قبلت قرارى اللجنة على أساس بعض الايضاحات المعينة . والواقع أن الهند وباكستان كليهما قبلت القرارين المذكورين على أساس تأكيدات معينة قدمت لهما ، غير أن الممثل الهندى قد أورد تلك الايضاحات في سياق اضفى عليها معنى يختلف كل الاختلاف عن معناها الاصلي . مثال ذلك أن الهند قد ادعت أن اللجنة أكدت لها أنه سيتم تسريح قوات آزاد كشمير على نطاق واسع ، بيد

Digitized by UNOG Library

أن الممثل الهندى أغفل ذكر نقطة مهمة هي موعد اجراء تسريحها ، ويتضح من رسالة الأمين العام الى وزارة الشؤون الخارجية الهندية المؤرخة في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٤٩ أن تسريح قوات آزاد كشمير كان سيتم في مرحلة اجراء الاستفتاء .

٤٩٧ — ثم قال الممثل الباكستاني ان من التأكيدات التي قدمتها لجنة الأمم المتحدة الى باكستان ما يلي : (١) لا يسمح لأى موظف عسكرى أو مدني تابع لحكومة الهند أو لولاية جامو وكشمير باجتياز خط وقف اطلاق النار أو ممارسة أية سلطة في منطقة آزاد كشمير ، (٢) الا تسرح قوات آزاد كشمير أو ينزع سلاحها في مرحلة الهدنة ، (٣) ترتب اللجنة بالتشاور مع القيادة العليا لكل من الطرفين أمر انسحاب الجانب الأكبر من الجيش الهندى في وقت واحد مع انسحاب الجيش الباكستاني ، (٤) تكون اللجنة حرة في الاستماع الى آراء حكومة باكستان في مسألة انسحاب الجانب الأكبر من القوات الهندية ، (٥) لا تعني عبارة „ تقوم حكومة جامو وكشمير بتعيين مدير الاستفتاء رسميا في منصبه „ أنه سيكون من موظفي حكومة جامو وكشمير أو خاضعا لرقابتها ، (٦) تعني عبارة „ يستمد مدير الاستفتاء من ولاية جامو وكشمير السلطات التي يراها لازمة „ أنه سيكون لمدير الاستفتاء حق ممارسة السلطات التي يراها لازمة لتنظيم الاستفتاء واجرائه وتأمين حريته ونزاهته ، ويعتبر أنه استمد هذه السلطات من السلطات المعنية ، مع العلم أن مدير الاستفتاء يتحمل كامل المسؤولية عن تنظيم الاستفتاء واجرائه . وقرر الممثل الباكستاني أنه لا يجوز لمدير الاستفتاء أن يستمد سلطاته من الهند أو من باكستان ما دامت الولاية لم تنضم الى أى الطرفين ، كما أن سيادة الولاية لا تعود للهند ولا لباكستان . وذكر أن هذه التأكيدات وغيرها مما صدر عن اللجنة قد وردت في التقارير الثلاثة التي رفعتها اللجنة الى مجلس الأمن . وقال ان الممثل الهندى حاول أن يفسر قرارى اللجنة تفسيرا يتفق ووجهة نظره . ثم ذكر ان خطوط وقف اطلاق النار حددت في ٢٧ تموز (يوليه) عام ١٩٤٩ ، وقال انه لا يمكن الادعاء بأن حكومة الهند حصلت بعد ئذ على ترخيص باجتياز خط وقف اطلاق النار ووضع قواتها في اقليم آزاد كشمير ، واستشهد اثباتا لكلامه بالوثيقة رقم ل أ م هـ ب / ٤٦ المؤرخة في ٢١ آب (اغسطس) ١٩٤٨ ، وهي تؤلف جزءا من التقرير المؤقت الاول الذى أصدرته لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان . يضاف الى ذلك أن سحب القوات الباكستانية لم يكن ليتم دون قيد أو شرط كما ادعى الممثل الهندى ، فقد أكدت اللجنة لباكستان ان انسحاب قواتها سيرتب بحيث يتم في وقت واحد مع انسحاب الجانب الأكبر من الجيش الهندى .

Digitized by UNOG Library

٤٩٨ — وقال الممثل الباكستاني بعد ذلك ان الزعم بأن باكستان قد أدمجت بعض مناطق الولاية في اقليمها لا أساس له من الصحة على الاطلاق . أما تشتزال فانها لم تكن تشكل جزءا من ولاية جامو وكشمير .

٤٩٩ — وتطرق الى الكلام عن سبب عدم اجراء انتخابات في آزاد كشمير فقال ان حكومته قد حرصت كل الحرص على الامتناع عن التدخل في ادارة آزاد كشمير ، اذ أن السلطات المحلية هي المسؤولة عنها ، ولها مطلق الحرية في اجراء الانتخابات . ومما يجدر بالملاحظة أنه لم يصوت أحد في الانتخابات المزعومة التي جرت في ذلك الجزء من كشمير الذى تحتله الهند ، وتم انتخاب المرشحين الخمسة والسبعين الذين تقدموا في ظل الأوامر الدكتاتورية للحكومة الهندية دون معارضة . ومضى ممثل باكستان في كلامه فقال ان الاستعانة أثناء الانتخابات بما يصبه رجال الدين من لعنات على مرشح معين أو بالفتاوى الدينية التي تتوعده بالهلاك الابدى منافية للقانون في باكستان بقدر ما هي منافيه له في الهند . غير أن المسألة المعروضة على المجلس ليست مسألة اجراء „ انتخابات „ بل مسألة اجراء „ استفتاء „ . وقد أصبح اجراء الاستفتاء ضروريا بسبب وجود اختلافات في الأواصر الدينية والعنصرية والجغرافية واللغوية وغيرها من أواصر ارتباط الشعوب ، ولذلك فان لفت الأنظار الى مثل هذه الروابط في حالة اجراء استفتاء يعتبر أمرا مشروعا . والشيء الوحيد المحرم هو التحريض على الفوضى او الاكراه . ثم وجه الممثل الباكستاني الأنظار الى عدد من النقاط التي تم تأكيدها وهي أن الهند وباكستان كليهما ملزمتان بقبول الاستفتاء بموجب اتفاق دولي ، وأنه لا يجوز لأى منهما الانفراد برفض هذا الاستفتاء ، وأنه لا يجوز اعتبار مسألة انضمام الولاية منتهية حتى يجرى استفتاء لتقريرها .

٥٠٠ — واستطرد الممثل الباكستاني قائلا ان الممثل الهندى فسر كلمة „ صرف „ الواردة في قرار ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ بأنها تعني تحديد أماكن مرابطة القوات لا تسريح هذه القوات ، وينبغي لهذا التفسير أن ينطبق ، بالمثل ، على قوات آزاد كشمير لو شاء ممثل الهند أن يتمسك به .

٥٠١ — وانتقل الممثل الباكستاني بعد ذلك الى بحث اتهامات معينة وجهتها الهند الى حكومته ، فأشار الى الاتهام الموجه الى باكستان بأنها أخفت عن الأمم المتحدة معلومات هي „ انها دولة محاربة وطرف في غزو ولاية جامو وكشمير „ . وقال علينا أن نتذكر ان المجلس نظر في هذه المسألة وبت فيها ، حيث أنه دعا كلا من الهند

Digitized by UNOG Library

وباكستان في قراره المتخذ في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ الى الامتناع عن القيام بأى عمل قد يؤدى الى تفاقم الحالة • ولكن الهند خرقت هذا القرار بتدبير هجوم في كشمير في ربيع سنة ١٩٤٨ • وقد افضى هذا الهجوم الى تهديد أمن باكستان نفسها ، وما كان ايفاد عدد معين من القوات الباكستانية الى الولاية الا لمواجهة هذا التهديد • أما الهند فانها لم تخبر مجلس الأمن في ذلك الوقت بتحركات قواتها ولا بالعمل الذى قامت به خرقا لقرار المجلس •

٥٠٢ — وقال الممثل الباكستاني بعد ذلك ان الممثل الهندى استشهد بتقرير السير أون دكسن في تأييد زعمه أن باكستان كانت الطرف المعتدى في كشمير • ولكن الرجوع الى فقرات التقرير المعنية ، بسياقها في التقرير ، يدحض زعم الهند أيضا • وحقيقة ما حدث هو أن السير اون دكسن ، رغبة منه في الحصول على موافقة الهند على خطة لتجريد الولاية من السلاح وتحقيق شيء من التقدم نحو اجراء الاستفتاء ، أبدى استعداده للافتراض ، تيسيرا للبحث ، بأن دخول رجال القبائل والقوات الباكستانية الى كشمير مناف للقانون الدولي ، وهذا هو كل ما في الأمر • والواقع أن السير أون دكسن نفسه أوضح بما لا يقبل الشك أن مجلس الأمن لم يصدر أى تصريح في مسألة العدوان ولم يطلب اليه بحث تلك المسألة ، ولذا فانه (أى السير أون دكسن) لم يقم بأية دراسة لها أو تحقيق فيها ، ولا يستطيع ان يصدر حكمه فيها •

٥٠٣ — واستطرد الممثل الباكستاني قائلا ان الخرق المزعوم الآخر الذى اتهمت الهند به باكستان يتعلق بعدم سحب الجيش الباكستاني من الولاية • ورد باكستان هو أنها لم ترفض أبدا سحب قواتها من الولاية ، بل انها لشديدة الرغبة في ذلك • غير أن سحبها لقواتها ينبغي ان يرتب بحيث يتم في وقت واحد مع سحب الجانب الأكبر من القوات الهندية • ولم تبد الهند حتى الآن أى استعداد لسحب الجانب الاكبر من قواتها • وقال ممثل باكستان ان تقوية جيش باكستان داخل باكستان لا علاقة له بتجريد كشمير من السلاح • لقد قبلت باكستان المساعدات العسكرية تعزيزا لدفاعها لا للعدوان • والهند نفسها تعمل على تقوية نفسها بالعدد الضخم الذى اشترته من قاذفات القنابل ذات المدى البعيد من طراز كانبيرا ومن الدبابات الثقيلة • والقوة الدفاعية الباكستانية لا تزيد على ثلث القوة الدفاعية الهندية ، ومن غير المعقول الزعم بأن باكستان تستعد لغزو جارتها الكبرى • وبعد ذلك أبلغ الممثل الباكستاني الى المجلس بأن الهند تقوم بحشد قواتها على الجانب الهندى من حدود باكستان الغربية وطلب اليه اتخاذ الخطوات اللازمة لانهاء هذه الحالة الخطرة •

Digitized by UNOG Library

٥٠٤ ـ وأنكر الممثل الباكستاني بعد ذلك أن هناك خمسة واربعين فوجا من قوات آزاد كشمير ، وصرح بأنه لم يضف أى جند ى جد يد الى تلك القوات منذ وقف اطلاق النار • وأضاف أنه لن يبقى أى ضابط باكستاني على رأس أية قوة من قوات آزاد كشمير بعد سحب القوات الباكستانية من تلك المنطقة • كما أنه أنكر الاتهام القائل بأن باكستان خرقت اتفاق وقف اطلاق النار المعقود في ٢٧ تموز (يوليه) ١٩٤٩ •

٥٠٥ ـ واتهم الممثل الباكستاني بعد ذلك الممثل الهند ى باساءة تفسير بيان اللجنة بأن الحالة في ولاية جامو وكشمير قد تغيرت بينما بقي قراراها دون تغير • ان ما قالته اللجنة هو أن اطار قرار ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ أصبح غير واف ، واقترحت احداث التغيرات في اتجاهين : أن يتم تجريد الولاية من السلاح ابتداء من الآن على مرحلة واحدة ، وأن تحل اللجنة ويستعاض عنها بشخص واحد • ولم تقترح اللجنة غير هذين التغييرين ، وقد قبلتهما باكستان • أما الهند فقد رفضت حتى الآن الموافقة على أية خطة معقولة تستهدف تجريد الولاية من السلاح في عملية مستمرة واحدة لاغير • ولم يحدث أى تغيير آخر يمكنه أن يعفي حكومة الهند من التزامها الدولي باجراء استفتاء •

٥٠٦ ـ وقال الممثل الباكستاني بعد ئذ ان حكومة كشمير ما هي الا ,, العوبة ,, في يد الهند ، وبواسطتها تعمل الهند على فرض حكم ارهابي في الولاية ضد كل من يؤيد حرية الاختيار ، ولم يسلم من الحملة اولئك الرعايا الهنود الذين يقفون الى جانب حرية كشمير • واستشهد بمقتطفات كثيرة من أخبار الصحف وعلق قائلا ان صحافة العالم تكاد تجمع على شجب موقف الهند من مسألة كشمير •

٥٠٧ ـ ثم انتقل الممثل الباكستاني الى التعليق على مشروع القرار المشترك ، فقال ان الايضاحات التي قدمها أعضاء المجلس في جلستيه رقم ٧٦٨ ورقم ٧٦٩ حملت حكومته على ابداء استعدادها لقبول مشروع القرار ، وسيلقى رئيس المجلس منها كل تعاون ممكن • وقرر أن من دواعي سرور حكومة باكستان أن تجد المجلس يحيط علما بالاقتراح الرامي الى ارسال قوة تابعة للأمم المتحدة الى ولاية جامو وكشمير بغية تسهيل تجريدها من السلاح وفقا لأحكام الاتفاق الدولي • وقال ان الممثل الهند ى قد اعترض على ذلك الاقتراح معلنا أن الهند لن تسمح في أية حال من الأحوال بمرابطة القوات الأجنبية في أراضيها • ولكن لم تنشأ قط مسألة مرابطة القوات الأجنبية في الأراضي الهندية لأن ولاية جامو وكشمير لاتشكل بعد جزءا من الاراضي الهندية •

Digitized by UNOG Library

٥٠٨ — ان الغاية من وجود قوة تابعة للأمم المتحدة لا تتجاوز بعث الثقة في نفوس الجانبين وتمكينهما من تنفيذ التزاماتهما الدولية • وينبغي لنا أن نفهم أن قوة الأمم المتحدة ستذهب الى كشمير برضاء الطرفين ، أى بعد أن يكون الطرفان قد وافقا على تجريد الولاية من السلاح وسحب قواتهما منها • ولن تفرض قوة الأمم المتحدة على أحد بالقوة ، وهي لن ترسل الا بعد امكان الافتراض بأن الطرفين على استعداد لقبولها كواسطة لتجريد الولاية من السلاح • وباكستان مستعدة لقبولها ، وهي تأمل أن يتسنى لرئيس المجلس الحصول على موافقة الهند أيضا أثناء قيامه بمهمته المقبلة •

٥٠٩ — وأشار الممثل الباكستاني الى التعديلات التي تقدم بها ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية(١) ، فقال ان اعتمادها معناه أن يحذف من القرار تصريح له شأنه وقيمته فيما يتعلق بالحالة الحاضرة للنزاع وبالطريق الذى يجب اتباعه للبحث عن حل له • كذلك يؤدى اقرار تلك التعديلات الى تجاوز مجال الاتفاق الواسع بين الهند وباكستان ، الذى يحاول مجلس الأمن أن يعززه ، وذلك بالاضافة الى ما فيها من تقييد شديد لسلطة رئيس المجلس في سعيه الى وضع مقترحات حول تجريد الولاية من السلاح •

٥١٠ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ذاتها • فقال ان مسألة كشمير في جوهرها قد حلها شعب كشمير نفسه وفرغ منها ، اذ اعتبر اقليمه جزءا لا يتجزأ من الهند • ويرتكب المجلس خطأ خطيرا لو أوصى باتخاذ أية تدابير دون مراعاة الحالة الحقيقية القائمة في كشمير والمصالح الحيوية لشعبها • ولن يؤدى اجراء استفتاء في كشمير في الوقت الحاضر ، مصحوبا بشكل ما من أشكال التدخل الخارجي ، الى غير اثارة الاختلافات المحلية وتعقيد الحالة الدولية في تلك المنطقة •

٥١١ — كذلك يرى وفد الاتحاد السوفياتي أنه لايوجد مبرر للاشارة في مشروع القرار الى اقتراح باكستان الخاص بايفاد قوة تابعة للأمم المتحدة الى ولاية جامو وكشمير ، اذ أن الميثاق لا يجيز استخدام قوات الامم المتحدة الا لدرء العدوان واقرار السلم الدولي لا لأى غرض آخر • ورغم أن الوفد السوفياتي يعارض تضمين مشروع القرار أحكاما

---

(١) انظر الفقرة ٥١٢ للاطلاع على التعديلات التي اقترحها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية •

Digitized by UNOG Library

لا تطابق الحالة الحقيقية في كشمير وتنافي مبادىء الميثاق ، الا أنه يؤيد المقترحات التي تنص على أن يوقف المجلس النظر في مسألة كشمير مدة من الزمن يجدد طرفا النزاع خلالها جهودهما لتسوية الخلافات القائمة بالمفاوضات المباشرة .

٥١٢ — وقال الممثل السوفياتي بعد ذلك ان وفد الاتحاد السوفياتي لا يعارض في ارسال رئيس المجلس الى الهند وباكستان ، غير أنه لا حاجة بنا الى غليده بمقترحات أبدى احد الطرفين اعتراضاته عليها . وذكر ان الوفد السوفياتي يؤيد ، في هذا الصدد ، اقتراح (١) ممثل كولومبيا حذف ديباجة مشروع القرار باستثناء الفقرة الاولى منها ، غير أنه يفضل الا يقتصر التغيير على ديباجة مشروع القرار بل ويتناول الفقرة (١) من منطوقه كي تزال الأحكام التي أثير الاعتراض عليها . ولهذه الأسباب فان وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يقترح ادخال التعديلات الآتية على مشروع القرار المشترك (م أ/ ٣٧٨٩) :

(١) يستبدل بالديباجة النص الآتي :

„ وقد استمع الى بيانات ممثلي حكومتي الهند وباكستان „ .

(٢) تعدل الفقرة (١) من المنطوق كما يلي :

„ يطلب الى رئيس مجلس الأمن ، وهو ممثل السويد ، ان يدرس الحالة المتعلقة بجامو وكشمير مع حكومتي الهند وباكستان ، وأن ينظر في مدى التقدم الذي يمكن تحقيقه لتسوية المشكلة ، مع مراعاة بيانات ممثلي حكومتي الهند وباكستان „ ،

(٣) تحذف الكلمات الآتية من الفقرة (٣) من المنطوق :

„ على ألا يتجاوز ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٥٧ „ .

وقال ان الغاية من هذه التعديلات هي أن تحذف من مشروع القرار النصوص التي اعترض عليها أحد الطرفين المعنيين مباشرة بالمسألة مع الاحتفاظ بلب الاقتراح الرامي الى ارسال رئيس مجلس الامن الى الهند وباكستان .

٥١٣ — وعقد المجلس في ١٨ شباط (فبراير) جلسته رقم ٧٧١ . فقدم الممثل الكولومبي في هذه الجلسة التعديلات الآتية لادخالها على مشروع القرار المشترك (م أ/ ٣٧٩١/ تعديل رقم ١ ، تصويب رقم ١) :

---

(١) انظر الفقرة ١٣ . للاطلاع على تعديلات كولومبيا .

Digitized by UNOG Library

(١) يستبدل بالديباجة النص الآتي :

„ ان مجلس الأمن ،

„ اذ يشير الى قراراته السابقة والى الرسالة التي وجهها رئيس وزراء الهند الى رئيس لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان بتاريخ ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٤٨ „ ،

(٢) تعدل الفقرة (١) من المنطوق كما يلي :

„ يطلب الى رئيس مجلس الأمن ، وهو ممثل السويد ، أن يدرس مع حكومتي الهند وباكستان الاقتراحات التي يرى ان من شأنها المساهمة في تنفيذ الأحكام الواردة في قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان المتخذين في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ أو المساهمة في وضع شروط أخرى للتقدم نحو تسوية المشكلة ، مع مراعاة بيانات ممثلي حكومتي الهند وباكستان ، والاقتراحات المتعلقة باستخدام قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة في حالة قبول الطرفين لها ، أو امكانية احالة المشكلة على محكمة العدل الدولية „ ،

(٣) يستبدل بالكلمات الأخيرة من الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار النص الآتي :

„ في موعد لا يتجاوز ان امكن ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٥٧ „ .

٥١٤ — وراح الممثل الكولومبي يشرح تعديلاته ، فقال ان وفد بلاده يرى أنه ليس من الحكمة اغفال الاشارة الى قرارات اتخذت في الماضي ، كما يحبذ تضمين ديباجة مشروع القرار اشارة الى رسالة وجهها رئيس وزراء الهند الى رئيس اللجنة بتاريخ ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٤٨ ، حيث أن الوفد يعتبر الرسالة المذكورة الاساس القانوني الوحيد الذى يجوز للمجلس أن يستند اليه في اتخاذ قرار في هذه المسألة وفي الاصرار على اجراء استفتاء .

٥١٥ — وقال الممثل الكولومبي بعد ذلك ان وفد بلاده لا يؤيد التعديل السوفياتي لمنطوق مشروع القرار ، الا أنه يحبذ رغم ذلك استعمال كلمة „ مشكلة „ لأنها تدل على الموقف خيرا مما تدل عليه كلمة „ خلاف „ أو „ حالة „ . وقال فيما يتعلق ببقية منطوق مشروع القرار ان رئيس المجلس يجب ان يترك حرا في دراسة كافة الاقتراحات بما فيها الاقتراح الخاص بايفاد قوة تابعة للأمم المتحدة . والمجلس لايريد فرض ايفاد قوة للأمم المتحدة ، ولكنه يرغب في دعوة الهند الى قبولها .

Digitized by UNOG Library

٥١٦ ــ وانتقل الممثل الكولومبي بعد ذلك الى اقتراح رفع المسألة الى محكمة العدل الدولية ، فقال انه قد يؤدى الى البحث عن حلين متناقضين • اذ نجد أن قرارى اللجنة لم يفسحا مجالا للنظر في المركز القانوني لكشمير ، ولكنهما نصا على السعي الى نيل موافقة الهند على اجراء استفتاء على أن تستوفى كافة الشروط الاولية قبل أن يمكن تقرير مركز كشمير عن طريق اجراء استفتاء • وخلص الى أنه لا يمكن لرئيس المجلس على كل حال أن يبحث عن حل قانوني وحل سياسي في وقت واحد ، بل عليه أن يختار احدى الطريقتين ، ومن الواضح ان الكلمة الأخيرة ينبغي ان تكون للشعب وأن يكون له الحق في ابداء رأيه •

٥١٧ ــ وعقد المجلس في ٢٠ شباط (فبراير) جلسته رقم ٧٧٢ • وتكلم الممثل الهندى في هذه الجلسة ردا على بيان الممثل الباكستاني ، فقال ان وقائع الانضمام والعدوان والسيادة لها كل العلاقة بالموضوع لانها شكلت الأساس ذاته التي قامت عليه مسألة كشمير منذ اليوم الذى عرضت فيه الهند شكواها على المجلس • والهند ليست على استعداد للتخلي عن موقفها الأساسي ، وهو أن كشمير جزء لا يتجزأ من الاتحاد الهندى بحكم دستور الاتحاد وبحكم ما استمده من البرلمان البريطاني وبحكم القانون الدولي •

٥١٨ ــ وقال الممثل الهندى بعد ذلك ان الممثل الباكستاني قد شوه الكثير من الوقائع في بيانه ، وسيقصر هو رده على بعض منها • ان تقرير اللجنة يدحض قول باكستان انها قبلت قرار ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ بعد تأخير دام شهرين او ثلاثة • فالمسألة التي أثارتها الهند لم تكن مسألة تسلسل زمني محض • لقد رفضت باكستان قرار ١٣ آب (اغسطس) لانها لم ترد وقف اطلاق النار في ذلك الوقت ، وكانت تأمل تحقيق بعض المكاسب العسكرية •

٥١٩ ــ وقال الممثل الهندى بعد ذلك ان التأكيدات التي أعطيت للهند كانت تأكيدات ذات صفة قاطعة ، وان كونها جزءا من وثائق مجلس الأمن قد أكسبها صفة تأكيدات مقدمة من المجلس الى الهند • أما التأكيدات التي أعطيت لباكستان ، فيما خلا تأكيدين منها ، فقد كانت ذات صفة تختلف كل الاختلاف عن الأولى • ثم ان التأكيدات التي قدمت للهند أعلنت على الملأ وكانت باكستان على علم بها قبل قبولها لقرارى اللجنة •

٥٢٠ ــ وأشار الممثل الهندى بعد ذلك الى الفقرة باء (٢) من الجزء الثاني من قرار ١٣ آب (اغسطس) فقال انها جزء من الاتفاق على أن تضطلع حكومة الهند بمسؤولية

Digitized by UNOG Library

أمن الولاية بكاملها ، فقد كان عليها ان تهب لنجدة „السلطة المحلية „ — وهي عبارة لا تستعمل الا للدلالة على الهيئات القائمة في المنطقة المحتلة ، أما الأخرى فهي حكومة جامو وكشمير • وينبغي للهند أن تحتفظ بقوات لحفظ الأمن داخل الحدود القائمة وقت وقف اطلاق النار • وكان ذلك أيضا أحد التأكيدات التي قدمت الى الهند •

٥٢١ — وقال بعد ذلك ان الممثل الباكستاني طعن في بيان الممثل الهندي حول ادماج جزء من اقليم كشمير في باكستان • ولكن دستور باكستان نفسه نص على أن كل منطقة واقعة تحت الادارة الباكستانية هي جزء من الدولة الباكستانية • والكل يعلم ان كشمير المحتلة خاضعة للادارة الباكستانية ، وذلك هو الموقف فيما يختص بادماجها في باكستان • يضاف الى ذلك أن باكستان قد قبلت انضمام تشترال وليس من حقها ان تفعل ذلك لأن تشترال ولاية اقطاعية تابعة لكشمير ولا تملك حق الانضمام •

٥٢٢ — وذكر بعد ذلك ان الممثل الباكستاني قد ميز بين الانتخاب وبين الاستفتاء ، وقال ان الدعاوى المبنية على أسس دينية غير جائزة في الانتخاب ولكنها جائزة في الاستفتاء ، وهو تمييز يدهش الهند لانها ترى التحرر من الدعايات الدينية من الأمور الأساسية في أي نوع من أنواع الانتخابات أو الاستفتاءات •

٥٢٣ — واستطرد الممثل الهندي قائلا ان حكومته تعتبر قرار اللجنة المتخذ في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ خطة عملية هي بمثابة تفصيل للجزء الثالث من قرار ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ • وهذا هو عين الموقف الذي أعربت عنه اللجنة في قرارها المؤقت الثالث (م أ/ ١٤٣٠/ اضافة ١/مرفق ٨) ، حيث ذكرت „ أن السيد لوزانو أوضح أن تلك المقترحات لم تحل محل الجزء الثالث من قرار ١٣ آب (اغسطس) ، ولكنها بمثابة تفصيل له „ ، واذا ما „ وجد مدير الاستفتاء „ بعد بذل كل جهد ممكن „ ان الاستفتاء مستحيل لأسباب فنية أو عملية ، فينبغي له أو للجنة توصية مجلس الأمن بالأخذ بحل يغاير اجراء استفتاء ويكون مقبولا لدى كل من حكومتي الهند وباكستان „ • ويتضح كل الوضوح من هذا النص المقتبس من التقرير المؤقت الثالث أن قرار ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ يبقى حبرا على ورق بدون الجزء الثالث من قرار ١٣ آب (اغسطس) •

٥٢٤ — وبعد ذلك كرر الممثل الهندي قوله ان اخفاء باكستان للمعلومات كان معناه ، على ما صرحت به لجنة الامم المتحدة ، حدوث تغيير مادي في الحالة • كذلك ذكرت اللجنة أن مسألة التجريد بكاملها قد تعقدت بعد اتمام توقيع الوثائق ، وذلك عندما علمت بعد

Digitized by UNOG Library

١٥ آب (اغسطس) ١٩٤٨ بل وبعد ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ بانشاء قوات آزاد وبوقوع الضم الاقليمي وباحتلال المناطق الشمالية • وهذا هو السبب الذى حمل اللجنة على اعطاء المزيد من التأكيدات للهند •

٥٢٥ — ثم قال الممثل الهندى ان المساعدات الاقتصادية التي تتلقاها الهند لاتحول الى أية أغراض أخرى ، أما المساعدات العسكرية المقدمة الى باكستان فقد بلغت من الضخامة حدا جعلها تهدد أمن الهند • وأضاف ان شراء الهند لقاذفات القنابل من طراز كانبيرا كان عملية استبدال اعتيادية لسلاح القاذفات التابع للقيادة الجوية الهندية • وقال أيضا ان رئيس وزراء الهند قد خوله أن ينكر انكارا باتا حشد الهند لقواتها على الحدود الهندية الباكستانية وان يبين ان كافة التحركات العسكرية الاخيرة كانت من قبيل التحركات الروتينية •

٥٢٦ — واستطرد الممثل الهندى قائلا ان الهند عندما رفعت في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ شكوى رسمية الى مجلس الأمن بمقتضى الفصل السادس من الميثاق ، لم تطلب اليه أن يقوم بتسوية نزاع اقليمي ، وانما التمست العون على وضع حد لعدوان وقع • وقد نظرت الهند في عدد من المقترحات الرامية الى تسوية المسألة بصورة سلمية بناء على طلب المجلس • ولكن جوهر تلك الاجراءات السلمية وأساسها هو الاعتراف بأن كشمير جزء لا يتجزأ من الاتحاد الهندى ، وبأن حكومة جامو وكشمير هيئة ذات سيادة ، وأنه ينبغي اعادة الأحوال السلمية الى نصابها قبل ان يتسنى اتخاذ أية خطوة أخرى • وقد اتخذ قراران لتنفيذ هذه الاجراءات السلمية • وتود الهند أن تطلب الآن الى المجلس أن ينظر في هذه الاجراءات ويتبين ان لم تكن قد خرقت أو أفسدت باخفاء الوقائع ، مما يقوض الأساس الذى بنيت عليه بكامله • وعلى هذا فان الهند تطالب بمراعاة الفرع (باء) من الجزء الاول من قرار ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ وتلتمس من المجلس أن يهتم بالأمر ، بوصفه أحد أطراف ذلك الاتفاق ، ويبين أن باكستان تخرق أحكام الفرع باء من الجزء الأول من أمر وقف اطلاق النار • وبالنظر الى أن حدود الهند الشمالية الغربية يهددها جيش لا يتناسب عدده مطلقا مع ما كان عليه سابقا فان الحكومة الهندية حرة في الدفاع عن هذه الحدود • يضاف الى ذلك أنه لا يمكن وجود اجراءات سلمية والتهديد بالحرب لا ينقطع.ويتعين على المجلس أن يتحقق من مراعاة أحكام الفرع (باء) من الجزء الاول من الاتفاق أيضا •

٥٢٧ — وخلص الممثل الهندى الى أن الهند لا تزال تعتقد بامكان تسوية مشكلة كشمير تسوية سلمية ، غير أنها ليست مستعدة للتنازل عن أى حق من حقوقها • والوصول

Digitized by UNOG Library

الى هذه التسوية يتطلب النظر الى المسألة من زاوية جديدة ، فلاتتساوى معاملةالمعتدى والمعتدى عليه • والهند تؤمن بكل قوة بأنه لا يجوز أن يسمح للمعتدى بأن يحقق كسبا من وراء عدوانه •

٥٢٨ • — وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية في الجلسة ذاتها ، فأشار الى التعديلات التي تقدم بها ممثل الاتحاد السوفياتي • وقال ان بامكان مشروع قرار الدول الأربع أن يساعد الطرفين على التقدم خطوة الى الأمام • أما الموقف الذى اتخذه الاتحاد السوفياتي فهو في أساسه موقف سلبي ، اذ ان المجلس مطالب حسب التعديلات السوفياتية بأن يتجاهل الالتزامات التي ترتبط بها كل من الهند وباكستان بحكم قرارات اللجنة والمجلس ، وهي قرارات لا تزال نافذة • ثم ان هذه التعديلات تهمل تماما الاشارة الى أهمية تحقيق التجريد ، وهي النقطة الرئيسية التي توقف عندها التقدم • وترمي التعديلات السوفياتية أيضا الى اسقاط أية اشارة الى الاقتراح الخاص باستخدام قوة تابعة للأمم المتحدة • غير أن اصحاب مشروع القرار يعتقدون ان تلك الفكرة جديرة بالدرس • يضاف الى ذلك أن التعديلات السوفياتية تنص على استعمال كلمة „ حالة „ بدلا من كلمة „ نزاع „ • والمجلس وان استعمل كلمة „ حالة „ في قراراته الاولى ، الا أنه جرى بعد ذلك دون انقطاع على استعمال كلمة „ نزاع „ ، وهي مطابقة للواقع • ووفد الولايات المتحدة لا يرى في التعديلات السوفياتية محاولة جدية لتيسير أعمال المجلس،ولذلك فلا يسعه قبولها •

٥٢٩ • — وقال ممثل الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتعديلات التي تقدم بها وفد كولومبيا ، ان مشروع القرار كما اوضح سابقا كل لا يتجزأ وان احتمال تأديته الى نتائج ايجابية وهو على نصه الحالي أقوى مما لو أدخلت عليه التعديلات المقترحة •

٥٣٠ • — وتكلم الممثل الاسترالي في الجلسة ذاتها فقال ان ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رغم تصريحه في جلسة المجلس رقم ٧٧٠ أن مسألة كشمير في جوهرها قد حلها شعب كشمير وفرغ منها ، الا أنه أيد في الوقت نفسه اقتراحا يتضمن الطلب الى رئيس المجلس الذهاب الى شبه القارة للتحقيق في المسألة • والتناقض بين هذين الموقفين واضح • وقد أساء ممثل الاتحاد السوفياتي أيضا تفسير الاقتراح الخاص باستخدام قوة تابعة للأمم المتحدة حين قال ان الميثاق لا ينص على استخدام قوات تابعة للأمم المتحدة بقصد „ فرض اجراء استفتاء في كشمير بالقوة „ ، اذ لم يقترح أحد في مجلس الأمن استخدام قوات الأمم المتحدة في اجراء استفتاء في كشمير • وقال الممثل الاسترالي أخيرا ان ما

Digitized by UNOG Library

يدهش الوفد الاسترالي اذ يرى الاتحاد السوفياتي ، الذى يفضل على الاستفتاء طرقا أخرى ، يعارض كل اقتراح يتعلق باجراء استفتاء يتيح لشعب كشمير تقرير مستقبل ولائه السياسي بحرية .

٥٣١ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة في الجلسة ذاتها ، فأشار الى ما صرح به ممثل الاتحاد السوفياتي من أن أحد الطرفين قد أبدى اعتراضاته على فكرة اجراء استفتاء ورفض هذه الفكرة ، وعلق على ذلك بقوله انه يستدل من بيانات الممثل الهندى أن الهند لم ترفض في أية مرحلة من المراحل فكرة اجراء استفتاء . ولاشك أن ممثل الهند أشار الى الشروط التي يجب استيفاؤها قبل أن يتسنى اجراء استفتاء . واذا كانت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ترى أن شعب كشمير نفسه قد حل مسألة كشمير وفرغ منها فلا محل لاقتراح الاتحاد السوفياتي بأن تستفيد حكومتا الهند وباكستان من الوقت الحاضر في بذل جهود جديدة لتسوية الاختلافات القائمة عن طريق المفاوضات المباشرة . وقد اقترح وفد الاتحاد السوفياتي أيضا تعديل مشروع القرار المشترك بحيث تحذف منه العبارات التي تشير الى «التجريد» . ولكن ينبغي لنا أن نتذكر ان «التجريد» لا يعني اكثر من عملية سحب القوات ، أو اجراءات سحبها ، وفقا لما نص عليه قرارا اللجنة . وقال أخيرا ان عملية التجريد عملية أساسية وافقت عليها كل من الهند وباكستان بوصفها الطريقة المؤدية الى تسوية المشكلة .

٥٣٢ — وعقد المجلس في ٢٠ شباط (فبراير) جلسته رقم ٧٧٣ . وتكلم الممثل العراقي في هذه الجلسة ، فقال ان ديباجة مشروع القرار لا تقتصر على اعطاء صورة حقيقية للحالة التي نبحثها ، بل تتضمن أيضا توجيهات واضحة لرئيس المجلس . وقال ان حذف الديباجة والاستعاضة عنها بالنص الذى اقترحه الاتحاد السوفياتي يؤدى الى تجاهل بعض الوقائع التاريخية المتصلة بالنزاع ووضعه في اطار جديد كل الجدة . ثم انه لابد من أن يدرج في منطوق مشروع القرار نص يتعلق بما يسمى العملية المستمرة الواحدة ، أى عملية التجريد ، بوصفها شرطا مسبقا لاجراء الاستفتاء .

٥٣٣ — وقال الممثل العراقي بعد ذلك ان تعديل كولومبيا لديباجة مشروع القرار وان كان يتضمن اشارة الى القرارات السابقة الا أنه لا يبرز ابرازا كافيا الاهمية التي يعلقها المجلس على تسوية المسألة في الوقت الحاضر ، كما أنه أهمل كل اشارة الى كيفية نظر المجلس الى طريقة تسوية النزاع . ورغم أن وفد العراق يوافق على عدد من النقاط الواردة في التعديل الذى اقترح وفد كولومبيا اجراءه على منطوق مشروع القرار ، الا أنه يشعر

Digitized by UNOG Library

أن اقرار التعديل المتعلق بامكان احالة المشكلة الى محكمة العدل الدولية يشكل انحرافا واضحا عن الاجراء الذى قبله المجلس واتبعه حتى الآن • غير أن الوفد العراقي يوافق على التعديل الثالث الذى اقترحه وفد كولومبيا ، وهو التعديل المتعلق بالوقت الممنوح لرئيس المجلس لانجاز مهمته •

٥٣٤ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فقال ان وفدى استراليا والمملكة المتحدة أعربا عن شكوكهما حول تماسك وجهة نظر وفد الاتحاد السوفياتي ازاء مسألة كشمير • والحقيقة انه لا يوجد تناقض في موقف هذا الوفد • فالاتحاد السوفياتي لا يزال يعتقد أن شعب كشمير قد بت في مسألة كشمير ، ولكن الحالة هي أعقد من ذلك ، لأن كشمير تقع على حدود الهند وباكستان ، وأن جزءا من اقليم كشمير خاضع لادارة السلطات الباكستانية • وهذا وحده يدل على وجود خلاف بين الحكومتين ، يرى الوفد السوفياتي وجوب تسويته عن طريق المفاوضات الثنائية • وتلك هي النقطة التي اقترح الوفد السوفياتي بشأنها أن يبحث رئيس المجلس الحالة القائمة مع حكومتي الهند وباكستان ، وأن يدرس الطرق التي يمكنها ان تؤدى الى حل سلمي للمسألة •

٥٣٥ — غير أن وفد الاتحاد السوفياتي يجد نفسه على خلاف مع أصحاب مشروع القرار حول المهمة التي سيضطلع بها رئيس المجلس • فبينما لا يذكر مشروع القرار الغاية التي سترسل من أجلها قوة تابعة للأمم المتحدة الى كشمير ، نجد انه يتضح من بيانات أصحاب مشروع القرار أن الغاية هي أن تذهب هذه القوة الى كشمير لاجراء استفتاء • ولايوجد في الميثاق ما يجيز استخدام قوات تابعة للأمم المتحدة في اجراء استفتاء • لقد قبل الاتحاد السوفياتي الفكرة الاساسية لمشروع القرار ، وهي أن يبحث رئيس مجلس الأمن مع حكومتي الهند وباكستان الطرق الممكنة لتسوية مشكلة كشمير بصورة سلمية • ويكاد لا يوجد سبيل الى الشك في أن استخدام قوة مسلحة لن يساعد على الوصول الى تسوية سلمية • وقد يقال ان المجلس ليس بسبيل اتخاذ قرار حول استخدام مثل هذه القوة ، ولكن مجرد تحرى مثل هذه الامكانية هو بمثابة موافقة من المجلس على تلك الفكرة ، ويمكن ان يعني أن المجلس راغب في تنفيذها • وقال الممثل السوفياتي أخيرا ان وفد بلاده اذ يقدم تعديلاته فانما تحدوه الرغبة في مساعدة المجلس على اتخاذ قرار يقبله الطرفان ويتيح تحقيق تسوية سلمية للخلاف القائم •

٥٣٦ • — وتكلم الممثل الفيليبيني فقال ان من المستحسن ، فيما يتعلق بشروط اختصاص رئيس المجلس ، أن نذكر نوع الاقتراحات التي ينتظر أن يبحثها مع حكومتي الهند وباكستان •

Digitized by UNOG Library

ومن الواضح ان „ تحقيق التجريد „ سيكون موضوع الاهتمام الاول للرئيس في مهمته في شبه القارة • وقد تحقق بعض التقدم بالفعل في هذا الصدد ، ولا يسع وفد الفيليبين أن يؤيد تعديل الاتحاد السوفياتي الذى يرمي الى اسقاط كل اشارة الى „ تحقيق التجريد „ • غير أنه حصل هناك بعض الاعتراض على استعمال كلمة „ التجريد „ ولذا فلن يعترض وفد الفيليبين على استعمال تعبير آخر وذلك رغبة منه في تيسير الوصول الى اتفاق عام ، ولكن شرط أن يعبر التعبير الجديد بدقة عن فكرة سحب القوات المسلحة أو صرفها وفقا لما نص عليه قرار اللجنة • ويفضل ، في هذا الصدد ، اعتماد الصيغة المقترحة في التعديل الثاني الذى قدمه وفد كولومبيا ، حيث أنها أشمل وأدق من عبارة „ تحقيق التجريد „ ، كما أنها تبقي على مبدأ الاستفتاء المنصوص عليه صراحة في قرارى اللجنة • وهناك سبيل آخر هو استعمال عبارة „ اتفاق الهدنة „ ، وهو عنوان للجزء الثاني من قرار ١٣ آب (اغسطس) المتعلق „ بالتجريد من السلاح „ •

٥٣٧ — واستطرد ممثل الفيليبين قائلا ان الوفد الذى يمثله لا يسعه قبول الرأى القائل ان مرابطة قوة تابعة للأمم المتحدة معناها ادخال „ عناصر ذات صبغة حربية „ • ولا يحق لأية دولة من الدول الأعضاء أن تضع قوة تابعة للأمم المتحدة تقوم بمهمة سلمية على قدم المساواة وقوة أجنبية غازية • يضاف الى ذلك انه لا يوجد ما يمس سيادة الهند أو باكستان في اقتراح ايفاد قوة تابعة للأمم المتحدة الى ولاية جامو وكشمير لغاية مؤقتة محدودة • ولا يجوز لحكومتي الهند وباكستان ، وفقا للتأكيدات التي قدمتها لجنة الأمم المتحدة اليهما ، أن تطالبا بالسيادة على الولاية قبل أن يتم اجراء استفتاء فيها •

٥٣٨ — وقال الممثل الفيليبيني بعد ذلك ان بلاده لا تحب أن ترى كشمير مشتبكة في الحرب العقائدية القائمة في عصرنا الحاضر • وبين ان القضية بسيطة واضحة : وهي انه يجب السماح لشعب كشمير بالتعبير عن ارادته بشكل سلمي خال من القيود • وقال ان الأمم المتحدة يساورها القلق لعدم التزام القرارات وعليها أن تؤمن وفاء الطرفين لالتزاماتهما خدمة للقانون والنظام في العالم •

٥٣٩ — وتكلم الممثل الهندى معلقا على مشروع القرار في ضوء البيانات التي القيت ، فقال ان عبارة „ عملية مستمرة واحدة „ التي استعملها ممثل العراق مبنية على تفسير خاطئ لقرارى اللجنة • يضاف الى ذلك ان حكومة الهند لم تعد ملزمة بأية مباحثات متوسطة أو بأية مقترحات افتراضية قدمت اليها أو بأية حسابات رياضية أجراها في مختلف الاوقات الدكتور غراهام ، ممثل الامم المتحدة للهند وباكستان • اذ أن كل هذه كانت جزءا من الاجراء

السلمي الرامي الى ايجاد تسوية • ولو تم عقد الصفقة لالتزمت بها الهند • اماوأنه لم ينل أى اقتراح من هذه الاقتراحات القبول فلا يمكن أن يقال ان الهند ملزمة بها • وقد أساء ممثل الفيليبين فهم موقف الهند ، كما أن ملاحظاته تناقض الترتيبات الأساسية ، ووجهات النظر الأساسية المعلن عنها في قرارات المجلس واللجنة وفي التأكيدات المقدمة الى حكومة الهند • لقد قال ممثل الفيليبين ان قرارى اللجنة يضعان كلا الطرفين على قدم المساواة، وهذا هو بالضبط ما لم يفعله هذان القراران •

٥٤٠ — ثم كرر الممثل الهندى شرح موقف حكومته من استخدام قوة تابعة للأمم المتحدة في كشمير ، واستشهد بمقتطفات من تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ (ج ع/٣٥١٢) حول استخدام قوة تابعة للأمم المتحدة ، وقال انه وفقا للمبادئ الواردة في الفقرة الخامسة (أ) و (ب) و (ج) من ذلك التقرير ، وهي مبادئ قبلتها الأمم المتحدة ، يعتبر استخدام مثل هذه القوة في مسألة كشمير في غير محله وأمرا غير قانوني وتدبيرا غير عملي على الاطلاق • يضاف الى ذلك أن اصحاب مشروع القرار المشترك علموا مقدما أن الهند لن توافق على مثل هذا الاقتراح • وهكذا فلم يكن هنالك ما يدعو الى تقديم اقتراح من الواضح أنه يحتاج الى موافقة الطرفين مقدما ، ويفتقر الى هذه الموافقة •

٥٤١ — وقال الممثل الهندى بعد ذلك ان هناك اختلافا بين الأهمية التي تعلق على القرارات التي قبلها الطرفان والأهمية التي تعلق على القرارات التي لم يقبلها الطرفان • وذكر ان قرارى ١٧ و ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ وقرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان بالاضافة الى التأكيدات المقدمة تعتبر الالتزامات الوحيدة المترتبة على الهند • وأضاف أنه لو طبق قرار ١٧ كانون الثاني (يناير) لكان ذلك أول خطوة في سبيل تسوية المسألة • ورحب ببيان ممثل المملكة المتحدة القائل ان التجريد حسب مشروع قرار الدول الأربع معناه عملية سحب القوات أو اجراءات سحبها وفقا لما نص عليه قرارا اللجنة • وقال ان هذا البيان يدعوه الى الامل في أن تؤيد المملكة المتحدة تنفيذ البندين باء وهاء من الجزء الأول من قرار ١٣ آب (اغسطس) • لقد اعتبرت الهند أن وقف اطلاق النار غير نافذ لأن الجزء الأول من القرار غير نافذ وذلك الاتفاق يخرق باستمرار •

٥٤٢ — وواصل الممثل الهندى كلامه قائلا ان الاجراءات الوحيدة التي يمكن اعتمادها لحل مشكلة كشمير هي الاجراءات السلمية المبنية على الرضا المتبادل • لقد اتخذ المجلس مرارا بعد ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ قرارات لم تكن مقبولة لدى الهند • ومشروع

Digitized by UNOG Library

القرار الحالي غير مقبول الى حد أكبر مما مضى لانه يتضمن اقتراحات تقدم بأكثرها طرف واحد • وليس ذلك مما ينتظر أن يؤدى الى ايجاد تسوية • لقد مضى على عرض مسألة كشمير على مجلس الأمن تسع سنوات كانت الجهود التي بذلتها باكستان خلالها لدعم فتوحاتها منافية لميثاق الأمم المتحدة ، ولكن بدل أن يدعى المجلس الى العمل على احلال السلام اذا به يطالب مرة بعد مرة بتوجيه ضربة جديدة الى الهند • وكل دلائل الدعايات الحربية الحالية في باكستان تشير الى تكرر اجراءات سنة ١٩٤٧ • ورغم أن الهند لن تلجأ الى القوة لتغيير الحالة الا أنها ستدافع عن اقليمها حتى آخر رجل لو وقع أى اعتداء عليها •

٥٤٣ — واختتم الممثل الهندى كلامه بالاشارة الى ما صرح به سابقا من أن مشروع القرار لن يمهد سبيل المصالحة والتوفيق • غير أن حكومته لم ترفض قط النظر في قرار يتخذه المجلس مهما كان مخالفا لمصالحها ، وسترحب الهند برئيس المجلس ولو أنه سيكون من اللازم دراسة شروط اختصاصه من الناحية السياسية •

القرارات المتخذة بشأن التعديلات والمشروع : رفضت في الجلسة رقم ٧٧٣ التي عقدها المجلس في ٢٠ شباط (فبراير) تعديلات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (م أ/ ٣٧٨٩) لمشروع القرار المشترك اذ اقترع ضدها عضوان (كوبا والفيليبين) مقابل عضو واحد (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ومع امتناع ٨ أعضاء عن الاقتراع •

ورفضت تعديلات كولومبيا (م أ/ ٣٧٩١/ تعديل ١ وتصويب ١) اذ اقترع ضدها عضو واحد (كولومبيا) مقابل لاشيء ومع امتناع عشرة أعضاء عن الاقتراع •

وبعد ذلك طرح رئيس المجلس مشروع القرار المشترك للدول الاربع (م أ/ ٣٧٨٧) على التصويت، فرفض اذ نال تسعة أصوات مقابل صوت واحد (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (السويد) • وكان الرفض لصدور المعارضة عن أحد أعضاء مجلس الأمن الدائمين •

Digitized by UNOG Library

الفرع الثامن

النظر في مشروع القرار المشترك (م أ/ ٣٧٩٢) المقدم من استراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية واعتماده

٥٤٤ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية في الجلسة ذاتها ، فقال ان اقتراع وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالرفض قد قطع السبيل على ما تتخذه الأمم المتحدة من تدابير للمساعدة على تأمين الاحوال السلمية في شبه القارة الهندية واقامة العلاقات الودية بين الهند وباكستان . ونجد منذ اليوم الذى بدأ المجلس فيه النظر في مسألة كشمير أنه وافق ، بأغلبية الاصوات ، على التدابير التي تتيح لشعب كشمير التعبير عن ارادته تعبيرا حرا عن طريق استفتاء نزيه . ويعتقد وفد الولايات المتحدة انه يتعين على المجلس ، رغم استخدام الاتحاد السوفياتي لحق الاعتراض (الفيتو) أن ينظر في أمر اتخاذ تدابير جديدة لمساعدة الطرفين على التقدم نحو ايجاد حل للمسألة . وهذا هو السبب الذى حمل وفد الولايات المتحدة على أن يقدم بالاشتراك مع وفدى استراليا والمملكة المتحدة مشروع القرار الآتي :

« ان مجلس الأمن ،

« اذ يشير الى قراره المتخذ في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ والى قراراته السابقة وقرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان حول المسألة الهندية الباكستانية ،

« ١ — يطلب الى رئيس مجلس الأمن ، وهو ممثل السويد ، أن يدرس مع حكومتي الهند وباكستان أية اقتراحات يرى أن من شأنها المساهمة في تسوية النزاع ، مع مراعاة القرارات السابقة لمجلس الأمن وللجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ، وأن يزور شبه القارة لهذه الغاية ، وأن يوافي مجلس الأمن بتقرير في موعد لا يتجاوز ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٥٧ ،

« ٢ — ويدعو حكومتي الهند وباكستان الى التعاون معه على أداء هذه المهام ،

« ٣ — ويطلب الى الأمين العام والى ممثل الامم المتحدة للهند وباكستان ان يقدما اليه ما قد يطلبه من المساعدات » .

Digitized by UNOG Library

٥٤٥ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة فقال ان وفد بلاده يأسف لاستخدام الاتحاد السوفياتي حق الفيتو ضد مشروع قرار الدول الأربع • وأضاف ان حكومته لا تزال راغبة في أن يتحقق شيء من التقدم ، ولذا فقد اشتركت في تقديم مشروع القرار الجديد الذى يأمل أن ينال موافقة المجلس • وذكر ان الأحكام ذات الصبغة العامة التي تضمنها مشروع القرار هذا تتيح لرئيس المجلس أن يبحث ، فيما يبحثه ، مشكلة التجريد توطئة لاجراء استفتاء ، وهي المشكلة التي كانت دائما بمثابة المحور الذى تدور حوله مناقشات المجلس •

٥٤٦ — وعاد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الكلام في الجلسة ذاتها ، فقال معللا اقتراعه ان الاتحاد السوفياتي اضطر الى الاقتراع بالرفض لأن أصحاب مشروع قرار الدول الأربع لم يوافقوا على تعديلات الاتحاد السوفياتي ولا على تعديلات كولومبيا • وقد قدم الوفد السوفياتي تعديلاته ليزيل من مشروع القرار أحكاما منافية للميثاق ونصا غير مقبول بالنسبة الى واحد من الطرفين • وقال ان ايفاد قوة مسلحة الى كشمير ليتسنى اجراء استفتاء فيها يناقض أحكام الميثاق ويجرح شعب كشمير في مشاعره القومية • كما أن انتواء فرض قرار ما على دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم توافق عليه انما يؤدى الى الحكم مقدما بالاخفاق على المهمة الموكولة الى رئيس مجلس الأمن ، وهي مهمة العمل على ايجاد تسوية سلمية للمشكلة ضمن نطاق أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة •

٥٤٧ — وتكلم الممثل الاسترالي فأعرب عن أسفه لاستخدام ممثل الاتحاد السوفياتي حق الفيتو وأنكر أن يكون مشروع القرار الذى دحره ممثل الاتحاد السوفياتي منافيا للميثاق نصا وروحا • وقال ان وفد بلاده اشترك في تقديم مشروع القرار الجديد (م أ/٣٧٩٢) تلبية منه لرغبة المجلس في المساعدة على ايجاد حل للمسألة •

٥٤٨ — وتكلم الرئيس في الجلسة ذاتها بوصفه ممثلا للسويد ، فقال انه امتنع عن الاقتراع بالنظر الى المركز الخاص الذى وضع فيه شخصيا بموجب مشروع قرار الدول الأربع •

٥٤٩ — وعقد مجلس الأمن في ٢١ شباط (فبراير) جلسته رقم ٧٧٤ • وتكلم الممثل الباكستاني في هذه الجلسة فقال ان نقاط الخلاف بين الهند وباكستان حول مسألة انضمام ولاية جامو وكشمير تقع في دائرة ضيقة ، ويمكن لمحاضر المجلس أن تكشف عن درجة

Digitized by UNOG Library

من الاتفاق ، سواء من ناحية المبادىء أو من ناحية الاجراءات ، أعلى مما تدل عليه المناقشة الحاضرة • ان الهند ملزمة الزاما تاما بالمبدأ القائل ان مسألة انضمام أية ولاية كانت تابعة للهند البريطانية سابقا وينتمي حاكمها الى طائفة معينة وتنتمي أغلبية شعبها الى طائفة أخرى مسألة يجب تقريرها وفقا لارادة شعب هذه الولاية معبرا عنها تعبيرا حرا • يضاف الى ذلك أن هناك فيما يتعلق بولاية جامو وكشمير اتفاقا على أن تقوم حكومة الهند ، فور انسحاب رجال القبائل وعودة القانون والنظام الى نصابهما بسحب قواتها المسلحة وتحرى ارادة الشعب باجراء استفتاء حر نزيه •

٥٥٠ — وأضاف الممثل الباكستاني انه بعد احراز درجة معينة من النجاح في تنفيذ قرارى اللجنة في الاشهر الاولى من سنة ١٩٤٩ تعقدت مسألة تجريد الولاية من السلاح ، اذ ادعت الهند أنه لا يمكن تحقيق تقدم في سبيل اجراء الاستفتاء حتى يتم سحب القوات المسلحة التابعة لباكستان • وقد كانت باكستان مستعدة على الدوام للوفاء بالتزاماتها فيما يتصل بهذه المسألة ، وهي راغبة في تحقيق ذلك وفقا لأية مقترحات سبق لأى ممثل من ممثلي الامم المتحدة ان قدمها شرط أن تبدى الهند استعدادها للوفاء بنصيبها أيضا • والغاية الوحيدة من اقتراح باكستان المتعلق بايفاد قوة تابعة للأمم المتحدة الى الجانب الخاص بها من خط الهدنة هي تسهيل سحب القوات الباكستانية كي يتسنى الشروع في تنفيذ عملية التجريد • وليس من المقصود استخدام هذه القوة في اجراء استفتاء كما ادعى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اذ أن مهمة تنظيم الاستفتاء واجرائه فعلا مسندة الى مدير الاستفتاء • ولن يعني ايفاد قوة تابعة للامم المتحدة سوى زيادة عدد مراقبي الأمم المتحدة الموجودين فعلا في المنطقة وسيكون بمثابة الالتجاء مرة اخرى الى الاجراءات السلمية المتبعة حتى الآن بمقتضى أحكام الفصل السادس من الميثاق • وانه ليتعذر على باكستان أن تفهم الأسباب التي حملت وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الاعتراض على مثل هذا الاقتراح • وقد أعرب ممثل الاتحاد السوفياتي ايضا عن رأيه في وجوب عدم اتخاذ القرار لاعتراض أحد طرفي النزاع عليه • ولكن علينا أن نتذكر انه حدث فيما يتعلق بعدة محاولات قام بها المجلس في الماضي أنه لم يك لدى أحد الطرفين أو كليهما رغبة في ابداء القبول مقدما ، ورغم ذلك تم اتخاذ تلك القرارات ثم تعاون كلا الطرفين مع ممثل الأمم المتحدة •

٥٥١ — ولخص الممثل الباكستاني الموضوع بعد ذلك بقوله ان النزاع بين الهند وباكستان حول مسألة انضمام ولاية جامو وكشمير تتعلق في أساسها بحق شعب الولاية في

Digitized by UNOG Library

تقرير مصيره • ومهما كانت الأخطاء التي ارتكبتها الهند أو باكستان فان شعب الولاية يملك ذلك الحق ولا يمكن أن يحرم من ممارسته بحرية • واقليم الولاية لا يشكل جزءا من الهند ولا من باكستان الى ان يتم اجراء الاستفتاء • والوضع الفعلي هو أن الهند تحتل بعض اجزاء اقليم الولاية ، أما بقية الاجزاء فانها خاضعة لسلطة قوات آزاد كشمير • والاتفاق الدولي الملزم لكل من الهند وباكستان وحدة متماسكة ، ولايمكن الانفراد في استخدام أي جزء منه أو الغائه أو ايقافه • وكل محاولة من هذا القبيل تعتبر نبذا لمبادىء الميثاق •

٥٥٢ ــ وتكلم الممثل الهندى فقال ان وفده يرى لزاما عليه ، للقيد في محاضر الجلسة ، ان يبين أن حكومة الهند تختلف كل الاختلاف مع الممثل الباكستاني في آرائها حول عدد كبير من المسائل التي جاء ذكرها في بيانه • وقال ان الحكومة الهندية ستأخذ بعين الاعتبار مشروع قرار الدول الثلاث (م أ/ ٣٧٩٢) مع ما قد تتلقاه من رئيس المجلس من مشورة • ولكن يجب أن نكرر ان القرارات الوحيدة التي ترى الهند انها ملزمة بها هي القرارات التي قبلتها • والهند تأسف للاشارة الواردة في مشروع القرار الحاضر المعروض على المجلس الى قرار ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ ، اذ ترى انها لا جدوى منها وهي تنطوى على استفزاز •

٥٥٣ ــ ولخص الممثل الهندى بعد ذلك وجهة نظر حكومة بلاده ، فقال ان موقفها من مشكلة كشمير قد بني منذ أول كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ على الاعتبارات الآتية : أولا ، ان ولاية جامو وكشمير هي ، من الوجهة القانونية ، احدى الولايات المكونة للاتحاد الهندى ، وأن السلطة الوحيدة التي يجوز لها قانونا فصل الولاية هي البرلمان الهندى صاحب السيادة • ثانيا ، ان السلامة الاقليمية للولاية غير قابلة للانتهاك ولا يمكن للهند ان تقبل حالة الاحتلال الفعلي الذى ورد ذكره في بيان الممثل الباكستاني • ومن العوامل الاساسية في الحالة السائدة امتداد سيادة حكومة جامو وكشمير الى منطقة الولاية بأسرها ، ومسئولية حكومة الهند عن حفظ الأمن في المنطقة مثلما تحفظه في الاتحاد الهندى بكامله • ولايسع الهند أن تغفل أمنها الداخلي والخارجي في ضوء الظروف التي ازدادت فيها امكانيات باكستان العسكرية • ثالثا ، لن تتخلى الهند عن الالتزامات التي تعهدت بها في ضوء التأكيدات الرسمية التي قدمت الينا علنا ، تلك التأكيدات التي تشكل جزءا من أسباب موافقة الهند على الاقتراحات التي عرضت عليها • رابعا ، مهما كان الاهتمام الذى وجهته الهند الى اقتراحات معينة خلال السنوات السبع أو الثماني الماضية فانها لم تعد ملزمة بها لأنها نشأت في غضون مناقشات طويلة مع كل ما كان يحيط بها من ظروف ، ولأنه يجب

Digitized by UNOG Library

أخذ تغير الظروف بعين الاعتبار في الوقت الحاضر .

٥٥٤ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فقال ان وفد الاتحاد السوفياتي ، تمشيا مع الموقف الذي قد اتخذه من مسألة كشمير ، يرى أن الفكرة الأساسية التي تكمن وراء مشروع القرار المشترك للدول الثلاث (م أ/٣٧٩٢) مقبولة . غير أن الاشارة الى قرارات المجلس السابقة قد تقف عقبة في طريق رئيس المجلس ، لأن المباحثات الجديدة يجب ألا تقوم على أساس قرارات اتخذت قبل عدة سنوات بل على الوقائع الفعلية المحيطة بالحالة الدولية الحاضرة ، ولاسيما الحالة السائدة في المنطقة . ومع ذلك فان الوفد السوفياتي يعرب عن أمله في أن تأتي زيارة رئيس مجلس الأمن بنتائج ايجابية ، وتؤدي الى تجديد المفاوضات المباشرة بين الحكومتين المعنيتين . ولذلك فانه لن يعارض اعتماد مشروع القرار هذا وسيمتنع عن الاقتراع عليه .

٥٥٥ — وتكلم ممثلو العراق والفيليبين والصين وكولومبيا فأبدوا تأييدهم لمشروع قرار الدول الثلاث (م أ/٣٧٩٢ ، تصويب ١) .

٥٥٦ — وقد أشار ممثل الفيليبين الى أنه لم يقل في بيانه السابق أن قرارى اللجنة قد وضعا كلا الطرفين على قدم المساواة ، وهو تصريح نسبه اليه ممثل الهند . وكل ما قاله هو أنه اذا أريد تضمين مشروع القرار اشارة الى التأكيدات التي قدمت للهند فيجب ايراد اشارة مماثلة الى التأكيدات التي قدمت لباكستان كي يتسنى وضع الحكومتين „ على قدم المساواة ازاء قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان „ .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد مشروع القرار المشترك (م أ/٣٧٩٢ وتصويب ١) في الجلسة رقم ٧٧٤ المنعقدة في ٢١ شباط (فبراير) وذلك بأغلبية عشرة أصوات مقابل لاشيء وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية).

٥٥٧ — وتكلم رئيس المجلس في الجلسة ذاتها . وأعرب في معرض قبوله المهمة التي أسندها المجلس اليه ، عن تقديره للشرف الذي شمله المجلس به ، وقال انه يشعر بالسرور اذ يضع خدماته تحت تصرف المجلس . وأضاف ان قبوله لهذه المهمة مبني على انه مفهوم صراحة أن الطرفين قد أعلنا عن استعدادهما ، حسب الفقرة الثانية من القرار ، للتعاون معه على أداء مهامه ، كما أن نتيجة مهمته تعتمد الى حد كبير على مدى التعاون الذي سيلقاه منهما .

Digitized by UNOG Library

جلس الدكتور فرانك غراهام ، ممثل الامم المتحدة للهند وباكستان ، الى طاولة المجلس بناء على دعوة الرئيس .

٥٥٨ — وتكلم ممثل الامم المتحدة للهند وباكستان فتمنى لرئيس المجلس النجاح في مهمته المقبلة ، وأكد له انه سيقدم اليه كل عون ممكن .

٥٥٩ — كذلك تكلم ممثلو المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والفيليبين واستراليا فسجلوا تقديرهم لموافقة رئيس المجلس على الاضطلاع بالمهمة ، وأبلغوه اصدق تمنيات حكوماتهم في أن تتكلل جهوده بالنجاح ، كما أنهم اثنوا على الدكتور غراهام لما بذله من جهود لم تفتر بوصفه ممثل المجلس للهند وباكستان .

الفرع التاسع

تقرير السيد جنر يارنج ، رئيس مجلس الأمن لشهر شباط (فبراير) ١٩٥٧ (م أ/ ٣٨٢١)

٥٦٠ — قام السيد جنريارنج عملا بقرار مجلس الأمن (م أ/ ٣٧٩٣) المؤرخ في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٥٧ وبوصفه ممثلا للمجلس ، بزيارة الهند وباكستان بين ١٤ آذار (مارس) و ١١ نيسان (ابريل) ١٩٥٧ . وقد أجرى مباحثات مع حكومة باكستان من ١٥ الى ٢٠ آذار (مارس) ومن ٢ الى ٥ نيسان (ابريل) وفي ١٠ نيسان (ابريل) ، ومع حكومة الهند من ٢٤ الى ٢٨ آذار (مارس) ومن ٦ الى ٩ نيسان (ابريل) . وقام في ٢٩ نيسان (ابريل) برفع تقرير (م أ/ ٣٨٢١) عن نتائج مفاوضاته . وقد ذكر في تقريره أن المحادثات دارت في جو ودى تسوده الصراحة التامة .

٥٦١ — وذكر السيد يارنج أن كلا من ممثل الهند وممثل باكستان صرح أثناء المناقشة التي دارت في مجلس الأمن أن حكومته قبلت قرارى اللجنة المتخذين في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، مما جعله يشعر أن من المناسب له أن يقوم بتحرى الأسباب التي حالت دون تنفيذ هذين القرارين تنفيذا كاملا ، وأن يوجه جهوده نحو ايجاد حل للمشاكل التي نشأت بصددهما .

٥٦٢ — وفيما يتعلق بقرار ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، وهو القرار الذى نص على اجراء استفتاء حر نزيه للبت في مسألة انضمام ولاية جامو وكشمير الى الهند او باكستان ،

Digitized by UNOG Library

بين السيد يارنج انه حينما كان يتقصى تلك المشكلة كان يدرك المشاكل الخطيرة التي قد تنشأ بصدد الاستفتاء أو نتيجة له • وقال انه تقدم بعدد من الاقتراحات التي يمكن بها تذليل الصعوبات المتعلقة بالاستفتاء أو على الأقل تخفيفها الى حد بعيد ، ولكن تبين انها غير مقبولة لكل من الحكومتين ، وذلك لأسباب مختلفة •

٦٣ • — وأشار الى أن حكومة الهند قد علقت أهمية خاصة على عاملين يحولان في رأيها دون تنفيذ قرارى اللجنة • أولا ، ان حكومة باكستان ، على رأى الحكومة الهندية ، لم تنفذ الجزء الاول من قرار ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ ، ولاسيما الفرعين باء وهاء منه • ولذلك فان الهند تعتقد ان من سبق الأوان بحث تنفيذ الجزئين الثاني والثالث منه أوتنفيذ قرار • كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ • وثانيا ، ان حكومة الهند تشعر بخيبة أمل اذ لم يصدر المجلس حكمه على ما تعده عدوانا اقترفته باكستان بحقها • وترى الهند ان من واجب المجلس ان يصدر حكمه في تلك المسألة وأن من واجب باكستان بالمثل ان „ تنهي عدوانها „ • وذهبت الهند الى أن الالتزامات المترتبة على الهند بموجب القرار لا يمكن أن تبلغ مرحلة التنفيذ قبل أن يفي المجلس وقبل ان تفي باكستان بهذه الشروط •

٦٤ • — وقال السيد يارنج في تقريره انه قد أوضح لحكومة الهند أن المجلس قد أحاط علما بشكوى الهند الاصلية حسب الاصول ، وأنه (أى السيد يارنج) ليس لديه ابداء رأيه فيما اذا كانت قرارات المجلس حول الموضوع وافية بالغرض أم لا • وبيّن انه بصرف النظر عن أساس الموقف الحالي الذى تقفه الهند فانه لا يمكننا أن نتجاهل أن الهند قبلت قرارى اللجنة • وقد أكدت حكومة باكستان من جانبها في المحادثات التي دارت بينهما أنها نفذت الجزء الأول من قرار ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ تنفيذا كاملا وبنية حسنة ، وأن الوقت قد حان للشروع في تنفيذ الجزء الثاني منه •

٦٥ • — وبيّن السيد يارنج ، انه قرر أمام هذه الظروف ، أنه قد يكون من المناسب ان يبحث ، أولا ، مسألة تنفيذ الجزء الاول من قرار اللجنة الاول الذى علم أنه يشكل العقبة الرئيسية في سبيل تنفيذ القرارين • وذكر انه بدا له أن الحكومة الهندية ، عندما عرضت آراءها ، علقت أهمية كبيرة على عدم توفر „ الجو الملائم لتشجيع اجراء مفاوضات جديدة „ كما هو منصوص عليه في الفرع هاء من الجزء الاول من القرار الاول • وهناك نقطة أخرى أكدتها الحكومة الهندية مرارا هي انها ترى ان الابقاء على „ الوضع العسكرى القائم „ المنصوص عليه في الجزء باء من الفرع نفسه لم يتحقق بسبب السياسات التي اتبعتها الحكومة الباكستانية •

Digitized by UNOG Library

٥٦٦ — واستهدف السيد يارنج حل الازمة المتعلقة بالجزء الاول ، فاستفسر من الحكومتين ان كانتا على استعداد لأن تحيلا على التحكيم مسألة ما اذا كان الجزء الاول قد نفذ ام لم ينفذ • وذكر ان اقتراحه الذى قدمه الى الحكومتين لا ينص على مجرد التحكيم ، بل انه ينص على الترخيص للمحكم او المحكمين اذا ما تبين أن التنفيذ كان ناقصا بأن يشير أو يشيروا على الطرفين بما يجب اتخاذه من تدابير لاتمام التنفيذ • وهو ينص أيضا على أن يقرر المحكمون بعد مرور أجل مسمى ما اذا كانت التدابير التي أشاروا بها قد اتبعت وتم تنفيذها • وذكر السيد يارنج ان علمه بموقف الهند السلبي السابق من التحكيم فيما يختص بمشكلة كشمير بوجه عام حمله على أن يهتم اهتماما خاصا بأن يبين أنه لم يقترح شيئا من هذا القبيل ، وأن ما يقترحه ، وان كان يسمى بالتحكيم ، سيكون على الارجح من قبيل البت في وقائع معينة هي في رأى الهند لا نزاع فيها • يضاف الى ذلك أن الاجراء المقترح قد يؤدى الى تحسين العلاقات الهندية الباكستانية بوجه عام •

٥٦٧ — وذكر ان باكستان قد قبلت اقتراحه من حيث المبدأ بعد شيء من التردد ، الا أن الحكومة الهندية رأت ان التحكيم كما اقترحه لا يعتبر اجراء مناسبا • وأوضحت الهند أنها وان كانت لا تعارض مبدأ التحكيم بوصفه طريقة للتوفيق ، فانها ترى أن القضايا المتنازع فيها غير صالحة للتحكيم لأن مثل هذا الاجراء لا يتفق مع سيادة ولاية جامو وكشمير وحقوق الاتحاد الهندى في ذلك الاقليم والتزاماته ازاءه • وأبدت حكومة الهند أيضا خشيتها من أن يفسر التحكيم بأنه دليل على أن وجهة نظر باكستان في المسألة يمكن الدفاع عنها قانونا حتى وان كان التحكيم يتعلق بجزء منفصل من القرارات •

٥٦٨ — وذكر السيد يارنج في تقريره أنه لم يسعه وهو يبحث هذه المسألة ذلك البحث المستفيض الا أن يلاحظ القلق الذى أبدى حول التغيرات التي طرأت على العوامل السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تكتنف مسألة كشمير بكاملها ، بالاضافة الى تغير نمط العلاقات بين الدول في آسيا الغربية والجنوبية • ويعلم المجلس أنه ما لم يتم تنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الطابع الخاص بالسرعة المناسبة فقد تزداد بالتدريج صعوبة تنفيذها نظرا الى أن الحالة التي أريد بها مواجهتها تتجه الى التغير •

٥٦٩ — واختتم السيد يارنج تقريره بقوله انه بينما يشعر بعجزه عن موافاة المجلس بأية مقترحات ملموسة يرى أن من شأنها المساهمة في تسوية النزاع في ذلك الوقت ، فانه يرى ان دراسته للحالة كما كانت سائدة في ذلك الوقت تدل على أن الطرفين لا يزالان ،

Digitized by UNOG Library

رغم تعقد الموقف ، راغبين في ايجاد حل للمشكلة . وذكر انه يعتقد في هذا الصدد أن المجلس قد يود أن يحيط علما بما تلقاه من الحكومتين من تأكيدات تعرب عن رغبتهما الصادقة في التعاون مع الأمم المتحدة على ايجاد حل سلمي .

Digitized by UNOG Library

الفصـــل الســـادس

الرسالة المؤرخة في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ والموجهة من ممثل فرنسا الى الامين العام ومعها شكوى بشأن المساعدة العسكرية المقدمة من الحكومة المصرية الى الثوار في الجزائر

٥٧٠ــ وجه ممثل فرنسا الى الامين العام بتاريخ ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ (م أ/٣٦٨٩ والتصويب رقم ١) رسالة طلب فيها أن يدرج في جدول اعمال جلسة قادمة من جلسات مجلس الامن ، الموضوع التالي : „ المساعدة العسكرية المقدمة من الحكومة المصرية الى الثوار في الجزائر „ . وقد ارفقت بالرسالة مذكرة جاء فيها : ان سفينة حربية فرنسية قد اوقفت في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) مركبا يدعى „آتوس„ (والمعروف بسان بريافيل) لم يكن يرفع اية راية ، على مقربة من „كاب دى تروا فورش „ . وأنه تبين أن المركب لا يحمل أية أوراق ، وأنه كان مشحونا بالاسلحة والذخائر ، وعلى متنه ستة ركاب سريين . وتبين من أقوال الموجودين على ظهر المركب ، أنه جرى شحن المركب في „ منطقة محرمة „ بالاسكندرية ليلة ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ، واشترك في عمليات الشحن ١٥٠ شخصا من العسكريين المصريين بالبزة الرسمية . وكان من المقرر تسليم الاسلحة الى قائد حركة المقاومة السرية في تورين بالقرب من تلمسان . وقد دل التحقيق الذى اجرته السلطات الفرنسية على أن الركاب السريين قد تلقوا دروسا في التدريب العسكرى في مصر . واتضح كذلك أن شراء „الآتوس „ قد تم في شهر تموز (يوليه) ١٩٥٦ على يد وكلاء مصريين . ويعمل مجهز المركب في شعبة „افريقيا الشمالية „ في المخابرات المصرية ، حيث كان مكلفا بارسال الاسلحة وتسليمها الى الثوار الجزائريين ، وهو على اتصال دائم بالسلطات العسكرية المصرية .

٥٧١ــ وعقد المجلس بتاريخ ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ جلسته رقم ٧٤٧ . وتكلم الرئيس في هذه الجلسة بوصفه ممثلا عن فرنسا . فكرر التهم الواردة في المذكرة المرفقة برسالة الوفد الفرنسي المؤرخة في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ . وقال ان جميع الوقائع التي اثبتتها السلطات الفرنسية تبرهن بصورة قاطعة على أن الحكومة الفرنسية تواجه عملا مقصودا موجها ضد سيادتها ومخالفا لقواعد القانون الدولي الاساسية . وطلب من المجلس ان ينظر فورا في الموضوع حتى يضع حدا لتلك الحالة التي قد يؤدى استمرارها ، الى تهديد صيانة السلام والامن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

٥٧٢ — القـــرار المتخذ بشأن الطلب الفرنسي : قرر مجلس الامن دون اقـتراع ادراج الموضوع في جدول الاعمال •

٥٧٣ — واعلن الرئيس اثر ذلك انه يعتقد ان جميع اعضاء المجلس يوافقون علـى دعوة الوفـد المصرى الى الاشتراك في المناقشة • وقرر أنه ، لذلك ، يرى من المناسب تأجيل الجلسة حتى يتاح للوفد المصرى الوقت الكافي للاستعداد •

٥٧٤ — ولم يستأنف المجلس النظر في الموضوع حتى الآن •

٥٧٥ — وأرسل ممثل فرنسا الى رئيس مجلس الامن بتاريخ ٤ شباط (فبراير) ١٩٥٧ رسالة ثانية (م أ/٣٧٨٣) ضمنها مزيدا من المعلومات عن شحنة الآنتوس الشهـــــيرة „ بســان بريافيل „ •

Digitized by UNOG Library

البـــــــاب الثانـــــــي

المسائـــل الاخرى التي نظر فيهـــا المجلـــــــــس

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع

قبول الاعضاء الجدد

— • —

الفرع الأول

طلب المملكة المغربية

٥٧٦ — أرسل وزير خارجية المملكة المغربية الى الأمين العام بتاريخ ٤ تموز (يوليه) ١٩٥٦ رسالة (م أ/٣٦١٧) ضمنها طلب بلاده بشأن قبولها في عضوية الأمم المتحدة •

٥٧٧ — وعقد المجلس بتاريخ ٢٠ تموز (يوليه) جلسته رقم ٧٣١ • وعرض عليه في هذه الجلسة مشروع القرار التالي الذى تقدم به ممثل فرنسا (م أ/٣٦٢٠) :

„ ان مجلس الامن

„ وقد درس طلب المملكة المغربية ،

„ يوصي الجمعية العامة بقبول المملكة المغربية في عضوية الامم المتحدة • „

٥٧٨ — وقد أيد جميع اعضاء المجلس الطلب المغربي •

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الفرنسي : تم في الجلسة ذاتها اعتماد مشروع القرار (م أ/٣٦٢٠) بالاجماع •

الفرع الثاني

الطلب التونسي

٥٧٩ — أرسل وزير خارجية تونس الى الامين العام بتاريخ ١٤ تموز (يوليه) ١٩٥٦ رسالة (م أ/٣٦٢٢) ضمنها طلب بلاده بشأن قبولها في عضوية الامم المتحدة • وعقد المجلس بتاريخ ٢٦ تموز (يوليه) جلسته رقم ٧٣٢ • وعرض عليه في هذه الجلسة مشروع القرار التالي الذى تقدمت به فرنسا (م أ/٣٦٢٧) :

Digitized by UNOG Library

„ ان مجلس الامن

„ وقد درس الطلب التونسي

„ يوصي الجمعية العامة بقبول تونس في عضوية الامم المتحدة . „

٥٨٠ — وقد أيد جميع اعضاء المجلس الطلب التونسي .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الفرنسي : تم في الجلسة ذاتها اعتماد مشروع القرار (م أ/٣٦٢٧) بالاجماع .

الفرع الثالث

الطلب الياباني

٥٨١ — عقد المجلس بتاريخ ١٢ كانون الاول (ديسمبر) جلسته رقم ٧٥٦ . وقد دعي المجلس الى عقد هذه الجلسة بناء على طلب ممثل ايران (م أ/٣٧٥٣) ، فدرس فيها طلب اليابان (م أ/٣٧٥٢) المتعلق باعادة النظر في طلبها الخاص بقبولها في عضوية الامم المتحدة ، وهو الطلب الذي قدمته في الأصل في ١٦ حزيران (يونيه) ١٩٥٢ (م أ/٢٦٧٣) . وعرض على المجلس في هذه الجلسة مشروع القرار التالي الذي تقدمت به بيرو (م أ/٣٧٥٤) :

„ ان مجلس الامن

„ وقد درس طلب اليابان ،

„ يوصي الجمعية العامة بقبول اليابان في عضوية الامم المتحدة . „

٥٨٢ — وقد أيد جميع اعضاء المجلس طلب اليابان .

القرار المتخذ بشأن مشروع قرار بيرو : تم في الجلسة ذاتها اعتماد مشروع القرار (م أ/٣٧٥٤) بالاجماع .

Digitized by UNOG Library

الفـــرع الرابـــــع

طلـــب الجمهورية الشعبية المغوليـــة

٥٨٣ — عقد المجلس بتاريخ ١٢ كانون الاول (ديسمبر) جلسته رقم ٧٥٦ • ونظر في هذه الجلسة في مشروع القرار التالي المقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن طلب الجمهورية الشعبية المغولية (م أ/ ٣٧٥٥) :

„ ان مجلس الامـن ،

„ وقد درس طلب الجمهورية الشعبية المغولية بشأن قبولها في عضوية الامـم المتحدة ،

„ يوصي الجمعية العامة بقبول الجمهورية الشعبية المغولية في عضوية الامـم المتحـدة • „

٥٨٤ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في هذه الجلسـة • فذكر بان الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في الجمعية العامة قد اوصت خـلال الدورة العاشرة بقبول الجمهورية الشعبية المغولية مع عدد من الدول الاخرى ، وان ثمانية من اعضاء مجلس الامن نفسه ايضا قد أيدوا قبولها عند الاقتراع على مشروع القرار المقترح بشأنه ، والذى خذل بسبب لجوء ممثل شانكاى شيك الى استخدام الفيتو •

٥٨٥ — وواصل الممثل السوفياتي كلامه • فقال ان الجمهورية الشعبية المغوليـة قد دأبت منذ نشوئها كدولة مستقلة عام ١٩٢١ ، على اتباع سياسة تقوم على السـلام والتعاون الدولي • وهي مستوفية لجميع شروط العضوية التي نصت عليها المادة الرابعة من الميثاق • وقال ان السبب الذى حمل بعض الدول ، ولاسيمـا الولايـات المتحدة ، على الحؤول دون قبول الجمهورية الشعبية المغولية في عضوية الامـم المتحدة هو أن الذين يمسكون بزمام السلطة في هذا البلد هم العمال • وبين ان ما قاله ممثل الولايات المتحدة في جلسة المجلس رقم ٤٢٩ من ان بلاده ترحب بترشيح الديمقراطيات الشعبية اذا ما بدلت سياستها ، لم يأت عن طريق الصدفة • وأضاف أن ذلك مظهر آخر من مظاهر التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى • وخلص الى الاعراب عن أمله في ان يضع المجلس حدا في النهاية للاجحاف الذى لحق الجمهورية الشعبية المغولية ويوصي بقبولها في عضوية الامم المتحدة •

Digitized by UNOG Library

٥٨٦ — وتكلم الممثل اليوغوسلافي في الجلسة ذاتها • فقال أن ثمة اعتبارات سياسية معقدة مؤسفة قد تضافرت منذ اكثر من عشر سنوات على الحيلولة دون قبول طلب الجمهورية الشعبية المغولية ، وأضاف أنه كان الأحرى ان يتم قبول هذا الطلب منذ زمن طويل • وخلص الى أن الوفد اليوغوسلافي سوف يؤيد الاقتراح السوفياتي الذى يوصي بقبول الجمهورية الشعبية المغولية في الامم المتحدة •

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار السوفياتي : رفض اعتماد مشروع القرار (م أ/٣٧٥٥) اذ نال ٤ أصوات (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وايران وبيرو ويوغوسلافيا) مقابل صوتين (الصين وكوبا) وامتناع ٥ أعضاء عن الاقتراع (استراليا وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) •

٥٨٧ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة اثر ذلك ، في الجلسة نفسها • فقال ان وفد بلاده كان قد اقترع في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ مؤيدا قبول مغوليا الخارجية في الامم المتحدة بالاشتراك مع سبع عشرة دولة اخرى • وبين أن ذلك كان احتراما منه لرغبة الجمعية العامة في أن تحل مشكلة قبول الاعضاء الجدد ، رغم انه كان يشك كثيرا في استيفاء مغوليا الخارجية للشروط اللازمة • وانهى كلامه بقوله انه فيما عدا هذه الحالة الاستثنائية فان وفد المملكة المتحدة كان يمتنع باستمرار عن الاقتراع على هذه القضية •

٥٨٨ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية في الجلسة المذكورة • فقال ان بلاده تعارض قبول مغوليا الخارجية في الامم المتحدة ، وانها لم تمتنع عن التصويت الا مراعاة منها لروح قرار « فاندنبرغ » الصادر عام ١٩٤٨ ، والذى دعا الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الى الاتفاق الاختيارى على عدم استخدام حق الفيتو بالنسبة الى مسألة قبول الاعضاء الجدد •

٥٨٩ — وتكلم الممثل الاسترالي فذكر بالشكوك التي اعرب عنها وفد بلاده ابان الدورة العاشرة للجمعية العامة بشأن قانونية الاجراء الخاص بقبول عدد كبير من البلدان على تفاوت مؤهلاتها للعضوية • وقال ان الوفد الاسترالي يشك كثيرا في قدرة مغوليا الخارجية على تنفيذ التزامات العضوية •

٥٩٠ — وتكلم ممثل كوبا فرأى أن مغوليا الخارجية لا تستوفي اى شرط من الشروط المقررة في المادة ٤ من الميثاق • وأعرب من ناحية ثانية عن استعداده للاقتراع

Digitized by UNOG Library

بجانب قبول الجمهورية الكورية وفييتنام المستوفيتين لجميع الشروط اللازمة .

٥٩١ — وتكلم ممثل الصين فقال ان مغوليا الخارجية مستعمرة سوفياتية قد استخدمت لاغراض العدوان ضد الصين ثم ضد كوريا ، وانها ليست حائزة على أى من مؤهلات العضوية في الامم المتحدة .

٥٩٢ — وعاد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الكلام في الجلسة ذاتها . فقال انه يجب على الذين يسندون ممثل شان كاى شيك ان يتحملوا كامل المسئولية عن عدم قبول الجمهورية الشعبية المغولية . وبين ان الولايات المتحدة قد حالت مرة اخرى مع اتباعها دون قبول احدى الدول في عضوية الامم المتحدة لان نظام هذه الدولة السياسي والاقتصادى لا يروقها .

٥٩٣ — وتكلم الممثل الفرنسي ايضا . فقال ان الوقت لا يبدو مؤاتيا للتوصية بقبول مغوليا الخارجية . وقرر أنه قد وقعت منذ السنة الماضية ، سلسلة من الحوادث جعلت الوفد الفرنسي يقف موقف الحذر والتحفظ . وخلص الى أن الزعم بان عدم قبول مغوليا ناجم عن ان عقائدها أو طريقة حياتها لا تروق بعض الدول انما هو زعم خاطيء ، دحض تماما بقبول المجر ورومانيا مثلا .

الفرع الخامس

طلب غانا

٥٩٤ — وعرض على مجلس الامن في جلسته رقم ٧٧٥ المعقودة في ٧ آذار (مارس) طلب غانا بشأن قبولها في الامم المتحدة (م أ/٣٧٩٧) وقد درس المجلس في تلك الجلسة مشروع القرار التالي الذى تقدمت به استراليا والمملكة المتحدة (م أ/٣٨٠٠) :

„ ان مجلس الامن ،

„ وقد درس طلب غانا بشأن قبولها في عضوية الامم المتحدة ،

„ يوصي الجمعية العامة بقبول غانا في عضوية الامم المتحدة . „

٥٩٥ — وقد أيد جميع اعضاء المجلس طلب غانا .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الثنائي : تم في الجلسة ذاتها اعتماد مشروع القرار المشترك (م أ/٣٨٠٠) بالاجماع .

Digitized by UNOG Library

الفـــرع الســـادس

قـــــرار الجمعية العامة رقم ١٠١٧ (دورة ١١) (أ) و (ب) بشأن طلبي الجمهورية الكورية وفييتنـــام

٥٩٦ــ قامت الجمعية العامة في جلستها رقم ٦٦٣ المنعقدة في ٢٨ شـــباط (فبراير) ١٩٥٧ باتخاذ قرارين (١٠١٧ (دورة ١١) (أ) و (ب)) ، اكدت فيهما من جديد أن الجمهورية الكورية وفييتنام دولتان تتوافر فيهما كافة شروط القبـــول في عضوية الامم المتحدة ، وطلبت الى مجلس الامن ان يعيد النظر في طلـــب كل من الدولتـــين .

٥٩٧ــ وقد أرسل الامين العام الى مجلس الامن ، بتاريخ ٤ آذار (مارس) ١٩٥٧ ، رسالة (م أ/٣٨٠٣) أحال فيها نص القرارين المذكورين للاطلاع .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن

انتخاب عضو للمقعد الشاغر في محكمة العدل الدولية

٥٩٨— لاحظ مجلس الامن في جلسته رقم ٧٣٣ المنعقدة في ٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٦ شغور مقعد في محكمة العدل الدولية نتيجة لوفاة القاضي هسومو في ٢٨ حزيران (يونيه) ١٩٥٦ . وقرر المجلس ، عملا بالمادة ١٤ من نظام المحكمة الاساسي ، وجوب اجراء انتخاب خلال الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة لملء المقعد الشاغر حتى انتهاء مدة ولاية القاضي هسومو ، أي حتى ٥ شباط (فبراير) ١٩٥٨ .

٥٩٩— وأعلن الرئيس في الجلسة رقم ٧٥٧ المنعقدة في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٦ ، أن الاقتراع الذي أجراه المجلس قد أسفر عن نيل السيد ف . ك . ولنغتون كو الاغلبية اللازمة . ولما كان السيد ولنغتون كو لم ينل الاغلبية اللازمة في الجمعية العامة ، فقد أعاد مجلس الامن الاقتراع في جلستيه رقم ٧٥٨ و ٧٥٩ المنعقدتين في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) أيضا ، وفي الجلسة رقم ٧٦٠ المنعقدة بتاريخ ١١ كانون الثاني (يناير) . وفي كل اقتراع منها حصل السيد ولنغتون كو على الاغلبية اللازمة في المجلس .

٦٠٠— وفي الجلسة العامة رقم ٦٣٧ التي عقدتها الجمعية العامة في ١١ كانون الثاني (يناير) ايضا ، فاز السيد ولنغتون كو بالاغلبية اللازمة ، وبذلك تم انتخابه عضوا في محكمة العدل الدولية لملء المقعد الذي شغر بوفاة القاضي هسومو . وستنتهي ولاية السيد ولنغتون كو في ٥ شباط (فبراير) ١٩٥٨ ، وذلك وفقا للمادة ١٥ من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية .

Digitized by UNOG Library

الباب الثالث

لجنة أركان الحرب

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع

أعمال لجنة أركان الحرب

١٠٦- واصلت لجنة أركان الحرب عملها خلال الفترة المستعرضة في ظل نظامها الداخلي المؤقت ، وعقدت ستا وعشرين جلسة دون أن تسجل أى تقدم جديد في المسائل الأساسية .

Digitized by UNOG Library

البـــاب الرابـــع

المسائل التي عرضت على مجلس الأمن ورفض ادراجها في جدول أعماله

Digitized by UNOG Library

الفصل العاشر

برقية مؤرخة في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ وموجهة من وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الأمن بشأن „ عدم التزام المملكة المتحدة وفرنسا واسرائيل قرار الجمعية العامة المتخذ في دورتها الاستثنائية الطارئة بتاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ ، واتخاذ التدابير الفورية لوقف عدوان الدول السالفة الذكر على مصر„

٦٠٢ — أرسل وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ برقية (م أ / ٣٧٣٦) أعلن فيها أن الحرب العدوانية ضد مصر قد استعرت ، رغم قرار الجمعية العامة المتخذ في دورتها الاستثنائية الطارئة بتاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) بشأن وقف الأعمال العدائية العسكرية وسحب جميع القوات الأجنبية من مصر . وقال وزير الخارجية ان الحالة تقتضي الأمم المتحدة المبادرة فورا الى اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لوقف العدوان . وقال أن عجز الأمم المتحدة في هذه اللحظة الحاسمة عن ردع المعتدين ، سيزعزع الثقة التي وضعتها شعوب العالم في هذه المنظمة . وذكر أن الحكومة السوفياتية تطالب المبادرة فورا الى دعوة مجلس الأمن الى بحث مسألة „ عدم التزام المملكة المتحدة وفرنسا واسرائيل قرار الجمعية العامة المتخذ في دورتها الاستثنائية الطارئة بتاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ ، واتخاذ التدابير الفورية لوقف عدوان الدول السالفة الذكر على مصر „ . وقد أرفق بالبرقية مشروع القرار التالي :

„ان مجلس الأمن ،

„اذ يلاحظ أن المملكة المتحدة وفرنسا واسرائيل لم تلتزم القرار الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة بتاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ وأوصت فيه حكومات الدول المذكورة بوقف عملها العسكرى ضد مصر فورا ويسحب قواتها من الاراضي المصرية ، وأن العمل العسكرى ضد مصر لا يزال مستمرا ،

„واذ يرى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لعدوان المملكة المتحدة وفرنسا واسرائيل على مصر ،

Digitized by UNOG Library

„ يقترح على حكومات المملكة المتحدة وفرنسا واسرائيل أن تقوم فورا وفي موعد لا يتجاوز اثنتي عشرة ساعة بعد اعتماد هذا القرار، بوقف كل عمل عسكرى ضد مصر وسحب قوات الطرف في غضون ثلاثة أيام ٠

„ وان مجلس الأمن يرى بناء على المادة ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ،ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بوصفهما عضوين دائمين في مجلس الأمن يملكان قوات جوية وبحرية ضخمة تحت تصرفهما ، بتقديم المساعدة العسكرية وغير العسكرية الى الجمهورية المصرية ضحية العدوان ، وذلك بارسال القوات البحرية والجوية والوحدات العسكرية والمتطوعين والمدربين العسكريين وغير ذلك من أنواع المساعدة ، وذلك اذا لم تنفذ المملكة المتحدة وفرنسا واسرائيل هذا القرار خلال المدتين اللتين سبق تحديدهما „ ٠

٦٠٣ — وذكرت البرقية أن الحكومة السوفياتية مستعدة ، من جانبها ، للمساهمة في ردع المعتدين والدفاع عن ضحايا العدوان واعادة السلام الى نصابه ، وذلك بأن ترسل الى مصر القوات الجوية والبحرية اللازمة لتحقيق هذا الغرض ٠ وجاء في ختام البرقية أن الحكومة السوفياتية على ثقة بأن أعضاء الأمم المتحدة سيتخذون التدابير اللازمة للدفاع عن حقوق سيادة الدولة المصرية ولاقرار السلم ٠

٦٠٤ — وفي الجلسة رقم ٧٥٥ المنعقدة في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ ، أعلم الأمين العام المجلس بأن حكومتي المملكة المتحدة وفرنسا قد أخبرتاه ، ردا على طلب وقف اطلاق النار اعتبارا من الساعة ٢٤ من يوم ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) بتوقيت نيويورك ، بأنهما ستوقفان كل عمل عسكرى حالما تبدى حكومتا اسرائيل ومصر قبولهما لقوة دولية لها الوظائف المقررة ، وتوافق الأمم المتحدة على خطة لانشاء هذه القوة الدولية ٠ وقال الأمين العام ان اتخاذ الجمعية العامة القرار رقم ١٠٠٠ (دورة طارئة ١) في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ بشأن انشاء قيادة الأمم المتحدة ، يعتبر الخطوة الحاسمة الأولى في سبيل تطبيق المبدأ الذى سبق للجمعية العامة أن قبلته والقاضي بانشاء قوة تابعة للأمم المتحدة تكفل وقف الأعمال العدائية وفقا لكافة أحكام القرار رقم ٩٩٧ (دورة طارئة ١) الصادر في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) حول هذا الموضوع ٠ وقد

Digitized by UNOG Library

قبلت الحكومة المصرية قرار الجمعية العامة المتخذ في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ، كما قبلت طلب الأمين العام بوقف اطلاق النار دون أن تخضع لأى شرط من الشروط ٠ وقد تلقى الأمين العام كذلك تصريحا من حكومة اسرائيل جاء فيه أنه بالنظر الى ما أعلنته مصر من استعدادها لوقف اطلاق النار ، فان اسرائيل تود أن تؤكد استعدادها للموافقة على وقف اطلاق النار ٠ وهكذا فقد بدا للأمين العام أن الشروط اللازمة لوقف اطلاق النار بصفة عامة تتوقف على امكانية الوصول الى اتفاق بشأن خطة انشاء القوة الدولية ٠ وقال الأمين العام انه يأمل في أن يقدم الى الجمعية في اليوم التالي خطة كهذه لانشاء القوة الدولية ٠

القرار المتخذ بشأن رفض جدول الأعمال المؤقت المقترح من الاتحاد السوفياتي :

قرر مجلس الامن في الجلسة رقم ٧٥٥ المنعقدة في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ رفض جدول الاعمال المؤقت (م أ / جدول اعمال / ٧٥٥ / التنقيح رقم ١) الذى تضمن برقية وزير خارجية الاتحاد السوفياتي (م أ/ ٣٧٣٦) المؤرخة في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) وذلك باغلبية اربعة اصوات (استراليا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) مقابل ثلاثة (الاتحاد السوفياتي وايران ويوغوسلافيا) ومع امتناع اربعة اعضاء عن التصويت (بلجيكا وبيرو والصين وكوبا) ٠

٦٠٥ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الجلسة ذاتها معللا اقتراعه ، فقال اننا لو نظرنا الى مشروع القرار السوفياتي (م أ/ ٣٧٣٦) في اطار الأحداث الجارية في المجر لوجدناه يبلغ قمة الاستهتار ، كما أنه يتضمن اقتراحا لا يمكن تصور الأخذ به ٠ وذكر ان الجمعية العامة والأمين العام ناشطان في معالجة مسألة وقف الأعمال العدائية في مصر ، وقال ان الولايات المتحدة تعتقد بأن الطريق الذى يقترح الاتحاد السوفياتي سلوكه يتجه اتجاها معاكسا لتلك الجهود ٠

٦٠٦ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ذاتها ٠ فقال انه لم يتم بعد التزام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة ، بل ان العدوان غير المثار الذى ارتكبته المملكة المتحدة وفرنسا واسرائيل ضد مصر قد اتخذ شكلا جديدا أكثر خطورة من ذى قبل ، وهناك خطر حقيقي من أن يؤدى الى حرب عالمية أخرى ٠ وأضاف أن الحكومة السوفياتية ترى وجوب اتخاذ التدابير الفعالة في الحال لوضع حد للعدوان ضد مصر ومنع القتال من الانتشار ، وذلك عملا بالمادة ٤٢ من الميثاق ٠ وخلص الى أن هذا هو سبب تقدم الوفد السوفياتي بمشروع قراره (م أ/ ٣٧٣٦) بهذا الشأن ٠

Digitized by UNOG Library

٦٠٧ — وتكلم ممثل كوبا في الجلسة ذاتها • فقال ان المجلس غير مختص في النظر في المسألة • فقد أبدى الأطراف المعنيون استعدادهم لوقف اطلاق النار ، وقد شرع في تشكيل القوة الدولية ، واذا ما أقر مشروع القرار السوفياتي ، وجبت العودة الى معالجة المسألة من جديد •

٦٠٨ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة في الجلسة ذاتها • فقال ان مشروع القرار السوفياتي اقتراح مستحيل بالنسبة الى الأمم المتحدة التي أقيمت على أساس افتراض وحدة الرأى بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن • وردد الممثل المذكور القول بأن حكومتي فرنسا والمملكة المتحدة ستوقفان كل عمل عسكرى حالما تقر الأمم المتحدة خطة لانشاء قوة دولية •

٦٠٩ — وتكلم ممثل بلجيكا في الجلسة ذاتها • فقال ان الجمعية العامة قد ناقشت المسألة المصرية وأصدرت توصياتها فيها عملا بقرار اتخذه مجلس الأمن واقترع الى جانبه الوفد السوفياتي • وقال ان الاقتراح السوفياتي لا يمكن أن يخدم قضية السلام •

٦١٠ — وتكلم ممثل الصين في الجلسة ذاتها • فأوضح انه امتنع عن الاقتراع لاعتقاده بأن بحث الاقتراح السوفياتي لن يؤدى الا الى عرقلة الجهود التي بدأت الجمعية العامة ببذلها لاحلال السلام وكانت تبشر بالنجاح •

٦١١ — وتكلم ممثل بيرو في الجلسة ذاتها • فقال انه لا يجوز للمجلس من الوجهة المنطقية أن ينظر في مسألة لا تزال معروضة على الجمعية العامة ، ولا سيما اذا كانت مسألة أحيلت الى الجمعية بناء على قرار من المجلس نفسه • وقال انه من الواضح أن الغرض من الاقتراح السوفياتي هو تفادى تطبيق المادة ٤٠ والدعوة الى اتخاذ تدابير أكثر صرامة في الوقت الذى بدأ يستتب فيه السلام •

٦١٢ — وتكلم ممثل استراليا في الجلسة ذاتها • فقال ان اقتراح الاتحاد السوفياتي ادراج البند المذكور في جدول الأعمال يعد محاولة سافرة منه لادخال القوة السوفياتية الى الشرق الأوسط ، وأنه لأمر عجيب أن يقف الاتحاد السوفياتي موقف بطل الميثاق ونصير الشعوب المضطهدة وهو الذى يعمل على اتمام اخضاع بودابست •

Digitized by UNOG Library

٦١٣ — وتكلم الرئيس في الجلسة ذاتها بوصفه ممثل ايران • فأوضح أن وفد بلاده يرى أن ادراج مسألة ما في جدول الأعمال ليس فيه أى استباق للحكم في موضوع المسألة •

٦١٤ — ودعا ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الكلام في الجلسة ذاتها • فقال ان مشروع القرار يتفق كل الاتفاق مع الميثاق ، وان بلاده لم تتقدم به الا عندما تبين أن ضغط الجمعية العامة المعتاد لم يؤثر مطلقا على الأقطار المعتدية • وأوضح أن الجمعية العامة لم يطلب منها ولا يجوز لها تقرير العمل اللازم بمقتضى الفصل السابع من الميثاق • وذكر أن المادة ١١ من الميثاق قد نصت صراحة على ذلك اذ جاء فيها „ ويجب على الجمعية العامة أن تحيل الى مجلس الأمن كل مسألة مماثلة تستلزم تقرير عمل ما ••• „ •

٦١٥ — وتكلم الممثل الفرنسي في الجلسة ذاتها • فقال ان اعتماد المشروع السوفياتي يعرض السلم العالمي لخطر كبير • وقرر أنه لا يوجد في الوقت الحاضر أى خطر من قيام حرب عامة ، وأن الأعمال العدائية كما يبدو في سبيلها الى الخمود • وأوضح أن تدخل الاتحاد السوفياتي سيؤدى الى تدهور الحالة القائمة وتحولها الى نزاع لايمكن حصره • وخلص الى أن المجلس بتقريره عدم ادراج الاقتراح السوفياتي في جدول أعماله انما اتخذ القرار الوحيد الذى يمكنه اتخاذه في الظروف القائمة •

Digitized by UNOG Library

البـــــاب الخامـــس

المسائل التي لفت نظر المجلس اليها ولم يناقشهـــا

الفصل الحادي عشر

تقريران عن اقليم جزر المحيط الهادي الاستراتيجي المشمول بالوصاية

٦١٦- أحيل الى مجلس الامن في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٥٦ تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الامن بشأن اقليم جزر المحيط الهادي الاستراتيجي المشمول بالوصاية، عن الفترة الواقعة بين ٢٣ تموز (يوليه) ١٩٥٥ و ١٤ آب (أغسطس) ١٩٥٦ (م أ/٣٦٣٦) .

٦١٧- وأحال الامين العام الى مجلس الامن في ١٤ أيار (مايو) ١٩٥٧ التقرير (م أ/٣٨٢٨) الوارد من ممثل الولايات المتحدة الامريكية عن ادارة هذا الاقليم المشمول بالوصاية، عن الفترة الواقعة بين ١ تموز (يوليه) ١٩٥٥ و ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٦ .

الفصل الثاني عشر

تقرير لجنة نزع السلاح

٦١٨- أرسل رئيس لجنة نزع السلاح الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٦ (م أ/٣٧٦٠) طالبا اليه فيها أن يحيل الى مجلس الأمن التقرير الثالث المرفوع من اللجنة الفرعية التابعة للجنة نزع السلاح (ل ن س/٨٣) مصحوبا بالمحاضر الحرفية لجلسات اللجنة المتعلقة بالموضوع وما اتصل بها من الوثائق .

الفصل الثالث عشر

رسالة من منظمة الدول الامريكية

٦١٩- أحال رئيس مجلس منظمة الدول الامريكية في ٣ أيار (مايو) ١٩٥٧ الى الامين العام، لاعلام مجلس الامن وفقا للمادة ٥٤ من الميثاق، قرارا (م أ/٣٨٢٤) اتخذه مجلس المنظمة بتأريخ ٢ أيار (مايو) في جلسة استثنائية بشأن طلب حكومتي هوندوراس ونيكاراغوا الخاص بعقد اجتماع للتشاور بين وزراء الخارجية بمقتضى معاهدة المساعدة المتبادلة بين الدول الامريكية .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع عشر

الرسائل المتعلقة بالحالة القائمة
جنوبي شبه الجزيرة العربية

٦٢٠- أرسل ممثل اليمن الى رئيس مجلس الامن في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ (م أ/٣٧٧٣) ، رسالة اتهم فيها القوات البريطانية بارتكاب أعمال عدوانية ضد اراضي اليمن ، اذ قامت في ٨ كانون الثاني (يناير) بمهاجمة مدينة صنعاء وقصف بلدة قعطبة الواقعة على مقربة منها . وذكر فيها ان صومعة قد تعرضت في ٩ كانون الثاني (يناير) للقصف من الجو والبر وقامت الطائرات بالتحليق فوق مطار حريب . واحتفظ فيها لحكومة اليمن بحقها في دعوة مجلس الامن الى النظر في شكواها هذه .

٦٢١- وأرسل ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الثاني (يناير) (م أ/٣٧٧٧) أحال بها مذكرة حول اجراء تحقيق في الحوادث المزعومة التي وقعت في ٨ و ٩ كانون الثاني (يناير) . وجاء في المذكرة ، أنه في يوم ٨ كانون الثاني (يناير) قام بعض الثوار بتحريض من الحكومة اليمنية باطلاق النار على مراكز الحراسة في محمية عدن ، وأن قوات الامن قد طاردت الثوار حتى مركز حدود صنعاء وواصلت الرد على نيرانهم بمثلها أثناء انسحابهم الى قعطبة وأنكرت المذكرة فوق ذلك قيام أية طائرات أو قوات أرضية بأى نشاط في صومعة أو بأى تحليق فوق مطار حريب . واتهمت المذكرة حكومة اليمن بالعمل منذ وقت طويل على تحريض أبناء قبائلها على خرق حدود محمية عدن وافساد ولاء رعايا حكام الدويلات العربية الخاضعة للحماية البريطانية وتزويدهم بالسلاح . وأعرب في المذكرة عن الامل في امكان تسوية المشاكل المعلقة الخاصة بالحدود عن طريق المحادثات المباشرة .

٦٢٢- وأرسل ممثل المملكة المتحدة رسالة مؤرخة في ١٥ شباط (فبراير) (م أ/٣٧٨٨) أحال بها مذكرة أخرى حول هذا الموضوع تتهم القوات والقبائل اليمانية بشن هجمات جديدة عديدة داخل محمية عدن . وجاء في المذكرة فيما يتعلق بالجهود المبذولة لترتيب اجراء محادثات مباشرة مع ممثلي الحكومة اليمنية ، أنه يستدل من التصويحات اليمنية الاخيرة أن اليمن لا تعترف بأية حدود بينها وبين محمية عدن . وجاء فيها أيضا أن حكومة المملكة المتحدة أرسلت الى حكومة اليمن مذكرة مؤرخة في ١٢ شباط (فبراير) حثتها فيها على الموافقة على اجراء المحادثات بين ممثلين

Digitized by UNOG Library

عن حكومتي اليمن ومحمية عدن . وأضافت المذكرة أن حكومة المملكة المتحدة اذ تأمل أن تتلقى ردا عاجلا على تلك الدعوة ، لا يسعها الا أن تقلق لوجود أدلة قوية على أن أقطار الكتلة السوفياتية ومصر تقدم لليمن الاسلحة والمساعدات العسكرية . وجاء في ختام المذكرة أن المصادر اليمنية في القاهرة قد أعلنت أن ثمة اسلحة تشيكوسلوفاكية تبلغ قيمتها ٨ر٥ ملايين دولار قد وصلت اليمن بالفعل ، وأنه أسست بالقرب من صنعاء والحديدة مراكز للتدريب مزودة بالمدربين المصريين ، لتدريب الجيش النظامي اليمني على كيفية استعمال تلك الاسلحة .

الفصل الخامس عشر

رسالة متعلقة بالمسألة الكورية

٦٢٣ — أنهى ممثل الولايات المتحدة الامريكية الى الامين العام (م أ/٣٨٤٨) في ٣ تموز (يوليه) ١٩٥٧ أن الجنرال جورج هـ . ديكر قد حل في أول تموز (يوليه) محل الجنرال ليمان ل . ليمنتزر بوصفه قائدا عاما للقوات العسكرية التي وضعتها الدول الاعضاء في الامم المتحدة تحت تصرف القيادة الموحدة في كوريا ، وأنه تم في اليوم نفسه نقل مقر قيادة الامم المتحدة من طوكيو في اليابان الى سيئول في كوريا .

الفصل السادس عشر

رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦
وموجهة من ممثل سوريا الى رئيس مجلس الأمن

٦٢٤ — أنهى ممثل سوريا الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ (م أ/٣٧٤٥) جاء فيها أن الطائرات الاسرائيلية والبريطانية والفرنسية أخذت تخرق الفضاء السوري منذ الشروع في العمليات العسكرية ضد مصر . وأضافت المذكرة أن الحكومة السورية قد أعلنت أن هذا العمل يعد خرقا لميثاق الامم المتحدة ولقرارات الجمعية العامة وأنه دليل واضح على استمرار النوايا العدوانية السافرة لدى اسرائيل وبريطانيا وفرنسا .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع عشر

الرسائل المتعلقة بخليج العقبة

٦٢٥ — أرسل ممثل المملكة العربية السعودية الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٧ أيار (مايو) ١٩٥٧ (م أ/٣٨٢٥) ، أشار فيها الى مذكرة مؤرخة في ١٢ نيسان (ابريل) (ج ع/٣٥٧٥) تقدمت بها المملكة العربية السعودية ، وذكر فيها أن مدمرة اسرائيلية قامت في ١ أيار (مايو) بالابحار في خليج العقبة في المياه الاقليمية المصرية والسعودية ، واقتربت الى مسافة تبعد كيلومترا واحدا من الساحل السعودي ، وأن وحدات بحرية اسرائيلية أخرى قامت في ٣٠ نيسان (ابريل) و ١ أيار (مايو) بمناورات على مقربة من الساحل الغربي لخليج العقبة ثم اتجهت نحو ساحله الشرقي التابع للمملكة العربية السعودية . وقال ان مثل هذا الخرق الاسرائيلي للمياه والسلامة الاقليمية للمملكة العربية السعودية ما هو الا استمرار لعدوان اسرائيل الذي يهدد أمن المنطقة وسلمها .

٦٢٦ — وأرسل ممثل المملكة العربية السعودية رسالتين أخريين أحداهما مؤرخة في ٢٧ ايار (مايو) (م أ/٣٨٣٣) والثانية مؤرخة في ٥ حزيران (يونيه)(م أ/٣٨٣٥) قدم فيهما شكاوى جديدة بشأن قيام القوات الجوية والبحرية الاسرائيلية بخرق مياه المملكة العربية السعودية وفضائها الجوي .

٦٢٧ — وذكر الممثل الاسرائيلي في ١٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٧ (م أ/٣٨٣٨) أن حكومته أحاطت علما بسلسلة الشكاوى التي قدمتها المملكة العربية السعودية ، وأنكر تلك المزاعم انكارا باتا . وقال ان الحوادث المزعومة لم تقع أبدا وأن لدى القوات الاسرائيلية تعليمات صارمة بعدم خرق المياه الاقليمية للمملكة العربية السعودية أو فضائها الجوي .

٦٢٨ — وأرسل ممثل المملكة العربية ثلاث رسائل أخرى ، احداها مؤرخة في ١٩ حزيران (يونيه) (م أ/٣٨٤١) والثانية في ٢ تموز (يوليه) (م أ/٣٨٤٦) والثالثة في ١٠ تموز (يوليه) (م أ/٣٨٤٩) ، وقد أورد فيها اتهامات جديدة بخرق الطائرات والسفن الحربية الاسرائيلية لفضاء المملكة العربية السعودية ومياهها الاقليمية .

Digitized by UNOG Library

تذييـــــلات

— ٥ —

التذييـــل الأول

الممثلون والممثلون المساعدون والممثلون المناوبـــون والممثلون بالوكالة المعتمدون لدى مجلس الأمـــن

نورد فيما يلي أسماء الممثلين والممثلين المساعدين والممثلين المناوبين والممثلـــين بالوكالة المعتمدين لدى مجلس الأمن خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد أركادى الكسندروفيتش سوبوليف
السيد جورجي فيليبوفتش ساكسين
السيد جورجي بتروفتش أركاد

استراليـــا

الدكتور أ ٠ رونالد ووكر(١)
السيد بريان هيل

ايـــران

السيد نصر الله انتظام(٢)
الدكتور جلال عبـــده
الدكتور محمد على مسعود الانصارى

بلجيكـــا(٢)

السيد فرناند فان لانجنهوف
السيد جوزيف نـــيزو
السيد جوركاسيـــه

Digitized by UNOG Library

بـــــيرو (٢)

السيد فيكتور أ ٠ بيلاوندى
السيد كارلوس هولغوين د ى لافاللي

السويسد (٣)

السيد غونّار ف ٠ جارينغ
السيد كلايس كازبونييـه

الصـين

الدكتور تينغفو ف ٠ تسيانغ
السيد شيبتنغ هـ ٠ كيانـــغ

العـراق (٣)

السيد هاشم جواد (لغاية ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٥٧)
الدكتور موسى الشابندر (ابتداء من ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٧)
السيد كاظم م ٠ خلف

فرنســـا

السيد برنار كورنو ـ جنتي (لغاية ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦)
السيد غليوم جورج ـ بيكو (ابتداء من ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧)
السيد لويس د ى غيرينغو
السيد بيير اورد ونّو

الفيليبين (٣)

الجنرال كارلوس ب ٠ روموللو
الدكتور خوزى د ٠ انجليز
السيد مورو مندز

كوبـــا (١)

الدكتور اميليو نونييز — بورتووند و
الدكتور كارلوس بلانكو
الدكتورة اولدار بكامانياس

كولومبيـا (٣)

الدكتور فرنسيسكو اوروتيا
السنيور كارلوس فيسغا دوارتي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

السير بيرسون ديكسـون
السيد ب • م • كراسوايت

الولايات المتحدة الامريكية

السيد هنرى كابوت لودج الابن
السيد جيمس ج • وادزوورث
السيد جيمس و • باركـو

يوغوسلافيـا (١)(٢)

الدكتور جوزا بويليج
الدكتور دجورا نينشيك
السيد ديمشه بيلوفسكي

---

(١) بدأ انتدابه في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ •
(٢) انتهى انتدابه في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٦ •
(٣) ابتدأ انتدابه في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ •

Digitized by UNOG Library

التذييل الثاني

رؤساء مجلس الأمن

شغل الممثلون التالون منصب رئيس مجلس الأمن خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير :

بلجيكا

السيد جوزيف نيزو (من ١٦ الى ٣١ تموز (يوليه) ١٩٥٦)

الصين

الدكتور تينغفو ف. تسيانغ (من ١ الى ٣١ آب (اغسطس) ١٩٥٦)

كوبا

الدكتور اميليو نونييز — بورتووندو (من ١ الى ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٦)

فرنسا

السيد كريستيان بينو (من ١ الى ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦)
السيد برنار كورنو — جنتي (من ١٩ الى ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦)
السيد لويس د ى غيرينغو (من ٣٠ الى ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦)

ايران

السيد نصر الله انتظام (من ١ الى ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦)

بيرو

الدكتور فيكتور أ. بيلاوندى (من ١ الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٦)

الفيليبين

الجنرال كارلوس ب. روملو (من ١ الى ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧)

Digitized by UNOG Library

السويـــد

السيد غونّار ف ٠ جارنغ (من ١ الى ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٥٧)

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد اركادى الكسندروفيتش سوبوليف (من ١ الى ٣١ آذار (مارس) ١٩٥٧)

المملكة المتحدة لبريطانيـا العظمى وايرلندا الشمالية

السـير بيرسون ديكسون (من ١ الى ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٥٧)

الولايات المتحدة الامريكيـة

السيد هنرى كابوت لودج (من ١ الى ٣١ أيار (مايو) ١٩٥٧)

استراليـــا

الدكتور أ ٠ رونالد ووكر (من ١ الى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٧)

الصـــين

الدكتور تينغفو ف ٠ تسيانغ (من ١ الى ١٥ تموز (يوليه) ١٩٥٧) ٠

Digitized by UNOG Library

التذييل الثالث

جلسات مجلس الامن خلال الفترة الممتدة من ١٦ تموز (يوليه) ١٩٥٦ الى ١٥ تموز (يوليه) ١٩٥٧

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
٧٣١	قبول الاعضاء الجدد	٢٠ تموز (يوليه) ١٩٥٦
٧٣٢	„ „ „	٢٦ تموز (يوليه) ١٩٥٦
٧٣٣ (سرية) (علنية)	النظر في تقرير مجلس الامن الى الجمعية العامة موعد انتخاب من يشغل المنصب الشاغر في محكمة العدل الدولية	٦ ايلول (سبتمبر) „
٧٣٤	الموقف الناجم عن العمل المنفرد الذى أقدمت عليه الحكومة المصرية بانهائها نظام الادارة الدولية لقناة السويس، الذى اقرته وأكملته اتفاقية قناة السويس المعقودة عام ١٨٨٨ التدابير التي اتخذتها بعض الدول، لاسيما فرنسا والمملكة المتحدة ضد مصر والتي تهدد السلم والامن الدوليين بالخطر وتعد خرقا خطيرا لميثاق الامم المتحدة .	٦ „ „ „ ٢٦ „ „ „
٧٣٥	الموقف الناجم عن العمل المنفرد الذى أقدمت عليه الحكومة المصرية بانهائها نظام الادارة الدولية لقناة السويس، الذى اقرته وأكملته اتفاقية قناة السويس المعقودة عام ١٨٨٨	٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦
٧٣٦	الموقف الناجم عن العمل المنفرد الذى أقدمت عليه الحكومة المصرية بانهائها نظام الادارة الدولية لقناة السويس، الذى اقرته وأكملته اتفاقية قناة السويس المعقودة عام ١٨٨٨	٨ „ „

Digitized by UNOG Library

رقم الجلسة	الموضـــوع	التاريـــخ
٧٣٧	الموقف الناجم عن العمل المنفرد الذى أقدمت عليه الحكومة المصرية بانهائها نظام الادارة الدولية لقناة السويس ، الذى اقرته وأكملتـــه اتفاقية قناة السويس المعقودة عام ١٨٨٨	٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦
٧٣٨	الموقف الناجم عن العمل المنفرد الذى أقدمت عليه الحكومة المصرية بانهائها نظام الادارة الدولية لقناة السويس ، الذى اقرته وأكملتـــه اتفاقية قناة السويس المعقودة عام ١٨٨٨	٩ ,, ,, ,,
٧٣٩ (سرية)	الموقف الناجم عن العمل المنفرد الذى أقدمت عليه الحكومة المصرية بانهائها نظام الادارة الدولية لقناة السويس ، الذى اقرته وأكملتـــه اتفاقية قناة السويس المعقودة عام ١٨٨٨	٩ ,, ,, ,,
٧٤٠ (سرية)	الموقف الناجم عن العمل المنفرد الذى أقدمت عليه الحكومة المصرية بانهائها نظام الادارة الدولية لقناة السويس ، الذي اقرته وأكملتـــه اتفاقية قناة السويس المعقودة عام ١٨٨٨	١١ ,, ,, ,,
٧٤١ (سرية)	الموقف الناجم عن العمل المنفرد الذى أقدمت عليه الحكومة المصرية بانهائها نظام الادارة الدولية لقناة السويس ، الذى اقرته وأكملتـــه اتفاقية قناة السويس المعقودة عام ١٨٨٨	١٢ ,, ,, ,,
٧٤٢	الموقف الناجم عن العمل المنفرد الذى أقدمت عليه الحكومة المصرية بانهائها نظام الادارة الدولية لقناة السويس ، الذى اقرته وأكملتـــه اتفاقية قناة السويس المعقودة عام ١٨٨٨	١٣ ,, ,, ,,

Digitized by UNOG Library

رقم الجلسة	الموضـــوع	التاريـــخ
٧٤٣	الموقف الناجم عن العمل المنفرد الذى أقدمت عليه الحكومة المصرية بانهائها نظام الادارة الدولية لقناة السويس ، الذى اقرته وأكملته اتفاقية قناة السويس المعقودة عام ١٨٨٨	١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦
٧٤٤	المسألة الفلسطينية	١٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦
٧٤٥	المسألة الفلسطينية	٢٥ ,, ,, ,,
٧٤٦	الحالة القائمة في المجر	٢٨ ,, ,, ,,
٧٤٧	الرسالة المؤرخة في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ والموجهة من ممثل فرنسا الى الأمين العام ومعها شكوى بشأن : المساعدة العسكرية المقدمة من الحكومة المصرية الى الثوار في الجزائر	٢٩ ,, ,, ,,
٧٤٨	المسألة الفلسطينية : الخطوات الرامية الى وقف تدخل اسرائيل العسكرى في مصر فورا	٣٠ ,, ,, ,,
٧٤٩	المسألة الفلسطينية : الخطوات الرامية الى وقف تدخل اسرائيل العسكرى في مصر فورا	٣٠ ,, ,, ,,
٧٥٠	المسألة الفلسطينية : الخطوات الرامية الى وقف تدخل اسرائيل العسكرى في مصر فورا الرسالة المؤرخة في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) والموجهة من الممثل المصرى الى رئيس مجلس الأمن	٣٠ ,, ,, ,,
٧٥١	الرسالة المؤرخة في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ والموجهة من الممثل المصرى الى رئيس مجلس الامن	٣١ ,, ,, ,,

Digitized by UNOG Library

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
٧٥٢	الحالة القائمة في المجر	٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦
٧٥٣	,, ,, ,,	٣ ,, ,, ,,
٧٥٤	,, ,, ,,	٤ ,, ,, ,,
٧٥٥	اعتماد جدول الأعمال	٥ ,, ,, ,,
٧٥٦	قبول الاعضاء الجدد	٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٦
٧٥٧	انتخاب عضو في محكمة العدل الدولية لملء المنصب الشاغر بوفاة القاضي هسومو	١٩ ,, ,, ,,
٧٥٨	انتخاب عضو في محكمة العدل الدولية لملء المنصب الشاغر بوفاة القاضي هسو مو	١٩ ,, ,, ,,
٧٥٩	انتخاب عضو في محكمة العدل الدولية لملء المنصب الشاغر بوفاة القاضي هسو مو	١٩ ,, ,, ,,
٧٦٠	انتخاب عضو في محكمة العدل الدولية لملء المنصب الشاغر بوفاة القاضي هسو مو	١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧
٧٦١	المسألة الهندية ـ الباكستانية	١٦ ,, ,, ,,
٧٦٢	,, ,, ,,	٢٣ ,, ,, ,,
٧٦٣	,, ,, ,,	٢٣ ,, ,, ,,
٧٦٤	,, ,, ,,	٢٤ ,, ,, ,,
٧٦٥	,, ,, ,,	٢٤ ,, ,, ,,
٧٦٦	,, ,, ,,	٣٠ ,, ,, ,,
٧٦٧	,, ,, ,,	٨ شباط (فبراير) ١٩٥٧
٧٦٨	,, ,, ,,	١٥ ,, ,, ,,
٧٦٩	,, ,, ,,	١٥ ,, ,, ,,

Digitized by UNOG Library

رقم الجلسة	الموضـــوع	التاريـــخ
٧٧٠	المسألة الهندية ـ الباكستانية	١٨ شباط (فبراير) ١٩٥٧
٧٧١	,, ,, ,,	١٨ ,, ,, ,,
٧٧٢	,, ,, ,,	٢٠ ,, ,, ,,
٧٧٣	,, ,, ,,	٢٠ ,, ,, ,,
٧٧٤	,, ,, ,,	٢١ ,, ,, ,,
٧٧٥	قبـــول الاعضـــاء الجـــدد	٧ آذار (مارس) ١٩٥٧
٧٧٦	الرسالة المؤرخةفي ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٧ والموجهة من ممثل الولايات المتحدة الامريكية الى رئيس مجلس الامن بشأن قناة السويـــس (البند ٢٨ من قائمة الامور المعروضة على مجلس الامن)	٢٦ نيسان (ابريـــل) ١٩٥٧
٧٧٧	الرسالة المؤرخة في ٢٤ نيسان (ابريل)١٩٥٧ والموجهة من ممثل الولايات المتحدة الامريكية الى رئيس مجلس الأمن بشأن قناة السويـــس (البند ٢٨ من قائمة الامور المعروضة على مجلس الامن)	٢٦ ,, ,, ,,
٧٧٨	الرسالة المؤرخة في ١٥ أيار (مايو) ١٩٥٧ والموجهة من الممثل الفرنسي الى رئيس مجلس الامن بشأن قناة السويس (البند ٢٨ من قائمة الامور المعروضة على مجلس الامن)	٢٠ أيار(مايو) ١٩٥٧
٧٧٩	الرسالة المؤرخة في ١٥ أيار(مايو) ١٩٥٧ والموجهة من الممثل الفرنسي الـــى رئيس مجلس الامن بشأن قناة السويس (البند ٢٨ من قائمة الأمور المعروضة على مجلس الأمن)	٢١ ,, ,, ,,
٧٨٠	المسألة الفلسطينية	٢٣ أيار (مايو) ١٩٥٧
٧٨١	المسألة الفلسطينيـــة	٢٨ ,, ,, ,,
٧٨٢	المسألة الفلسطينيـــة	٢٨ ,, ,, ,,

Digitized by UNOG Library

متعهد و بيع مطبوعات الامم المتحدة في العالم

SALES AGENTS FOR UNITED NATIONS PUBLICATIONS
DEPOSITAIRES DES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

ARGENTINA-ARGENTINE
Editorial Sudamericana S.A., Alsina 500, Buenos Aires.

AUSTRALIA-AUSTRALIE
H. A. Goddard, A.M.P. Bldg., 50 Miller St., North Sydney;
90 Queen St., Melbourne.
Melbourne University Press, Carlton N.3, Victoria.

AUSTRIA-AUTRICHE
Gerold & Co., Graben 31, Wien, 1.
B. Wüllerstorff, Markus Sittikusstrasse 10, Salzburg.

BELGIUM-BELGIQUE
Agence et Messageries de la Presse S.A., 14-22, rue du Persil, Bruxelles.
W. H. Smith & Son, 71-75, boulevard Adolphe-Max, Bruxelles.

BOLIVIA-BOLIVIE
Librería Selecciones, Casilla 972, La Paz.

BRAZIL-BRESIL
Livraria Agir, Rio de Janeiro, São Paulo and Belo Horizonte.

CAMBODIA-CAMBODGE
Papeterie-Librairie Nouvelle, Albert Portail, 14, avenue Boulloche, Pnom-Penh.

CANADA
Ryerson Press, 299 Queen St. West, Toronto.

CEYLON-CEYLAN
Lake House Bookshop, The Associated Newspapers of Ceylon, Ltd., P. O. Box 244, Colombo.

CHILE-CHILI
Editorial del Pacífico, Ahumada 57, Santiago.
Librería Ivens, Casilla 205, Santiago.

CHINA-CHINE
The World Book Co., Ltd., 99 Chung King Road, 1st Section, Taipeh, Taiwan.
The Commercial Press Ltd., 211 Honan Rd., Shanghai.

COLOMBIA-COLOMBIE
Librería América, Medellín.
Librería Buchholz Galería, Bogotá.
Librería Nacional Ltda., Barranquilla.

COSTA RICA-COSTA-RICA
Trejos Hermanos, Apartado 1313, San José.

CUBA
La Casa Belga, O'Reilly 455, La Habana.

CZECHOSLOVAKIA-TCHECOSLOVAQUIE
Československý Spisovatel, Národní Trída 9, Praha 1.

DENMARK-DANEMARK
Einar Munksgaard, Ltd., Nørregade 6, København, K.

DOMINICAN REPUBLIC-REPUBLIQUE DOMINICAINE
Librería Dominicana, Mercedes 49, Ciudad Trujillo.

ECUADOR-EQUATEUR
Librería Científica, Guayaquil and Quito.

EL SALVADOR-SALVADOR
Manuel Navas y Cía., 1a. Avenida sur 37, San Salvador.

FINLAND-FINLANDE
Akateeminen Kirjakauppa, 2 Keskuskatu, Helsinki.

FRANCE
Editions A. Pédone, 13, rue Soufflot, Paris (Ve).

GERMANY-ALLEMAGNE
R. Eisenschmidt, Kaiserstrasse 49, Frankfurt/Main.
Elwert & Meurer, Haupstrasse 101, Berlin-Schöneberg.
Alexander Horn, Spiegelgasse 9, Wiesbaden.
W. E. Saarbach, Gereonstrasse 25-29, Köln (22c).

GREECE-GRECE
Kauffmann Bookshop, 28 Stadion Street, Athènes.

GUATEMALA
Sociedad Económico Financiera, Edificio Briz. Despacho 207, 6a Avenida 14-33, Zona 1, Guatemala City.

HAITI
Librairie "A la Caravelle", Boîte postale 111-B, Port-au-Prince.

HONDURAS
Librería Panamericana, Tegucigalpa.

HONG KONG-HONG-KONG
The Swindon Book Co., 25 Nathan Road, Kowloon.

ICELAND-ISLANDE
Bokaverzlun Sigfusar Eymundssonar H. F., Austurstraeti 18, Reykjavik.

INDIA-INDE
Orient Longmans, Calcutta, Bombay, Madras and New Delhi.
Oxford Book & Stationery Co., New Delhi and Calcutta.
P. Varadachary & Co., Madras.

INDONESIA-INDONESIE
Pembangunan, Ltd., Gunung Sahari 84, Djakarta.

IRAN
"Guity", 482, avenue Ferdowsi, Teheran.

IRAQ-IRAK
Mackenzie's Bookshop, Baghdad.

ISRAEL
Blumstein's Bookstores Ltd., 35 Allenby Road, Tel-Aviv.

ITALY-ITALIE
Librería Commissionaria Sansoni, Via Gina Capponi 26, Firenze.

JAPAN-JAPON
Maruzen Company, Ltd., 6 Tori-Nichome, Nihonbashi, Tokyo.

LEBANON-LIBAN
Librairie Universelle, Beyrouth.

LIBERIA
J. Momolu Kamara, Monrovia.

LUXEMBOURG
Librairie J. Schummer, Luxembourg.

MEXICO-MEXIQUE
Editorial Hermes S.A., Ignacio Mariscal 41, México, D.F.

NETHERLANDS-PAYS-BAS
N.V. Martinus Nijhoff, Lange Voorhout 9, 's-Gravenhage.

NEW ZEALAND-NOUVELLE-ZELANDE
United Nations Association of New Zealand, C.P.O. 1011, Wellington.

NORWAY-NORVEGE
Johan Grundt Tanum Forlag, Kr. Augustsgt. 7A, Oslo.

PAKISTAN
The Pakistan Co-operative Book Society, Dacca, East Pakistan (and at Chittagong).
Publishers United Ltd., Lahore.
Thomas & Thomas, Karachi, 3.

PANAMA
José Menéndez, Plaza de Arango, Panamá.

PARAGUAY
Agencia de Librerías de Salvador Nizza, Calle Pte. Franco No. 39-43, Asunción.

PERU-PEROU
Librería Internacional del Perú, S.A., Lima and Arequipa.

PHILIPPINES
Alemar's Book Store, 749 Rizal Avenue, Manila.

PORTUGAL
Livraria Rodrigues, 186 Rua Aurea, Lisboa.

SINGAPORE-SINGAPOUR
The City Book Store, Ltd., Winchester House, Collyer Quay.

SPAIN-ESPAGNE
Librería Bosch, 11 Ronda Universidad, Barcelona.
Librería Mundi-Prensa, Lagasca 38, Madrid.

SWEDEN-SUEDE
C. E. Fritze's Kungl. Hovbokhandel A-B, Fredsgatan 2, Stockholm.

SWITZERLAND-SUISSE
Librairie Payot S.A., Lausanne, Genève.
Hans Raunhardt, Kirchgasse 17, Zurich 1.

THAILAND-THAILANDE
Pramuan Mit Ltd., 55 Chakrawat Road, Wat Tuk, Bangkok.

TURKEY-TURQUIE
Librairie Hachette, 469 Istiklal Caddesi, Beyoglu, Istanbul.

UNION OF SOUTH AFRICA-UNION SUD-AFRICAINE
Van Schaik's Bookstore (Pty.), Ltd., Box 724, Pretoria.

UNITED ARAB REPUBLIC-REPUBLIQUE ARABE UNIE
Librairie "La Renaissance d'Egypte", 9 Sh. Adly Pasha, Cairo.
Librairie Universelle, Damas.

UNITED KINGDOM-ROYAUME-UNI
H. M. Stationery Office, P.O. Box 569, London, S.E.1 (and at H.M.S.O. shops).

UNITED STATES OF AMERICA-ETATS-UNIS D'AMERIQUE
International Documents Service, Columbia University Press, 2960 Broadway, New York 27, N. Y.

URUGUAY
Representación de Editoriales, Prof. H. D'Elía, Av. 18 de Julio 1333, Montevideo.

VENEZUELA
Librería del Este, Av. Miranda, No. 52, Edf. Galipán, Caracas.

VIET-NAM
Papeterie-Librairie Nouvelle, Albert Portail, Boîte postale 283, Saïgon.

YUGOSLAVIA-YOUGOSLAVIE
Cankarjeva Zalozba, Ljubljana, Slovenia.
Drzavno Preduzece, Jugoslovenska Knjiga, Terazije 27/11, Beograd.

(5882)

Orders and inquiries from countries where sales agents have not yet been appointed may be sent to: Sales and Circulation Section, United Nations, New York, U.S.A.; or Sales Section, United Nations Office, Palais des Nations, Geneva, Switzerland.

Les commandes et demandes de renseignements émanant de pays où il n'existe pas encore de dépositaires peuvent être adressées à la Section des ventes et de la distribution, Organisation des Nations Unies, New-York (Etats-Unis d'Amérique), ou à la Section des ventes, Organisation des Nations Unies, Palais des Nations, Genève (Suisse).

٢٩٤٢٨ ـ ٥٧ آذار
(مارس) ١٩٥٨
١٠١٥
29428-Mar.1958-1,015

الثمن ثمانون سنتا امريكيا أو خمسة شلنات وستة بنسات استرلينية او ثلاثة فرنكات سويسرية ونصف (أو ما يعادلها من العملات الاخرى)

طبع في نيويورك
Litho. in U.N.

Price: $U.S. 0.80; 5/6 stg.; Sw.fr. 3.50
(or equivalent in other currencies)

Report of the Security Council to the General Assembly
Covering the period from 16 July 1956 to 15 July 1957
Official Records: Twelfth Session, Suppl. No.2 (A/3648)

Digitized by UNOG Library